أوروبا الموحدة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

١

بسم الله الرحمن الرحيم

أوروبا الموحدة

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

المجلد : -اوروبا الموحدة

المجلد : ٢ -اوروبا الموحدة

المجلد : -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ٢ -أوروبا الموحدة

المجلد : ٢ -أوروبا الموحدة



المصدر : المســـــاء

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



انتهت رئاسة بريطانيا للمجموعة الأوروبية

ميجور: انه انتصار لصالحها على حساب المجموعة

كوت: تحملنا المسئولية.. فى مرحلة حرجة

فى اول ايام العام الجديد انتهت رئاسة بريطانيا للمجموعة الاوروبية وتسلمتها الدانمرك رسميا لمدة ستة شهور تنتهى فى الثلاثين من يونيو القادم . وقد تولت بريطانيا رئاسة المجموعة فى ستة شهور حرجة بالفعل وهى الشهور الاخيرة السابقة على بدء تطبيق الوحدة الاوروبية الكاملة والتى سبق الاتفاق عليها منذ عام ١٩٨٥ .



المصدر : المســـــاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

فقد شهدت الشهور الستة العديد من الازمات سواء على الساحة الداخلية فى بريطانيا أو على مستوى المجموعة بأسرها . فعلى الساحة الداخلية انخفض الجنيه الاسترلينى بشدة واضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من نظام آلية سعر الصرف وهو عبارة عن شبكة تجمع عملات دول المجموعة (ماعدا الدراخمة اليونانية) وتهدف إلى الحفاظ على سعر صرف مستقر بين العملات الداخلة فى النظام .

مشاكل اخرى

وعلى مستوى المجموعة كانت هناك مشاكل خاصة بكل دولة على حدة مثل رفض الشعب الدانمركى لمعاهدة الوحدة الاوروبية المعروفة باسم معاهدة ماستريخت والانخفاض الحاد فى قيمة البيزيتا الاسبانية . وكانت هناك مشاكل عامة مثل الخلاف بين دول المجموعة والولايات المتحدة حول دعم الحبوب الزيتية والذى هدد بانهيار مفاوضات تحرير التجارة العالمية المعروفة باسم جولة اورجواى والتى تجرى فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) .

وهنا يصبح من المفيد التعرف على رؤية ميجور نفسه لما حققه خلال فترة رئاسته . يقول ميجور انه يعتبر نفسه قد حقق انجازا كبيرا بلغ ذروته فى القمة الاخيرة لدول المجموعة بمدينة ادنبرة . ففى هذه القمة قدمت بريطانيا للدانمرك حلا وسطا يمكنها من التغلب على المشاكل الناشئة عن رفض الناخبين فيها لمعاهدة ماستريخت . كما انها وضعت لها اساسا قويا يمكن ان تسير على هواه خلال فترة رئاستها ويمكن ان يساعدها فى تسوية الخلافات الناشئة حول تمويل المجموعة حتى عام ٢٠٠٠ . ويرى ميجور ايضا ان بريطانيا ساهمت فى حل مشاكل عديدة كانت تعوق السوق الموحدة وفى التوصل إلى الاتفاق التاريخى مع الولايات المتحدة حول دعم الحبوب الزيتية والذى انقذ السوق من الانهيار . وفى ذلك يقول ميجور .. اعتقد ان قمة ادنبرة سوف يسجلها التاريخ على انها القمة التى ساهمت فى لم شمل المجموعة ووضعتها على بداية طريق الانتعاش الاقتصادى .



● جون ميجور

هشام عبد الرءوف

ويؤكد عدد من المسئولين فى بريطانيا على تصريحات ميجور يقول «ديفيد هويل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطانى وعضو حزب المحافظين الحاكم بزعامة ميجور .

ان الظروف العاصفة التى احاطت بالمجموعة لم تمنع بريطانيا من انقاذ المجموعة من مشاكل عديـــدة كانت تعانيها ووضعتها على ابواب رؤية واتجاهات جديدة .

ويستطرد هويل قائلا ان ميجور نجح فى اقناع قادة المجموعة بالتقليل من المركزية فى ادارة شئون الوحدة الاوروبية وترك مساحة من الحرية امام كل دولة كى تتحرك فى اطارها بما يلائم ظروفها ولايتعارض مع متطلبات الوحدة فى الوقت ذاته .

ويرى هويل ان الخلاف حول التصديق على معاهدة ماستريخت فى كل من الدانمرك وبريطانيا دفع المجموعة إلى القيام بعملية مراجعة للذات جعلت زعماءها فى النهاية يتفقون على اهمية التقليل من التدخل فى حياة المواطنين والسعى إلى ضم اعضاء جدد . بداية بالنمسا وفنلندا والسويد وليس تركيا !!

مشاكل

ويعترف هويل بوجود بعض المشاكل التى لم يستطع ميجور حلها مثل الخلاف حول تبنى موقف موحد ازاء احداث يوغوسلافيا وبعض الازمات الاخرى فى وسط وغرب اوروبا .

والملاحظ ان خصوم ميجور اعترفوا بنجاحه فى ادارة قمة ادنبرة من هؤلاء الخصوم نورمان تبت الرئيس السابق لحزب المحافظين والوزير السابق فى حكومة مارجريت تاتشر . يقول تبت انه حتى النواحى التى فشل فيها ميجور عادت بالفائدة على بريطانيا ففشله فى حماية الاسترلينى من انخفاض قيمته سبب انسحاب بريطانيا من آلية سعر الصرف التى يرى تبت ان استمرار بريطانيا فيها كان سيجر عليها عواقب وخيمة .

ويأتى النقد من خارج بريطانيا حيث تتعرض لاتهامات بأنها ادارت اعمال المجموعة بشكل متميز وشجعت على انعزال الدول عن بعضها البعض متناسية مثاليات الوحدة الاوروبية .

وبعد قمة ادنبرة بأيام قليلة توجه ميجور إلى البرلمان الاوروبى ليقابل بعاصفة من السخرية والاستهجان من جميع الاطراف . وقال وقتها الزعيم الاشتراكى الفرنسى جان بييركون ان رئاسة بريطانيا للمجموعة كانت انتصارا للمصالح العقائدية والسياسية الضيقة للحكومة البريطانية على احتياجات المجموعة .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

朝日新聞

«أساهى» اليابانية

ليلة ميلاد السوق الأوروبية الموحدة

فى اعتقادنا ان توحيد سوق المجموعة الاوروبية اعتبارا من أول العام الجديد يمثل نجاحا كبيرا لا يمكن لأحد أن يمارى فيه لو فكر فى أوروبا دون وجود هذه الوحدة. فبعد ان كان تعبير التشاؤم الاوروبى هو السائد فى أوائل الثمانينات التى شهدت الدعوة لنشأة الدعوة لوحدة السوق الاوروبية، تبدل الحال الى التفاؤل، واضحى الكل يعمل بجد لخلق كيان اقتصادى أوروبى لا تفصله حدود بين الدول. فبدأ العمل فى كافة المجالات فى تعزيز البنية الاساسية للمطارات وتحسين المدن وتنشيط الاستثمارات فى التجهيزات والمعدات الجديدة ودمج الشركات واستخدام التقنية الفائقة وغيرها قبل تنفيذ الوحدة.

لقد كان الباعث وراء قيام المجموعة الاوروبية قبل ٣٥ عاما هو ايجاد سياسة مشتركة لانهاء الصراع على الثروات المعدنية والفحم والثغرات فى القدرات الزراعية لكل دولة، الأمور التى كانت من دواعى نشوب حربين عالميتين فى هذا القرن. أى أن الباعث كان هو السلام.

أما هذه المرة فتوحيد السوق يختلف. فالمجموعة الاوروبية تهدف الى خلق سوق واحدة عملاقة تواجه بها السوق العملاقة لدولتين منفردتين هما الولايات المتحدة واليابان. أى أن الباعث هنا هو الاقتصاد.

غير أن ثمة اتجاها نحو التفكير فى الذات بسبب تراجع النمو الاقتصادى فى بعض الدول وانحسار الحماس للوحدة السياسية التى سعت اليها تلك الدول عند البداية وغيرها مما يجعلنا نتساءل هل سيستمر الاوروبيون على حكمتهم وحماسهم للوحدة؟ إن الاهتمام ينصب على عام ١٩٩٣ لنرى ماذا يحمل لنا من نتائج.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

قامت «أوروبا الموحدة»... وسقطت الحدود اعتباراً

من اليوم

الركود والكآبة طغيا على الجانب الاحتفالي لقيام الوحدة رسمياً

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

● تدفق حر للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.. لكن التغييرات الأخرى محدودة لان معظم الاتفاقيات المبرمة دخلت حيز التطبيق ● أوروبا الموحدة مرشحة لفترة ازدهار طويلة على المديين المتوسط والطويل، بفضل الاتجاه التراجعي المرتقب لاسعار الفائدة، واكتمال انصهار واندماج اقتصاديات المجموعة



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1 يناير 1993

لندن: من رياض مقدادي

قامت أوروبا الموحدة.

وباعلان قيامها رسميا دخلت دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة مرحلة جديدة من تاريخها المليء بالصراعات والحروب.

فاعتباراً من اليوم، ستختفي كافة الحدود في دول المجموعة الاوروبية، لتسمح بتدفق حر للافراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات في سوق يزيد عدد مستهلكيها عن ٣٤٥ مليون نسمة.

غير أن الطابع الاحتفالي للمناسبة طغت عليه أجواء الكآبة التي تعم مختلف الدول الاوروبية، بسبب الركود الذي يسيطر على اقتصادياتها وتدهور ثقة المستهلكين وقطاعات الاعمال فيها، والشكوك بشأن معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاقتصادية والسياسية والفوضى التي ما زالت تسيطر على اسواق الصرف.

وفي حين يرى محللون أن هذه الظروف غير المواتية قد تحد من مزايا فرص الاستفادة من قيام السوق الموحدة لفترة غير قصيرة، يشير آخرون الى أن التغييرات الحقيقية التي ستشهدها أوروبا اعتبارا من اليوم تعد محدودة جدا، على اعتبار ان مسيرة الوحدة الفعلية بدأت منذ عام ١٩٨٥، وأن الكثير من القوانين والتشريعات التي ستؤدي الى دمج وتكامل اقتصاديات دول المجموعة دخلت حيز التطبيق بالفعل خلال السنوات السبع الماضية.

وتعترف اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية بان الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ يحمل طابعا رمزيا اكثر منه عمليا، بقولها «لن تحدث الكثير من التغييرات، لان ٩٥٪ من التشريعات والاتفاقات التي يتضمنها برنامج الوحدة المبرم عام ١٩٨٥ باتت قيد التطبيق».

التحديات القائمة

خيبت الاجواء الاقتصادية القاتمة السائدة حاليا آمال مسؤولي المفوضية الأوروبية الذين عملوا طيلة السنوات الماضية للاحتفال بميلاد «قوة اقتصادية وسياسية عظمى جديدة»، فبدلا من ان تسجل اقتصاديات المجموعة انطلاقة قوية مستفيدة من مشاعر الثقة التي كان من المفروض ان يعززها قيام «اوروبا الموحدة»، عانت الدول الاعضاء خلال العام الماضي من ركود اقتصادي خانق، ولاتبدو في الأفق اي مؤشرات على ان الامور ستتحسن كثيرا خلال عام ١٩٩٣ او ربما في عام ١٩٩٤.

وما يزيد الأجواء قتامة على المدى القصير، الشكوك بشأن تصديق كل من بريطانيا والدنمارك على معاهدة «ماستريخت»، وانشغال السلطات السياسية والاقتصادية في الدول الاعضاء بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية المحلية، وعدم قدرتها على خفض اسعار فوائدها لانعاش اقتصادياتها (باستثناء بريطانيا وايطاليا اللتين سحبتا عملتيهما من النظام النقدي الأوروبي)، نتيجة استمرار تحكم السياسات النقدية المتشددة للبنك المركزي الالماني (البوندزبنك) بالسياسات المالية في دول المجموعة وبالتالي في آفاق النمو فيها.

وترافق تصاعد معدلات البطالة وتراجع الانفاق الاستهلاكي والطلب المحلي، مع ضعف الصادرات نتيجة الركود العالمي والتذبذب في اسعار الصرف. الأمر الذي دفع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «اويسيد» الى خفض توقعاتها للنمو الاقتصادي في المجموعة الأوروبية خلال عام ١٩٩٣ الى ١.٢٪ فقط بدلا من ٣٪ كانت متوقعة سابقا، علما بأن معدل النمو المسجل عام ١٩٩٢ والبالغ ١.٤٪ كان الأدنى من نوعه منذ عام ١٩٨٢.

ففي ما عدا نجاح المعركة ضد التضخم في معظم الدول الاعضاء، فان كل المؤشرات الأخرى تبدو سلبية ابتداء من ارتفاع الافلاسات بين الشركات والبطالة ومرورا بتدهور قطاعي العقارات والمصارف وانتهاء بهبوط الصادرات والاستثمارات الجديدة.

غير انه على المديين المتوسط والطويل فان اوروبا الموحدة مرشحة لفترة ازدهار طويلة، يعززها الاتجاه التراجعي المرتقب لاسعار الفائدة، واكتمال انصهار واندماج اقتصاديات دول المجموعة، والذي سيتوج باقامة بنك مركزي موحد وعملة مشتركة في عام ١٩٩٣، حيث سيضمن الالتزام بالمعايير المالية والاقتصادية الصارمة لمعاهدة «ماستريخت» بقاء التضخم وعجوزات الميزانيات في نطاق السيطرة، وبالتالي السماح باعتماد سياسات مالية موحدة تحفز النمو.

إلا ان جاك ديلور رئيس المجموعة يشعر بالقلق من تأثير الاعتبارات السياسية والاقتصادية المحلية على مسيرة الوحدة في السنوات المقبلة، والتي ستشهد تطبيق أهم بنود الاندماج الشامل على مختلف المستويات، كما يعترف بعدم شعبية بعض الاجراءات التي ستأتي بها، بقوله: «يبني الناس توقعات خاطئة، ولم اكف عن تذكيرهم بأن الوصول الى السوق الموحدة ليست أمرا يحظى بشعبية كبيرة».

ويرى ديلور ان السبيل الوحيد امام أوروبا لمواجهة التحدي العالمي، وتحديدا من القوى الاقتصادية الرئيسية مثل الولايات المتحدة واليابان، يتمثل في قدرتها على الدخول في مواجهة مباشرة معها، بحيث يتم التعامل مع اوروبا في ظل علاقات شراكة اكثر تكافؤا، مشيرا الى أن تحسين القدرة التنافسية للشركات الأوروبية يتطلب المضي قدما في عمليات الاندماج عبر الحدود بين الشركات ومواصلة برامج اعادة الهيكلة المؤلمة في القطاع الخاص في دول المجموعة التي كانت قد بدأت بالفعل استعدادا لقيام السوق الموحدة».

ويراهن مسؤولو المفوضية على أن التأييد الرسمي والشعبي للوحدة سيتصاعد بسرعة خلال السنوات المقبلة مع انتعاش اقتصاديات الدول الاعضاء.

الوحدة النقدية والاقتصادية تبدأ عام ١٩٩٤

على الرغم من أنه تم تطبيق العديد من الاجراءات الجديدة لتوحيد السياسات المالية والاقتصادية في دول المجموعة، فإن الوحدة النقدية والاقتصادية الحقيقية ستبدأ اعتبارا من مطلع شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٤، وذلك بإنشاء المعهد النقدي الأوروبي الذي سيتولى مهمة تنسيق السياسات المالية في الدول الأعضاء، والاشراف على اصدار العملة الموحدة (الايكو). ففي حين ستحافظ الحكومات على استقلالية نسبية في سياساتها



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

المالية، الا ان هذه الاستقلالية ستختفي تدريجيا مع قيام بنوك مركزية مستقلة عن الحكومات، وسيشكل محافظوها مجلس ادارة البنك المركزي الاوروبي، لتبدأ بذلك المرحلة الأخيرة من النظام النقدي في عام ١٩٩٧، واصدار العملة الموحدة في عام ١٩٩٩.

وعلى الصعيد الاقتصادي تفرض الوحدة النقدية على الدول الاعضاء الالتزام بسياسات اقتصادية اكثر تشدداً من اي وقت مضى وخاصة في الدول التي تميزت بارتفاع معدلات التضخم وعجوزات الميزانية، إذ يجب ان لا يتجاوز معدل التضخم في اي دولة عضو اكثر من ١.٥ نقطة مئوية فوق المعدلات المسجلة في افضل ٣ دول اداء، وأن لا يزيد سعر الفائدة في اي دولة عن نقطتين مئويتين فوق الاسعار السائدة في افضل ٣ دول اداء، وأن لا يزيد عجز الميزانية في اي دولة عن ٣٪ من اجمالي الناتج المحلي فيها، وأن لا يزيد اجمالي الديون المحلية عن ٦٠٪ من اجمالي ذلك الناتج. وهي كلها إجراءات من شأنها تقريب مستويات الأداء الاقتصادي بين مختلف دول المجموعة، بتقوية الاقتصاديات الضعيفة منها.

ولا يبدو ان الشكوك بشأن «ماستريخت» ستؤدي الى التخفيف من تلك المعايير الاقتصادية، حتى ان هيلموت شليسنجر رئيس البنك المركزي الالماني (البوندزبنك) دعا يوم امس الى تشديد بنود معاهدة ماستريخت بدلا من تخفيفها (لضمان انضمام بريطانيا والدانمارك اليها). وقال «إن معايير ماستريخت يجب الا تخفف، بل ينبغي تشديدها للمساعدة في تحقيق استقرار الاسعار، لان الوحدة النقدية لا تعني ضمان استقرار الاسعار تلقائيا على الرغم من المعايير الموضوعة للمشاركة في الوحدة».

اما على صعيد التغيرات التي قد يشهدها القطاع الخاص فستشمل استمرار الشركات الرئيسية في اعادة هيكلة انشطتها، بالتوسع في أسواق الدول الأخرى، وحدوث موجة من عمليات التملك والاندماج، كما أن ازالة الحدود وتحرير القطاعات المصرفية والتجارية والمالية، سيعززان مستوى المنافسة بين الشركات وبالتالي خفض الكلفة ومستويات الاسعار وتحسين مستويات الخدمة.

وعلى الصعيد التجاري سيكون من اول النتائج المباشرة لالغاء الحدود توفير دول المجموعة لاكثر من ٢٠٠ مليار وحدة نقد اوروبية (٢٤٠ مليار دولار) سنويا، او ما يعادل ٥٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة، كانت تنفق على الحواجز التجارية.

وتقدر المفوضية ان الغاء الرقابة الجمركية على الحدود سيؤدي الى توفير ١٤ مليار دولار سنويا، وتوفير الجهد والوقت الذي كان يضيع في التعامل مع اكثر من ٦٠ مليون وثيقة سنويا.

كما ان العديد من الشركات الصغيرة التي كانت تحجم عن محاولة التصدير بسبب ارتفاع نفقات النقل نتيجة وجود حواجز ستصبح اكثر اهتماما بالتوسع والمنافسة في أسواق دول المجموعة.

القطاع المالي

سيسمح للبنوك اعتبارا من اليوم بالعمل في اي من الدول الاعضاء بافتتاح فروع لها في اي من الدول الـ١١ الأخرى الاعضاء في المجموعة الأوروبية، وسيتاح للمستهلكين فتح حسابات للاستفادة من كامل الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك. غير انه لن يتم تحرير سوق التأمين حتى شهر يوليو (تموز) ١٩٩٤، وسوق شركات السمسرة والخدمات الاستثمارية الأخرى حتى عام ١٩٩٦.

ومن الناحية النظرية سيؤدي زوال الحدود الى ضيق الفوارق السعرية الكبيرة بين الدول الاعضاء، في القطاعات المصرفية والاستثمارية والتأمينية، مع توجه المستهلكين الى البنوك أو الشركات التي تقدم أفضل الخدمات واقل الاسعار.

غير أن الكثير من المحللين يعتقدون أن زوال الحدود مع قيام أوروبا الموحدة لن يؤدي الى تهافت البنوك وشركات التأمين والاستثمار والسمسرة في الدول الاعضاء على التوسع داخل أسواق الدول الأخرى على المدين القصير والمتوسط على الأقل.

ويشير هؤلاء الى ان حواجز اقتصادية ومؤسساتية وثقافية ستحول دون قيام هذه المؤسسات بالدخول للمنافسة على المستهلكين الأفراد، رغم انه ستكون لها الحرية للقيام بذلك.

وحتى المفوضية الأوروبية تتوقع أن يمضي وقت طويل قبل أن تحدث مثل هذه المنافسة في السوق المصرفي والاستثماري الاستهلاكي، اذ يرى متحدث باسم قسم الخدمات المالية في المفوضية ان «الامور لن تتغير بين ليلة وضحاها، وكل ما تم تحقيقه حتى الآن هو توفير البيئة القانونية لتحقيق قدر اعلى من التنافسية».

ويجمع خبراء على أن جزءا من المشكلة يتمثل في أن الافراد في مختلف دول اوروبا، ما زالوا لا يشعرون بأنهم أوروبيون عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات والخدمات المالية، ففي فرنسا مثلا سمحت القوانين للافراد بافتتاح حسابات بالعملات الأجنبية منذ نحو سنتين، غير انه لم يسجل اي اقبال يذكر على هذه الحسابات.

وترى منظمة المستهلكين الأوروبيين التي تتخذ من بروكسل مقرا لها أنه من الضروري إيجاد انظمة فعالة للدفع عبر



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

الحدود قبل ان يتمكن المستهلكون من الاستفادة من تحرير العمل المصرفي على مستوى اوروبا. وتسعى المنظمة الآن الى استصدار تشريعات تجبر البنوك على الاعلان عن الرسوم والعمولات التي تتقاضاها وخفض مدة المعاملات، حيث ان المدفوعات عبر الحدود تستغرق في بعض الاحيان عدة اسابيع، في حين تلتهم الرسوم والعمولات نسبة مهمة من المبالغ المحولة.

وحتى اذا كان العملاء مهتمين بالتعامل مع بنوك ومؤسسات مصرفية من خارج دولهم، فإن البنوك ستجد توسعها في اسواق الدول الأخرى حافلا بالصعوبات بالنظر الى ان معظم الأسواق مكتظة اصلا بالبنوك، ولا يوجد مجال كبير للمنافسة فيها.

وفي هذا الاطار نقلت «هيرالد تريبيون» عن كلير كاستاجنو المتحدثة باسم اتحاد المصارف الفرنسية قولها: يوجد في فرنسا نحو ٢٥ الف فرع مصرفي بالاضافة الى الاف فروع مؤسسات الادخار ومكاتب البريد التي تقدم بعض الخدمات المصرفية، ولهذا فإن المجال الوحيد الذي يمكن للبنوك الاجنبية دخوله هو قطاع الخدمات المصرفية للشركات وهو قطاع يتسم ايضا بمنافسة شديدة، ولهذا لن يكون دخولها سهلا».

ولان القرب من المستهلكين مهم جدا بالنسبة للبنوك، سيتعين على اي بنك اجنبي يرغب في التوسع في احد الاسواق الاوروبية افتتاح شبكة كثيفة من الفروع ابتداء من الصفر، او شراء شبكة فروع قائمة، وكلا الخيارين مكلفان جداً وخارج نطاق قدرات معظم المؤسسات المصرفية في اوروبا، حتى عندما كانت الظروف مواتية، فكيف الحال الآن والقطاع المصرفي في كل دول اوروبا يعاني من ازمة صعبة، من ابرز معالمها انكشاف محافظها الاقراضية وخاصة في القطاع العقاري، وهبوط ارباحها نتيجة التباطؤ الاقتصادي.

والمشكلة بالنسبة للبنوك ان السوق الموحدة تاتي في وقت لا تمتلك فيه (البنوك) القدرة على الاستفادة منها، لان حواجز الكلفة لا يمكن القضاء عليها من خلال اصدار قوانين.

وحتى الآن تركزت كل التعاملات عبر الحدود تقريبا على قطاع الاعمال وليس على قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية.

وبالنسبة لقطاع التامين فقد تمت عمليات تملك وصفقات مبادلة اسهم عبر الحدود خلال السنوات القليلة الماضية، غير انه توجد مؤشرات محدودة جدا على ان الصناعة مهتمة بالعمل على اسس اقليمية، ومن المتوقع ان تكون التغييرات في هذا القطاع محدودة جدا وسيستغرق حدوثها وقتا طويلا، ومن الامثلة على ذلك عدم تسجيل سوق السوق الأوروبية لمخاطر الاعمال اية زيادة تذكر في النشاط عبر الحدود رغم انها مفتوحة منذ يوليو (تموز) ١٩٩٠، حيث ان ذلك يتطلب من شركات التامين الاستثمار بكثافة في تاسيس خدمات محلية للمطالبات ومواجهة التحدي التسويقي الصعب بما في ذلك اكتساب ثقة المستهلكين.

وينطبق ذلك ايضاً على سوق الخدمات الاستثمارية، الذي سيتم تحريره خلال ٣ سنوات، بحيث يمكن للشركات الاستثمارية والمستثمرين التعامل في اي سوق اوروبية عندما يريدون، ولكن من الناحية العملية يتساءل مراقبون عن عدد صغار المستثمرين الذين يبدون اهتماما بالاستثمار في اسهم وسندات دول أخرى.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

المجموعة الأوروبية
حقائق وأرقام

اقيمت المجموعة الأوروبية عام ١٩٥٧، وهي تضم ١٢ دولة: بريطانيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا والدانمارك واليونان وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج وهولندا والبرتغال واسبانيا.

ومن المقرر توسيع المجموعة لتضم اعضاء اخرين اعتبارا من عام ١٩٩٤، ومن اول المرشحين للانضمام لعضوية المجموعة النمسا والسويد والنرويج وفنلندا، وقد يتم في مرحلة لاحقة بحث طلبات انضمام من كل من قبرص ومالطا وتركيا.

وقد وقعت المجموعة الاوروبية اتفاقا مع رابطة التجارة الحرة الاوروبية لإقامة منطقة للتجارة الحرة تضم ١٩ دولة، علما بأن الدول السبع الاعضاء في رابطة التجارة الحرة الاوروبية هي النمسا وفنلندا وايسلندا وليختنشتاين والنرويج والسويد وسويسرا (رفض السويسريون في استفتاء شعبي أجري مؤخرا الانضمام الى المنطقة).

وفي المجموعة الاوروبية تسع لغات رسمية هي الانجليزية والالمانية والفرنسية والايطالية والدنماركية والهولندية واليونانية والبرتغالية والاسبانية.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التغييرات الجديدة في اوروبا الموحدة

تطبق صباح اليوم اجراءات جديدة تحكم حركة السلع والافراد والخدمات ورأس المال في دول المجموعة الأوروبية

التغييرات المؤثرة على الأفراد



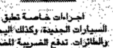
الغاء عمليات التفتيش في المطارات ونقاط الحدود على السلع والحقائب لدى سفر الفرد من دولة لاخرى من المجموعة، غير ان السلع يجب ان تكون مخصصة للاستهلاك العائلي وليست مخصصة للبيع



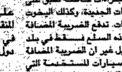
قيمة الضريبة المضافة تدفع فقط في بلد الشراء «وتدفع بمعدل أدنى لا يقل عن ١٥ في المائة»



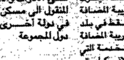
لا تفرض ضرائب أو تتخذ اجراءات جمركية على نقل الأمتعة والمقتنيات الموروثة أو الهدايا بصرف النظر عن قيمة المقتنيات



يمكن شراء كميات غير محدودة من السجائر في نقاط العبور دون اجراءات جمركية



اجراءات خاصة تطبق على السيارات الجديدة، وكذلك اليخوت والطائرات. تدفع الضريبة المضافة على هذه السلع فقط في بلد التسجيل غير ان الضريبة المضافة على السيارات المستخدمة التي قطعت اكثر من ٣ الاف كيلومتر وعمرها اكثر من ٣ شهور، تدفع في بلد الشراء



تخفض الحواجز على الأدوات والأثاث المنقول الى مسكن ثان في دولة أخرى من دول المجموعة

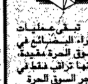


تبقى عمليات شراء البضائع في السوق الحرة مقيدة، ولكنها تراقب فقط في متاجر السوق الحرة

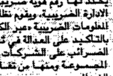
التغييرات المؤثرة على الأعمال التجارية

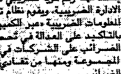


تختفي الرقابة الجمركية على الشاحنات في النقاط الحدودية



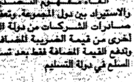
الغاء مفهوم التصدير والاستيراد بين دول المجموعة، وتعفى صادرات الشركات من دولة الى اخرى من قيمة الضريبة المضافة، وتدفع القيمة المضافة فقط بعد تسلم السلع في دولة التسليم





كل شركة من شركات المجموعة يحدد لها رقم هوية ضريبي عبر الادارة الضريبية، ويقوم نظام تبادل المعلومات الضريبية «عبر الكمبيوتر» بالتأكيد على العدالة في تحصيل الضرائب على الشركات في دول المجموعة ومنعها من تفادي دفع الضرائب







المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

مواقف دول المجموعة الاوروبية من معاهدة ماستريخيت

بريطانيا
ستعرض المعاهدة على البرلمان بعد انتهاء الاستفتاء الدانماركي الثاني عليها هذا العام.

بلجيكا — نعم
١٤٦ نائبا مع المعاهدة و٣٣ ضدها

هولندا
اقر البرلمان المعاهدة باغلبية كبيرة

الدانمارك — نعم
رفض الدانماركيون المعاهدة ومن المقرر الاعداد لاستفتاء جديد في منتصف العام الحالي

لكسمبورغ
وافق ٥١٪ من النواب على المعاهدة

ايرلندا — نعم
٦٩٪ وافقوا على المعاهدة في استفتاء شعبي

فرنسا
اقر الفرنسيون المعاهدة في استفتاء شعبي بنسبة ٥٠.٧٪

المانيا — نعم
وافق البرلمان على المعاهدة

ايطاليا
يجرى بحث المعاهدة في البرلمان

اليونان — نعم
٢٨٦ نائبا مع المعاهدة من اجمالي ٣٠٠ نائب

البرتغال
البرلمان يبحث المعاهدة في الخريف

اسبانيا
اقر البرلمان المعاهدة باغلبية كبيرة

في البرلمان — استفتاء

دبلن — لندن — امستردام — بروكسل — باريس — ماستريخيت — بون — كوبنهاجن — روما — مدريد — لشبونه — اثينيا

«الشرق الاوسط» — أ ف ب

مقارنة إحصائية بين المجموعة الأوروبية وكل من الولايات المتحدة واليابان

	المجموعة	الولايات المتحدة	اليابان
السكان - بالمليون	٣٤٥	٢٤٦	١٢٢
المساحة (بالألف كيلومتر مربع)	٢٣٦٢	٩٣٧٣	٣٧٢
اجمالي الناتج المحلي بمليارات وحدات النقد الاوروبية (١٩٨٩)	٤٤٠٧	٤٦٥٨	٢٥٦٠
حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بمعيار القوة الشرائية عام ١٩٨٩)	١٧٢٢٩	٢٦٤٧٨	١٩٨٩٦
البطالة (١٩٩١)	٪٩٫١	٪٦٫٧	٪٢٫٢
التضخم	٤٫٤	٢٫٩	٪٢٫٥

المصدر: يوروستات



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

أضواء جديدة علي معاهدة الوحدة الأوروبية

*فى عنفوان الحملة الانتخابية الأمريكية أعلن بيل كلينتون المرشح الديمقراطى للرئاسة انه يؤيد معاهدة ماستريخت، وكانه كان يرد على ماتردد فى الأوساط العالمية من ان الولايات المتحدة تخشى النهضة الجديدة فى أوروبا التى ستكون من نتائج تنفيذ معاهدة ماستريخت.

وعلى أية حال فان المقطوع به الآن ان هناك قلقا واضحا فى الأوساط السياسية والاقتصادية فى كل من الولايات المتحدة واليابان من تعميق البناء الأوروبى، فالاتحاد الاقتصادى والنقدى سوف يدعم التجارة العالمية، كما ستؤدى الوحدة السياسية الى الحيلولة دون انتشار النيران فى ارجاء أوروبا نتيجة لاحداث يوجوسلافيا المأساوية.

وفى تصريح رئيس شركة سونى اليابانية قال انه لايستطيع ان يخفى الاحترام الذى يكنه للشعوب الأوروبية التى تسير فى طريق التضحية بجانب من سيادتها لكى تصل على المدى الطويل الى المستوى الذى يحقق لها الرفاهية.

أما اليابان فانها تعتقد ان أوروبا غير قادرة فى الوقت الحاضر على الوقوف فى طريق تحقيق حلم اليابان بالسيطرة على الاقتصاد العالمى فى القرن الواحد والعشرين.

وقد بادرت الولايات المتحدة بالهجوم على أوروبا قبل مائة يوم من افتتاح السوق الموحدة وذلك حين أصدر جورج بوش قراره بالسماح ببيع ١٥٠ طائرة مقاتلة (اف ـ ١٦) من انتاج شركة جنرال ديناميكس الى تايوان وهو يعلم تمام العلم بأن من شأن قراره اغلاق الطريق فى وجه الميراج من انتاج شركة داسو الفرنسية. أما القرار الثانى للولايات المتحدة فكان الافراج عن مليار دولار لدعم المزارعين الأمريكيين، بالرغم من انه كان قد وعد خلال المفاوضات الأمريكية مع منظمة الجات بالغاء مساعدة المزارعين اذا وافقت دول المجموعة الأوروبية على تعديل سياستها الزراعية.

وأكثر من ذلك قررت لجنة التجارة الدولية الأمريكية النظر فى ٧٢ شكوى مقدمة من كبريات شركات الصلب الأمريكية كان أول المستهدفين منها أرباب صناعة الصلب الأوروبيين الذين يبيعون الولايات المتحدة أكثر من مليونى طن من الصلب سنويا يبلغ نصيب فرنسا منها ٤٥٠ ألف طن من الصلب.

وقررت الولايات المتحدة الاستفادة من قيمة دولارها المنخفض باغراق أوروبا بالبضائع الأمريكية ومضت بجدية فى خطى سريعة نحو انشاء منظمة الوحدة الاقتصادية الخاصة بها.

وبالرغم من الحقائق السابقة فان اليابانيين يتساءلون بإلحاح عن الطبيعة التى سيكون عليها البناء الأوروبى. وأكثر مايخشونه هو ان تصبح أوروبا قوة مهيمنة. وقد ارتاحوا كثيرا حين أعلن جاك ديلور ان السوق الموحدة لن تكون سوقا مغلقة تحيطها الأسوار. واطمأنوا الى ان قيام السوق الموحدة لن يؤدى الى طرد اليابان من أوروبا كما ان التحرر من التعريفة الجمركية وتوحيد اللوائح والعملة سيكون مفيدا لهم.

ويؤكد المراقبون السياسيون ان القوة الاقتصادية الأوروبية النامية ليست سوى خطوة نحو اقرار سياسة أوروبا فى العالم بوسائل حديثة وسلمية، وهو تطور غير مسبوق فى التاريخ.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

ويتوقع هؤلاء المراقبون أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا أوروبيا وذلك على أساس أن أوروبا سوف تمثل على المدى القصير سوقا موحدة تضم ٨٥٠ مليون مستهلك وذلك بعد ادخال دول أوروبا الشرقية وروسيا وانها ستصبح القوة العالمية الأولى التى ستستطيع فرض قوانينها وتشريعاتها التجارية على بقية العالم.

ويقول نفس المراقبين انه بالرغم من الخلافات الموجودة داخل البيت الأوروبى الا أن أوروبا استطاعت ان توقف السخرية الأمريكية على مشروع الطائرة الأوروبية (إير باص ٣٠٠١) تلك الطائرة التى يتم تصنيعها فى ٣ دول أوروبية، فقد أصبحت شركة إيرباص تمثل ٥٢٪ من السوق العالمية لطائرات الركاب و٢٦٪ من سوق الطائرات النفاثة.

ويظهر التضامن الأوروبى بجلاء فى موافقة الحكومة الأسبانية على العرض الذى تقدمت به الشركة الفرنسية لصناعة القطارات السريعة من أجل ارضاء كل من ميتران وهيلموت كول فقد قسمت حكومة أسبانيا التفاحة الى قسمين بين الأوروبيين فخص الطرف الفرنسى حق الاشراف على مجمل صناعة الخطوط الحديدية الأسبانية و صفقة قوامها ٢٤ قطارا حصلت المانيا على صفقة قوامها ٧٥ قاطرة فائقة السرعة.. حدث هذا فى الوقت الذى رفضت فيه أسبانيا عرضا فى نفس الصفقة تقدمت به اليابان رغم انه كان أقل من العرضين الفرنسى والألمانى بنسبة ٣٠٪.

عبدالعزيز خميس

اوروبا: دقائق بعد فتح الحدود

هل يقع المواطن في غرام... السوق؟

□ باريس -
من جوزيف سماحة:

■ عندما ينتصف ليل الخميس - الجمعة (١٩٩٣/١/١) ستطغى ضوضاء المحتفلين بقدوم السنة الجديدة على الضجة التي سيحدثها انهيار الحدود الداخلية الفاصلة بين ٣٤٠ مليون اوروبي. ومع ان هذه الضوضاء ستكون منخفضة لتتناسب مع ارقام المشتريات التي اقدم عليها المستهلكون فإن هؤلاء لن ينتابهم شعور مفاجئ بانهم يعيشون لحظة تحولهم الى «مواطنين اوروبيين».

تلك هي عادة المواعيد الكبرى المضروبة سلفاً. ما ان تحلّ حتى تفقد بعض بريقها وتصبح اكثر عادية مما اوحى به انتظارها. ولكن لهذا «الموعد الكبير» خصوصياته. لقد تشربه الاوروبيون على جرعات. منذ سنوات وهو يتسلل كالنعاس اليهم، لم يمض يوم الا وسقط قانون وطني تحت ضغط التوجيهات الصادرة من بروكسيل او ستراسبورغ. لم تمض سنة الا وكانت السياسات المبرمجة تدفعهم الى التقارب اكثر فاكثر. ولما جرى الاتفاق، منذ سنوات، على ان اوروبا ستتحول الى سوق موحدة في اليوم الاول من ١٩٩٣ تضاعفت الآمال بقدوم هذه اللحظة. ولم تفعل تطورات اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الا تجميل هذه الآمال واعطاءها ابعاداً مضاعفة. ولكن احداث ١٩٨٩ - ١٩٩٢ عادت لتحبط هذه الآمال نوعاً ما ولتلغي عن الفاتح من العام الجديد طابعه الاستثنائي. وهكذا فإنه تحول الى نهار يستطيع الاوروبيون ان يقيسوا خلاله مدى «الوحدة» التي حققوها ومدى الاجراءات الوحدوية التي ارجاوها.

١٩٩٢: تسلل الشك

افتتح العام الماضي على وهج الاحتفالات بالتوقيع على «اتفاق ماستريخت» (٢ شباط/ فبراير) ومنذ ذلك اليوم، يمكن القول من دون مبالغة ان المشروع الاوروبي لم يعد يعرف تطوراً ايجابياً جدياً الا اذا اعتبرنا انقاذ ما يمكن انقاذه هو هذا التطور الوحيد.

جاءت الصفعة الاولى من الدنمارك. استفتي المواطنون فاقترعوا ضد «ماستريخت» واوجدوا بذلك سابقة خطيرة. لقد وجد الاتفاق لتنظيم الوحدة الاوروبية وبرمجتها وتحويلها من مجرد «سوق للتبادل الحر» الى مشروع كبير. اسقاط الاتفاق يعني الاكتفاء بحرية انتقال الاشخاص والبضائع والاموال. وهذا كثير وقليل في آن معاً. ولكنه، وهنا المعضلة، يطرح اشكالاً قانونياً: المشاركة في هذه «الحرية» تقضي توفر الاجماع على سبل تنظيمها ومن غير الجائز ان تضع دولة رجلاً في اوروبا الموحدة، بصفتها سوقاً، ورجلاً خارجها، بصفتها سوقاً خاضعة لمفاعيل «اتفاق ماستريخت». الخطورة في الاستفتاء الدنماركي انه كان يفترض فيه ان يفتح سلسلة المصادقات على «ماستريخت» حسب القوانين والاعراف المعمول بها في كل بلد. لقد فعل ذلك ولكن في اتجاه لم يكن يتوقعه احد.

فرضت كوبنهاغن على باريس الا تكتفي بموافقة مجلسي النواب والشيوخ على الاتفاق العتيد. اصبح الاستفتاء ضرورياً. وقد حاول الرئيس فرنسوا ميتران تاخير موعده لاسباب ذات صلة بالوضع الداخلي، فكادت المناورة ترتد عليه. نشا تحالف عريض ضد «ماستريخت» وكان «يكبر» يومياً الى حد انه قيل بعد انتصار الـ «نعم» انه اقرب انتصار الى الهزيمة، وقد حصل ذلك في بلد يلعب، مع المانيا، دور القاطرة وفي ظل رئيس خاض معركة تجديد ولايته في ١٩٨٨، تحت العنوان الاوروبي.

ثم كثرت المشكلات. اصرت المانيا على الاسعار المرتفعة على الفائدة حماية لنفسها من التضخم فانهار «الثعبان» الاوروبي وذهبت كل عاصمة في اتجاه، وكاد الفرنك الفرنسي يسقط تحت الضغط لولا تدخل «البوندسبانك» لانقاذه. ثم اتخذت بريطانيا، قرارها باجراء الموافقة على «ماستريخت» الى حين يجري الدنمارك استفتاء جديداً ينتهي بالموافقة (!) ثم اندلعت معركة «الغات» وتحولت، بسرعة، من مواجهة اميركية - اوروبية، الى معركة اوروبية - اوروبية.

تصيب هذه المشكلات كلها العمود الفقري لاتفاق ماستريخت: التوجه نحو الوحدة المالية والنقدية. لذلك لم يكن غريباً ان يخيم جو من التشاؤم والاحباط على اوروبا كلها، وهو جو يزيد منه اجماع المؤسسات الدولية كلها على ان العام ١٩٩٣ لن يشهد الانطلاقة الاقتصادية المرجوة وان نسبة النمو الضعيفة التي سيسجلها لن تسمح بالخروج من حالة الركود الراهنة. اي ان البطالة ستزيد وتتحول الى «مرض عضال» خارج نطاق السيطرة. ويكفي ان يقال ان ثمة مشكلة من نوع البطالة غير قابلة للعلاج حتى تهمد العواطف التي يمكن ان يثيرها انفتاح اسواق اوروبا على بعضها.

ساراييفو ضد ماستريخت

بدا، لفترة، ان الاحداث الداخلية في دول اوروبا الغربية تهدد «اتفاق ماستريخت» او تفرغه من محتواه وتمد خصومه بذرائع جديدة. غير ان صمود «الاتفاق» لا يجب ان يتحول ستاراً يحجب عن الابصار انه فقد جزءاً من روحه، فقد هذا الجزء في المواجهات الاقتصادية المشار اليها، ولكنه فقده اكثر من اي شيء آخر، في ساراييفو. منذ شهور والمواطن العادي يعيش مع صور الدمار والقتل والاعتقال. منذ شهور وهو يقرا ويسمع عن الاغتصاب والتهجير والتطهير العرقي. منذ شهور يكرر المعلقون على مسامعه ان هذا كله يجري في مدينة اوروبية وعلى بعد ساعتين بالطائرة من باريس، ولكن منذ شهور ايضا، وهو يداوي عجزه السياسي - العسكري بإرسال قوات من الامم المتحدة وفتح طريق المؤن والادوية وتقديم مشروع حل جذري لما يدور في... الصومال.

لو كان المشروع الاوروبي محمولاً على موجة حماس لكسرتها الازمات اليوغوسلافية. فكيف اذا كان متعثراً اصلاً. لقد وفر هذا التعثر الارضية «الصالحة» التي دفعت اوروبا الى اكتشاف ازمتها في يوغوسلافيا. لقد ظهرت عليها اشباح الماضي وهي تعد العدة للمستقبل القريب. وقد تراءى



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

لها انها تعد هذه العدة متخلصة، بالكامل، من اشباح هذا الماضي او بالاحرى، من «الحظر» الذي انتجه واعطاه صفة الانقسام الذي يشطر القارة ويضع نصفها في مواجهة النصف الآخر. انتهى الانقسام الاوروبي الكبير بين «شرق وغرب». وانتهى التهديد المتبادل بالابادة الشاملة. وها هو «الشطر الغربي» يستعد لتجاوز انقساماته الصغيرة. وفجاة تقتحم القومية الصربية المسرح لتعبث به فساداً ولتمنع الافراح من ان تستقر فيه. الامر محزن في حد ذاته: فكيف اذا اكتشف المعنيون انهم، وهم في عز انتصارهم، عاجزون عن ردع هذا المعتدي.

لقد عاشت اوروبا الغربية، ولا تزال، الحدث اليوغوسلافي بصفته صفعة والصفعة تهين ولكنها توقظ احياناً. لقد استيقظت اوروبا على ضعفها وانقساماتها. فمنذ «التباشير» الاولى للازمات اليوغوسلافية دب الخلاف بين فرنسا والمانيا. وعندما اتفقتا كان صعباً عليهما منع المواجهة الاولى في كرواتيا. لم يهضما، ولم تهضم معهما اوروبا، القضية الاولى حتى انفجرت ازمة البوسنة - الهرسك. لم تنفع السابقة الكرواتية في تحذير اوروبا من مخاطر ضعفها لذلك اكتفت وتكتفي بـ «مواكبة» النزاع مقننة تدخلها فيه عند الحد الادنى. ويمكن القول، مع حفظ النسبة، ان عجز «النظام الاوروبي» عن معالجة الازمة في البوسنة - الهرسك شبيه بعجز «النظام العربي» عن التدخل لوضع حد لما يجري في الصومال. في الحالين يتاكد ان الاطراف المعنية لا تملك سياسة واحدة، وانها، اذا امتلكتها، فإنها لا تملك ادوات تنفيذ هذه السياسة.

لقد كانت ساراييفو «عقب اخيل» ماستريخت. لم تقتل الاتفاق، لكنها اصابته بشلل قد يدوم طويلاً، ولذلك فإن الاسواق ستفتح الى حد ما مع مطلع السنة (اليوم)، وقد تنضم دول اخرى الى هذا «الانفتاح»، ولكن ذلك لن يغير في ما قاله جاك ديلور «يصعب على مواطن ان يقع في غرام السوق». لقد كان الرهان مقبولاً على احتمال ان يقع المواطن في «غرام» المشروع. و«ماستريخت» بالنسبة الى اوروبا، هي بالضبط ارهاصات هذا المشروع. وضع ضوابط على الليبرالية الفجة، توفير البعد الاجتماعي والايكولوجي، الحث نحو مظهر سيادي موحد هو العملة ووضع حجر الاساس لسياسة خارجية وامنيّة واحدة. كان مقدراً لـ«ماستريخت» قيادة اوروبا نحو «سن رشد جديد» لا تعود تحتاج معه الى وصاية اميركية تحميها من عدو سوفياتي لم يعد موجوداً، ولكن ذلك لم يحصل.

حاول الفرنسيون والالمان انشاء «فيلق اوروبي» لكن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً شديدة انتهت الى ايجاد صيغة «تعاون» بين «الفيلق» وحلف شمال الاطلسي، مما يعني عملياً قتل الفكرة التي كانت وراءه، وهي ايجاد حيز من الاستقلال الامني عن الحلف اياه. وقد ضغط محور باريس - بون لتضمين الاتفاق الية معينة تسمح بانتهاج سياسة خارجية موحدة. ولكن الذي تبين من تجربة السنة الاخيرة هو ان الاوروبيين قادرون على اتخاذ مواقف مشتركة، وربما مبادرات ديبلوماسية مشتركة، ولكن الهوة لا تزال كبيرة بين وضعهم الحالي وبين الاقتراب، ولو مجرد الاقتراب، من «السياسة الخارجية الموحدة». ولعل ذلك هو الوجه الآخر لعجزهم (ورفض بعضهم) عن الاستقلال الامني.

غير ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن لاوروبا ان تصوغ سياسة خارجية موحدة، اي ما فوق قومية، في حين تشهد في شطرها الشرقي «انبعاث الامم»؟ وهل يعقل ان يكون ذلك ممكناً مع الارتباك الهائل الطارئ على التحالفات في العالم والقارة الاوروبية وهو ارتباك يفتح الباب امام سيناريوهات لا تحصى؟

اذا اعتبر العام ١٩٩٢ هو العام المرجع فإن الجواب على السؤالين هو بالنفي. لم تفكر المانيا بغير نفسها حين رفعت سعر الفائدة واضرت بالاقتصاديات الاوروبية (والعالمية) لكنها مضحية على مذبح تكاليف الوحدة الالمانية. ولا يبرز البريطانيون مواقفهم الا بلغة قومية نابعة من الحرص على ما يعتبره حزب المحافظين المصلحة الداخلية. وعندما خاضت فرنسا، وحدها تقريباً معركة «الغات» حصل نوع من الاجماع قل نظيره بما في ذلك ضد «الخونة الاوروبيين» الضاربين عرض الحائط بمصالح المزارعين الفرنسيين.

لقد ثبت حتى الآن على الاقل، ان هذا القدر من الوحدة الاوروبية، على تواضعه ينشئ مركز جاذبية يهدّ ذات الوحدات السياسية فوق القومية في اوروبا. ولا شك في ان هذا المركز هو الذي اغرى جمهوريات البلطيق ثم سلوفانيا وكرواتيا، وانه مسؤول، بمعنى ما، عن انشطار تشيكوسلوفاكيا وذلك، بالضبط في الاول من العام المقبل، موعد قيام السوق الاوروبية الموحدة. اكثر من ذلك لعب مركز الاستقطاب هذا في توفير العلاقات الداخلية الايطالية وفي تشجيع «روابط» الشمال على الانفصال عن الجنوب المتخلف من اجل تسريع الالتحاق بمعايير الوحدة النقدية والمالية الاوروبية.

يوم غير عادي

قد لا يكون ١٩٩٣/١/١ يوماً شديد



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

الاستثنائية في تاريخ اوروبا، ولكنه، بالتاكيد، يوم غير عادي، وهو سيدشن فترة اختبار تكتشف في خلالها دول المجموعة مدى صلابة ما بنته حتى الآن وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، واذا كانت ١٩٩٢ قدمت عينات من النوع الاول من التحديات فإن ١٩٩٣ ستشهد غلبة النوع الثاني. فبعد ثلاثة اسابيع على وصول اوروبا الى هذه المحطة سيصل بيل كلينتون الى البيت الإبيض. ولا يخفي الرجل انه اكثر ميلاً من سلفه جورج بوش الى اجراءات الحماية واكثر عدوانية منه في مجال المنافسة الاقتصادية الخارجية. ومع انه من دعاة الزيادة في تخفيض الوجود العسكري في المسرح الاوروبي فإنه لن يمتنع عن لعب ورقة الارجحية السياسية العسكرية حيال اوروبا من اجل لجم التوازنات الاقتصادية الجديدة الناشئة في العالم. وفي وسعه، في هذا المضمار، الاتكاء على منطقة التبادل الحر في شمال اميركا (كندا، الولايات المتحدة، المكسيك) وتعديلها لصالحه من اجل شحذ اسلحته في هذه المواجهة. ولعل في استخدام هذه الارجحية ما يخرج احتمال الرد الاوروبي من اطاره الاقتصادي ليجعل منه رداً سياسياً بالدرجة الاولى. فهل تنجح «القارة القديمة» في فترة الاختبار هذه؟ وليس معيار النجاح هو الايحاء باستعدادها للتحول، هي الاخرى، الى «ولايات متحدة اوروبية»؟



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

السوق المالية الأوروبية الموحدة:

قفزة نحو المجهول

□ لندن ـ العالم اليوم:

تلقى المتشككون فى الوحدة النقدية الأوروبية ضربة قوية، فخلال أيام قليلة ستكون معظم الاجراءات المطلوبة لإقامة سوق أوروبية موحدة فى مجال الخدمات المالية، قد اتخذت بالرغم من أن بعضها لن ينفذ إلا فى وقت لاحق.

وطالما أن المال لا يمثل إلا ٧٪ فقط من إجمالى الناتج المحلى للمجموعة الأوروبية، فإن إزالة الحواجز الوطنية «وخاصة فى التمويل بالقطاعى» التى تحمى عدم الكفاءة، سوف تؤدى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبرى.

وأشار تقرير أعده باولو سيشينى لحساب اللجنة الأوروبية عام ١٩٨٨ إلى أن المستهلكين قد يدخرون أكثر من ٢٠ مليار ايكو «وحدة نقد أوروبية» أى ما يعادل «٢٥ مليار دولار» فى العام.. ولكن هذه المكاسب ستتحقق على حساب الوسطاء الماليين الكبار.. ولا عجب أن يشك الكثيرون فى إمكان تحقيق سوق المال الموحدة على الإطلاق.

وخطة اللجنة الأوروبية لتحرير الخدمات المالية تتضمن مرحلتين الأولى هى إلغاء القيود على حركة رأس المال وقد طبقت عام ١٩٩٠، وذلك بالرغم من أن بعض الدول منحت مهلة للاحتفاظ بالحواجز الوطنية وقتا أطول.. وربما تكون الاضطرابات الأخيرة التى تعرض لها نظام الصرف الأوروبى الموحد، قد عكست اتجاه قوة الدفع فقد اضطرت كل من أسبانيا وايرلندا إلى إعادة فرض القيود مؤقتا.

والمرحلة الثانية تتضمن السماح للوسطاء الماليين بالعمل فيما وراء حدود بلادهم دون الاضطرار إلى إنشاء فروع لهم فى الدول الأخرى.. وسارت الأمور بصورة جيدة بالنسبة للبنوك.. أما بالنسبة لشركات السمسرة فى التأمين والأوراق المالية فإن الأمر كان أكثر صعوبة.. وبفضل الجهود التى بذلتها البرتغال وبريطانيا، اخر رئيسين للمجموعة الأوروبية، تم التوصل إلى حلول وسط بشأن هذه الأمور.. وتم تأخير تنفيذ المرحلة الثانية إلى ما بعد أول يناير ١٩٩٣.. وبعض الدول سوف تتأخر فى تطبيق هذه المرحلة أكثر حيث اتفق على عدم منح البنوك الأجنبية الحق فى التعامل المباشر فى بورصات العملات الأجنبية فى أسبانيا والبرتغال واليونان حتى ١٩٩٩.

ورغم ذلك ما زالت هناك الكثير من العقبات أمام قيام سوق مالية موحدة حقيقية.. وأول هذه العقبات هى ترجمة التوجيهات الخاصة بالمجموعة إلى قوانين محلية.. وقد يستغرق ذلك بعض الوقت.

فأسبانيا وبلجيكا مثلا لم تلتزما بالموعد النهائى للتوجيه الخاص بالبنوك وهو الأول من يناير وسيكون على اللجنة الأوروبية أيضا أن تتأكد من تنفيذ توجيهاتها.



ماراثون الـ ٢٨٢ خطوة الذي وحّد أوروبا

حرية تنقل أكبر لكن القلعة الانجليزية باقية وداعاً للجمارك والبنوك حرة في فتح الفروع

لندن: «الشرق الأوسط»

ترافق سقوط الحدود في اوروبا الموحدة اعتبارا من يوم أمس مع بدء تطبيق العديد من الاجراءات والتسهيلات الجديدة التي تشمل قطاعات مختلفة، وتستهدف بشكل رئيسي السماح بتدفق حر للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.

وعلى الرغم من أن تنفيذ بعض هذه الاجراءات بشكل كامل وعلى مستوى مختلف دول المجموعة قد يستغرق عدة شهور أخرى، الا ان الاعلان رسميا عن وضعها موضع التنفيذ يكتسب أهمية خاصة، لارتباطه بزوال الحدود بين الدول الاعضاء.

ومع تطبيق هذه الاجراءات سترتفع نسبة تنفيذ «برنامج الوحدة» بين الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة والذي وضع في عام ١٩٨٥ وبدأ تنفيذه في عام ١٩٨٧ الى مستويات عالية تزيد عن ٨٠٪، علما بأن هذه النسبة تصل في بعض الدول الى أكثر من ٩٠٪.

وحتى مقبل الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ كان قد تم تطبيق ٩٥٪ من الاجراءات الـ ٢٨٢ التي تم ينص عليها برنامج الوحدة، وذلك طبقا لتقديرات المفوضية الأوروبية، مع ملاحظة التفاوت في نسبة التنفيذ بين دولة وأخرى.

وفيما يلي اهم التغييرات والإجراءات التي بدأ تطبيقها اعتبارا من يوم أمس:

● **تنقل الأفراد:**

من الناحية النظرية تم اعتبارا من يوم أمس الغاء القيود على حركة الافراد من مواطني دول المجموعة، بما في ذلك الغاء الرقابة على جوازات المسافرين بين دول المجموعة (جوا وبرا وبحرا)، غير أن الالغاء الكلي للرقابة على الجوازات في بعض الدول سيستمر لعدة شهور، وربما حتى منتصف العام الحالي، في حين ان بريطانيا مستثناة من الاتفاقية، وستواصل اجراءات الرقابة المعتادة.

وعلى الرغم من أن تأخر التزام الدول الاعضاء بالغاء القيود على حركة الافراد اعتبارا من يوم أمس يشكل مخالفة قانونية تعرضها للمقاضاة أمام المحكمة الأوروبية، وذلك طبقا لقوانين المجموعة، الا أنه من المستبعد أن تقوم المفوضية الأوروبية باية اجراءات قضائية ضد الدول الاعضاء في هذا الشأن، الا إذا تأخرت في تطبيق القانون الى ما بعد النصف الثاني من العام الحالي.

● **الرسوم الجمركية والتسوق عبر الحدود:**

لن يتعين على المسافرين لدى عبورهم المنافذ الحدودية بين اى دولتين أوروبيتين الافصاح عن مشترياتهم من الدولة التي جاءوا منها، لانهم يدفعون ضريبة القيمة المضافة في منفذ البيع ويستطيعون بالتالي نقل السلع الى دول أخرى دون دفع ضريبة القيمة المضافة فيها، بشرط أن تكون السلع مخصصة للاستهلاك الشخصي، ولا توجد قيود على نوعية السلع اذ تتراوح بين السجائر والعطور والأجهزة الكهربائية والالكترونية، أما بالنسبة للسيارات فانه يتعين على المشترين دفع ضريبة القيمة المضافة في الدولة التي تسجل فيها السيارة وليس في الدولة التي يتم شراؤها فيها.

وفي هذا الاطار تم تحديد منافذ خاصة في المراكز الحدودية (الجوية والبرية والبحرية) للمسافرين عبر الدول الأوروبية ليمروا خلالها بدون تفتيش أو تدقيق جمركي، في حين ستستمر الرقابة الجمركية على القادمين من خارج دول المجموعة.

● **المواصفات:**

تم تطبيق مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية، تشكل حدا ادنى للمواصفات تلتزم به كافة الدول الاعضاء، حيث تطلب الاتفاق على



مواصفات تستطيع بعض الدول الأقل تقدما في المجموعة الالتزام بها، وضع مواصفات اقل تطورا في بعض الحالات عن المواصفات الوطنية المطبقة في بعض الدول الأعضاء، والتي ستواصل العمل بمواصفاتها الأعلى.

● **تفاقم المنافسة:**

يفتح الغاء الحدود المجال أمام الشركات التجارية والصناعية في الدول الاعضاء للعمل في الاسواق الأخرى دون قيود، الأمر الذي سيعزز على المديين المتوسط والطويل من حدة المنافسة على مستوى السوق الأوروبية ككل، الأمر الذي قد ينعكس على شكل انخفاض في الاسعار وتحسن في مستويات الخدمة.

وبالنسبة للقطاع العام بات يتعين على الهيئات والمؤسسات الحكومية الاعلان في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية عن عقود المشاريع التي تعتزم تنفيذها في قطاعات الخدمات لإتاحة الفرصة لشركات الدول الاعضاء المنافسة على الفوز بمناقصات تلك العقود، كما يتعين على هذه المؤسسات والهيئات طرح كافة العقود الكبيرة في قطاعات الماء والكهرباء والنقل والاتصالات في منافسة مفتوحة، علما بأن دول المجموعة كانت ملزمة حتى الآن بالاعلان خارج بلادها عن العقود الكبيرة للمشتريات من المعدات والامدادات فقط.

● **إزالة القيود على التحويلات عبر الحدود:**

تم تطبيق قرار ازالة القيود تماما على التحويلات عبر الحدود بشكل كامل في مختلف دول المجموعة، وذلك بانضمام اسبانيا والبرتغال وايرلندا الى بقية الدول الأعضاء التي بدأت بتطبيق هذا الاجراء اعتبارا من شهر يوليو (تموز) ١٩٩٠، في حين حصلت اليونان على اذن خاص بالابقاء على تلك القيود حتى منتصف عام ١٩٩٤.

● **تحرير القطاع المصرفي:**

بات مسموحا للبنوك اعتبارا من يوم أمس بالعمل في كافة الدول الأعضاء، بافتتاح فروع لها في سوق اي دولة ترغب في التوسع بها، وفي حين ستجد البنوك أن توسعها في أسواق الدول الأخرى حافلا بالصعوبات بالنظر الى أن معظم الاسواق مكتظة اصلا بالبنوك، ولا يوجد مجال كبير للمنافسة فيها، فمن المتوقع أن يؤدي تحرير القطاع المصرفي الى تشجيع عمليات التملك والإندماج في القطاع، في تسارع برامج اعادة الهيكلة التي تنفذها البنوك للتغلب على الصعوبات التي تواجهها بالفعل بسبب تزايد الديون الصعبة من جهة، ولمواجهة تحديات تحرير السوق وتزايد حدة المنافسة من جهة أخرى.

ومن المتوقع ايضا صدور تشريعات تجبر البنوك على خفض الرسوم والعمولات التي تتقاضاها وخفض المدد الطويلة التي يستغرقها انجاز المعاملات المصرفية عبر الحدود.

● **الرقابة على عمليات التملك:**

اكتملت أمس اجراءات تطبيق قانون الرقابة على عمليات التملك في دول المجموعة، لضمان التجارة العادلة ومنع الاحتكار. وقد بدأ تطبيق القانون بالفعل في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠، وهو يعطي المفوضية الحق في تنظيم والاشراف على عمليات الاندماج والتملك بين الشركات التي يزيد حجم أعمالها عن مستوى معين.

● **النقل البري:**

ستنشط عمليات النقل البري مع وقف عمليات الكشف الجمركي والضرائبي في المنافذ الحدودية البرية بين دول المجموعة الأوروبية، اذ سيؤدي انخفاض كلفة النقل البري نتيجة لذلك، الى تشجيع العديد من الشركات الصغيرة على التصدير الى اسواق الدول الأخرى لتخلق بذلك حركة تجارية جديدة.

وفي هذا القطاع فشلت الدول الاعضاء حتى الآن في الاتفاق على قانون لحمولات الطرق، كان تنفيذه سيتيح للشاحنات بالتنقل والعمل بحرية بين مختلف اسواق المجموعة، حيث أن تباين القوانين حاليا يمنع



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

الشاحنات المسجلة في دول المجموعة من العمل في بعض دول المجموعة، الأمر الذي يعني بقاء ٢٠٪ من الطاقة الاجمالية لحمولات الشاحنات غير مستغلة

● **التلفزيون:**

تم اكمال تطبيق قانون إزالة القيود على البث التلفزيوني عبر الحدود، والذي بدأ تطبيقه اعتبارا من شهر اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١.

● **التامين:**

تم تقليص القيود أمام قيام شركات التأمين ببيع بوالص التأمين خارج دولها، غير أن تحرير سوق التأمين لن يتم قبل يوليو (تموز) ١٩٩٤، حيث سيسمح للشركات اعتبارا من ذلك التاريخ العمل بحرية في مختلف دول المجموعة من خلال رخصة تأمين موحدة تصدر في دولة المقر.

● **الأسواق الحرة:**

سيتم الابقاء على الاسواق الحرة في المطارات والمنافذ الحدودية الأخرى في دول المجموعة حتى مطلع شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٩، سيتم بعدها الغاء الاسواق الحرة. غير أنه نظرا لالغاء الرقابة الجمركية، ستتولى الاسواق الحرة الاشراف على عدم تجاوز المسافرين بين الدول الاوروبية لكميات السلع المعفاة من الرسوم الجمركية المسموح بها وذلك من خلال تسجيل مشتريات كل مسافر على بطاقة الصعود على الطائرة، لضمان عدم تجاوزه الكميات المسموح له بشرائها سلع الأسواق الحرة.

ومن المتوقع أن يؤدي الغاء القيود على التسوق عبر الحدود الى اقناع بعض الاسواق الحرة بخفض اسعارها الى مستويات منافسة للحفاظ على مبيعاتها، خاصة في ظل انخفاض اسعار بعض السلع في اسواق عدة دول بشكل ملحوظ.

● **الخدمات المالية:**

تم تخفيف القيود على التعاملات في سوق الخدمات المالية والاستثمارية، الا أن تحرير السوق تماما. وصدور الرخصة الموحدة للمؤسسات المالية الراغبة في تقديم خدماتها الاستثمارية في مختلف أنحاء المجموعة لن يبدأ قبل أول يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦.

● **قطاع التامين:**

من المتوقع أن تكون التغييرات في هذا القطاع محدودة جدا وسيستغرق حدوثها وقتا طويلا، حيث ستحول المنافسة المتفاقمة بالفعل دون توسع شركات التأمين الوطنية على مستوى المجموعة، لأن ذلك يتطلب من شركات التأمين الاستثمار بكثافة في تأسيس شبكات تسويق وخدمات محلية للمطالبات. غير أنه من المتوقع أن يتم المزيد من عمليات التملك والاندماج في القطاع على المستويين المحلي والاقليمي.

احتفالات ضخمة بمناسبة قيام أوروبا الموحدة

بروكسل - «رويتر»: احتفلت الشعوب الاوروبية امس بميلاد اوروبا الموحدة كاكبر تجمع اقتصادى وتجارى فى العالم ، إحتشد الاف الاوروبيين فى العاصمة الرسمية لأوروبا الموحدة بروكسل احتفالا بميلاد اوروبا الجديدة. قام ميشيليور واثيليت نائب رئيس الوزراء البلجيكى باشعال شعلة اوربا الموحدة فى إحدى الحدائق بالعاصمة بروكسل. وشارك سفراء بريطانيا وايطاليا والبرتغال والمانيا نائب رئيس الوزراء البلجيكى فى اشعال الشعلة على انغام النشيد الرسمى للمجموعة الاوربية . هنأ واثيليت الحشود بميلاد اوربا الموجدة، وانطلقت فرق الكشافة فى بروكسل حاملة اعلام دول المجموعة الاوربية الى مكان الاحتفال.

فى العاصمة اليونانية اثينا. اعلن ترانيس ترانيتا كيس نائب رئيس الوزراء اليونانى بدء الاحتفالات بميلاد اوربا الموحدة باستقبال الشعلة الأوليمبية. جاء ذلك فى مبنى الاكروبوليس التاريخى فى اثينا كما حضر جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا احتفالاً اخر بمناسبة ميلاد اوربا الموحدة. أعلن ديلور رئيس المجموعة الاوربية ميلاد اوربا الموحدة..واكد «ديلور» ان المجموعة الاوربية ستضطلع بدور اكبر فى الشئون الدولية بعد ميلاد اوربا الجديدة.



أوروبا صارت موحدة... ولكن التحديات مازالت هائلة!

عندما دقت الساعة الثانية عشرة ليلة امس الاول معلنة بدء عام ١٩٩٣، أصبحت أوروبا موحدة اقتصاديا بعد جهود استمرت ٣٥ سنة من اجل تحقيق هذا الحلم الذى يلغى القيود على حرية التجارة بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى الجماعة الأوروبية وكان احتفال ابناء شعوب دول المجموعة احتفالين فى ان واحد : احتفال بمقدم عام جديد، وآخر بتحقيق حلم الوحدة الذى يجعل الدول الاعضاء احد التكتلات الاقتصادية الكبرى فى عالم اليوم.

واعتبارا من الدقيقة الاولى من يوم امس الغيت كافة القيود على حركة السلع بين الدول الاعضاء كما الغيت اجراءات التفتيش على امتعة المسافرين بينها من ابناء الدول الاثنتى عشرة التى اصبحت «منطقة تجارة حرة كبرى» عدد السكان فيها ٣٤٥ مليون نسمة.

وفى تلك الاثناء اضيئت فى بروكسل منارة ضخمة فى حديقة قريبة من مقر اللجنة الأوروبية احتفالا وابتهاجا، واضيئت منارات اخرى مشابهة فى عواصم الدول الاعضاء.

واطلق المبتهجون فى بروكسل الألعاب النارية من اجل اوروبا الجديدة.

ولكن.. الوحدة الأوروبية مازالت تعانى من المشاكل وتحوطها المخاوف وتعرقلها اعتراضات هنا وهناك ولذلك لم يكن غريبا ان مدينة ماستريخت الهولندية التى دخلت التاريخ بتوقيع مشروع معاهدة الوحدة فيها لم تشهد اى مظاهر احتفال.

فرغم الاحتفالات التى ساد بعضها جو بهجة صاخب لم تتفق الدول الأعضاء على جميع الاجراءات اللازمة لحرية الحركة الكاملة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين دول السوق.

وتقول وكالة «رويتر» ان اتخاذ الاجراءات قد يستغرق شهورا ان لم يكن سنوات فان خطة المجموعة الأوروبية الموضوعة منذ ٧ سنوات لانشاء السوق الموحدة مازال امامها طريق طويل حتى تكتمل.

واشار جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية التى تعد الهيئة التنفيذية للمجموعة الى ان ارتفاع معدل البطالة وخطر الكساد والحرب الدائرة على اعتاب دول المجموعة الأوروبية فى يوجوسلافيا السابقة حال دون احتفال الأوروبيين بقيام السوق الموحدة، كما ينبغى.

ومازالت معاهدة ماستريخت تواجه المصاعب بعد ان رفضها الشعب الدنمركى فى استفتاء عام اول العام الماضى ومازالت بريطانيا مترددة بشانها مما ادى الى ارجاء التصديق النهائى عليها وبالتالى تعريض خطط الوحدة السياسية والاقتصادية للخطر.

ولكن ديلور اكد فى كلمته بمناسبة اعلان السوق الموحدة ان المجموعة الأوروبية سوف تلعب الآن دورا اكبر فى الشئون العالمية. وقال ديلور: يتعين علينا ان يكون لنا وجود اكثر فعالية فى الشئون العالمية المتعلقة بالسلام والحرية والتضامن مع فقراء العالم وأضاف ان المهمة شاقة وهائلة ولكن يمكن اداؤها بنجاح.

وأعرب جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا عن امله فى ان تضىء المنارات التى اقيمت للاحتفال بهذه المناسبة الطريق الى عهد من الثقة المتبادلة والصداقة فى أوروبا .



المصدر : الأهـــرام

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

توحيد السوق الأوروبية والتحدى الجديد أمام الجماعة الاقتصادية

فينا : مصطفى عبد الله

مع بداية هذا العام ١٩٩٣ دخلت السوق الاوروبية الموحدة حيز التنفيذ بعد اربع وثلاثين عاماً منذ تاسيس الجماعة الاقتصادية الاوروبية والتى كانت تعرف سابقا باسم السوق الاوروبية المشتركة.

وتعتبر إقامة السوق الموحدة مرحلة إنتقالية إلى تحقيق الوحدة الاوروبية السياسية والاقتصادية والثقافية طبقا لمعاهدة «ماستريخت» لاسيما بعد زوال الحاجز الحديدى بين شرق القارة وغربها. وقد تم تبنى البنود والاقتراحات التى ينص عليها نظام السوق الاوروبية الموحدة والتى تصل الى ٣٠٠ بند لتنظيم حركة الافراد والبضائع ورءوس الاموال بحرية بين البلدان الإثنى عشر الاعضاء فى السوق حيث أن مبدأ السوق يعنى إزالة الحواجز الحدودية من سلطات جمارك ونقاط تفتيش كما ان هناك بنودا فى إتفاقية السوق تتحفظ عليها ولو ان نسبتها لا تتعدى سوى ٥٪ ولكن دولا أخرى اعضاء ترى التروى فى توحيد القوانين لحين ضبط الحدود الخارجية لمجموعة دول السوق ، ومن هنا فان هناك ٢٥٪ من تلك البنود لم تجد لها سبيلا للاندماج فى القوانين المحلية لعدد من الدول الاعضاء.

وتشكل السوق الاوروبية الموحدة ثالث اكبر اسواق العالم إلى جانب اليابان والولايات المتحدة الامريكية وهى تضم ٣٤٠ مليون نسمة ولكنها تظل اقل قدرة فى تنافس السوقين الاخيرتين اللتين تملكان قدرات تسويقية واستثمارية مضاعفة.

وقد اكد وزير خارجية «الدانمارك» أوف ايلمن «جنسن» الذى راست بلاده الدورة الحالية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية ان امام المجموعة والسوق الموحدة التى انبثقت عنها تحديات كثيرة وعليها من اجل ذلك ان تكون اكثر إنفتاحا من السابق .

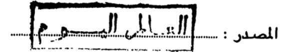
وقال إن قمة «أدنبرة» اكدت هذه الحقيقة لذا قررت بدء المفاوضات الشهر الجارى مع كل من النمسا والسويد وفنلندا وقريبا جداً مع «النرويج» لضمهما إلى عضوية المجموعة والسوق ليصل عدد اعضائها إلى ١٦ مع حلول عام ١٩٩٥.

كذلك امام المجموعة والسوق تحد اخر هو إنجاح جولة «اورجواى» من محادثات (جات) لتجنب اى حرب إقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية والتحدى الآخر والاهم هو التحدى السياسى والأمنى المتمثل بالحرب الدائرة فى البوسنة والهرسك ومخاوف إمتدادها إلى باقى مناطق البلقان.

وتقتنع دول المجموعة بان عدم الاستقرار الأمنى من شأنه ان يؤدى إلى هزات إقتصادية إلى جانب اهمية دعم دول شرق اوروبا فى عملية نهوضها إقتصاديا.

ومن المنتظر ان يعقد فى العاصمة الدانماركية كوبنهاجن قريبا إجتماع القمة المقبل لدول المجموعة والمجلس الأوروبى لإتخاذ قرار بشأن الاستعدادات الخاصة بضم دول من أوروبا الشرقية والوسطى الى المجموعة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١-٣ يناير ١٩٩٣

مع انتهاء عام ١٩٩٢ دخلت اوربا عصرا جديدا ٠٠ حيث دخلت الوحدة الاوربية حيز التنفيذ الرسمي والفعلي في عدد من المجالات الحيوية رغم عقبات وعراقيل متعددة ٠

فماذا ستكون الصورة الجديدة لاوروبا عام ١٩٩٣؟

وماذا سيترتب على هذه الصورة الجديدة بالنسبة للمعادلة الدولية والعلاقة مع الاقطاب السياسية والاقتصادية العالمية الاخرى ؟

وماهو تأثير ذلك كله على علاقة أوروبا «الجديدة» بمنطقتنا العربية ؟

اسئلة كثيرة تطرح نفسها علينا بشدة ٠٠ ونطرحها بدورنا من خلال مراسلنا في بون وبروكسل ، محمد فهمي ، على السفير حسين الكامل رئيس وفد مصر لدى المجموعة الاوروبية في بروكسل ، الذي تتوافر لديه بحكم خبرته الطويلة ومهمته الدبلوماسية معلومات وخلفيات كثيرة تعطي إجاباته أهمية خاصة.

أوروبا تدخل عصر الديناصورات

■ بروكسل ـ محمد فهمي ■

عندما أطفأت أوروبا الأنوار في منتصف ليلة ٣١ ديسمبر فإنها أوقدتها بعد لحظات في ظل عصر جديد.

فمع نهاية سنة ١٩٩٢ انتهت مرحلة.. ومع بداية سنة ١٩٩٣ بدأت مرحلة أخرى يتشكل خلالها عصر الديناصورات الاقتصادية العملاقة.

والسؤال الملح على العقل العربي هو: أين موقعنا بعد الوحدة الأوروبية وماذا يحمل عام ١٩٩٣ في طريق العلاقات العربية الأوروبية؟

وفي اطار البحث عن اجابة التقيت بالسفير حسين الكامل رئيس وفد مصر لدى المجموعة الأوروبية في بروكسل، وهو أحد رجال المطبخ الأوروبي منذ خمس سنوات، قضى قبلها خمس سنوات أخرى كرئيس لبعثة رعاية المصالح المصرية في الكويت.. علاوة على سنوات سابقة في برلين وبون وفرانكفورت.. وهو تاريخ يجعله في مقدمة خبراء العرب في الشئون الأوروبية.

وكان سؤالي الأول:

= سيادة السفير.. لاتزال أوروبا تنظر لوحدتها بعيون القلق والخوف من الغد.. ماهو تقديركم للمتغيرات التي يحملها عام ١٩٩٣؟

قال:

– لاخلاف الآن على أن عام ١٩٩٣ سيحمل العديد من المتغيرات الجذرية في طريق الوحدة الأوروبية.. وربما اخطر مما سبقتها في خطوات. ففي عام ١٩٩٣ ستتبلور خطوات الوحدة التي اتفق عليها في قمتي ماستريخت وأدنبرة.. ولو أدى عدم تصديق بعض دول المجموعة الاثنتي عشرة إلى اسقاطها من عضوية المجموعة. ومن المتوقع انضمام كل من النمسا والسويد والنرويج، وربما فنلندة إلي المجموعة الأوروبية خلال الشهور القادمة كما انه من المحتمل أن يعاد الاستفتاء في الدانمارك على أسس جديدة قد تؤدي لتعديل الموقف الدانمركي والانضمام لدولة الوحدة.. أما بالنسبة لانجلترا فانه إذا تمكن رئيس الوزراء جون ميجور من الموازنة بين متغيرات انجلترا الداخلية والتوجهات البريطانية المعارضة لبعض خطوات الوحدة الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالنظام النقدي وحرية الانتقال والمحافظة على الشخصية البريطانية فقد تصوت انجلترا لصالح الوحدة.. أما إذا لم يحدث ذلك فإن مايتردد داخل الأروقة الأوروبية والمتمثلة في اللجنة الأوروبية في بروكسل هو أن الوحدة ستستمر ولو بدون عضوية بريطانيا.

= وما هو تقديركم للتوجهات الأوروبية نحو الشرق؟

– هذا هو المتغير الرابع الذي أتوقعه، فسوف يحمل عام ١٩٩٣ بلورة أكثر للتوجهات التي بدأت في الاتجاه نحو الشرق، وستتوثق العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول كالمجر وبولندة والتشيك والسلوفاك، مما يساهم في التعجيل بضم هذه الدول إلى المجموعة الأوروبية العظمى خلال السنوات القادمة، على اساس ان هذه الدول هي الاكثر تأهيلا من الناحية السياسية والاكثر توافقا في تطورها الاقتصادي نحو اقتصاديات السوق دون مساندة مالية أو اقتصادية من جانب المجموعة على غرار ما تتحمله المانيا حتى الآن من أعباء مالية باهظة، بالاضافة إلى جذور أزمات سياسية طاحنة نتيجة الوحدة مع المانيا الشرقية السابقة.

وبالنسبة للتوجهات نحو الشرق لا أتوقع أن يمتد الاهتمام الأوروبي إلى أولوية عاجلة بالنسبة لدول الكومنولث الجديدة أو روسيا التي تعتبرها المجموعة الأوروبية منطقة اهتمام أمريكية، بالاضافة إلى ان دول الكومنولث في حاجة لسنوات طويلة إلى أن تصل إلى مجرد بداية الطريق نحو الاقتصاد الحر بسبب الصراعات العرقية والازمات السياسية المصاحبة.

كما لا اتوقع أن يحمل عام ١٩٩٣ تحركا ديناميكيا حاسما من جانب المجموعة الأوربية بالنسبة لازمة يوغوسلافيا (سابقا) فهي لم تنجح حتى الان في احتواء الازمة رغم انها اكثر الاطراف ادراكا بانعكاساتها السلبية المباشرة على الامن والاقتصاد الأوروبي.. فمن الملاحظ ان دول المجموعة تتحسب التقدم بخطوات أوسع داخل الازمة اليوغوسلافية حتى لايؤدي بها ذلك إلى الوقوع في رمال ناعمة يصعب عليها الخروج منها في المستقبل.

عدت أسأل:

= ماهو توقعكم لتاثير هذه المتغيرات على منطقتنا العربية؟

قال السفير حسين الكامل:

– بداية لابد من توافر حيثيات للاهتمام الاوروبى بمنطقتنا، بما فيها حوض البحر المتوسط، ومنها على سبيل المثال:

١– ان تقتنع المجموعة الاوروبية بأن التعامل مع منطقتنا ليس فى اطار المنح والعطاء فقط بل لابد ان يكون واضحا للطرفين ان التعامل بينهما يجرى فى اطار مصالح متبادلة واهداف مشتركة تشجع على استمرارية التعاون وتنميته.

٢ – ان نجيد استخدام أوراقنا التفاوضية والرابحة فى تعاملنا مع المجموعة الأوروبية. وبالذات ورقة السوق الضخم بالمنطقة العربية وحوض البحر المتوسط للصادرات الأوروبية، ونقل التكنولوجيا الاوروبية والاستثمارات المشتركة بمنطقتنا.. أما الورقة الثانية فهى ورقة البترول بشرط أن يكون موقفنا البترولى موحدا ومنسقا حتى يؤتى أثره.

٣ – أن ندرس بجدية تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية المحتمل على المجموعة الأوروبية خاصة ما سيحمله عام ١٩٩٣ من بلورة للقوة الاقتصادية الاسيوية العظمى فى اطار تعاونها الداخلى بقيادة اليابان وكوريا واحتمالات تقلص الميزات التى تحصل عليها الصناعات التجميعية الأوروبية فى بعض الدول الاسيوية ذات العمالة الرخيصة. وذلك بأن يحدث جذب اقتصادى حقيقى فى منطقتنا للصناعات التجميعية الأوروبية والاستثمارات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.. واجد أن مصر تعد نموذجا لنشاط عربى متوسطى مشترك لما تتمتع به من عناصر الانتاج المناسبة من أرض وعمالة رخيصة.

وفى اطار ماسبق تتردد داخل اجهزة المجموعة الأوروبية افكار لابد لنا من دراستها بجدية وهى تحد من زيادة الاهتمام الأوربى بهذه المنطقة بالتوازن مع الاهتمامات الحالية من جانب المجموعة الأوروبية بالشرق ولو على حساب علاقاتها بالجنوب. وهى تفضيل التعامل مع التكتلات الاقتصادية، وتعتبر المجموعة الأوروبية ان ما تم الوصول إليه مع نهاية سنة ١٩٩٢ مع المغرب وتونس يعد عملية لاختبار مايمكن ان يتم على المدى المستقبلى والبعيد فى التعامل مع تكتل اقتصادى محتمل يضم تكتلا عربيا أو فى اطار البحر المتوسط أو الاثنين معا.

إن دول حوض المتوسط سواء العربية أو غير العربية تعد من وجهة نظر خبراء المجموعة منطقة اهتمام أوروبى خاص لاسباب القرب الجغرافى والتأهل نحو اقتصاديات السوق، علاوة على العلاقات التقليدية.. ليس من المستبعد ان تؤدى التطورات الايجابية فى محادثات السلام متعددة الاطراف مع اسرائيل لايجاد آليات اقتصادية أوروبية تقوم بادارة اطارات التعاون الاقتصادى بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط.

= قلت: ما هو تقييمكم لتطور العلاقات بين مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوروبية وما هى أفاق المستقبل لهذه العلاقات؟

اجاب السفير حسين الكامل:

– تتطلع أوروبا باهتمام للتطور القائم مع مجلس التعاون الخليجى ورغم أى خلافات فى بعض البنود كضريبة الطاقة أو منطقة التجارة الحرة فان المجموعة لاتزال تعتبر اتفاقها مع مجلس التعاون الخليجى هو سابقة ايجابية للتعامل مع اطارات اقتصادية قائمة تحقق فى النهاية المنافع والاهداف المشتركة المطلوبة، ويتوقع خبراء المجموعة موقفا خليجيا اقوى خلال عام ١٩٩٣ ويستعدون له فى التفاوض، كما يتوقعون ان ينجح الحوار الخليجى الأوروبى القائم فى الوصول إلى توافق بين الجانبين يضمن كل طرف الموارد والمصالح المطلوبة من الطرف الاخر، ومنها البترول والتكنولوجيا المتقدمة والتبادل التجارى والاستثمارات التى يرى بعض الخبراء الاقتصاديين فى أوروبا امكانيات توسيعها إلى استثمارات أوروبية خليجية عربية أو متوسطة.

كل هذا يدفعنا ونحن على ابواب عام جديد للأمل فى قيام تكتل اقتصادى عربى يستطيع ان يفرض قوته فى عالم الديناصورات الكبيرة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١/١٩٩٣

من ثقب الباب

اوربا ٩٣ بين إتجاهين مختلفين تماما . الوحدة والتمزق . فأوربا الغربية تتوحد بصعوبة . واوربا الشرقية تتمزق بسهولة . وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتى المدوى ، تمزق الاتحاد اليوغوسلافى دمويا ، ثم جاء أيضا دور الاتحاد التشيكوسلوفاكى ، سابقا ، ولكن إنقسام هذا الاتحاد حدث أول يناير ٩٣ فى هدوء شديد . تماما مثل إنفصال الامير شارلز والليدى ديانا بالاتفاق الودى . وهكذا أصبحت الجمهورية جمهوريتين ، والدولة دولتين ، وجمهورية تشيكيا - ١٠ ملايين - وعاصمتها براغ ، وسلوفاكيا - ٥ ملايين - وعاصمتها براتسلافا .

وقد إستمعت أول امس للاذاعة التشيكية بالانجليزية وهى تتحدث بما يشبه العزاء قائلة :

- على أى حال ، هناك دول اوربية مثلنا . لان اليونان عشرة ملايين . وكذلك بلجيكا .

وكما تم الاتفاق على إنفصال الاتحاد التشيكى والسلوفاكى بهدوء ، تم الاتفاق على تقسيم التركة . بنسبة عدد السكان أى اثنين إلى واحد . وتم توزيع الارصدة ٢٢ بليون دولار . والطائرات تم توزيعها كذلك . والخلاف لايزال على رصيد الذهب . ويقول السلوفاك ان ماكانت تملكه تشيكوسلوفاكيا - ٧,٥ طن من الذهب - كان من تبرعات أهل سلوفاكيا اثناء الحرب العالمية الثانية ، بينما يقول التشيك ان هذا الرصيد أغلبه أموال مصادرة ويجب تقسيمه أيضا بنسبة الثين إلى واحد .

والخلاف أيضا على شكل العلم . ويقول التشيك انهم سيحتفظون بالعلم القديم ، مع بعض التعديلات ، ويتمسك السلوفاك بالعلم القديم .

وبانهيار تشيكوسلوفاكيا تنتهى قصة الاتحاد الفيدرالى بعد ٧٤ عاما . لانها قامت بعد انهيار الامبراطورية النمساوية الهنجارية فى الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، وكان اخر رؤساء تشيكوسلوفاكيا أديبا ومسرحيا هو فاتسلاف هافيل ، كما كان أول رئيس لها عام ١٩١٨ مفكرا معروفا هو توماس مازاريك . وكانت تشيكوسلوفاكيا بين الحربين عامل استقرار فى التوازن الاوربى وسط اوربا بين المانيا وروسيا وفرنسا . ولكنها تعرضت لغزو هتلر عام ٣٩ ، وتم تحريرها بالقوات السوفيتية ، واستولى الشيوعيون على الحكم ، واستمروا ٤٤ عاما . وبانتهاء الحرب الباردة ، حدثت الثورة الناعمة ، أو الثورة المخملية ، وتولى هافيل الرئاسة ، وتغير اسم الاتحاد التشيكوسلوفاكى إلى الاتحاد الفيدرالى التشيكى والسلافى ، ثم تقرر أخيرا الانفصال بالمعروف أوديا . وزاد عدد الدول الاوربية باضافة دولتى تشيكيا وسلوفاكيا .

وبينما تتوحد دول اوربا الغربية عام ٩٣ ، تستمر دول اوربا الشرقية فى التجزئة . والبعض يفضلونها دموية كما يحدث الان فى الاتحاد اليوغوسلافى ، أو بين أذربيجان وارمينيا ، والبعض يفضلونها هادئة كما حدث بين جمهورية تشيكيا وجمهورية سلوفاكيا ، وان كان الخلاف لايزال قائما على العلم القديم ورصيد الذهب أو خلاف على التركة بعد وفاة تشيكوسلوفاكيا فى هدوء ، ولاعزاء من أحد !.

كامل زهيرى

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣
المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بعد رفض سويسرا وتفاؤل السويد والنمسا

المنطقة التجارية الحرة بين «الافتا» والسوق الأوروبية: تقوم.. أو.. لا تقوم؟

يعني رفض سويسرا للانضمام إلى اتحاد التجارة الأوروبية الحرة الذى يربط بين دول الافتا ودول المجموعة الأوروبية أن دولة صغيرة وغنية قد اختارت أن تبعد عن نفسها صفة المرشح لعضوية الجماعة الأوروبية ومع أن الدبلوماسيين السويسريين عبروا عن تخوفهم من التصويت «الاستفتاء» على الوحدة الاقتصادية الأوروبية فقد أكد دبلوماسيون اخرون من دول الاتحاد الأوروبى للتجارة الحرة «الافتا» مثل السويد والنرويج والنمسا عن ثقتهم فى أن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستصبح نافذة المفعول اعتبارا من

كارل بيلدت

هيلموت كول



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

العام القادم كما هو مخطط لها.

ومع ذلك فإن ميعاد إقامة المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذى كان مقررا له فى البداية أن يكون أول يناير متواكبا مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة سيتم تأجيله حتى النصف الثانى من عام ١٩٩٣.

وقد واجهت الحكومة البريطانية ـ الرئيسة الحالية للمجموعة الأوروبية ـ الرفض السويسرى بشجاعة فائقة. وأكد مكتب الشئون الخارجية الأوروبى على مزايا المنطقة الاقتصادية الأوروبية كما قام وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية فى بروكسل ببحث نتائج ذلك الرفض، على نحو ما قالت «الفاينانشيال تايمز» ومع أن ذلك الاستفتاء يضع عقبات أمام جهود المجموعة الرامية لتوسيع التكامل إلا أن بروكسل شهدت بعض الارتياح والاطمئنان. وكانت بروكسل تراقب باهتمام ومنذ زمن طويل رغبة سويسرا فى إجراء الاستفتاء وتقاليدها الراسخة فى بقائها على الحياد.

وكان نتيجة ذلك أن عبر بعض الدبلوماسيين والمسئولين عن تحفظاتهم بصدد طلب سويسرا للانضمام للمجموعة الأوروبية وكانوا متأكدين مسبقا من أن الشعب السويسرى سيرفض الانضمام للوحدة الاقتصادية الأوروبية.

كما ادى هذا الاستفتاء إلى زعزعة الاهتمام بطلب سويسرا الذى قدمته فى مايو لكى تصبح عضوا فى المجموعة الأوروبية.

وذكر مفوض الشئون الخارجية ان السويسريين قد اختاروا العزلة.

واشار مسئول اخر فى المجموعة الأوروبية إلى أن العضوية فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية تتطلب من الدول أن تقبل جميع تشريعات المجموعة الأوروبية ولذلك يجب أن تكون جميع الدول على علم بذلك قبل أن تقرر الدخول فى عضوية المجموعة الأوروبية.

وكانت الحكومة السويسرية قد تشددت بصدد عدم رضاها عن عضويتها فى دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية حيث إن عضويتها فيها تعنى تطبيق التشريع الحالى للمجموعة الأوروبية عليها بدون أن تتمتع بصفة الشريك الكامل.

ويبدو أن أزمة انضمام سويسرا للمجموعة الأوروبية قد انتهت حاليا بعد ذلك الرفض. وفيما يتعلق بالمسألة قصيرة الأجل الخاصة بصياغة دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية بدون سويسرا فمن المحتمل أن يعقد أعضاء المجموعة الأوروبية الإثنا عشر مع دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية «الافتا» مؤتمرا دبلوماسيا لتعديل المعاهدة.

وهذا الإجراء سبق الاتفاق عليه فى حالة رفض اية دولة أوروبية الانضمام لدول المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويقول المسئولون البريطانيون فى بروكسل إن هذا المؤتمر لن يكون من المحتمل عقده فى الوقت المحدد لإقرار المعاهدة المعدلة بحلول أول مارس ١٩٩٣ وهو الموعد الثانى الذى تحدد كبداية لتنفيذ اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويرجع هذا إلى أن الدول الموقعة يجب أن تعيد تصديقها على الاتفاقية بمجرد إزالة العناصر الموجودة فيها والمتعلقة بصفة خاصة بسويسرا.

ومازال التقدم الخاص بتمرير المعاهدة للموافقة عليها من المؤسسات الوطنية محل شك حيث إن حفنة قليلة فقط من أعضاء المجموعة الأوروبية قد صدقوا عليها وباستثناء سويسرا فمازالت ايسلندا وليشتنشتاين الداخلتان فى مجموعة دول التجارة الحرة الأوروبية لم يعلنا بعد عن موافقتهما.

كما لم يتضح ما إذا كانت اتفاقية الترانزيت بين سويسرا والمجموعة الأوروبية التى تنظم حركة مرور البضائع والشاحنات خلال جبال الألب السويسرية ستصاب بالضرر أيضا من جراء رفض سويسرا للانضمام لدول المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

كما أبدت السويد أسفها للرفض السويسرى حيث كانت تعتقد مع بقية دول الافتا أن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستكون معبرا تدريجيا للدخول فى عضوية المجموعة الأوروبية. ولكن السويد عبرت أيضا عن ثقتها فى أن الاتفاقية الاقتصادية ستسير قدما إلى الأمام.

وذكر أولف دنكنسبيل وزير التجارة السويدى أن الأمر يستلزم ستة أشهر لإجراء التعديلات الضرورية اللازمة لدخول المنطقة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ.

واضاف أنه من الضرورى تجنب أية شكوك بصدد التاكيد للأسواق المالية والشركات الأوروبية على أن تاجيل المنطقة الاقتصادية الأوروبية هو لفترة محدودة فقط.

والنظرة العامة السائدة الان هى أن القرار السويسرى لن يؤثر كثيرا على الاعمال الأوروبية وأن اثاره الاقتصادية محدودة للغاية.

أما بجورن تور جوردال وزير التجارة النرويجى فقد عبر عن تفاؤله بتاجيل هذه الاتفاقية ويعتقد أن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية المعدلة ستكون نافذة المفعول فى غضون شهرين أو ثلاثة اشهر.

وبناء على شرط انعقاد المؤتمر الدبلوماسى للدول التى مازالت



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ٩٣

مشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية يجب على الحكومات أن تعدل حجم الصندوق المالي المقترح لتغطية المنطقة الاقتصادية الأوروبية بعد انسحاب سويسرا.

وكجزء من الاتفاقية فقد توقعت دول الافتا المشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أن تسهم بحجم صغير في تمويل المجموعة الأوروبية اللازم للدول الأوروبية الأفقر بحيث لا يزيد الصافي السنوي على ١٤٥ مليون ايكو «١١٧,٣ مليون استرليني» أو ما يقدر بـ ٠,٠٢٪ من الدخل السنوي.

ولا تعاني الدول الشمالية «النوردية» من أية مشاكل في توفير المساعدات اللازمة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية باستثناء النرويج فقط التي تعترض بدرجة كبيرة وقد أدى هذا إلى الفشل في توفير الأصوات اللازمة في البرلمان لإقرارها. وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية على الأقل كانت المنطقة الاقتصادية الأوروبية تعتبر أن المنطقة النوردية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما مجرد خطوة للحصول على عضوية كاملة في المجموعة الأوروبية من جانب الدول المشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويشعر كارل بيلدت رئيس وزراء السويد بالراحة بعد أن أعلن هيلموت كول المستشار الألماني وفرانسوا ميتران رئيس فرنسا أن حكومة بون وحكومة باريس سوف تضغطان على المجموعة الأوروبية لبدء المباحثات بأسرع ما يمكن.

وتعتقد الحكومات النوردية أنه لا الاختلافات الموجودة داخل المجموعة الأوروبية بصدد التصديق البريطاني والدانماركي على اتفاقية ماستريخت ولا المنازعات حول ميزانية المجموعة الأوروبية ستعرقل بدء المفاوضات في بداية عام ١٩٩٣.

رفضت جميع الكانتونات السويسرية التي تتحدث الألمانية الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة الأوروبية ماعدا كانتوناواحدا فقط «العدد الكلي ١٧».

ورفض الكانتون السويسري الوحيد الذي يتحدث الإيطالية.

وأيضا رفض الكانتون السويسري الوحيد الذي يتحدث الرومانية. أما الكانتونات السويسرية الخمسة التي تتحدث الفرنسية فقد وافقت على الانضمام لتلك الاتفاقية.

المصدر : العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

أوروبا فى اليوم الأول من العام الجديد

لا حدود .. لا جمارك .. لا جوازات سفر!

□ باريس من مصطفى مرجان:

أخيرا جاء أول يناير ١٩٩٣. انه التاريخ - التحدى الذى حدده جاك دولور منذ سبع سنوات (يناير ١٩٩٠) «لانشاء مجال جغرافى بلا حدود داخلية يستطيع ان يتحرك فيه بحرية تامة البشر والممتلكات ورؤوس الأموال والخدمات». وفى يوم الجمعة أول يناير ١٩٩٣ تستطيع «بروكسل» ان تفخر بانها احترمت الموعد الذى حددته لنفسها. هذا الانجاز الذى تطلب عشرات السنوات من العمل قد يتامله الفرنسيون والأوروبيون بعد مسرة رأس السنة بكثير من التأنى وبمشاعر عديدة لعل ابرزها هو الشعور بأن هناك مرحلة انتهت وهناك مرحلة جديدة الأن لن تكون أقل جدية وحسما خاصة ان الناس فى أوروبا سيلمسون بانفسهم وفى حياتهم اليومية نتائج جهد التوحيد الذى بذل على مدى السنوات السبع الماضية والذى انصب على كل مايخص حياة الأوروبيين من ادق التفاصيل كقواعد تعليب وحفظ الاغذية إلى اكثرها شمولية كالربط بين مختلف طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية مرورا بإلغاء مراكز شرطة الحدود والجمارك. ويمكن القول إنه مع صبيحة اليوم الأول من العام الجديد تكون الغالبية العظمى من تلك القواعد التى يشتمل عليها «الكتاب الابيض» الأوروبى قد دخلت إلى حيز التنفيذ.

عمليا ما الذى سيتغير فى حياة الأوروبيين ابتداءً من ١ يناير ١٩٩٣؟

مشهد عام مشترك فى كل مطارات السوق الأوروبية ولكن مسار رواسى- شارل ديجول. قبل ان يوجه اخر نداء لركاب طائرة لوفتهانز المتجهة إلى فرانكفورت يتجول هؤلاء الركاب فى أروقة السوق الحرة لشراء السيجار الكوبى والاحذية الايطالية والجلود الاسبانية بدون ضريبة جمركية. هذا المشهد حتى إذا استمر فى هذا المطار أو ذاك فإنه سيختفى تماما ولن تكون المنطقة الحرة امتيازا إلا لغير الأوروبيين، وإذا كان البعض يستاء من فقدان هذا الامتياز فهناك مكسب مهم سيعوض الأوروبى وهو انه يستطيع ان يلحق بطائرته فى اخر دقيقة حيث انه لن يحتاج إلى أى اجراءات جمركية للسفر، الأمر نفسه سيطبق على ملايين المصطافين الذين يعبرون أوروبا من شمالها إلى جنوبها بسياراتهم الخاصة فى الاجازات الكبرى، فالمسافر فى هولندا إلى جنوب ايطاليا سيمر بعدة «بلاد» دون ان يلاحظ ذلك بعد رفع الحواجز الجمركية ونقاط البوليس وتوحيد اشارات المرور.

لا ضرائب مباشرة

حتى الان كان باستطاعة الفرنسى ان ينتقل إلى بلجيكا أو المانيا لشراء سيارته بما يحقق وفرا كبيرا فى ضريبة القيمة المضافة، ومع العام الجديد ستلغى هذه الضريبة من فرنسا وبلجيكا واسبانيا واليونان لتكون هناك ضريبة موحدة فى كل بلدان السوق تقل فى كل الاحوال عن ١٥٪. ولكن الأمر لن يكون كذلك بالنسبة للمملكة المتحدة والمانيا ولوكسمبورج إذ ستضطر هذه البلدان إلى رفع ضرائبها على السلع حتى تتساوى مع البلدان الاخرى، ويمكن القول بان أوروبا الموحدة ستتجه شيئا فشيئا إلى إلغاء الضرائب غير المباشرة لتركز على الضرائب المباشرة الخاصة بالممتلكات والدخول المهنية.

البنوك والادخار والاستثمار

إن حرية انتقال رؤوس الأموال سارية فى المجموعة الأوروبية منذ عام ونصف تقريبا، ولكن هناك ممارسات وامتيازات جديدة مع عام ٩٣. على سبيل المثال يستطيع المدخر الفرنسى أن يستخدم حوالاته المصرفية فى البنوك الأوروبية الاخرى كما يستطيع ان يفتح فى بلده حسابا بالعملة الأوروبية التى يريدها وان يستثمر مدخراته فى شركات استثمار بلوكسمبورج مثلا. هذه الحرية المصحوبة بإلغاء كل الاجراءات الرقابية على تبادل العملات «الاجنبية» لها نتائج خطيرة سياسية واقتصادية واجتماعية حيث ان هذا المدخر الفرنسى يصبح حكما على سياسة بلاده بتفضيل الادخار أو الاستثمار فى بلد اخر. ولكن النتيجة الأولى لهذه الحرية ستكون فى تزايد المنافسة بين البنوك الأوروبية لتحسين الخدمات ولعل أوضح دليل على ذلك هو تزايد عدد فروع البنوك الوطنية فى البلدان الأوروبية الاخرى إلى جانب تزايد عدد اتفاقات «الشراكة» بين مختلف البنوك الأوروبية. والمنتظر فى عام ٩٣ ان تتفق شركات البطاقات المصرفية المغنطيسية على توصيل حساباتها فيما بينها بحيث يستطيع حامل البطاقة الفرنسية ان يسحب العملة التى يريدها فى اليونان أو أسبانيا أو البرتغال دون المرور بالاجراءات المصرفية المعروفة.

أما الخطوة الاكبر والاكثر اهمية فستكون فى امكانية التحويل من بنك لاخر ومن بلد لاخر دون نفقات تحويل وسيتم ذلك عندما ستعمل «غرف المقاصات» الكترونيا وإذا حدث وتم التوصل إلى العملة الأوروبية الواحدة فستختفى تماما «الكوميسيونات» التى تحصل عليها البنوك من عمليات التبادل. رغم صعوبة هذه الانجازات التى تنصب على الجوانب المادية فى الوحدة الأوروبية فهى أسهل بكثير من تلك التى تختص بحرية انتقال البشر التى يتم الأن انجاز جزء كبير منها. ولكن هذا هو حال الانجازات الكبرى.. انها لاتتم بمعجزات وانما بمنجزات صغيرة وبطيئة، ويمكن القول بأن أوروبا ٩٣ لن تشمل تحولات كبرى ولكنها تسير على الطريق المرسوم لها منذ اربعين عاما عندما تم التوقيع على وثيقة روما عام ١٩٥٣.

«كــول» يحذر أوروبــا من الأرواح الشريــرة

□ لندن – رويتر:

حـذر المستشار الالمانى هيلموت كـول أمس من ان أوروبـا تواجـه انبعاث مـا وصفه «بالارواح الشريرة» للقـومية والتعصب مشيراً إلى ان هذا الأمر يؤكد أهمية التكامل أكثر من أى وقت مضى بين دول القارة.

وطالب كول فى مقـال بصحيفة «الفاينانشيال تايمـز» البريطانية دول المجمـوعة الأوروبيـة ان تتـوحد فى سيرهـا نحو الـوحـدة الاقتصاديـة والسياسية كدفـاع ضد ما وصفه بانبعاث المشاعـر القومية عقب نهاية الحملة الباردة. وأعـرب «كول» عن معارضته بتكـوين تجمعات صغيرة موحدة داخل أوروبا وهو الاقتراح الذى يدعو الدول التى تواجه مشاكل فى التصديق على معاهدة ماستريخت إلى التكامل بمنهجها الخاص.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

مصلحتنا القومية في انضمام الجيران الى اوروبا الموحدة

هلموت كول *

FT لدينا نحن الالمان من الاسباب الخاصة ما يجعلنا نشعر بالامتنان من الاندماج الاوروبي. فخبراتنا الخاصة هي بمثابة الحافز القوي لنا في تخطيط مستقبلنا. وبعد انتهاء الحرب الباردة واعادة توحيد المانيا نبقى ملتزمين الاستمرار بعزم اكيد في عملية توحيد المانيا.

فلدينا من الجيران ما يزيد عما لدى اي دولة اخرى في اوروبا، ولهذا لنا مصلحة اساسية قومية في انشاء وحدة اوروبية ينضم اليها في يوم من الأيام جميع جيراننا.

وفي الغرب لعبت مجموعة الدول الاوروبية دوراً حاسماً في التغلب على المنافسات التقليدية وعلى سياسات الانانية القومية، وفي هذا الجزء من القارة الاوروبية اصبحت الحرب بحكم المستحيلة. وننعم الآن بأطول فترة من السلم المستمر شهدناها منذ منتصف القرن التاسع عشر. واندلعت الحرب العالمية الثانية بعد الحرب العالمية الاولى بعد ثلاثة واربعين عاماً فقط من الحرب الفرنسية البروسية ومن تأسيس الرايخ الالماني. ونحن الآن في العام الثامن والاربعين من السلام المستمر ومؤمنون ان الاوضاع السلمية هذه ستستمر. ونشترك مع جميع الاوروبيين في الاهتمام الاساسي بأن لا ندع المصالح القومية بعد الآن شرارة النزاعات المسلحة وعلى رغم هذه الاسباب كلها التي تدعو الى التفاؤل، اشك في ان تكون الروح الخبيثة التي اتسم بها بعض ماضينا، والتي سببت آلاماً كثيرة بالغة لنا نحن الاوروبيين في القرن الجاري، قد قضي عليها تماماً والى غير رجعة.

يجب الا يظن احد ان شبح القومية في اوروبا قد زال او ان وجود هذا الشبح البشع مقتصر على منطقة البلقان. ففي اجزاء متعددة من شرق قارتنا الاوروبية، بدأنا نشهد عودة للتفكير القومي ولعدم التسامح واتساع الصدر، وحتى للتعصب القومي.

وليس لدى حتى اوروبا الغربية مناعة ضد اغراءات من هذا القبيل. وانا شخصياً اشعر انني أعاد الى الماضي البشع عندما اسمع بعض الناس يثيرون المشاعر العامة بقولهم ان المانيا باتت كبيرة جداً وقوية جداً ولهذا يتعين احتواءها عن طريق انشاء تحالفات. والمفارقة المؤلمة في اقاويل من هذا القبيل انها تعود على نوى، النية الحسنة بالضرر البالغ فيما تعود على اولئك الذين ينادون بالقومية ذات الطراز القديم او بالتفكير القومي المتزمت، بالفائدة.

ومع هذا كله، تشكل عبر الماضي ودروسه، كما يشكل وضع المانيا الجغرافي الخاص وجهاً واحداً فقط من أوجه الاوضاع الأوروبية العامة. فنحن جميعاً نحتاج الى الوحدة الاوروبية لكي نتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة التي نجدها اليوم امامنا والتي سنواجهها في المستقبل.

ولا تستطيع أوروبا ان تكون ذا وزن في هذا العالم، بما يتناسب مع مقدرتها وتاريخها، الا اذا وحدت قواها وتحدثت بصوت واحد.

ولا تستطيع اوروبا ان تصمد امام اليابان وشمال اميركا في مجال المنافسة الدولية الا اذا تصرفت على اساس انها وحدة واحدة، والوحدة الاوروبية ذات اهمية حاسمة خصوصاً بالنسبة الى الدول المصدرة العظمى كالمانيا وبريطانيا. فبعد انتهاء الصراع الشرقي – الغربي، تواجه المانيا وباقي اوروبا تحديات جديدة. فالاضطرابات التي حدثت وتحدث في اوروبا الشرقية واوروبا الوسطى وفي جنوب شرق اوروبا سببت وجود مخاطر وشكوك كبيرة.

ولهذا كله تحتاج اوروبا كلها، اكثر من اي وقت مضى الى مرتكزات ثابتة وامنة لا تزعزع فيها. ولا تستطيع اي هيئة لعب هذا الدور الا المجموعة الاوروبية شرط ان تكون قوية.

وتمثل معاهدة ماستريخت، على الاقل، الجواب الاوروبي الموحد على الاوضاع السائدة في اوروبا. فالمعاهدة تمثل استعدادنا لتنكب مسؤوليتنا تجاه مستقبل القارة الاوروبية كلها.

إنني إدرك ان التغييرات الواسعة النطاق التي حدثت في اوروبا في السنوات القليلة الماضية اقلقت عدداً كبيراً من الناس او سببت لهم شعوراً بعدم الاطمئنان، في المانيا وفي مناطق اخرى. ويتساءل هؤلاء المضطربون القلقون ما اذا كانت التغيرات حدثت بسرعة كبيرة، وما اذا كانت معاهدة ماستريخت جاءت قبل اوانها او انها بالغة الطموح.

وجوابي على هذه الشكوك كلها وعلى هؤلاء المشككين هو: «هل نقدر على السير على نحو ابطأ، وهل يتناسب السير البطيء مع مصالحنا الحيوية الحقيقية؟»

لقد ادركنا نحن الالمان الاهمية الحاسمة الكامنة في اغتنام الفرص السانحة، التي قد لا تتوافر دائماً، بعزم وحيوية وبالروح الابتكارية، عندما وحدنا بلدنا. وهذه الروح نفسها يجب ان تكون رائدنا في تحقيق الوحدة الاوروبية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

ولهذا كان من الأهمية بمكان ان يعبر زعماء دول المجموعة الاوروبية، لدى اجتماعهم في ادنبره برئاسة جون ميجور، رئيس الوزراء البريطاني، عن تعاطفهم مع تحفظات الدنمارك الخاصة حيال معاهدة ماستريخت، من دون ان يقرروا تغيير المعاهدة. فإعادة فتح المفاوضات بشأن المعاهدة لم تكن من ضمن جدول اعمالنا واهتماماتنا، كما انها ليست الآن على هذا الجدول. ولهذا لم نتمكن في ادنبره من الذهاب الى أبعد من ايضاح البنود الخاصة في معاهدة ماستريخت ذات الصلة بموضوع الاهتمامات الدنماركية الخاصة.

وهذا «القرار الاعلاني البياني» لا يغير المعاهدة ولا يكملها، ولهذا لا يتطلب أن تصادق عليه دول المجموعة الاوروبية.

وفي اعتقادي ان ما قررناه في أدنبره افسح المجال امام الدنماركيين لكي يجروا استفتاء جديداً في الربيع المقبل. كلنا نرغب في مزيد من التطور والنمو في المجموعة الاوروبية التي تضم اثنتي عشرة دولة. وانا شخصياً أعارض فكرة وجود سرعتين او ثلاث سرعات في توجه اوروبا نحو الاندماج الكلي، إلا انني اود او اضيف بالوضوح نفسه انه بالنظر الى اهمية الوحدة الاوروبية بالنسبة لنا نحن الالمان، لا نستطيع ان نقبل ان يملي سرعة الاندماج الاوروبي اولئك الذين يسيرون نحو هذا الاندماج بأبطأ سرعة.

ونسمع احياناً أقاويل مفادها ان معاهدة ماستريخت لا ترسم صورة واضحة بما فيه الكفاية عما ستكون عليه اوروبا في المستقبل. وارد على هذا بقولي ان هذا لم يكن هدف المعاهدة ابداً ولا يمكن ان يكون كذلك. فمعاهدة ماستريخت تمثل خطوة مرحلية موقتة، لكن مهمة، في الطريق الى الوحدة الاوروبية.

فأجزاء المعاهدة او بنودها التي تعالج مسألة الوحدة الاوروبية السياسية لا تقل اهمية عن البنود التي تعالج مسألة الوحدة المالية والاقتصادية. يتعين على الجميع في اوروبا ان يدركوا اننا لا نستطيع حماية منجزاتنا الاقتصادية الا اذا احطناها بالحماية السياسية. ولا يمكن للوحدة الاقتصادية ان تستمر الا اذا استندت الى وحدة سياسية.

ولا تقتصر اهمية معاهدة ماستريخت البالغة على دول المجموعة الاوروبية وحسب، بل ان هذه المعاهدة تمثل الامل والتفاؤل بالنسبة الى الدول الاوروبية التي هي خارج نطاق المجموعة الحالية. فقد قررت المجموعة الاوروبية في مؤتمر القمة في ادنبره، بالاستناد الى معاهدة ماستريخت، بدء المفاوضات الخاصة بدخول المجموعة مع النمسا والسويد وفنلندا في مطلع العام الجاري.

ومن المتوقع ان تبدأ المحادثات مع النروج في اذار (مارس) المقبل. ونهدف الى الانتهاء من هذه المحادثات كلها بأسرع ما يمكن من الوقت لكي تتمكن هذه الدول كلها من الانضمام الى المجموعة الاوروبية في ١٩٩٥.

الا ان المجموعة الاوروبية باتت ايضا محط امال البولنديين والهنغاريين والتشيكيين والسلوفاك وشعوب اخرى متعددة في اوروبا الوسطى والشرقية وفي جنوب شرق اوروبا. ويتعين علينا الا نخيب آمال تلك الشعوب. ومن المهام الاخرى الملقاة على عاتقنا بعد ذلك ان نقيم علاقات وثيقة صادقة بين المجموعة الاوروبية وبين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي.

يجب ان نبذل قصارى جهودنا لكي نجعل السياسات الاوروبية متلائمة مع ما يرغب فيه الناس، ومع آمالهم وطموحاتهم. يجب ان نمكن الاوروبيين العاديين من الشعور بأننا لا نبني اوروبا من البيروقراطيين والتكنوقراط البعيدين عن الناس وهمومهم، بل اننا نبني اوروبا لتعمل لصالح الناس وتحقق آمالهم. ويجب ان يكون هذا المبدأ الاساسي المفتاح في المنارة الهادية في انشاء السوق الواحدة التي بدأ العمل بموجبها نظرياً في الاول من الشهر الجاري.

ففي مؤتمر ادنبره تبنينا الخطوط الارشادية العامة والمعايير الخاصة بتطبيق مبدأ جعل مستوى القرارات واتخاذها أقرب ما يمكن من الناس العاديين. كما اننا اتخذنا في تلك القمة خطوات عملية ملموسة من اجل اعادة النظر في الانظمة والقوانين المعمول بها حالياً والغاء ما يتعارض منها بوضوح مع مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات الى أدنى حد ممكن.

وتحقيقاً لهذا الغرض، عمدت المفوضية الاوروبية الى اتخاذ مقررات ستعرضها على المجلس الاوروبي. وسيكون النظر في هذه المقررات المهمة الاساسية للمفوضية والمجلس الاوروبيين في النصف الاول من العام الجاري.

وهكذا يتضح اننا بدأنا في عكس ما صار يعرف بهوس المجموعة الاوروبية في اصدار القوانين والانظمة المقيدة. ومن الضروري القول هنا ان الخطأ في ما حصل في الماضي لم يكن من صنع بروكسيل.

ويتعين على الحكومات والسلطات القومية ان تتقبل المبدأ القائل بوجوب استجابتها لحاجات المواطنين على نحو أفضل مما كان يحدث في الماضي، لا ان تعمد ببساطة الى احالة الامور الشائكة غير السائغة الى المجموعة الاوروبية. فمعظم الشكاوى الصادرة عن الاوروبيين العاديين يعود نشأ عن القوانين والانظمة التي تم سنها بعد مبادرة من حكومة او اكثر من الحكومات القومية، وغالباً ما كان الدافع اقتصادياً ويهدف حماية المصالح القومية.

ويتعين علينا في هذا المقام بالذات أن نعترف بحدوث اخطاء في الماضي، وأن نعمد الى اتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها العودة عن هذه الاخطاء او التخفيف من ذيولها. وفي حالات من هذا القبيل، حيث تنتفي ضرورة قيام المجموعة بأي اجراء بموجب مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات الى أدنى ما يمكن، نستطيع ان نستمد الدروس والعبر التي تساعدنا في السير نحو اوروبا اقوى واكثر ازدهاراً واستقراراً في شرقها وغربها.

---

* مستشار المانيا



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٣

عيون وآذان

قامت الوحدة الاقتصادية الاوروبية في الدقيقة الاولى من ١٩٩٣، وانتظرت ان اقرأ مطولات عن هذه الوحدة التاريخية في قرن شهد حربين عالميتين أفنى فيهما الاوروبيون بعضهم بعضاً. إلا أن الخبر الذي طغى على كل شيء في وسائط الاعلام البريطانية كافة كان ان انهيار الحواجز الجمركية جعل الانكليز يغزون المتاجر الفرنسية ويعودون بسياراتهم محمّلة بالنبيذ.

هل يعقل ان دولتين عظميين، تدخلان وحدة تتجاوز اهميتها حدودهما للتأثير في الاقتصاد العالمي ككل، لا تجدان ما تركزان عليه في التلفزيون او الصحف سوى النبيذ؟

ونقول في الخمرة قبل الوحدة الاوروبية وبعدها انه ملعون «عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه وساقيها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشترى له». ثم لا نملك سوى التعجب من دول عظمى تتحكم في مصير العالم ثم تنشغل مجتمعاتها بأتفه الأمور، أو حتى ببعض الجنون.

وكنت ختمت السنة الماضية بتسجيل بعض اغرب الاخبار التي قدّرت انها فاتت القارئ واستقبلت السنة الجديدة بخبر من المستوى نفسه. فالآنسة ماري سيل استدانت ورهنت بيتها ثم استأجرت صالة ويمبلي التي تتسع لإثني عشر الف متفرج، وهي ستنظم فيها في نهاية الاسبوع هذا «المؤتمر الدولي الأول لفضح الخداع الدولي». وتقول ان ثمة مؤامرة دولية يشترك فيها ميجور ويلتسن وكلينتون و«البقية» اكتشفتها بعد البحث والتدقيق سنوات طويلة، وقررت تنظيم المؤتمر لفضحها.

ولم استطع على رغم المحاولة ان افهم طبيعة المؤامرة التي رهنت الآنسة مستقبلها لفضحها، ولكن قرأت ان سعر التذكرة يراوح بين عشرة جنيهات و٢٠ جنيهاً وان المبيع حتى الآن لا يتجاوز عشرين تذكرة.

ومرة اخرى فوسائط الاعلام كلها اهتمت بالخبر الخطير. واتصور ان مندوبيها سيكونون موجودين في صالة ويمبلي لمتابعته، وربما حضرنا «المولد» معهم، فمن يعش مع القوم بضعة عشر عاماً، لا مجرد ٤٠ يوماً، يَصِرْ منهم.

والحقيقة اننا نحاولُ ان نصير ولا نستطيع مجاراتهم. فقد تلقيت امس، وأنا أنظم رحلتي الى صالة ويمبلي، رسالة، او على وجه الدقة نسخة من رسالة وجهها صاحبها الى رئيس الوزراء جون ميجور، وحذرني معه من ان الصرب سيلقون قنبلة ذرية على لندن.

ولم أفهم من الرسالة سوى ان صاحبها يمثل «الحزب الجمهوري البريطاني» وهو بالتالي يمثل الشعب، على حد قوله، اما ميجور فلا يمثل سوى الملكة ومصالحها.

وأكتب مدركاً انه من السخف او الوقاحة القول ان هذه الدول العظمى تقوم على امور تافهة، او سخيفة، فلعل ما يمكنها من استيعاب مثل هذه الظواهر الشاذة هو ديمقراطيتها التي تستوعب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

كل شيء.

واختتم بمثل عن العقل الغربي الدائم البحث عن الحقيقة، فقد صدر مع مطلع السنة كتاب بعنوان «تشرتشل: نهاية العظمة» من تأليف جون تشارملي، وهو مؤرخ بريطاني معروف يدين تشرتشل بسبب ادارته الحرب ضد المانيا، ويتهمه بتطويل أمدها بعد ١٩٤١، وبالتسبب في قتل ملايين الشبان من بريطانيين وغيرهم.

وتشرتشل في التاريخ البريطاني الحديث يحتل مرتبة التقديس، لذلك فالهجوم عليه من وجهة نظر بريطانية خالصة يكاد يكون كفراً. ومع ذلك فالمؤرخ قال كلمته، وقرأت نقداً للكتاب بقلم الان كلارك، وهو وزير دولة سابق للدفاع، أيّد ما ذهب اليه المؤلف وزاد عليه من عنده، حتى يتصور القارئ ان تشرتشل كان زعيماً انتهازياً يراوح بين الجهل والجريمة.

وربما كان الموقف ضد تشرتشل أو معه هو الذي يمكّن دولة عظيمة من استيعاب جنون بعض أهلها.

جهاد الخازن



شهد اول العام الحالى، مولد السوق الاوروبية الجديدة، وهو حدث كبير يجرى بعيدا عن ارضنا وبلادنا.. ولكنه يؤثر بالقطع فى علاقتنا بهذه الدول..

وقد كانت الامال المعلقة على هذا السوق، اكبر بكثير من الواقع الذى صاحب مولدها، من هنا كان الاحتفال بالحدث متواضعا، واكتفى "البيروقراطيون (لفظ جديد اصبح يطلق على البيروقراطية الاوروبية) باضاءة المشاعل فى بروكسل حيث المقر الرئيسى للسوق الاوروبية..

وفى مثل هذا الوقت من العام الماضى كانت الاحلام كبيرة، بغير نهاية، وبغير حدود.. وكان من المتصور ان تتساقط الحواجز والاسوار مع مولد عام ١٩٩٣، ليبدا عصر اوروبا الموحدة، التى تضم اثنى عشر دولة اوروبية، يعيش على ارضها ٣٤٠ مليون نسمة.. والتى ستصبح قوة ثالثة فى مواجهة كل من امريكا واليابان..

ولكن خلال العام الماضى.. وقعت احداث عديدة غير متوقعة هزت هذه الاحلام العريضة.. اذ رفض شعب الدانمارك اتفاقية ماستريخت التى تنظم اجراءات الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية.. كما وجد الرئيس الفرنسى ميتران صعوبة بالغة فى اقناع الشعب الفرنسى بالموافقة على الاتفاقية.. وكانت الموافقة اشبه بالرفض، اذ وافق على الاتفاقية ٥٠,٥٪ ورفضها ٤٩,٥٪ من الشعب الفرنسى..!

بالاضافة الى ذلك عاشت اسواق الصرف والنقد الاوروبية فى الثلث الاخير من العام الماضى، حالة من الفوضى والاضطراب، بسبب

السياسات النقدية الالمانية، وبسبب قوة المارك الالماني، وضعف العملات الاوروبية مما ادى الى تخفيض اسعار العديد من العملات مثل الاسترليني والليرة الايطالية..

كل هذه الاسباب وغيرها ادى الى ازدياد القلق على مصير اوروبا الموحدة.. وساعد على تضخيم هذه المشاعر النزعات الوطنية لدى بعض شعوب اوروبا الرافضة لذوبان بلادها في اوروبا الجديدة..!

ولكن رغم كل هذا تحققت يوم الجمعة الماضى - يوم مولد السوق الاوروبية - بعض الخطى الايجابية التى لايمكن تجاهلها، اذ قامت بعض الدول بالغاء الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول السوق وسمحت بتنقل الرعايا دون الوقوف امام مكاتب الهجرة او الحصول على تاشيرات او تصاريح..

وفي نفس الوقت اصبح من حق البنوك والشركات ان تفتح لها فروعا في بقية البلاد الاوروبية وتمارس عملها دون حاجة الى تصريح.. او اذن كما لو كانت تمارس نشاطها في موطنها الاصلى..

ومن اهم الامور التى تقضى بها اتفاقية السوق الاوروبية الجديدة هو وضع مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية التى يجرى تداولها في مختلف بلدان السوق فتلتزم فرنسا بما تلتزم به ايطاليا، وتلتزم هولندا بما تلتزم به المانيا.. وبمعنى اخر فان السلعة المصرية التى كان يجرى تصديرها لانجلترا مثلا وكان يصعب تصديرها لبلد اوروبي اخر لاختلاف مواصفاتها سيصبح من السهل تصديرها لكل دول السوق طالما انها التزمت بمواصفات السوق، كما يصبح من الصعب تصديرها اذا ما اختلفت مواصفاتها مع مواصفات السوق..

ومن هنا يصبح من الضرورى على الصناعة المصرية التى تتعامل مع السوق الاوروبية ان تركز انظارها على المواصفات الجديدة لهذه السوق.. وتلتزم بها حتى لاتفاجأ بانها عاجزة عن اقتحام اسوار هذه السوق..

سعيد سنبل



مفهوم الوحدة الأوروبية على المحك

بقلم
أمير طاهري

وأخيراً.. دخل مشروع «السوق الأوروبية المشتركة» حيز التطبيق في الأول من يناير (كانون الثاني) الحالي في الـ١٢ دولة الاعضاء في المجموعة الأوروبية ولكن بدون مظاهر احتفال.

مع رفع الحواجز الحدودية بين دول المجموعة قامت اغنى منطقة تجارية في العالم، ولكن غاب التلويح بالأعلام وغابت مواكب الاحتفال بهذه المناسبة وكأن مهندسي هذا البنيان الضخم الجديد كانوا في مكان آخر، تخامرهم شكوك حول آفاقه المستقبلية وكذلك شرعيته.

ولو ان مشروع «السوق المشتركة» وضع حيز التطبيق قبل بضعة أعوام، في يناير ١٩٨٩ مثلاً، لاختلفت الصورة تماما، إذ لتحولت المجموعة الأوروبية الى ميدان لمهرجانات واحتفالات لا نهاية لها، وهنأ ذوو الشأن في دول المجموعة بعضهم بعضاً على هذا الانجاز المهم.

إلا أن العالم، ومعه المجموعة الأوروبية، شهد في السنوات الأخيرة تحولات جذرية. فمشروع «السوق المشتركة» دخل حيز التطبيق ولكن بدون واحد من أهم عناصره الرمزية، وهو حرية انتقال الأفراد، الذي ارجئ تطبيقه حتى فترة ستة اشهر أخرى على الأقل، أي بعبارة أخرى ستسري حرية الانتقال بدون رقابة على البضائع لكنها لن تسري على الأفراد.

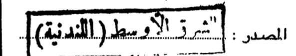
ويأتي مشروع «السوق المشتركة» ايضاً بعد رفض الدنماركيين معاهدة ماستريخت وبعدما أقرها الفرنسيون ولكن بأغلبية ضئيلة للغاية من الأصوات. وفي بريطانيا وبلجيكا والمانيا ثمة دلائل لا التباس فيها على مدى افتقار المعاهدة للتأييد الشعبي، في حين كان من المفروض ان تكون معاهدة ماستريخت الخطوة المنطقية التالية باتجاه التكامل الأوروبي التام.

كذلك اكدت أزمة الخريف الماضي، التي كادت تقوض النظام النقدي الأوروبي هي الأخرى، حجم الصعوبات التي تنتظر عملية توحيد أوروبا الغربية.

وتجلت الخلافات الأوروبية أيضاً اثناء محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) مع الولايات المتحدة. اذ ان حرص الحكومة الفرنسية على ارضاء المزارعين الفرنسيين عشية انتخابات عامة حرجة ادخل المفاوضات طريقاً مسدودة.

فاحتمال ان تستخدم فرنسا حق النقض (الفيتو) ضد اي اتفاق بهذا الشان دفع ببقية الدول الـ ١١ الاعضاء في المجموعة الأوروبية الى مسايرة الخط الفرنسي. ومن هنا يمكن القول بأن «السوق المشتركة» لم تحمل الدلالات السياسية التي كانت متوقعة منها.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٣

اذ ليست هنالك سياسات اوروبية موحدة حيال قضايا حيوية على صعيد العلاقات الخارجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتفتقر «السوق المشتركة» ايضاً الى عنصر التواصل الاقليمي. اذ ان شبه جزيرة البلقان تتوسط اثنتين من اعضائها الا وهما ايطاليا واليونان. وفي شبه جزيرة البلقان، وتحديدا في ما كانت يوغوسلافيا، يتجلى فشل المجموعة الأوروبية في بلورة تحليل مشترك ليكون اساساً لسياسة مشتركة ومتماسكة ازاء ما يجري فيها. وهذا الفشل مسؤول الى حد ما عن المأساة الحالية في البوسنة والهرسك وعن السحب التي تتجمع في الافق وتنذر بتوسيع دائرة الصراع لتشمل دولاً اخرى في المنطقة. اذ للمرة الأولى منذ ٤ عقود تواجه أوروبا احتمال اندلاع حرب كبرى اخرى فيها.

ولم تحسن الدول الرئيسية الأعضاء في المجموعة الاوروبية، اي المانيا وفرنسا وبريطانيا، اطلاقاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في ما كانت يوغوسلافيا. اذ وجدت هذه الدول نفسها وحيدة في مواجهة تلك التطورات حين اختارت الولايات المتحدة ترك الملف اليوغوسلافي لها. وبدلاً من ان تتعاون هذه القوى الأوروبية الثلاث معاً فإنها عادت الى خلافاتها القديمة.

ففرنسا وبريطانيا ايدتا الموقف الصربي وظلتا تتمسكان بوهم «يوغوسلافيا موحدة»، ولكن وفق ترتيبات سياسية جديدة، واخيراً ادركتا في النهاية خطا تصوراتهما.. بعد فوات الأوان. أما المانيا فإنها عادت، مستمدة العزم من توحيد شطريها، الى سياستها الكلاسيكية المتمثلة في دعم تحالف مناهض لصربيا. وأرسلت هذه الفوضى في الصف الأوروبي اشارات خاطئة الى مختلف قادة الحرب في ما كانت يوغوسلافيا. وعندما بلورت المجموعة الاوروبية في نهاية الأمر حداً ادنى من الاتفاق على أسلوب التعامل مع العدوان الصربي جاء اتفاقها ايضاً بعد فوات الأوان ـ اي بعدما خرجت نيران الحرب من نطاق السيطرة. وتحول الانشقاق الأوروبي حيال المطلوب عمله في البلقان الى ما يشبه المأساة الهزلية، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة مقدونية. اذ أن اليونان، وهي واحدة من اصغر دولتين وافقرهما في المجموعة الاوروبية، حالت دون الاعتراف دبلوماسياً بمقدونية بحجة انه لا يحق لأحد انتحال اسم «مقدونية» خارج اليونان! وتابعت اثينا موقفها الغريب هذا بدعم

صربيا، منتهكة بذلك قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن.

فمعظم النفط الخام الذي تتلقاه صربيا الى الآن يصلها عن طريق اليونان. والآن وبعدما قامت «السوق المشتركة» يمكن القول ان المجموعة الأوروبية ككل تنتهك العقوبات المفروضة على صربيا.

أيضا.. فشلت المجموعة الأوروبية في بلورة سياسة دفاعية مشتركة، وبعبارة اخرى لم يكن للمجموعة اي دور ايجابي اطلاقاً في الميدان الدفاعي. وانعكس هذا الفشل على سياسات الدول الاعضاء بدورها. فمثلاً كانت المانيا عاجزة، في ضوء عضويتها في المجموعة، عن رمي ثقلها وراء كرواتيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا ضد العدوان الصربي على كل منها. وثمة امثلة كثيرة اخرى على هذا الفشل.

فالدول الرئيسية الاعضاء في المجموعة تطرح سياسات مختلفة ازاء الأوضاع في الشرق الأوسط والخليج وافريقيا. الا انه ليس باستطاعة اي منها متابعة سياساتها هذه بسبب القيود التي تمليها عليها عضويتها في المجموعة الأوروبية. والنتيجة هي عجز المجموعة الأوروبية عن الاضطلاع بدور ايجابي وفاعل في ميدان الدبلوماسية الدولية، وكذلك تهميش دور دولها في بعض الميادين المهمة. وستتوضح، بلا شك، ابعاد هذا الوضع المزري اكثر فأكثر خلال العام الحالي. فبينما يمر العالم بمرحلة انتقالية عسيرة وشائكة فان اكبر تكتلاته الاقتصادية سيحرم على الارجح من الاضطلاع بدوره الكامل والفاعل في صياغة مستقبل العالم. المخرج الواقعي من هذا المأزق هو أن تعترف الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بفشل وحدتها السياسية وان تكون قد حققت نجاحات اقتصادية.

هذه القناعة ستتيح لكل دولة عضو انتهاج سياستها الخارجية الخاصة في جو من الصراحة ووفق ثوابت معينة. ولكن يجب أن يكون هناك تشاور بين دول المجموعة، وكلما أمكن، تنسيق بين سياساتها.

فليس من مصلحة الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الدخول في معارك دبلوماسية مع بعضها البعض. ولكن لا يجوز التشدد في تفسير شعار «الفرسان الثلاثة» الذي يقول: «الواحد مع الكل والكل مع الواحد».

فمثلا يجب ان تعترف بقية الدول الـ ١١ الأعضاء في المجموعة بمقدونية، لو انها رغبت حقاً في الاعتراف بها، تاركة اليونان لتواصل سياستها الصبيانية حيال جارتها. وكذلك الحال بالنسبة للموقف الفرنسي المعارض لاتفاقات «جات» الجديدة. اذ لا يجوز ان تصبح المجموعة الأوروبية برمتها رهينة لهذا الموقف الفرنسي.

وعلى بقية الدول أن تدرك ان السعي نحو بلورة موقف أوروبي مشترك حيال العديد من القضايا الدولية هو كالسعي وراء السراب. وعليه فان التعامل مع كل دولة عضو في المجموعة الأوروبية على انفراد ربما يكون سياسة اكثر واقعية للدول الصغيرة والمتوسطة سواء بسواء.

غير ان «السوق المشتركة» اصبحت واقعاً ملموساً وسيتسع نطاقاً في العامين او الثلاثة المقبلة. اذ من المتوقع ان تزول معظم العقبات الحالية التي تقيد الاستثمار والعمل داخل دول المجموعة الأوروبية. اما بالنسبة لاقامة كيان «سياسي» موحد فسيظل حلماً بعيداً يراود الاقلية في جميع دول المجموعة تقريباً. وستظل أوروبا في المستقبل المنظور قارة من الدول القومية. وعلى هذا الأساس عليها ان تضطلع بدورها على المسرح العالمي، وعلى بقية قارات العالم ان تتعامل معها.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٣

ألمانيا تقود أوربا الموحدة

بقلم الدكتور سعد الدين إبراهيم

●● مع دقات الساعة الثانية عشرة التى اعلنت نهاية عام ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣ ، دخلت دول السوق الأوربية الاثنتا عشرة اهم مراحل توحدها ، كقوة اقتصادية عملاقة . فمع صباح ١/١/١٩٩٣ يختفى معظم ماتبقى من حواجز جمركية بين هذه الدول ، ويتوحد العديد من انظمتها وممارساتها التجارية والقانونية فى مجالات شتى . ولن يتبقى من إجراءات نحو التوحد الاقتصادى الكامل إلا إعتماد ، عملة موحدة ، وهى خطوة من المفترض ان تحسم مع عام ١٩٩٧ . وتعتبر عملة توحيد غرب اوربا هذه ، من اهم احداث القرن العشرين ، بل من اهم احداث التاريخ الحديث . فاوربا لم تشهد مثل هذا التوحد منذ القرن الخامس الميلادى ، فى عهد الامبراطورية الرومانية .

وكانت مسيرة هذا التوحد الأوربى الجديد قد بدأت منذ خمسة وثلاثين عاما باتفاقية روما ، ذات الأهداف المرحلية المتواضعة لخلق اتحاد جمركى للحديد والفحم فقط . ثم تلتها اهداف مرحلية اخرى مع كل نجاح ، إلى ان وصلت اوربا الغربية الآن إلى مايشبه الوحدة الاقتصادية الكاملة . وقد صاحب هذا النجاح التراكمى فى مجال خلق سوق مشتركة ، ثم سوق موحدة ، خطوات مماثلة من اجل خلق توحد سياسى تدريجى ـ ثم البرلمان الأوربى ، ومحكمة العدل الأوربية ، ولجنة حقوق الانسان الأوربية . ناهيك عن آلاف التنظيمات الأخرى غير الحكومية عبر الحدود بين بلدان هذه المجموعة ●●



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٣

التوحد لمواجهة الفراغ

لقد كان وراء هذه المسيرة المظفرة للتوحد الغرب - اوربى منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية هواجس واخطار عديدة لدى شعوب وقيادات هذه البلدان ، من بينها :

● هاجس التنافس الذى يؤدى إلى صراع مسلح ، بين بلدان اوربا الغربية نفسها ، فقد ادى التنافس بين المانيا وبريطانيا وفرنسا ، خلال النصف الأول من هذا القرن إلى حربين عالميتين ، لقد كان التنافس التجارى والصناعى سرعان مايؤدى إلى تنافس ثم إلى صراع استراتيجى ، ثم إلى انفجار الصراع المسلح ، ولأن اوربا كانت هى سيدة العالم ، فإن الصراع بين دولها الرئيسية كان سرعان مايتحول إلى صراع عالمى ، فقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا والمانيا مستعمرات وراء البحار بامتداد العالم كله . وكان صراعها المسلح داخل اوربا لابد ان يؤدى الى صراع مماثل خارج اوربا ، تستدرج اليه كل دول العالم تقريبا . لذلك فانه فور ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها سارع بعض كبار المفكرين والساسة الاوربيين بطرح مشروع لتوحيد هذه البلدان تدريجيا ، على أساس من المصالح الاقتصادية المستنيرة لكل منها .

● خطر الاجتياح من الشرق الشيوعى . وساعد على تقبل هذا المشروع نحو الوحدة الأوربية فى الخمسينيات ، تصاعد المد الشيوعى السوفييتى ، واجتياح الاتحاد السوفييتى لبلدان شرق اوربا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، واحكام سيطرتها على تلك البلدان فى السنوات القليلة التى تلت الحرب . وتضاعف الشعور بالخطر فى غرب اوربا عندما نجح الاتحاد السوفييتى فى تصنيع واختبار اولى قنابله النووية فى نهاية الأربعينات . صحيح ان اوربا الغربية ، كانت فى تلك السنوات ، تعيش فى حماية المظلة العسكرية الأمريكية وترسانتها النووية ، وفى ظل المظلة الأمريكية الاقتصادية ، ممثلة بمشروع مارشال لاعادة بناء وانعاش اوربا الغربية . ولكن عقلاء اوربا ، والمخضرمين من ساستها ، وخاصة فى فرنسا ، كانوا يدركون ان رياح العلاقات الدولية يمكن ان تتغير . ويمكن ان تتخلى عنهم الولايات المتحدة فى اى وقت ، ولأسباب داخلية او خارجية . وانهم يمكن ان يواجهوا الخطر السوفييتى وحدهم . لذلك تحركوا على محورين :

اولهما إقتصادى ، وهو لخلق السوق المشتركة .

والثانى عسكرى، وهو إنتاج السلاح النووى الأوربى ، واخذت فرنسا المبادرة على كلا المحورين . وتبعتها بريطانيا . واستجابت المانيا عليه المحور الاقتصادى ، وان ظلت محجوبة عن الاستجابة على المحور العسكرى .

● هاجس الهيمنة الأمريكية . اما



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٤

العامل الثالث الذى ساعد على الاسراع بالتوحد الاقتصادى الأوربى ، فقد كان هاجس هيمنة الحليف الكبير على الشاطىء الآخر من الاطلنطى ، وهو الولايات المتحدة . فرغم امتنان أوربا الغربية للدور الأمريكى الحاسم فى الحرب العالمية الثانية ، ثم مد مظلتها الاقتصادية والعسكرية على اوربا الغربية فى سنوات مابعد تلك الحرب ، إلا ان الأوربيين كانوا حريصين على الا تهيمن عليهم الولايات المتحدة ، وهم الذين كانوا سادة العالم لخمسة قرون متتالية .

ومع الاختفاء التدريجى لهذه العوامل الثلاثة نشات فجاة مجموعة من العوامل التى ابقت قوة الدفع نحو إستكمال ، بل والاسراع بتوحد اوربا الغربية . وربما ظهرت هذه المجموعة الجديدة من العوامل مع انهيار حائط برلين (١٩٨٩) وتفكك الكتلة الشرقية ، بل والاتحاد السوفييتى نفسه (١٩٩١) ان اختفاء الخطر الشيوعى السوفييتى جعل اوربا الغربية تتنفس الصداء . ولكنها سرعان ما اكتشفت ان إنهيار الكتلة الشرقية قد ترك فراغا هائلا فى بقية اوربا والاقاليم المحيطة بها شرقا وجنوبا . وكان لابد لقوة عظمى ان تملأ هذا الفراغ . ورغم ان الولايات المتحدة بدت كما لو كانت المرشح الأول لهذه المهمة ، إلا ان اوربا الغربية ادركت فى الوقت نفسه ان امريكا لن يكون لديها نفس الحافز او الدافع أو القدرة على ذلك فى غضون السنوات القليلة القادمة . فامريكا ستكون مشغولة بالتنافس الاقتصادى الكونى من ناحية وباعادة بناء نفسها وتجديد اقتصادها بعد سنوات الحرب الباردة الطويلة وما انطوت عليه من سباق للتسلح انهك المجتمع الأمريكى .

وهكذا يبدو ان بلدان المجموعة الأوربية قد وجدت ان مهمة ملء الفراغ لاتقل اهمية والحاحا عن مهمة دفع الاخطار . واكتشفت اوربا الغربية انها - مثل اليابان - قد تكون عملاقا اقتصاديا ، ولكنها عملاق على ساقين من طين ، وانها تحتاج لا فقط الى مواصلة مسيرة التوحد الاقتصادى ، ولكن ايضا إلى الاسراع بالتوحد السياسى ، وإلى مضاعفة قدراتها العسكرية ، وخاصة التقليدية . وقد كشفت الحروب الاهلية فى يوغسلافيا فى السنتين الاخيرتين (بين الصرب وكل من كرواتيا والبوسنة والهرسك) كم هى محدودة قدرات اوربا الغربية سياسيا وعسكريا على التدخل وحدها لوقف تلك الحروب .

فوق الجميع او فوق اوربا !

رغم ان فرنسا كانت هى الدولة المبادرة والدافعة لمسيرة السوق الاوربية فى العقدين الاولين : إلا ان المانيا اصبحت هى الدولة الاقوى والاهم فى تحديد مسيرة السوق فى العقدين الأخيرين . وقد تأكد ذلك بشكل درامى فى السنوات الثلاث الاخيرة ، منذ إنهيار حائط برلين وتوحد شطرى المانيا . فقد اصبحت هى الأكبر سكانا بين كل دول المجموعة الأوربية - اكثر من ٨٠ مليونا ، مقابل حوالى ٦٠ مليونا فى كل من فرنسا وبريطانيا . والمانيا الموحدة هى الأقوى إقتصادا - حيث وصل حجم الناتج المحلى الاجمالى فيها إلى اكثر من ترليون دولار (١٠٠٠ مليار) سنويا ، مقابل نصف هذا الناتج لكل من بريطانيا وفرنسا .

لقد كان هذا الانجاز الباهر لدولة مهزومة فى حربين عالميتين سابقتين ، شان ما حدث لليابان ، هو مدعاة لفخر متزايد من الالمان ، فهم بعد ٤٥ سنة من اخر هزيمة عسكرية قد نجحوا فى إعادة بناء إقتصادهم المدمر وفى اعادة وحدة شطرى المانيا ، واحتلال المركز الاقتصادى الاول فى أوربا . اى انهم فى هذا الصدد تفوقوا سلميا على اعداء الأمس (بريطانيا وفرنسا) الذين كانوا قد هزموهم عسكريا .

ولان المانيا تحتل اهم رقعة استراتيجية فى وسط اوربا ، وتجاور تسعة من اهم بلدانها ، شرقا وغربا وجنوبا وشمالا ، ولانها تتمتع بمنافذ بحرية على البلطيق وبحر الشمال ، فقد كانت دائما منافسا قويا لاهم دول اوربا الكبرى شرقا (روسيا) وغربا (فرنسا وبريطانيا) وخلال القرون الثلاثة الاخيرة لم تقل انجازاتها الثقافية



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٣

والعلمية عن انجازاتها الاقتصادية . فقد انتجت عمالقة فى الفلسفة (مثل كانت وهيجل وماركس) وفى الادب (مثل جوته) والموسيقى (مثل بيتهوفن) اما العباقرة من العلماء والمخترعين والعسكريين الالمان فهم يجلون عن الحصر . وربما لهذه الاسباب جميعا وصل زهو الالمان بانفسهم فى بدايات القرن العشرين حدا مبالغا فيه . ووصل إلى قمته الدرامية فى الثلاثينيات . بالدعاوى العنصرية التى تبناها وروج لها ادولف هتلر وحركته النازية . واعتبرت النازية ان الالمان هم العنصر الاكثر تفوقا ضمن الجنس الآرى الابيض . وان الجنس الآرى هو الاكثر تفوقا بين بقية « البيض » او مايطلق عليهم علماء الاجناس اسم « القوقازيين » وان القوقازيين هم الاكثر تفوقا على كل الأجناس الأخرى غير البيضاء - مثل الجنسين الاصفر والاسود .

وهكذا رتبت الأيديولوجية النازية شعوب العالم طبقا لهرم تراتبى . ياتى الالمان فى قمته بلا منازع . ومن هنا كانت صيحة النازية وشعارها هو « المانيا فوق الجميع » وبما ان الالمان هم الاكثر تفوقا . فلابد من ترجمة هذا التفوق الى هيمنة سياسية - اقتصادية - ثقافية - عسكرية على العالم كله . وقد جرت هذه الدعاوى المانيا واوربا الى حربين عالميتين . خسرتهما المانيا على نحو مانعرف . واختفت او توارت كل هذه الدعاوى العنصرية الالمانية . وخاصة بعد تنقية كتب التربية الالمانية وفرض النظام الديمقراطى على المانيا الغربية (وهى الشطر الأكبر) بواسطة الحلفاء الغربيين بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن ها هى المانيا تعود إلى مكانة الصدارة الاقتصادية والسكانية فى اوربا . وها هى التى تطلق الصفارات التى تقنن مسيرة اوربا كلها . شرقا وغربا . فهى المصدر الرئيسى للمساعدات الاقتصادية لروسيا وبلدان شرق اوربا فى الوقت الحاضر (ومنذ إنهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى) وهى التى تحدد سرعة مسيرة توحيد دول السوق المشتركة غربا . فحتى بعد توقيع معاهدة ماستريخت منذ سنتين . والتى بمقتضاها . تتحرك اوربا الغربية نحو استكمال التوحد الاقتصادى والسياسى فإن معظم المراقبين يلاحظون ان هذا الاستكمال يتوقف على ما اذا كانت المانيا ستعطى الأولوية لتنمية شطرها الشرقى (المانيا الشرقية الشيوعية سابقا) او للوحدة الأوربية . ويبدو أن حكومة المستشار كول تتعمد ترك الاجابة عن هذا السؤال معلقا حتى تحصل على افضل الشروط من حلفائها وشركائها فى الجماعة الأوربية .

وقد شهد خريف عام ١٩٩٢ اختبارا حامضيا لهذه النزعة الالمانية . فالمارك هو اقوى العملات الأوربية . وتحديد قيمة

صرفه بواسطة البنك المركزى الالمانى (دويتش بانك) تجاه العملات الاخرى ، واهم من ذلك قيمة الفائدة على الايداعات به ، هو الذى يحدد بشكل شبه تلقائى اسعار كثير من العملات الاخرى . وكان احتياج المانيا لمزيد من الاموال لاصلاح وانعاش الاقتصاد فى شطرها الشرقى سببا فى رفع سعر الفائدة على المارك الالمانى ، وهو الأمر الذى ادى إلى ارتباك انى فى اسواق العملات الاوربية الاخرى ، وهو احد الاسباب التى يعزى إليها الانكماش الاقتصادى الحالى فى بقية الاقتصاديات الغربية ، بما فى ذلك الاقتصادان الامريكى واليابانى .

العنصرية الجديدة

لقد بدات عنصرية اوربية جديدة تطل براسها فى بلدان المجموعة الأوربية وظهرت بشكل محدود ، ولكنه مخيف ، فى كل من فرنسا والمانيا . وهى موجهة اساسا ضد العمال والمقيمين غير الاوربيين ، ومعظمهم من بلدان اسلامية ـ مثل المغرب العربى وتركيا وشبه القارة الهندية . فقد تصاعدت الهجمات عليهم والمطالبة بترحيلهم الى بلادهم .

وكالعادة ، فان هذه النزعة العنصرية الجديدة ماكان لها ان تطل براسها إلا لاسباب اقتصادية ـ اجتماعية داخل بلدان اوربا الغربية نفسها . فقد زادت معدلات البطالة بصورة ملموسة فى السنوات الأخيرة . ولم تعد الاقتصاديات الاوربية فى حاجة للاعداد الكبيرة من العمالة غير الاوربية التى جلبتها من الخارج فى سنوات البناء والرخاء . ثم ان وجود هذه العمالة واستعدادها لقبول اجور اقل من تلك التى يقبلها ابناء البلاد ، تثير عليهم نقمة العمال الأوربيين العاطلين عن العمل ، اى ان العمالة المقيمة فى اوربا من اصول عربية واسلامية واسيوية وافريقية هى الان بمثابة « كبش فداء » للمحبطين الاوربيين .

ولكن للانصاف فان اغلبية الراى العام والمسئولين فى اوربا تدين هذه النزعات العنصرية ضد الأجانب . وقد خرجت مظاهرات حاشدة ، فى المانيا خصوصا ، تدين العنصرية ـ النازية الجديدة . كما خرجت مظاهرات مماثلة تدين عدوان الصرب على شعب البوسنة والهرسك ، وتندد بتلكؤ الحكومات الاوربية فى انقاذ هذا الشعب المسلم من جرائم وبشاعات الصرب العنصريين . ومع ذلك فلابد ان يتذكر كل دارس للتاريخ الاوربى عموما والالمانى خصوصا ان النازيين العنصريين كانوا اقلية عددية عام ١٩٣٠ ، ولكنهم تحولوا إلى اكثرية (وليس اغلبية) برلمانية مع عام ١٩٣٣ ، ثم قادوا المانيا إلى اتون حرب عالمية غير مشهودة مع عام ١٩٣٩ . لذلك يظل الامر جديرا بالاهتمام العربى والعالمى . اى لاينبغى التقليل من اهمية وخطورة هذه النزعة العنصرية الجديدة فى اوربا الموحدة عموما ، وفى المانيا القوية خصوصا .

من ماركسيين الى عنصريين

ان المحلل لاتباع العنصرية الجديدة ، وخاصة فى المانيا ويوغسلافيا ، يلاحظ ان معظمهم من اولئك الذين عاشوا فى ظل انظمة شمولية رفعت شعارات اشتراكية ماركسية طوال مايزيد على الاربعين عاما . فزعماء الصرب الذين يقودون الحرب غير المتوازنة ، ويرتكبون المذابح ، ضد شعب البوسنة والهرسك هم من الزعماء السابقين لرابطة العمل الماركسية فى يوغسلافيا . وهم الذين يرفعون الان شعار « التطهير العرقى » ـ اى اقتلاع مسلمى البوسنة والهرسك من يوغسلافيا السابقة . ويستخدمون فى دعاواهم العنصرية هذه اثارة مخاوف بقية اوربا من وجود « دولة مسلمة » داخل اوربا . كما ان معظم اتباع النازية الجديدة فى المانيا هم من مواطنى الشطر الشرقى لالمانيا الذى كان يحكمه



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٥٣

نظام اشتراكى ماركسى منذ عام ١٩٤٥ وإلى عام ١٩٩٠ .

ويثير ذلك قضية محورية حول هذا الانتقال الايديولوجى المفاجىء من الماركسية إلى العنصرية - الفاشية - النازية . فالماركسية كايديولوجية تدعو الى المساواة المطلقة بين البشر عموما ، وبين الطبقات العاملة خصوصا ، بصرف النظر عن العرق او الدين او الاصل القومى ، وتعتبر ان التناقض الاساسى الوحيد بين البشر هو التناقض الطبقى .

فكيف لأدعياء ماركسيين سابقين ان يتحولوا بهذه السرعة إلى ادعياء عنصريين ؟ ربما الاجابة تكمن ، لا فى الماركسية فى حد ذاتها ، وانما فى الممارسات السياسية والتربوية التى صاحبت الأنظمة الحاملة للوائها ، فقد تحكمت هذه الأنظمة فى عقول ووجدان اتباعها بشكل مطلق ، وحجبت عنهم اى إمكان للتحاور او التعايش مع « الاخر المختلف » سياسيا . وربما كانت هذه العقلية القطعية التى ترعرعت فى ظل الأنظمة الشمولية هى التى جعلت اصحابها اكثر إستعدادا وتقبلا لفكرة نفى « الآخر المختلف » عرقيا وقوميا ودينيا ، بل « وابادة هذا الآخر » إبادة جسدية ، وخاصة اذا كان ينافسه فى لقمة العيش او الثروة والسلطة .

إن اوربا هى « الاقرب » لنا جغرافيا ، ولكنها طيلة عشرة قرون كانت هى « الأخطر » علينا سياسيا وعسكريا واقتصاديا . لذلك فجدير بنا ان نرقب ونهتم بكل مايحدث فيها . فالعداء مع اوربا ليس قدرا محتوما . هناك ارضية مشتركة من المصالح وهذه الأرضية المشتركة يمكن ان تتسع . وكما لأوربا الموحدة مصلحة فى احتواء العنصرية الجديدة ، فكذلك للعرب والعالم الثالث ، ويظل المفتاح فى هذا الصدد هو المانيا بشكل اساسى ، ثم فرنسا وبريطانيا بعد ذلك .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

محادثات زراعية بين اليابان والمجموعة الاوروبية

● طوكيو – رويتر – اعلن متحدث باسم وزارة الزراعة اليابانية امس ان اليابان والمجموعة الاوروبية ستجريان محادثات على المستوى الوزاري في بروكسل في ١٥ كانون الثاني (يناير) الجاري تتناول قضايا اقتصادية منها تجارة المنتجات الزراعية.

وسيلتقي وزير الزراعة الياباني ماسامي تانابو مع نظيره في المجموعة الاوروبية رينيه ستيتشن الذي خلف مفوض الزراعة راي مكشاري في بداية ١٩٩٣ . ويشارك في الاجتماع من الجانب الياباني ايضاً كل من ميتشيو واتانابي وزير الخارجية ويوشيرو موري وزير التجارة الدولية والصناعة.

وقال المتحدث ان الجانبين سيناقشان المشكلات الاقتصادية الثنائية ولكنه لم يذكر تفاصيل اخرى.

وقالت وكالة كيودو للانباء ان اليابان والمجموعة ستبحثان قضية حظر استيراد اليابان للرز وهو الموضوع الاساسي الذي يعيق التوصل الى اتفاق في جولة محادثات اوروغواي الرامية الى تحرير التجارة العالمية في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

اقتصاد عالمى

مع بدء توحيد السوق الأوروبية

لجان لحل الخلافات التجارية بين اليابان وأوروبا

□ طوكيو ـ أحمد سليمان:

يعقد المسئولون اليابانيون والاوروبيون خلال الفترة القادمة سلسلة من المحادثات والمؤتمرات على عدة مستويات لبحث الاتفاق على أسس جديدة لحل الخلافات التجارية والاقتصادية القائمة بين الجانبين وتفادى حدوث المزيد من هذه النزاعات بينهما. وتبدأ هذه الاتصالات بالاجتماع الوزارى الخامس بين الجانبين الذى يعقد فى ١٥ يناير الحالى فى بروكسل، حيث من المنتظر الاتفاق على تشكيل لجنة للصادرات تتولى تحليل أسباب الخلل فى الميزان التجارى بين الجانبين. كما تتفق اللجنة اليابانية الأوروبية على عقد اجتماعين لاحقين فى طوكيو هذا العام لدراسة المنافسة التجارية بينها والموقف من قضية حماية البيئة العالمية.

ويولى المسئولون اليابانيون ونظراؤهم الاوروبيون اهتماما كبيرا بالاجتماع القادم للجنة المشتركة الذى يعد الاول منذ مايو ١٩٩٠ بعد بدء العمل باتفاق وحدة سوق المجموعة الاوروبية، وينعكس هذا الاهتمام فى تشكيل الوفد اليابانى الذي يضم وزراء الخارجية والتجارة الخارجية والصناعة والتخطيط الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا. وفى مقدمة الموضوعات التى يبحثها الجانبان الخلافات التى تعترض التوصل الى اتفاق نهائى فى جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية الجات، وقضية المساعدات الغربية لروسيا.

وفيما يتعلق بالخلل فى الميزان التجارى اليابانى الاوروبى، فمن المنتظر ان توافق اليابان على المطلب الاوروبى بتشكيل لجنة للصادرات لدراسة اسباب الخلل ومعالجتها. ويذكر ان الخلل فى الميزان التجارى بينهما يميل لصالح اليابان بنسبة كبيرة، إذ من المنتظر ان يقفز الى ٣٠ مليار دولار فى السنة المالية الحالية التى تنتهى فى أخر مارس. ويتوقع ان تجتمع اللجنة المقترحة فى الشهر القادم لتقديم تقريرها الى اجتماع مشترك أخر على مستوى نائب الوزير يعقد فى طوكيو فى ابريل المقبل.

من جهة أخرى يعقد الجانبان اليابانى والاوروبى مؤتمرا أخر فى طوكيو لمناقشة المنافسة الاقتصادية يحضره عدد كبير من المسئولين وقيادات القطاع الخاص. ويذكر أن العديد من الشركات والقيادات الاقتصادية اليابانية أعربت عن قلقها فى الأونة الأخيرة من احتمال لجوء المجموعة الاوروبية الى اتخاذ اجراءات حمائية بعد بدء تطبيق اتفاق السوق الاوروبية الموحدة فى أول الشهر الحالى وقد زادت المخاوف خاصة بعد بدء بعض الدول اجراءات من شأنها التاثير على الواردات الأوروبية من المنتجات اليابانية. ومن أمثلة القيود التى فرضتها فرنسا على واردات بعض المواد الغذائية من اليابان وما أعلن قبل أيام فى إيطاليا من وقف مؤقت لوارداتها من السيارات اليابانية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اوروبا الموحدة تسهل الترخيص لنشاطات المصارف المدمجة في المجموعة

□ لندن -من حان اوغلي:

■ ارسل بنك انكلترا المركزي تعميما الى الهيئات والمؤسسات المصرفية العاملة في بريطانيا يشير فيه الى انه اعتباراً من الاول من الشهر الجاري، ونتيجة تحول السوق الاوروبية الى سوق واحدة مع بداية العام الجديد، اصبح بامكان المصارف المدمجة في احد بلدان المجموعة الاوروبية القيام ببعض النشاطات المصرفية في بلدان المجموعة الاخرى من دون الحاجة الى الحصول على تراخيص من هذه البلدان.

واوضح البنك المركزي في التعميم، الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه، انه اصبح بالتالي بامكان البنوك المدمجة في بلدان المجموعة الاوروبية، التي تملك فروعا في بريطانيا، قبول الودائع في فروعها البريطانية من دون الحاجة الى ترخيص من بنك انكلترا المركزي، نظرا الى ان الترخيص من السلطات الرسمية في مقر البنك المعني يكفي بشرط ان تستوفى بعض متطلبات ابلاغ السلطات في بريطانيا.

وقال البنك ان المؤسسات المالية الفرعية المدمجة في بريطانيا، التابعة لمصرف مدمج في دولة اخرى في السوق الاوروبية، لا تزال تحتاج الى ترخيص من بنك انكلترا لقبول الودائع في بريطانيا كما كان الوضع قبل بداية العام الجاري.

وينشر بنك انكلترا المركزي كل شهر قائمة باسماء المؤسسات المالية المرخص لها قبول الودائع في بريطانيا، ونتج عن التغير في هيكلة السوق الاوروبية مع بداية العام الجاري اضافة فئة جديدة الى القائمة هي «المؤسسات الاوروبية المرخصة».

وتظهر القائمة الجديدة، التي حصلت «الحياة» على نسخة منها، ثلاث فئات جديدة هي:

- المؤسسات الاوروبية المرخص لها افتتاح فروع في بريطانيا بهدف قبول الودائع: وتغطى الودائع في فروع هذه المؤسسات في بريطانيا بنظام حماية الودائع البريطانية (بالجنيه الاسترليني فقط) الذي يعطي المودع تعويضات بنسبة ٧٥ في المئة في حال افلاس المؤسسة المالية وبحد اقصى مقداره ١٥ الف جنيه.

- المؤسسات الاوروبية المرخص لها قبول الودائع في بريطانيا من دون تاسيس فرع لها (عمليات عبر الحدود): ولا تغطى هذه الودائع بنظام حماية الودائع البريطانية.

- المؤسسات الاوروبية المرخص لها القيام بنشاطات اخرى لا تشمل قبول الودائع، وعلى سبيل المثال التعامل بالسندات.

ويستمر الترخيص للمؤسسات المدمجة في بريطانيا والفروع البريطانية للمصارف خارج المجموعة الاوروبية كما كان يجري سابقا.

وتضم فئة المصارف المدمجة في بريطانيا في القائمة الجديدة، المؤرخة ٣١ كانون الاول (ديسمبر)، بعض التعديلات في المؤسسات المرخص لها العمل في بريطانيا ومن بينها المصارف التالية: بنك مصر الوطني الدولي (ناشونال بنك اوف ايجيبت انترناشونال لمتد) وبنك الكويت الوطني الدولي (ناشونال بنك اوف كويت /انترناشونال بي. ال. سي) وبنك الرياض اوروبا (رياض بنك يوروب لمتد) والبنك السعودي الاميركي/ المملكة المتحدة (سعودي اميركان بنك /يو. كي. لمتد).

ويقول بنك انكلترا المركزي انه من الضروري ان يتاكد المودع في بريطانيا، في مؤسسة مسجلة في السوق الاوروبية، من وضع المؤسسة المعنية في بريطانيا وسواء كانت الودائع تغطى بنظام حماية الودائع البريطانية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

كلاب ألمانيا ضحايا الوحدة الأوروبية

اولى ضحايا الوحدة الاوروبية التى ستبدأ هذا الشهر هى فرق الكلاب الالمانية الشهيرة المدربة على اكتشاف المخدرات باستخدام حاسة الشم والتى أحيلت للتقاعد حيث لن يتم تفتيش المسافرين عبر الحدود بناء على اتفاقية الوحدة.

الطريف ان فرق كلاب الشرطة الالمانية التى انهت الوحدة الاوروبية دورها – دخلت مؤخراً فى موسوعة «جينيس» للارقام القياسية بوصفها أذكى الكلاب واقدرها على اكتشاف المخدرات.

THE TIMES

تايمز البريطانية

مجموعة أوروبية أوسع

المجموعة الاوروبية احوج ما تكون إلى تحويل الاهتمام بسرعة نحو دول أوروبا الوسطى الماضية على طريق الإصلاح حيث خطا البولنديون والتشيك والمجريون خطوات ملموسة إلى الإمام على هذا الطريق خلال العام المنصرم ولهذا يستحقون معاملة أفضل من مجرد وعد بالنظر فى حصولهم على عضوية المجموعة فى بدايات القرن الواحد والعشرين. ونظرا لما شهدته المجموعة فى عام ١٩٩٢ من خلافات كادت تستنفد طاقة زعمائها السياسيين فقد يخبو بريق هذا الوعد ويتراجع حماس الاوروبيين الغربيين للوفاء به.

ولكن هناك سببا قويا ليس فقط للعمل على تحقيق الوعد وإنما أيضاً لتقديم موعد بدء المفاوضات مع بولندا والمجر وجمهوريتي التشيك والسلوفاك بحيث تبدأ فى ١٩٩٦، مع التركيز فى السنوات الثلاث المقبلة على التنمية السريعة لاقتصاديات هذه الدول حتى يكون بمقدورها التغلب على صدمة الحصول على العضوية الكاملة بالمجموعة الاوروبية كما يجب اسغلال فترة الأعوام الثلاثة فى ضمان الوصول إلى اجماع سياسى على توسيع إطار المجموعة.. والوصول إلى الاجماع المنشود ليس أمرا هينا بل يحتاج إلى قيادة واعية وحملة دبلوماسية مفعمة بالحيوية.

وهذا ممكن التحقيق من خلال تحديد هدف أوروبى واضح.. وبخاصة ان دول وسط أوروبا المعنية تنعم حتى الآن بقدر معقول من الاستقرار على غير المتوقع. ويجب على المجموعة ان تنهض بمسئولياتها لا ان تتخذ موقفا سلبيا مماثلا لموقفها تجاه الازمة المشتعلة فى البلقان حاليا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ينـاير ١٩٩٣

٢٢٠ مليار دولار.. فاتورة انهيار الوحدة الأوروبية

□ لاهاى ـ
سعيد السبكي:

رغم كل ما أحاط نهاية عام ٩٢ من دعاية سياسية وترقب لتحقيق أولى الخطوات التنفيذية للوحدة الأوروبية، وإطلاق حرية الحركة لمواطنى دول السوق الأوروبية المشتركة من خلال إزالة فواصل الحدود وإلغاء مراكز الحراسة، إلا أن انفتاح السوق الداخلى بين دول أوروبا جاء كاللص فى منتصف الليل، ليهدد مصالح المنتفعين من النظم الأوروبية القديمة وقيودها، وهم غالبية عظمى.

ورغم توالى الوعود السياسية بمزيد من التقدم وتحسن الأوضاع الاقتصادية لمواطنى دول الوحدة البالغ عددهم ٣٥٤ مليون نسمة، فإنه لا يزال يوجد رفض من جانب مؤسسات المال والشركات التجارية الكبرى لتصورات ووعود القمة السياسية، ذلك بالإضافة إلى أن الحكومات الأوروبية لم تنجح فى سد الفجوة بين تطلعات السياسيين ومخاوف المواطن الأوروبى، وبانتهاء ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قد يمكن القول بأن الحلم القديم قد تحقق للدول الأوروبية الست التى أسست السوق الأوروبية المشتركة فى مارس ١٩٥٧ «نظرياً».

وتظن هذه الدول أن حرية التنقل ونقل البضائع ورؤوس الأموال داخل البلاد الأوروبية قد تحققت بالفعل، ولا يدركون أنها تحققت على الورق فقط وفى تصريحات رجالات السياسة، وأنه مازالت هناك تحفظات كثيرة على أوروبا بدون حدود، ولعل هذا ما ادركه «جاك ديلور» رئيس اللجنة الأوروبية العام الماضى وأعلنه بصراحة شديدة أمام البرلمان الأوروبى، إذ طلب من السياسيين عدم الافراط فى التفاؤل بهذا الشأن، وأكد أن طريق الوحدة سوف لا يكون مفروشا بالزهور.

وإذا كان جاك ديلور قد حاول أن يكون محايدا فى رأيه، فإن هناك من أعلنوا رفضهم الصريح للوحدة، ومنهم رئيس الدفاع الفرنسى السابق «جان بيير شوفينمان» والى يعتبر من اقطاب الحزب الاشتراكى الفرنسى، كما كانت موافقة الشعب الفرنسى بأغلبية ضئيلة تؤكد هذه المخاوف، بينما رفض الشعب الدانماركى اتفاقية ماستريخت فى استفتاء عام، وفى الواقع إن ما حدث من حرية فى التنقل ونقل رؤوس الأموال من الان وحتى نهاية هذا القرن، لا يشكل سوى متغيرات سطحية تتمثل فى إزالة بعض المعوقات البيروقراطية التى كانت تواجه المواطنين على الحدود.

أما إدعاءات إزالة الرقابة على نقل البضائع ورفع الجمارك عنها فالواقع ينفى هذه المزاعم، فمازالت القيود موجودة وإن اتخذت اشكالا أخرى، فهناك ثلاث دول أوروبية وهى بريطانيا والدانمارك وايرلندا مازالت تتمسك بحق السيادة فى مراقبة حدودها، ولعل هذه الدول تفهم حقيقة ما يحدث وتعاملت معه بواقعية، ولم تحاول إخفاء رأسها فى الرمال كما فعلت معظم الدول الأوروبية.

وأكد هذا المفهوم جاك ديلور رئيس المجموعة الأوروبية وعدد كبير من المحللين السياسيين بالدول الأوروبية، حيث ذكروا أن كل الدعاية الإعلامية والسياسية التى احاطت بيوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لبدء الوحدة الأوروبية، إنما هو ترويج للتاريخ السياسى لهذا اليوم فقط دون أى مضمون حقيقى يمكن أن تشعر به الشعوب الأوروبية، بل إن المؤرخ الألمانى العسكرى «هاجن سشليز» قد أعلن فى نهاية العام الماضى أن الأوروبيين لا يمكن أن يتوحدوا بشكل حقيقى من أجل أوروبا، ولكنهم اتخذوا أحيانا مظاهر الوحدة لمحاربة بعض أعدائهم فى فترات سابقة مثل المسلمين والأتراك والفرنسيين والألمان.

ومن المعروف أن المعوقات التى تحاصر الوحدة الأوروبية ليست بجديدة، بل يعرفها كل الساسة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

والبرلمانات بأوروبا، بدءا بالمشاكل التي أوجدتها بيروقراطية بروكسل «مقر المجموعة الأوروبية» انتهاء برفض الشركات الكبرى وأصحاب المصالح

الاقتصادية، إلا أن الواقع بالأرقام قد أثبت أن التراجع عن تنفيذ الوحدة سوف يكلف الدول الأوروبية ٢٢٠ مليار دولار خسائر.

ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع الساسة للإفراط في الوعود لاقناع أنفسهم أولا ثم اقناع شعوبهم بجدوى هذه الوحدة، بل وتبارى بعض الدعاة في الترويج، فخرج رجل قانون معروف وخبير اقتصادي ومصرفي بإيطاليا ويدعى «سيشيني» بتقرير خطير يرصد فيه الفوائد الاقتصادية التي ستعود على الشعوب الأوروبية من وراء الوحدة، وجاء في تقريره أن معدلات التنمية ستزداد بنسبة ٤,٥٪ وستنخفض أسعار السلع للمستهلكين ٦,٥٪ وسيتراجع العجز التجاري بنسبة ٢,٥٪ وسيتم خلق فرص عمل جديدة للعاطلين من ١,٨ إلى ٦ ملايين فرصة، ولقد التزمت بروكسل الصمت أمام تقرير «سيشيني» في حين أن رئيس المجموعة الأوروبية كان قد تجاهل تماما ذكر أي أرقام للفوائد التي يمكن أن تتحقق من الوحدة، بينما ذكر أحدث تقرير صدر عن اللجنة الأوروبية في ستراسبورج أن معدلات التنمية لن تزيد على ١,١٪، وأن البطالة لن تتراجع، بل تزايدت أعداد العاطلين حتى بلغت ١٦ مليون عاطل وقد عاد هذا الرقم بنسبة البطالة إلى ما كانت عليه عام ١٩٨٥.

وأيا كانت الحقائق فالواقع يقول إن وزراء المالية في دول المجموعة الأوروبية لم يتوصلوا بعد إلى قرارات محددة بصدد مستقبل نظام النقد الأوروبي مما سيعطل جوهر الوحدة الاقتصادية، وأن الأعوام القادمة ستشهد تعديلات جديدة بالقوانين المنفصلة بدول أوروبا حتى يتم الوصول إلى الاندماج الحقيقي، وسوف يؤدي كل هذا إلى تروي الدول الأخرى الراغبة في الانضمام للوحدة الأوروبية حتى ترى النتائج الحقيقية وتزول لديها المخاوف وقد تحاول دول المجموعة الأوروبية إخفاء عجزها أمام الدول الأخرى بوضع شروط حادة لتوافق على انضمام هذه الدول لعضوية المجموعة.



المصدر : الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

دعوة فرنسية للتوقف عن «إدارة الخدّ الأيسر»

١٩٩٣
اوروبا دون دفاع

■ بدءا من اول يوم في هذا العام الغيت الرقابة على البضائع في اوروبا واصبحت هذه القارة المنطقة الاقتصادية الأكثر انفتاحا في العالم. لكن إلغاء الحدود بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تستفيد منه ايضا الولايات المتحدة واليابان. لذلك يُخشى ان يؤدي بدء تنفيذ السوق الموحد الى تقديم السوق الاوروبي الى الاميركيين واليابانيين دون امل حقيقي بالمعاملة بالمثل. واوروبا حيال ذلك منقسمة بين مؤيدي التدخل في الاقتصاد لحمايتها والليبراليين الذين يقاومون هذه الرغبة.

ولدت السوق الاوروبية الموحدة والغيت الحدود ووحّدت القوانين وأصبح النظام الضرائبي متجانسا وعمّت البهجة اصحاب الاعمال الاوروبيين من الدانمارك الى البرتغال ومن ايرلندا الى ايطاليا. وشاركهم الفرحة منافسوهم الاجانب الذين يستفيدون ايضا من الانفتاح الاقتصادي الاوروبي

وهكذا يوقظ توحيد السوق القلق من «اوروبا» المقدمة «هدية» في القطاعات الاكبر عرضة للتنافس الا تبدو السوق العالمية الاكبر في الواقع مكان تجاريا مفتوحا على كل الرياح والمحتاجة الى «شرطي» تجاري حقيقي،

شاربو البيرة وشاربو النبيذ

في بروكسيل تضع المناقشة دول شمالي اوروبا بمواجهة دول جنوبيها الليبراليون ضد التدخليين. شاربو البيرة ضد شاربي النبيذ

اوليفييه بويسون. الممثل العام للاتحاد الوطني لصناعة الاحذية في فرنسا يتساءل «باسم من ولماذا نضحي بمصانع العمل اليدوي الى دول مثل الصين. التي لا تحترم قوانين التجارة الدولية المعروفة بـ «اتفاقية الغات»». وتبدو المشكلة بسيطة عام ١٩٩١. صدّرت الصين لاول مرة الى فرنسا كميات ضخمة من الاحذية يفوق بكثير ما استوردته من ايطاليا (٦٣ مليون حذاء. اي ما يعادل ثلث الانتاج الوطني الفرنسي) فيما بلغ العجز التجاري في قطاع صناعة الاحذية حينذاك ٧.٨ مليارات فرنك فرنسي لانه من المستحيل على مصنع تشكل الاجور فيه نسبة ٣٠٪ من سعر التكلفة ان يصارع منتجين يدفعون لليد العاملة عندهم ما يعادل مبلغ ١٥٠ف ف شهريا

وفي نيسان (ابريل) الماضي. بعدما حاولت الحكومة الفرنسية إثارة بند الحماية الاقتصادية الاوروبية. الذي ينص بان دولة عضوا بإمكانها اتخاذ اجراءات نظام الحصص على حدودها اذا اثبتت ان الواردات الضخمة لإحدى السلع تهدد اقتصادها الوطني. دون ان تلقى تجاوبا. فعمدت الى الدفاع بنفسها عن منتجيها ضد تدفق الاحذية الصينية وطبّقت هذا النظام (اي نظام الحصص) على واردات الاحذية والدراجات الصينية. الا ان اولوية الدفاع التجاري هذه سقطت في الاهمال لان الليبراليين اشاروا الى فرنسا باصابع الاتهام.



المصدر : الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

وكانت النتيجة التضحية بالصناعة الوطنية ٣٦ الف شخص و١٨ مليار ف ف من مجموع المبيعات

يبدو ان الهم نفسه يعيشه الفرنسيون اصحاب مصانع الاجهزة الالكترونية الشائعة الانتشار. التي تحميها حتى الآن اتفاقات ثنائية من غزو التلفزيونات والراديوهات الخاصة اليابانية والكورية. اذا لم يضع السوق الموحد نهاية لهذه الاتفاقيات قانونيا. فسيقضي على وسائل تنفيذها «إذ يسمح اختفاء موظفي الجمارك ومنع الرقابة على البضاعة الاتية من الجيران الاوروبيين بحصول كل التجاوزات» كما يقول جان كابيو. مدير العلاقات الخارجية في شركة طومسون

ويقول هنري انوس الممثل العام لتجمع مصانع الالكترونيك الفرنسية «اليابان بلد مكرتل (من كارتل) يستحيل دخوله لماذا نقدم هذه الهدية الى اوروبا بحجة بنائها؟»

بالنسبة الى قطاع صناعة السيارات اتاحت مناقشات متعبة وطويلة مع طوكيو ايجاد اتفاق لانفتاح تدريجي للسوق الاوروبية. عليه ان يحترم الحساسية المتباينة للدول الـ ١٢ بالنسبة الى دخول السيارات اليابانية

وبخصوص ما تبقى من القطاعات. استبقت الادارة الفرنسية الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣. وشرعت بجد بنفضها الغبار مسبقا. فلم تحتفظ سوى بـ ٥١ حصة (الاجهزة الالكترونية الشائعة الاستهلاك. النسيج المعد للألبسة. العسل. الموز. الخ). من مجموع اوروبي يزيد عن ٧٠٠ حصة بالكاد يصل الى نسبة مئوية بسيطة من مبادلاتها الخارجية

وعلى الرغم من طابعها الثانوي. تتخذ هذه القيود في الوقت الحاضر اهمية استراتيجية كبيرة إذ تتكل دول جنوبي اوروبا كثيرا على الافادة منها كنقد للتبادل للحصول اخيرا على ادوات لسياسة تجارية فعالة انها موافقة على تحديد الاقتصاد (اي جعل المبادلات الاقتصادية اكثر حرية). بشرط استبدال مسدس الماء لـ «ستيف» المجموعة الاقتصادية الاوروبية بمسدس حقيقي حينذاك. تنظم معركة المواجهة المخططة. في بروكسيل

وتقود فرنسا الى جانب ايطاليا واسبانيا والبرتغال. المعركة ضد اقطاب التبادل الحر. اي بريطانيا وهولندا والمانيا والدانمارك

من جهتها. وزيرة الصناعة والتجارة الخارجية الفرنسية. دومينيك ستروس ـ كاهن. تقول «لنتوقف عن وضع انفسنا في حالة «إدارة الخد الايسر» وتراهن هذه الدول على قلب «ميكانيزم» القرار بخصوص الاجراءات التجارية عبر دعمها الشديد لاقتراحات اللجنة الاوروبية في بروكسيل في المسعى عينه. وحتى الآن فكل بند للحماية الاقتصادية او لإجراء ضد اغراق السوق تقترحه «اللجنة» ينبغي ان يوافق عليه المجلس الاوروبي بالاكثرية المؤهلة

من جهته. يقول اميتيان دافينيون. المندوب الاوروبي السابق. ورئيس الشركة العامة البلجيكية «مفتاح العلاقات التجارية هو الردع مع هذا الاصلاح. تؤخذ المفاوضات البروكسلية مأخذ الجد في واشنطن وطوكيو»

هل هناك أمل برؤية هذا الاقتراح يتحقق يوما ما؟ الجواب موجود على الارجح في بون. لدى وزير الاقتصاد الالماني. جورجن مولمان

طريق انتحاري

يرى الان غوميز (طومسون). جاك كالفيه (بيجو). واخرون غيرهما مثل هنري مارتر (مسؤول سابق في صناعة الطيران والفضاء). ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية لا تستطيع الاستمرار في الطريق الانتحاري لليبرالية المتطرفة «اذا لم نكن مؤهلين لان نصبح مجموعة. لن تصبح اوروبا خلال عشرين سنة سوى مستعمرة «مستغلة»» ويعترف احد المسؤولين الكبار في CNPF. بأن تحقيق السوق الموحد يشتمل ايضا على تحديد مجمل الاسواق العامة في الدول الـ ١٢. مثلما قطاعات المصرف. الضمان. المواصلات. السمعي. المرئي. مما



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

يؤدي. في بعض الحالات. الى تقديم صيد وفير لمنافسة لا تبدو مشروعة دائما. إذ تمنح السوق الموحدة. احيانا نوعا من «المواطنية» الاوروبية الى كل مصرف غير اوروبي له فرع على اراضي الدول الـ ١٢. ويصبح بإمكان مصرف فوجي الياباني. الذي لديه فرع في لندن. ان يفتح وكالات له في البرتغال او اسبانيا. دون اي اجراء اخر. ودون ان تعطي طوكيو بالمقابل اي التزام معادل له إذ «لا يقتضي التوجيه المصرفي وياللأسف. الارغام على المعاملة بالمثل». كما يقول بأسف كلود بولان. مدير الشؤون الدولية في الجمعية الفرنسية للمصارف

ويبدو الخلل اكثر وضوحا بالنسبة الى الاسواق العامة لاجهزة المواصلة المسافية (راديو. تلفزيون. هاتف. الخ) ان صاحب مصنع اوروبي لاجهزة المهاتفة ولوازمه. على سبيل المثال. لن يستفيد من الاولوية للدول الاعضاء في السوق. الا اذا لم يتجاوز ارتفاع عرضه اكثر من نسبة ٣٪ من عرض شركة (ATET) او (NEC) وهو امتياز يكاد ان يكون تافها والاخطر من ذلك كما يعترف مسؤول من «فرانس ـ تيليكوم» «حتى قبل ان نتفق في بروكسيل على طرق تحرير خدمات التلفنة. اقترحت اللجنة فتح القطاع امام شركانها في «الغات» وهنا. لا تبدو المسالة مسالة معاملة فعالة بالمثل. مطلق «مصانع اجهزة المواصلة المسافية الاميركية لا تتعلق بالقطاع العام. وسيفتح هذا التنازل للدول الاجنبية نسبة ٨٠٪ من السوق الاوروبي. في حين ان السوق الاميركي لا يمكن دخوله الا بنسبة ٣٪ انه اتفاق حقيقى لمغفلين» كما يقول هنري انوس

ما سبب هذا المقدار من السذاجة؟ «خوف من الثار الاميركى» برأي البعض و«غباوة عقاندية» برأي البعض الاخر

في حين ان على المجموعة الاقتصادية الاوروبية مواجهة «رامبو الاميركى» و«المحار الياباني» في مجال المنافسة الاقتصادية. فانها تملك ادوات للسياسة التجارية اقل عددا واقل فاعلية من شريكيها

يبقى ان نامل بان الازمة الاقتصادية والتمن الاجتماعي لهذا التحرر الاقتصادي المجاوز للحد سيجمع ثانية وبسرعة الدول الـ ١٢ حول مواقف اكثر واقعية ■■

اعداد : ابتسام خير الدين



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٣

القوانين الجديدة تستثنيهم من حرية التنقل والعمل

المهاجرون يستقبلون الوحدة الاوروبية بحسرة ... ولامبالاة!

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ استقبل المهاجرون في اوروبا القرارات المتعلقة بازالة الحواجز بين الدول الـ ١٢ بمزيج من الحسرة واللامبالاة، اذ ان ما اقر في شان حرية تنقل الافراد او العمل في اي بلد اوروبي، لا يعنيهم بشيء، الامر الذي يزيد في درجة التمييز المهني والاجتماعي بين المواطنين والمقيمين.

ويذكر ان عدد المهاجرين المقيمين في اوروبا كان يبلغ حوالي ٨ ملايين شخص، اضافة الى ٣ ملايين اخرين كانوا يقيمون بشكل غير معلن، لكن الامر تغير بعد سقوط جدار برلين ودخول المهاجرين من وسط وشرق اوروبا بافواج كبيرة.

وحسب الاحصاءات الرسمية فان عدد المهاجرين العرب في اوروبا يصل الى ٣ ملايين، غالبيتهم من دول المغرب العربي ويتوزعون بشكل رئيسي في فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا ودول «البنلوكس».

واستناداً الى القرارات الجديدة التي تطبقها دول المجموعة الاوروبية، فان قرار التنقل في نطاق السوق الموحدة لا ينطبق على المهاجرين، ويستمر اخضاعهم لقوانين التاشيرة للتحرك من بلد الاقامة الى بلد اوروبي اخر، او تاشيرة العبور اذا كان المهاجر المغاربي او المشرقي وغيرهما ينوي العودة الى بلاده عن طريق البر او عبر الموانئ الجوية.

والملاحظ ان حرية تنقل السكان الاوروبيين انفسهم يشوبها نقص هام اذا قورنت بحرية تنقل البضائع والرساميل والخدمات التي يجري تحريرها. فلم تتوصل البلدان الـ ١٢ في اخر قمة في ادنبره الى الاتفاق حول تعميم حرية التنقل ورفع الرقابة عبر الحدود الداخلية، حيث رفضت بريطانيا وايرلندا ازالة الرقابة في الموانئ البحرية والجوية، واشترطتا ومعهما الدنمارك اخضاع المواطنين الاوروبيين من بلدان السوق الى التنقل بجواز السفر او بطاقة الهوية الاوروبية لفرض مقاومة الهجرة السرية، وما يتصل بها من تيارات تهريب المخدرات والاسلحة. وتسعى الدنمارك من هذا الموقف الى الحفاظ على ميزات انظمة الحماية الاجتماعية المتقدمة التي يتمتع بها مواطنوها والمواطنون المقيمون.

كذلك فان البلدان الاوروبية الاثني عشر لم تصادق بعد على اتفاقية دبلن لعام ١٩٩٠ في شان توحيد معايير معالجة طلبات اللجوء السياسي التي زادت بشكل ملحوظ في العامين الماضيين بعد سقوط الانظمة الشيوعية واشتعال النزاعات الاقليمية في بلدان وسط وشرق اوروبا. ورحب الزعماء الاوروبيون في اجتماعهم يومي ١١ و١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ في ادنبره «بالاجراءات» التي توصلت اليها اللجان المتخصصة من وزارتي العدل والهجرة «لابعاد» المهاجرين الذين يشتبه فيهم اللجوء الاقتصادي، وقد زاد عددهم في العامين الماضيين بشكل اصبح يهدد بتنامي التيارات الفكرية العنصرية واعمال الحركات النيو - نازية في المانيا. وتختلف البلدان الاوروبية، من جهة ثالثة، حول اتفاقية «حماية الحدود الخارجية» للسوق الاوروبية التي كان من المفترض ان تؤدي المصادقة عليها الى توحيد معايير تاشيرة الدخول حتى اذا رفض الطلب من احدى القنصليات الاوروبية في الخارج يعمم الرفض عند التوجه الى اي قنصلية اوروبية اخرى، واذا ما قبل فان حامل التاشيرة يحصل على حرية التنقل عبر البلدان الاثني عشر. وقد اعد الخبراء مقتضيات الاتفاقية في غضون عام ١٩٩١ في ضوء انتعاش الاقتصاد الاوروبي وفورة الانتصار التي اثارها سقوط الانظمة الشيوعية، وتقدم مسار اندماج السوق الاوروبية.

كذلك فان حرية تنقل السكان الاوروبيين تظل محدودة في مطلع العام، لجهة عدم اكتمال المصادقة على المعاهدة التي تحمل اسم قرية «شينغين» الواقعة في لوكسمبورغ حيث وقعت خمسة بلدان اوروبية (المانيا وفرنسا ودول البنلوكس) معاهدة حرية تنقل السكان في عام ١٩٨٥ وانضمت اليها ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليونان بعد ان فرضت تاشيرات الدخول على المهاجرين من عدة بلدان غير اوروبية منها بلدان المغرب العربي. وينتظر ان تنتهي المصادقة عليها في منتصف العام المقبل. واهم بنودها عدم استثناء المهاجرين المقيمين بشكل قانوني من حرية التنقل، دون حقوق الاقامة والعمل. ويرى مراقبون ان الية «شينغين» ستضع البلدان الثلاثة المتبقية التي لم تنتم لعضوية المعاهدة (بريطانيا، الدنمارك وايرلندا) امام «الامر الواقع»، اذا جرى تنفيذها بالكامل ومن دون استثناءات، لكنهم لا يستبعدون من جهة اخرى ان تبادر البلدان اعضاء المعاهدة التسعة الى اتخاذ اجراءات استثنائية تؤجل تطبيق البنود الخاصة بحرية تنقل المهاجرين، وقد تبرز «ادلة خطر انتشار الاصولية وتهريب المخدرات» التي فككت قوات الامن بعض شبكاتها في باريس في الاسابيع الماضية. وخلاصة الامر ان حرية تنقل السكان الاوروبيين ستكون منقوصة الى حد ما في نهاية العام الجاري، وان



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

المهاجرين غير الاوروبيين لن يستفيدوا من فرص الانعتاق الاجتماعي والاقتصادي التي ستترتب عن وحدة السوق وحرية نشاط المؤسسات الصناعية وغيرها عبر البلدان الاوروبية، بل ان الفوارق المهنية التي تفصل بين العمال الاوروبيين والعمال من اصل اجنبي قد تتسع الامر الذي يولّد شعور الحسرة في صفوف المهاجرين المقيمين. ويشير هؤلاء الى ان المصاعب اليومية التي تواجه العاطلين منهم تضاعفت مثلاً في سوق العمل البلجيكية جراء دخول آلاف المهاجرين من بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا الذين يعملون، من دون رخصة عمل او اقامة. وروى البعض عن شبكات العمال البولندية التي تتبادل فرص العمل بين المهاجرين «السياح» الذين انتهت صلاحية تاشيراتهم و«السياح» الجدد. وتتم عمليات تبادل (بيع) فرص العمل ايام الاحد داخل الحي الشعبي «سان جيل» في مقابل مبالغ مالية بين الوافدين والمهاجرين الذين يعودون في الحافلة نفسها التي نقلت السياح الوافدين من المدن البولندية.

ويمثل عنصر الهجرة الشرقية عامل ضغط منافس للعمالة المغربية والتركية المقيمة. ويتردد ان البولنديين يقبلون العمل بنصف الراتب القانوني ودون ما يشترطه العاطلون البلجيكيون او المغاربة والاتراك، وهم يتميزون بكفاءتهم المهنية ويتواجدون بشكل مكثف في ورشات البناء الصغرى واعمال اصلاح المنازل.

من جانب آخر، سيؤدي النظام المصرفي الاوروبي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام الجاري، الى اصدار جوازات سفر جديدة. لكن هذه الجوازات خلافاً لما هو متبع، ستمنح للمؤسسات وليس الاشخاص، وتحديداً المؤسسات المصرفية، حيث باستطاعة اي مؤسسة مصرفية اوروبية او اجنبية من الولايات المتحدة الاميركية او اليابان او البنوك العربية - التي تملك فروعاً في العواصم الاوروبية - ان فتح فروعاً إضافية في اي بلد اوروبي ضمن البلدان الاثني عشر، وذلك «بشرط حصول المؤسسة المصرفية الاجنبية على ترخيص من اي حكومة في اي بلد اوروبي»، مما يمكنها من الحصول على «الجواز المصرفي» لتقديم خدماتها في كامل «السوق الاوروبية من دون الحصول على ترخيصات اضافية. فالبنك الخليجي او اللبناني الذي يملك فرعاً، على سبيل المثال في لندن او باريس، يستطيع بمقتضى النظام المصرفي الجديد توسيع نشاطه في العواصم الاوروبية الاخرى مثل بروكسيل وغيرها من دون حاجة الى ترخيص اضافي من الحكومة البلجيكية ويخضع الى القوانين المطبقة على المؤسسات المصرفية الاوروبية. وينتظر ان يؤدي النظام الجديد الى تبسيط الاجراءات والقرارات التي كانت تتخذها السلطات المعنية بعد اشهر التحليل والمراجعة، الامر الذي سيؤدي الى تكثيف حركية الخدمات المصرفية وتقوية التنافسية بين البنوك العاملة في تراب المجموعة الاوروبية وتحسين شروط الخدمات التي تعرضها على المؤسسات الاقتصادية والافراد.

اما ما يتعلق بالمؤسسات الاجنبية التي لا تملك فروعاً في البلدان الاوروبية قبل موعد نهاية تنفيذ وحدة السوق الداخلية والتي قد تنوي دخول سوق المجموعة، فان النظام المصرفي الجديد يقتضي مبادلة التنازلات عبر انفتاح البلد المرشح لنشاط مؤسسات المجموعة الاوروبية في مقابل الترخيص للمؤسسة الاجنبية بفتح فروعها في اسواق المجموعة الاوروبية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ ينيه

رئيس دائرة الاقتصاد التطبيقي في جامعة بروكسيل لـ"الحياة":

اوروبا تدفع ثمن السياسة النقدية الالمانية ولا نتائج ايجابية لوحدة السوق قبل عامين



▢ بروكسيل
من نورالدين الفريضي:

■ اكد رئيس دائرة الاقتصاد التطبيقي في الجامعة الحرة في بروكسيل بول كيستنس ان وحدة السوق الداخلية الاوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع العام «لن تؤتي نتائجها الايجابية قبل عام او عامين» لأن توسيع السوق لا يمثل اليوم الشرط الاساسي لاستعادة النمو الاقتصادي الذي يرتبط اكثر فأكثر بالسياسات المالية والنقدية داخل بلدان المجموعة وبانتعاش الاقتصاد الاميركي ونجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية الجارية في جنيف.

ورأى في حديث الى «الحياة» ان بلدان الجنوب قد تفيد من ديناميكية الاقتصاد العالمي لكنها ستواجه مصاعب في التزود بقروض الانماء نتيجة ارتفاع الطلب في المناطق الاقتصادية كافة وارتفاع نسب الفائدة التي قد تستمر عند معدلات لا تناسب حاجات الانماء في بلدان العالم الثالث باستثناء الدول النفطية ذات العوائد الكبرى و«قليلة السكان» مثل بلدان الخليج العربية.

وعكس ما توقعه البعض ادت وحدة السوق الداخلية الاوروبية قبل انجازها الى زيادة معدلات النمو وخلق وظائف جديدة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ الا ان مؤشرات الركود الاقتصادي برزت مع ظهور مصاعب الاقتصاد الالماني.

وقال كيستنس ان المؤسسات الاقتصادية استبقت مواعيد انجاز الوحدة وحققت زيادات كبيرة في الاستثمار الذي كان منخفضا في منتصف العقد الماضي. وبلغت الزيادات معدلات مهمة في قطاعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والصناعات الاستهلاكية مثل قطاع السيارات.

ويذكر تقرير اعدته في هذا الشان المفوضية الاوروبية ان آليات اعداد وحدة السوق الداخلية ساعدت المؤسسات على تحقيق عمليات الشراكة والتركز عبر الحدود الداخلية وزيادة الاستثمارات الانتاجية التي مكنت تحقيق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي بمجموع ٥ ٣ في المئة بالاضافة الى المعدلات العادية في الاعوام الخمسة الماضية وخلق عدد من مواطن العمل تراوح بين ٨ ١ ومليوني وظيفة جديدة.

واوضح كيستنس ان الوحدة الداخلية لا تكفي في المرحلة الراهنة لتامين استعادة النمو الاقتصادي الذي قد لا يتجاوز في هذا العام معدل ٥ ١ في المئة، وهو معدل ضعيف لا يكفي لتعويض مواطن العمل التي تخسرها العمالة الاوروبية في الاشهر الجارية، ويتوقع ان تصل معدلات البطالة الى ١١ في المئة بعدما بلغت في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ نسبة ثماني في المئة.

الا ان احداثا كبرى طرات منذ ذلك الحين حيث اربكت ازمة الخليج ديناميكية الاقتصاد العالمي وبرزت الآثار السلبية لفاتورة استيعاب المانيا الشرقية سابقا بعد ان ادت، في مرحلة اولى الى زيادة الطلب داخل السوق الالمانية وارتفاع صادرات بقية البلدان الاوروبية نحوها.

وقال كيستنس ان البلدان الاوروبية «تدفع الآن ثمن الوحدة الالمانية والسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) ويستند فيها الى مبررات موضوعية». واصبحت السوق الالمانية عاجزة عن استيعاب المنتجات الناجمة عن استثمارات عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وبدات المؤسسات تواجه مصاعب فوائض الانتاج خصوصا في المجال الاستهلاكي منذ عام ١٩٩٠. وقد نجم عن عدم تسويقها تسريح آلاف العمال في مختلف بلدان السوق الاوروبية.

ويخشى كيستنس ان يتواصل الركود الراهن الى ما بعد ١٩٩٣. وترتبط استعادة النمو في رأيه بضرورة تعديل السياسات النقدية الاوروبية لأن مستويات نسب الفائدة تعوق جهود الاستثمار كما ان ارتفاع الضغط الكبير الذي تمارسه الحكومات الاوروبية على الموازنات والانفاق العام لا يدفع نحو التفاول بزيادة الاستثمار. ويرى ان السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي الالماني تهدف الى تقييد مستويات التضخم التي تفوق اربعة في المئة لكنها تكبل، من ناحية ارتفاع نسب الفائدة، جهود المؤسسات الصناعية والاستثمارات الضرورية لخلق مواطن العمل. واضاف استاذ الاقتصاد التطبيقي ان انتعاش الاقتصاد الاوروبي مرتبط بانتعاش الاقتصاد الاميركي الذي تحسن اداؤه نسبياً في الاشهر القليلة الماضية «لكن لا يصح التوهم بان الوضع الاقتصادي سيتغير بشكل جوهري في الولايات المتحدة وان تحسنه لن يكفي بتعميم الانتعاش على الاقتصاد العالمي ككل. ويمكن توقع، بشكل خاص، تحسن تنافس المؤسسات الاميركية امام المؤسسات الاوروبية والآسيوية». كما ترتبط شروط تجاوز الركود الاقتصادي الراهن بضرورة انجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية لازالة اسباب التوتر بين الشركات في العالم واعادة الثقة للاوساط الاقتصادية العاملة في السوق العالمية.

المصدر : الحياة اللندنية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ [illegible]

وذكر كيستنس انه «لا يذرف الدموع على التنازلات التي قدمتها المجموعة الاوروبية في مفاوضات الصادرات الزراعية مع الولايات المتحدة لان السياسة الزراعية المشتركة تبتلع ستين في المئة من الموازنة المشتركة». وينتظر ان تبلغ نفقات السياسة الزراعية في العام الجاري ٥٣ في المئة (٣٥٢٣٥ مليون ايكو) من اجمالي الموازنة المشتركة المقدرة بقيمة ٦٥٩٠٨ مليون. ويرى كيستنس، مثل الكثير من خبراء الاقتصاد الدولي، ان نجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية سيؤدي الى زيادة العوائد بمئتي بليون دولار الا انه لا يتوقع انتهاء المفاوضات المتعددة في الاسابيع المقبلة لاسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الفرنسية، وعدم استعجال الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون الدخول في مواجهات تجارية مع اوروبا في الايام الاولى من دخوله البيت الابيض.

من جهة اخرى، يرى كيستنس ان البلدان النامية ستفيد من انتعاش الاقتصاد العالمي ككل، اذا ما توفرت شروط خفض نسب الفائدة وانتعاش الاقتصاد الاميركي وتوصلت المفاوضات التجارية الى اتفاق شامل، ومن الفرص التي قد تتوافر لزيادة حركة المبادلات التجارية في العالم، لكنها ستواجه ايضاً خطر خفض الراسمال الذي سينجم عن ارتفاع طلبات الاستثمار في غرب القارة الاوروبية وشرقها وفي السوق الاميركية، الامر الذي يدعو الى الاعتقاد بان نسب الفائدة ستظل مرتفعة عند مستويات لا تناسب مصالح البلدان النامية. واذا صح هذا السيناريو فان الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الشمال والجنوب، قد تزداد اتساعاً.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٢ يناير ١٩٩٣

مستقبل أوروبا بين الوحدة والتقسيم

على الرغم من كل التفاؤل الذى ساد مع بداية عام ١٩٩٣ بشان مستقبل اوروبا بعد ان تم اعلان السوق الاوروبية الموحدة التى تضم الأجزاء الغربية، والجنوبية من القارة وبعد أن مرت بهدوء وسلام عملية انقسام تشيكوسلوفاكيا الى دولتين الا أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأت مشاعر القلق تساور الاوروبيين بشان مستقبل قارتهم. اذ لايخفى ان تقسيم تشيكوسلوفاكيا جاء نتيجة تراكم الانشقاقات العرقية والأحقاد القبلية بين السلوفاك والتشيك. والتى تجعل من العسير تحقيق عملية الانتقال الى مرحلة الديمقراطية والحرية السياسية والاقتصادية. ومع ذلك فان هناك حقيقة يدركها الجميع اليوم وهى ان تقسيم تشيكوسلوفاكيا قد خلق فراغا امنيا بوجود تلك الدويلات الصغيرة التى تبحث الان عن اطار اوسع لضمان امنها ومستقبلها بينما لم يقض فى نفس الوقت على المخاوف من تفجر الصراعات العرقية بين هاتين الدولتين الصغيرتين وهو ماالبته حادث الانفجار الذى وقع مؤخرا على الحدود الجديدة بينهما. اضف الى ذلك تعثر التوصل الى حلول سياسية تنهى الحرب المتفجرة فى جمهوريات يوجوسلافيا السابقة واخطار وصول اشعاعات هذه الحرب الى منطقة البلقان باكملها بل الى صفوف حلف الاطلنطى ذاته الأمر الذى يحتم على زعماء أوروبا السعى الى ارساء دعائم نظام امنى جديد يحتوى الواقع الأوروبى الجديد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٣

مع بداية عام ١٩٩٣

أوروبا الموحدة فى اختبار السوق الواحد

فى الأول من هذا الشهر، وفى فجر العام الجديد، فتحت الدول الأوروبية حدودها، إيذاناً ببدء عملية السوق الموحدة كخطوة من خطوات تنفيذ اتفاقية الوحدة السياسية والنقدية الأوروبية (ماستريخت)، وبدأ تنفيذ البند المشرع منذ عام ١٩٨٦ فى اتفاقيات المجموعة الأوروبية باقامة السوق الموحدة بين الدول الاثنتى عشرة أعضاء المجموعة. ومنذ ١ يناير الماضى أزيلت كافة الحدود التجارية والاقتصادية بين هذه الدول، التى تضم ٣٦٠ مليون نسمة وناتج قومى إجمالى كلى ٦,٥ تريليون دولار. وأصبح مرور البضائع والسلع والخدمات ورأس المال والبشر حراً داخل المجموعة الأوروبية.

أحمد مصطفى

وهكذا أصبح فى إمكان طبيب الأسنان اليونانى خلع ضرس فى الدنمارك، ومدرس علوم المانى التدريس فى مدرسة فى باريس، والتامين على نفسه فى شركة تامين بريطانية من مكتبها فى ميلانو بايطاليا.. وفى خلال السنوات الماضية من ١٩٨٦ حتى نهاية ١٩٩٢ كانت دول المجموعة قد عدلت قوانينها بما يتماشى واتفاق السوق الموحدة الذى تضمن نحو ٢٨٢ قانوناً جديداً، وتم بالفعل إلغاء نحو ٦٠ ألفاً من أشكال الجمارك والضرائب على التبادل بين دول المجموعة مما أدى إلى توفير نحو ١٤ مليار دولار سنوياً.

مصاعب على الطريق

مع ذلك فمازال هناك بعض البنود تحتاج لتعديلات فى السياسات والقوانين الوطنية لكل دولة. فمازالت الحكومة تحتكر التصرف فى بعض الخدمات والأعمال، بما يعنى إقفال سوقها أمام الشركات «الأوروبية». على سبيل المثال خدمات الاتصالات، وكذلك بعض أشكال الرسوم على نقل البضائع، بالاضافة إلى الضرائب المتغيرة.. الخ.

المسألة الأهم هى حرية تنقل المواطنين الأوروبيين من بلد إلى آخر بدون جوازات سفر. ورغم إقرار ذلك رسمياً فإن تنفيذه يظل مهمة محفوفة بالمشاكل، خاصة مع تزايد الشعور القومى لدى المواطنين فى بعض الدول الأوروبية، ومخاوف دول أخرى من الهجرات إليها (ألمانيا مثلاً).. وتصف اللجنة الأوروبية ببروكسل السوق الموحد فى آخر تقرير لها بانه يشبه بيتا لازال فى طور الانشاء ويجرى إعداد الديكورات فى الداخل، إلا أنه لا يمكن التحرك فيه بسهولة، فمازالت هناك إنشاءات تتم.

فى الوقت نفسه لازالت هناك العديد من القضايا معلقة ولم يتم التوصل إلى حل لها، ومنها حلف شمال الأطلنطى (الذى تشارك فيه أمريكا) وهل لازال ضرورياً للدفاع عن أوروبا، أم على أوروبا تدبر شئونها الأمنية وحدها؟.. ويقود ذلك إلى الحديث عن العلاقة الأوروبية - الأمريكية، والتى وصفها جاك ديلور فى حوار مع مجلة تايم الأسبوع الماضى - تعليقاً على الاتفاق التجارى بين المجموعة وأمريكا - «نريد أن يتم التعامل مع أوروبا على أنها بالغة عاقلة تتحدث مع بالغ عاقل.. هذا ما نطلبه - وليس هذا الضغط الدائم، وأحياناً محاولات شق صفوفنا!!

خلافات وطموحات

ويبدو أن محاولات شق الصفوف الأوروبية هذه لا تعتمد فقط رغبة أمريكا فى إضعاف العملاق الأوروبى الصاعد متحداً، بل كذلك على العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية الخاصة بدول أوروبا الغربية ذاتها، وأهمها بروز النزعة القومية، وهذا ما اعترف به المستشار الالمانى هلموت كول فى مقال له فى صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية يوم ٩٣/١/٥ قائلاً «يجب الا يظن أحد ان شبح القومية فى أوروبا قد زال أو أن وجود هذا الشبح البشع مقتصر على منطقة البلقان. ففى أجزاء متعددة من شرق قارتنا الأوروبية بدأنا نشهد عودة للتفكير القومى ولعدم التسامح واتساع الصدر، وحتى للتعصب القومى».

ومع ذلك يرى كول - أحد الزعماء المتحمسين للوحدة الأوروبية - أن ماستريخت هى الجواب الأوروبى

الوحيد الموحد على الأوضاع السائدة والتحديات التى تطرحها. ويحاول فى مقاله المذكور طمانة القلقين على مستقبل أوروبا الذين يتساءلون «عما اذا كانت التغيرات (فى أوروبا مؤخراً) حدثت بسرعة كبيرة، وما إذا كانت معاهدة ماستريخت جاءت قبل أوانها أو أنها بالغة الطموح..» ويجيب على هذه الشكوك متسائلاً «هل نقدر على السير على نحو أبطأ وهل يتناسب السير البطىء مع مصالحنا الحيوية الحقيقية؟».

وربما كان تساؤل كول مبرراً ومنطقياً، ولكن يبقى أن الشعوب الأوروبية غير مطمئنة بالقدر الكافى لمردود التسريع فى عملية الوحدة، وكانت استفتاءات العام الماضى على ماستريخت دليلاً على ذلك، رغم الموافقة عليها فى غالبية الدول الإثنتى عشر، إلا أن طرحها أثار جدلاً شعبيا واسعاً عبر عن قلق الجماهير الأوروبية. ويبقى على الزعماء الأوروبيين مهمة توضيح مردودات الوحدة السريعة على الأفراد والمجموعات، ولعل فى بدء السوق الموحد تجربة تتيح اختبار ماستريخت عملياً خلال هذا العام، ١٩٩٣.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوحدة الأوروبية تسهم في اعتقال زعيم المافيا

□ باريس ـ مصطفى مرجان:



سالفاتورى «توتو»

لم تهتز أوروبا فى الأيام الأخيرة لحدث كذلك الذى أعلنته إيطاليا مساء أمس الأول، فقد تمكنت الشرطة الايطالية بعد أكثر من عشرين عاما من التحديات الزائفة من إلقاء القبض على الرأس المدبرة الأولى للمافيا الايطالية أو ما يسمى «كوزانوسترا» وذلك بالريمو عاصمة جزيرة صقلية، حدث ذلك بهدوء ودون أسلحة وحصار وبما يشبه المصادفة البحتة، فأمام احدى اشارات المرور أوقف شرطى سيارة خاصة وطلب إلى صاحبها الرخصة وأوراق الهوية، ولم يكن الرجل سوى سلفاتورى رينا «٦٢ عاما» أو «توتو» كما يسميه عامة الايطاليين وهو المسئول عن اغتيال أكثر من ألف شخص

وكانت الأصوات الأوروبية قد طلبت أكثر من مرة خلال العام الماضى أن تتخلص ايطاليا نهائيا من المافيا حتي يستقيم انتماؤها مع التطور الأوروبى العام ولقد كان لهذا المطلب أثره ولاشك فى دفاع السلطات الأمنية إلى تكثيف جهودها للقبض على زعيم المافيا، ويقول بعض المعلقين إن السبب الأساسى فى إلقاء البض على «توتو» يرجع إلى تخلى الأوساط السياسية المؤثرة فى إيطاليا عن حمايته كخطوة أساسية على طريق الاندماج الأوروبى، وكانت أصوات المعارضة الايطالية قد علت مؤخرا واتهمت المسئولين والسياسيين الايطاليين بالتواطىء مع عصابات المافيا والتورط فى فضائح مالية هزت الحياة السياسية الايطالية.

أوروبا الموحدة على جبهة المواجهة

عالم خارجي متغير ووضع داخلي غير مستقر

مع الدقات الاولى لاول يناير عام ١٩٩٣ سقطت نهائيا جميع الحدود الجمركية بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى السوق الاوروبية، لتبدأ بذلك المرحلة الثانية فى طريق استكمال الوحدة الاوروبية، التى بدات فى روما عام ١٩٥٧.

فى هذه المرحلة الثانية ستحقق المجموعة الاوروبية حرية التنقل بين دولها الاثنتى عشرة وذلك فيما يخص الاشخاص، وراس المال، والبضائع والخدمات، وهى ما عرفت بالحريات الاربع.

ولكن ما بين اتخاذ قرار بدء المرحلة الثانية والذى تم فى ٢ ديسمبر عام ١٩٨٥، وبين تطبيقه فى اول يناير عام ١٩٩٣، شهدت اوروبا تغييرات جذرية سياسية وجغرافية واجتماعية وعسكرية واقتصادية، داخل دول المجموعة وخارجها مما يضع بعض العراقيل امام تحقيق الاهداف المباشرة من اسقاط الحدود، وعلى الاهداف بعيدة المدى، التى تطالب بتحقيق اوروبا الكبرى، وقد تناولت الصحف الامريكية مثل «تايم» والفرنسية مثل «لوموند» «ولوموند دبلوماتيك» هذا الحدث الضخم بالتعليق من جميع جوانبه.

وقد نشرت صحيفة «لوموند» بيانات حول وضع هذه الحريات الاربع، التى بدات تطبق تدريجيا منذ عدة شهور، فبالنسبة لحرية حركة رأس المال، بدات اولى خطواتها فى اول يوليه عام ١٩٩٠.

وفى اول يناير ستصبح رءوس الاموال حرة للاتجاه، حيث الانتاجية المرتفعة والعائد الافضل ولكن ستظل اليونان تتمتع بنظام انتقالى لمدة ١٨ شهرا.

كما ستولد فى اول يناير اوروبا المالية، حيث تحصل البنوك على حرية استثمار اموالها وتقديم قروض والقيام باى نشاط مصرفى فى اى دولة من الدول الاثنتى عشرة. لتصبح كل مؤسسة ذات سيادة كاملة على نشاطها.

وبالنسبة لحرية حركة السلع، فانه مع حلول عام ١٩٩٣ سيكون قد اتخذ بالفعل ثلاثة ارباع الاجراءات الخاصة بحرية حركة السلع داخل حدود دول السوق الاوروبية وفى اول يناير يكون قد بدا رسميا الغاء جميع الجمارك على السلع بين الحدود، حيث سيحمل سائقو الشاحنات النقل رخصة موحدة تسمح لهم بالتنقل بحرية فى جميع انحاء دول السوق.

واخيرا فان اوروبا ستفتح حدودها امام حرية انتقال الاشخاص سواء بالطائرات او القطارات او السيارات حيث يمكن لكل وسائل النقل والمواصلات نقل اى راكب او سلعة الى اى مكان فيها. وسيطبق النظام على التلاميذ والطلاب اذ تعتبر حرية الحركة بالنسبة للطلبة ضرورية للتقدم فى دعم الروح الاوروبية بين الشباب.

ولكن امام هذه الاحداث الخطيرة التى ستواجه ١٢ دولة اوروبية غربية، تكمن مشاكل وعراقيل واحداث لم تكن قائمة فى عام ١٩٨٥ وقت الاتفاق على المرحلة الثانية تلك، فمنذ ذلك التاريخ شهدت اوروبا شرقا وغربا تغييرات جذرية قد تؤثر وتعكس اثارها على اوروبا الجديدة.

فخلال سبع سنوات سقطت جميع النظم الشيوعية فى اوروبا الشرقية واختفى فى شهور قليلة العدو الاساسى الذى ظل عشرات السنوات يؤثر فى السياسة العسكرية والخارجية والاقتصادية لاوروبا الغربية، وظهر نظام عالمى جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة مرحليا والتى اصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم فى الفترة الانتقالية الى النظام الجديد.

وقد ادت هذه التغييرات السياسية والعقائدية الى قلب الموازين العسكرية فى المنطقة، بشكل لم يسبق له مثيل، فوقعت اتفاقيات الحد من التسلح، ودعت اصوات من واشنطن الى خفض الوجود العسكرى الامريكى فى اوروبا الغربية، واتجهت كل من فرنسا والمانيا الى التقارب من اجل انشاء نواة لجيش اوروبى مستقبلى.

وبعد التغييرات السياسية والعسكرية، شهدت اوروبا الغربية والشرقية تغييرات جغرافية خطيرة، فبعد نحو ٤٥ عاما من الانقسام توحدت المانيا مرة اخرى ليعود العملاق الالمانى فى قلب اوروبا الغربية يثير الخوف والترقب من هيمنة قوته الاقتصادية الحالية، والعسكرية القادمة.

وفى نفس الوقت تفككت جمهوريات الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا وانقسمت تشيكوسلوفاكيا، وسقطت اوروبا الشرقية فى صراعات عرقية وقومية.

اما اقتصاديا فبعد انهيار الشيوعية والنظم الاقتصادية الموجهة فشلت جمهوريات اوروبا الشرقية فى تطبيق اقتصاديات السوق بالسرعة والثبات الذى كان مؤهلا له، ودخلت تلك المنطقة

فى ازمات اقتصادية متلاحقة تضع اوروبا الغربية فى مازق ما بين التقدم لمساعدتها من اجل تحقيق اوروبا الكبرى فى المستقبل القريب، وبين الاهتمام بالداخل اولا.

ولكن هذه الازمات الاقتصادية ستظل تطل وتؤثر وتعكس اثارها على اوروبا الغربية، اذ انها تمثل حاليا قوة طاردة لابناء اوروبا الشرقية نحو الغرب. فشهدت اوروبا الغربية تغييرات اجتماعية خطيرة بسبب تدفق المهاجرين من الشرق اليها. واذا كان ذلك يمثل حاليا ازمة خطيرة بسبب تزايد نسبة البطالة فى الغرب مما يدعم الموجات العنصرية والنازية الجديدة، فان اوروبا ١٩٩٣ مع تطبيق سياسة حرية التنقل للاشخاص ستواجه ازمة مضاعفة خاصة ان الدول الاثنتى عشرة لم تتفق بعد على سياسة موحدة لمواجهة الهجرة المتزايدة على حدودها، كما تطالب كل دولة بالحفاظ على سيادتها فى هذا المجال لوضع الاجراءات التى تراها ضرورية لحماية سوقها الداخلية.

ولهذا فان المهاجرين الاجانب سيواجهون مصيرا غامضا بعد ١٩٩٣ حيث ستصبح اوضاعهم هامشية. كما ان هناك خطر ظهور «ازدواجية عرقية» بين الاوروبيين وغير الاوروبيين فى سوق ضخمة تضم ٣٤٣ مليون اوروبى و ٦.٤ مليون اجنبى.

وهكذا فمع بداية المرحلة الثانية من مشروع الوحدة الاوروبية، على الدول الاثنتى عشرة الموحدة ايجاد اجابات على تساؤلات عديدة منها: هل ستصبح اوروبا الموحدة «اوروبا المانية» تهيمن عليها القوة الاقتصادية والسكانية الالمانية، ام ستتحول المانيا لتنصهر داخل اوروبا وتصبح «المانيا اوروبية»؟ هل ستتخلى اوروبا عن دورها القيادى، وتتبع الولايات المتحدة فى قراراتها السياسية والعسكرية فى العالم، مثلما حدث فى ازمة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط، ام ستتحول اوروبا الى قوة ثالثة توازن القوة الامريكية واليابانية كما كان مخططا فى عام ١٩٨٥؟

وفى النهاية هل ستظل السوق الاوروبية «قلعة» تضم اثنتى عشرة دولة ام تفتح ابوابها لتستقبل الدول الاخرى لمساعدتها فى التصدى لصراعها مع التقدم والخروج من ازماتها؟



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

«الأصولية» العرقية تهدد اوروبا

الصورة على الضفة الأخرى لا تخلو من اثارة، وجديرة حقا بالمتابعة والدراسة، فاوروبا ١٩٩٣ تتقدم حثيثا نحو الوحدة على مستوى القارة، بينما تتجه الى التفكك على مستوى الاقطار، الأمر الذي يجعلها مسرحا لمفارقة يجتمع فيها النقيضان: الالتحام والانفراط، ووراء هذه المفارقة تكمن حقيقة يتخوف منها كثيرون، هي ان «الاصولية» العرقية والثقافية صارت اعصارا تحت التكوين يهدد القارة ويؤرق زعماءها.

تجسدت المفارقة عند منتصف ليل الخميس ـ الجمعة (٩٣/١/١) حين انهارت الحدود الداخلية الفاصلة بين ٣٤٠ مليون اوروبي، وتحولت اوروبا الى سوق واحدة، وفي اللحظة ذاتها انشطرت دولة تشيكوسلوفاكيا، وتحولت بعد التحام دام اكثر من سبعين عاما، الى بلدين منفصلين هما: تشيكيا او تشيخيا وسلوفاكيا.

لقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في مقاله حول مستقبل اوروبا، الذي نشرته له مجلة «نيوزويك» في الشهر الماضي، ان المجموعة الاوروبية اتفقت منذ عام ١٩٨٥ على ٥٠٠ خطوة اسهمت في اقامة السوق الواحدة التي دخلت حيز التحقيق في بداية عام ١٩٩٣.

اللافت للنظر ان ذلك العام ذاته (١٩٨٥) هو الذي تولى فيه الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف السلطة، واعلن فيه عن «البريسترويكا» التي كانت الخطوة الاولى في مسيرة تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهياره، وتداعي المعسكر الشرقي وانفراط عقده، ثم ظهور التشققات العديدة في داخل اقطاره. ففي حين اختفت المانيا الشرقية وذابت في المانيا الموحدة، تفكك الاتحاد اليوغوسلافي على النحو الماساوي المشهود، وكانت تشيكوسلوفاكيا هي الضحية الثانية، وعلى قائمة الانتظار دول اخرى مرشحة للانفراط او الانفجار في عام ١٩٩٣.

دوي الانفراط مسموع بقوة في روسيا الاتحادية ذاتها، التي تضم ٣٥ جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي. ففضلا عن الجمهوريات ذات الاغلبية المسلمة التي اعلنت الانفصال، واصدرت «دساتير» خاصة بها، وبدات تتعامل مع العالم الخارجي مباشرة، مثل الشيشان وتتارستان وداغستان، فان جمهوريات اخرى ذات اغلبية روسية دعت بدورها الى الانفصال عن موسكو.

ففي الصيف الماضي نشطت الدعوة في جمهورية «توفا» للحكم الذاتي الى الانفصال واقامة دولة مستقلة في تلك البقعة التي تضم ٢٠٠ الف نسمة، يعيشون على جبال سيبيريا الجنوبية والمتاخمة لمنغوليا، ووضعت جبهة «توفا الحرة» المعارضة على رأس برنامجها اجراء استفتاء بين الجماهير لاقامة دولة توفا المستقلة!

في الوقت ذاته ـ اغسطس (آب) الماضي ـ عقد مؤتمر دولي في اقليم «كالننجراد» ضم ممثلي الرابطة الاوروبية والبرلمان الاوروبي، وفيه اعلنت كالننجراد نفسها منطقة اقتصادية حرة، وانتهى المؤتمر الى قرار بتحويل الاقليم الى اهم ميناء للتجارة بين روسيا وبلدان البلطيق، ودخول كالننجراد بهذه الصفة ضمن الجماعة الاروروبية!

واذا كانت حمى الانفصال تجتاح روسيا الاتحادية لاسباب عدة مفهومة، في مقدمتها استرداد الهوية القومية التي سحقها طويلا النظام السوفييتي، فان ما يجري في دول شرق اوروبا وغربها يحتاج الى تامل طويل في اهدافه ووسائله وتعبيراته المختلفة، حيث تشير دراسات عديدة الى ان القارة تدخل الى عام الوحدة (١٩٩٣)، بينما تتوزع على جنباتها ١٤ منطقة اضطراب يرقب زعماء القارة تفاعلاتها بقلق ظاهر، وهو ما عبر عنه جاك ديلور المفوض العام للسوق الاوروبية المشتركة، حين ساله مندوب مجلة «تايم» الامريكية عن الخطر الذي يهدد اوروبا الآن، فقال انه يتمثل بالدرجة الاولى فيما اسماه بالصحوة القومية، التي اعتبرها «وباء» ينتشر الآن في القارة بصورة لا ينبغي التهوين من شانها [تايم ـ عدد ٢٨ ديسمبر (كانون الاول)].

وليس تنامي الشعور القومي المؤدي الى احتمالات التفكيك هو اسوا ما في الأمر، لان الاسوا هو ان يؤدي ذلك الى نشوب حروب اهلية تعيد اوروبا الى ازمنة الكراهية التي سادت في عصور المقاطعات والممالك الصغيرة، واذا كان انفصال تشيكوسلوفاكيا قد تم باسلوب متحضر مشهود، لم ترق فيه نقطة دم ـ حتى الآن ـ فان انهيار الاتحاد اليوغوسلافي اقترن ببحر الدم الذي اراقه الصرب وذهب ضحيته الألوف من قتلى المسلمين في البوسنة. ومن ثم فالاحتمالان قائمان، والطريقان مفتوحان، الامر الذي يبقي على شبح الحروب الاهلية في الافق الاوروبي.

■ رومانيا وبلجيكا في المقدمة

واذ نحسب ان ما جرى في تشيكوسلوفاكيا صار معلوما للكافة، وان الماساة التي نشات عن انهيار الاتحاد اليوغوسلافي واضحة في الوعي العام، سواء في ذاتها، او في احتمالاتها التي قد تؤدي الى توسيع نطاق الحرب بحيث تستدرج اليها البانيا وبلغاريا واليونان وربما تركيا ايضا، ازاء ذلك فاننا نتوقف لحظة عند بؤرة اخرى مرشحة للانفجار فى رومانيا.

فثمة اقليم في رومانيا تسكنه اغلبية هنغارية (٦ر١ مليون نسمة) هو: ترانسلفانيا، له شهرته الراهنة باعتباره منطقة تربية الاغنام وانتاجها، وان اشتهر تاريخيا لان منه خرجت اسطورة «دراكولا» مصاص الدماء، وكانت هنغاريا قد ضمت الاقليم وحكمته في الفترة مابين ١٨٦٧ و١٩١٨، كما احتلته اثناء الحرب الثانية.

بعد انهيار النظام الشيوعي ظهرت حركة قومية دعت الى تذويب الهنغار في المجتمع الروماني وحظر لغتهم وازالة الاسماء الهنغارية من على الشوارع، الأمر الذي استفز الهنغار ودعاهم الى المطالبة بالحكم الذاتي، وقد اعتبر الوطنيون الرومان ان تلك مقدمة لفصل الاقليم وتقسيم البلاد على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، ومن ثم فقد دعت حركتهم التي يراسها جورج فونار رئيس «حزب الوحدة الوطنية» الى معارضة مطالب الاقلية الهنغارية، التي يمثلها «الاتحاد الديمقراطي الهنغاري الروماني» ويقوده اسقف الكنيسة الاصلاحية واسمه لازيسلو توكيس.

وهذا الصراع بين الاغلبية الرومانية والاقلية الهنغارية ليس جديدا، فالاشتباكات العرقية مستمرة بين الطرفين منذ سنوات، وان كانت بشكل متقطع ومحدود، لكن انهيار حكم شاوشيسكو، وفتح الباب للتعددية الحزبية اتاحا لكل طرف ان يجهر بدعوته ويجمع الانصار من حوله، وقد فاز كل حزب بنسبة ٨ بالمائة من الاصوات خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة، ومن ثم فاحتمالات توسيع نطاق المواجهة بين الطرفين قائمة وقوية.

من ناحية ثانية، فان بلجيكا بملايينها العشرة من السكان، مرشحة بدورها للانفراط، فهي تضم خليطا غير متجانس يتمثل فيما يلي: الفلامنكيون في منطقة فلاندر شمال البلاد (نسبتهم ٥٨٪) وتنتشر بينهم اللغة الهولندية، والوالونيون في منطقة «والونيا» جنوب البلاد (٣٣٪) يتحدثون اللغة الفرنسية، اما في شرق البلاد فيعيش حوالي ٧٠ الفا يتكلمون الالمانية، اما العاصمة بروكسل التي تضم مليون نسمة (١٠٪ من السكان) وهؤلاء يمثلون فئة رابعة يسمون «البروكسليون»، ونسبة الاجانب بينهم ٣٠٪ وهي من اعلى النسب في انحاء اوروبا.

والنظرة السريعة على خارطة بلجيكا توحي مباشرة بانها ارض قابلة للذوبان، عبر الحدود الهولندية شمالا، والفرنسية جنوبا، والالمانية شرقا، بحيث لا تبقى سوى النواة «البروكسيلية» الاوروبية الصبغة.

وهذا التقسيم الذي لعبت اللغة فيه دورا رئيسيا يعطي الدعوة الانفصالية ابعادا تتجاوز الجانب القومي المجرد، الاكثر ظهورا في اوساط الفلامنكيين، لاسيما عن طريق حزب فلاندر اليميني بزعامة ليونيل فاندنبيرج الذي اثر عنه قوله حديثا «لقد عشنا معا ١٦٠ عاما دون ان نكون سعداء، فلماذا لا ننفصل عن بعضنا بسلام كما جرى في تشيكوسلوفاكيا؟».

تزداد شعبية حزب فلاندر حينا بعد حين، الأمر الذي يقوي تيار انفصال الشمال، خصوصا ان الفلامنكيين مابرحوا يرددون ان الوالوانيين الجنوبيين صاروا عبئا عليهم، فالشمال يحول ما يعادل ٧ مليارات دولار سنويا لدعم الجنوب، ويرد الوالوانيون على ذلك بتحميل الفلامنكيين المسؤولية، اذ يقولون ان اهمال بلادهم طويلا هو الذي حكم عليها بالتخلف وابقائها بحاجة دائمة الى اعانة الشماليين.

لقد بين استطلاع للراي ان ٥ر٢٦٪ فقط من سكان البلاد يعبرون عن اعتزازهم بالانتماء البلجيكي بصورة قاطعة، اما الباقون فقد انحاز كل منهم الى ذاته، وهذه هي التربة التي توفر مناخا مواتيا لدعوة الاغلبية الفلامنكية الى الانفصال والتخفف من عبء اعالة الجنوبيين!

■ روما فقيرة.. وفاسدة أيضا

ايطاليا تعيش ظاهرة قريبة الشبه من الحاصل في بلجيكا، فثمة دعوة في الشمال يتزعمها اومبرتو بوسي، يقوم برنامجها الاساسي على المطالبة بالانفصال عن الجنوب، وتدعو الحركة التي تحمل اسم «رابطة الشمال» الى مواجهة حاسمة للواقع الايطالي المر - حسب تعبيرهم - فروما الفقيرة غير مؤهلة لحكم منطقة الشمال الصناعية الغنية، والجنوب عند زعماء الرابطة ليس فقيرا فقط ولكنه فاسد ايضا، وحزباه اللذان يقوم عليهما الائتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي والاشتراكي) اصبحا من ركائز الفساد والفوضى في البلاد.

وقد نقلت وكالات الانباء في الشهر الماضي ان

المصدر : المجـــلة

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢



بقلم فهمي هويدي

فرنسا مع البربر وضد الكورسيكيين!

اعلانا كبيرا ظهر في مكان عام بمدينة تورينتو الشمالية، كتب عليه عبارة تقول: «أيها الايطاليون الجنوبيون، كونوا شجعانا، وعودوا الى جنوبكم لكي تحاربوا المافيا!»، والاحتمال الراجح ان رابطة الشمال هي التي وضعت ذلك الاعلان، بعدما تعززت مكانتها في البلاد، في حين تراجعت بدرجات متفاوتة شعبية الحزبين الحاكمين، واثبتت ذلك بوضوح الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في الشمال، خلال الشهر الماضي.

الصورة ليست مقلقة في سويسرا، ولكن بذور الحساسية القومية موجودة، وقد طالعت تقريرا حديثا اشاد بتسامح السويسريين عموما، لكن كاتبه اعرب عن دهشته لان فلاحا من احدى المقاطعات الالمانية (شافهوسن) قاطع وزيرا من مقاطعة فرنسية، وقال له على ملأ من الناس انه لا يحق له ان يتكلم الفرنسية في مقاطعة ناطقة بالالمانية.

واذ فوجيء الوزير بذلك اسمه (جون ديلا موراز) فانه ضرب كفا بكف وقال: لم يعد للمنطق والحقيقة مكان في مثل ذلك الجدل.

ان سويسرا التي يقل عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة، تضم خليطا من البشر، فحوالي ٦٨٪ من السكان يتحدثون الالمانية، ويتركزون في الشمال والشرق، وفي الغرب يعيش المتحدثون بالفرنسية (نسبتهم ١٥٪)، يليهم الايطاليون، وايضا مجاميع من الاسبان.

السويسريون حلوا مشكلاتهم عن طريق ارضاء الجميع، فاقيم فيها نظام «الكانتونات» منذ منتصف القرن الماضي، حيث قسمت البلاد الى ٢٠ «كانتونا» و٦ تحمل صفة الشبه، فاتيح لكل جماعة ان تعيش خصوصيتها دون اي شعور بالقهر القومي او العرقي، الأمر الذي وفر للبلاد استقرارا سياسيا واجتماعيا مشهودا.

غير ان القلق الذي يبديه البعض على المستقبل في سويسرا يستند الى عوامل عدة، اولها حالة الركود الاقتصادي التي ادت الى زيادة اعداد العاطلين في مختلف القطاعات، وثانيها احتمال زيادة اعداد الاجانب في سويسرا بعد انضمامها الى المجموعة الاوروبية، مما يزيد من تفاقم الازمة، وينقل الى البلاد عدوى الحساسية العرقية. السبب الثالث يكمن في ظهور التجمع الاوروبي الذي هو بمثابة «دولة فوق قومية»، مما قد يساعد على تفكيك بعض الاقطار المركبة من جماعات مختلفة. فالالمان او الفرنسيون ربما قبلوا في الماضي ان يظلوا جزءا من سويسرا لانها دولة لها كيانها المستقل، ولكن اذا ما دخلت سويسرا ضمن الدولة الاوروبية، فما الذي يضطر الالمان - مثلا - الى البقاء ضمن الاتحاد السويسري، ولماذا لا ينسبون انفسهم مباشرة الى الهوية الاوروبية، خصوصا وانهم ينتمون الى اصول غير سويسرية بالمعنى العرقي، حيث تمتد اصولهم الى دولة اخرى هي المانيا؟!

فرنسا تعيش المشكلة على مستويين، فحزب الجبهة الوطنية المعارض الذي يقوده جان لوبان اصبح اقوى حزب يميني معارض في اوروبا، اذ حصل على ١٤٪ من اصوات الناخبين الفرنسيين، وافكاره العنصرية تلقى رواجا متزايدا، وتشكل تهديدا مباشرا لكل الاجانب في فرنسا، الذين يدعو لوبان اما الى صهرهم في المجتمع الفرنسي - وهو احتمال يستبعده - واما ابعادهم بالتدريج من البلاد، بظن ان ذلك يحل مشكلات كثيرة في فرنسا، فحيث تظل فرنسا في النهاية للفرنسيين دون غيرهم.

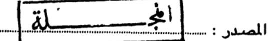
المستوى الثاني يتمثل في التباينات اللغوية داخل فرنسا ذاتها، اذ هي تضم عشرة شعوب تتكلم الى اليوم لهجات محلية مختلفة، وتطالب كلها بالاعتراف بكياناتها الثقافية الخاصة، وتستعين في ذلك بطلب مساعدة المؤسسات الاوروبية المشتركة مثل المجلس الاوروبي ومحكمة العدل والبرلمان الاوروبي ومنظمات حقوق الانسان.

في كورسيكا موطن نابليون بونابرت لغة خاصة، وهناك دعوة متنامية للاستقلال السياسي تطلقها «الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا»، والذين يتكلمون تلك اللغة مليونان من الاشخاص، وفي مقاطعة بريتاني التي يقطنها عشرة ملايين شخص في غرب فرنسا لغة اخرى، وفي مقاطعة الالزاس واللورين المحاذية لالمانيا لغة محلية ثالثة، وفي جنوب فرنسا يتكلمون لغة كاتالان، وعلى الحدود البلجيكية يتكلمون اللغة الفلاماندية.

تعارض الحكومة الفرنسية بشدة فكرة الاعتراف باللغات المحلية، بينما دعا المجلس الاوروبي في ستراسبورج الى عقد معاهدة لحماية اللغات المحلية في اوروبا، حيث يعيش في القارة ما لا يقل عن خمسين مليون شخص ينتمون الى اقليات عرقية تتحدث ما بين ٥٠ و٦٠ لغة محلية غير معترف بها، وتسعى المعاهدة الجديدة الى حماية تلك اللغات من الاندثار، بينما تتزعم فرنسا حملة اجهاض المعاهدة وتفريغها من مضمونها.

من المفارقات اللافتة للنظر في هذا الصدد ان فرنسا التي ترفض الاعتراف باللغات المحلية في داخل حدودها، هي ذاتها التي تتبنى الدفاع عن اللغة البربرية في الجزائر، حتى عملت على تحويلها من لغة منطوقة فقط الى مكتوبة ايضا، بل وفرضت تعليمها في الجامعات الفرنسية!





المصدر : المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

المستنقع الاوروبي لماذا؟

على مستوى اخر، فان رياح العنصرية تهب الآن قوية في مختلف انحاء القارة، ولئن بدت بوادر التعصب القومي ماثلة للاعين في شرق اوروبا، فان غرب القارة ليس محصنا ضد ذلك «الشبح البشع». والوصف مقتبس من مقال كتبه المستشار الالماني هلموت كول في صحيفة «فاينانشال تايمز» [عدد ٥ يناير (كانون الثاني) الحالي]، حول اوروبا الموحدة والتحديات التي تواجهها.

حتى الآن، فان مظاهر زحف الجماعات اليمينية المتطرفة، ذات الميول النازية والفاشية، تبدت بشكل واضح في البلدان التالية: المانيا، وهجوم الجماعات النازية فيها على الأجانب تناقلته مختلف وسائل الاعلام في الاشهر الأخيرة، وفرنسا، وقد اشرنا قبل قليل الى دور حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان لوبان، وفي النمسا نجح حزب «الحرية» الذي يرأسه جورج هايدار في كسب تأييد الكثيرين، الى الحد الذي اصبح فيه يهدد ائتلاف اليمين واليسار الذي يحكم النمسا حاليا. وفي بريطانيا بدأت الاحزاب اليمينية تعبر عن نفسها في الأوساط الثقافية، وذلك من خلال جماعات الروك الغنائية التي تمجد النازيين وقد لقيت تلك الجماعات بعض التأييد في الأوساط الشعبية بشكل خاص. وفي اسبانيا برزت الجماعات الفاشية، واعلنت عن نفسها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي في مناسبة الذكرى المئوية لميلاد ديكتاتور اسبانيا الراحل فرانسيسكو فرانكو، وتزامن ذلك مع تعدد الهجمات على الأجانب وظهور الشعارات النازية والفاشية على جدران المنازل.

هكذا فلا تكاد تخلو دولة في اوروبا من ارهاصات الشعور القومي الذي يهدد بتفكيك الكيانات الوطنية حينا، او بأثارة الروح العنصرية ضد الاجانب حينا اخر.

ما الذي قاد اوروبا الى ذلك المستنقع، الذي يشوه بناءها الحضاري ويلوث صورتها المنطبعة في مختلف الأذهان؟

ثمة مناقشات واسعة حول تفسير تلك الظواهر، ارجعت ما جرى في اوروبا الى عوامل عدة هي:

- انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والراسمالي، اذ كانت المواجهة بين المعسكرين حافزا لاستمرار الاستنفار في المعسكر الغربي، وكان الاستنفار احد اسباب تماسك الدول الغربية لمواجهة العدو المشترك، وبزوال العدو نشأت حالة من الاسترخاء هيأت مناخا مواتيا لبروز الدعوة الى اعادة النظر في جغرافية اوروبا التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية، وارغمت شعوبا على الالتحاق بكيانات لم تكن سعيدة بها، وقد صبرت تلك الشعوب طويلا، ولم يعد هناك مبرر الآن لاستمرار ذلك الوضع.
- حالة الركود الاقتصادي التي تضغط بقوة على مختلف انحاء القارة، والتي جعلت الأجزاء الغنية في اوروبا تضيق بالأجزاء الفقيرة، وجعلت العاطلين يصبون غضبهم ونقمتهم على الأجانب الذين يظنون انهم يقاسمونهم الرزق ويضيقون عليهم في فرص العمل. لقد ادت الازمة الاقتصادية

الى زيادة التفكك الأسري في انجلترا، كما أثبتت دراسة نشرتها صحيفة الديلي تلجراف حديثا، واشارت الى ان معدل الأسر التي يتهددها الانهيار في السنوات الخمس التي سبقت عام ١٩٩١ وصل الى ٤٥ الف اسرة، ولكنه في سنة ١٩٩٢ وصل الى ٧٠ ألف أسرة، واذا كان ذلك قد حدث على مستوى البيت الواحد، فحدوثه على مستوى الاقطار ليس مستغربا.

- السبب الثالث يرجع الى قوة الدعوات التي ترددت اصداؤها في انحاء العالم حديثا دفاعا عن الحريات وحق تقرير المصير، وهي دعوات كانت لها استجاباتها المختلفة في اوروبا الشرقية خاصة.

- السبب الرابع يكمن في اتجاه اوروبا الى اقامة الدولة فوق الوطنية، المتمثلة في اوروبا الموحدة، ومن وجهة نظر بعض الاقليات فانها قد ترى ان استقلالها القومي والتحاقها مباشرة باوروبا الموحدة أفضل لها من البقاء كأقلية ضمن دولة وطنية صغيرة منخرطة في الهوية الاوروبية، وقد قيل في هذا الصدد ان الهوية الاوروبية - فوق الوطنية - قللت من أهمية الدولة الوطنية، وفتحت الباب لظهور كيانات صغيرة يمكن ان يطلق عليها «دول ما تحت الوطنية»!

ليست هذه هي الصورة الأخيرة لاوروبا بطبيعة الحال، لكنها كما قلت صورة تحت التكوين أو التحميض، وهي لا تعبر فقط عن بعض مؤشرات التحول في العالم الجديد، وانما تلقى من جانبنا قدرا من مشاعر الألفة، باعتبار انها محملة بروائح عوالمنا، الذي يبدأ من «الثالث» فنازلا! ■



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧-١٩/١/١٩٩٢

ولادة اوروبا الموحدة



بقلم: عبد الرحمن الراشد

اعتقد ان حدث الأول من يناير (كانون الثاني) الجاري يستحق منا في العالم العربي مراجعة وترقباً غير عاديين. ففي بداية هذا العام صارت ١٢ دولة اوروبية فعلياً شبه دولة واحدة.

وهي الدول ذاتها التي تحاربت على الاراضي والنفوذ والمصالح والقوميات في بداية هذا القرن في الحرب التي تعارفنا على تسميتها الحرب العالمية الاولى. وهي الدول ذاتها التي كادت ان تؤدي النزاعات بينها الى دمار العالم بعد عشرين عاماً من الحرب الاولى.

يمكن ان يكون حكمنا مبكراً على التجربة. لكن الظواهر والافعال اقنعت ليس الاوروبيين وحدهم بحقيقة الامر، بل اجبرت الدول الاخرى خارج دولتهم الموحدة على اخذ الوحدة في عين الاعتبار. فامريكا، التي لم تكن تعترف بوجود «امريكا غيرها» سارعت الى عقد اتفاقية مشابهة للاتفاقية الاوروبية تجمعها بجارتيها كندا والمكسيك. وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة قوة اوروبا الاقتصادية التي تقوم على ٣٤٠ مليون انسان، او على الاصح مستهلك ومنتج.

والذي يجعلنا في العالم العربي ننظر بحسرة الى ما يحدث في اوروبا ليس لان الحصة المغربية من الصادرات تتقلص بسبب المزايا التي ستحصل عليها اسبانيا مثلاً، بل منشأ الحسرة اننا لا نستطيع ان نوجد تآلفاً بين الدول العربية يشابه، في بعضه او كله، التجمع الاوروبي.

والتجربة الأوروبية غير عادية بكل المقاييس الدولية. فالدول الاعضاء كانت بينها ضغائن تاريخية، يكفي ان نذكر المانيا وفرنسا وبريطانيا لنعرف معناها. والاوروبيون شعوب مختلفة عن بعضها البعض في اللغة، والتفسير الديني، والعرق، والنظام السياسي، والماكينة الاقتصادية، والتركيبة الادارية، والمزاج العام.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١ - ١٩٩٣

ففي بريطانيا يقود السائقون سياراتهم على شمال الطريق خلافاً للجميع. وفارق الوقت بين اثينا اليونانية ودبلن الايرلندية يكفي لاعتباره يوم عمل. والاسبان يرشحون عرقاً على ساحل البحر المتوسط في الوقت الذي يرتعد فيه سكان انفرنس الاسكوتلاندية من الثلوج. واهم من هذا كله ان وزراء هذه الدول، او الدولة المتوحدة، لا يفهمون لغة بعضهم البعض ولا يتحدثون الا عبر مترجمين.

ورغم كل هذه التناقضات الحادة، وجدت القناعات لدى المسؤولين والمفكرين الاوروبيين ان الطريق الامثل هو التعاون وحصر التنافس في قطاعات معينة وضمن ضوابط معقولة.

والتعاون كلمة هينة في نظر الكثيرين، لكنها صعبة لدى التطبيق، لانها تعني التضحية ببعض المصالح وربما ببعض القيم. فهذه الدول تنازلت عن الكثير من سياداتها التي كانت تفاخر وتحارب دونها. لقد صارت محكمة المجموعة الاوروبية تلزم الدول الاعضاء بقوانين، وصارت تنقض قوانين تصدرها المحاكم المحلية.

ففي مدينة بروكسيل البلجيكية، عاصمة الوحدة، هناك ١٣ الف موظف يتولون عملية تنظيم التجمع وترتيب قوانينه.

وفعلاً انجزوا معظم القوانين الـ ٢٨٢، التي وضعوها عام ١٩٨٥. فالاوروبيون يتنقلون بدون تدقيق في الجوازات وبلا تأشيرات. وحتى الاجانب على اراضيهم ينتقلون بين دولهم بناء على مواثيق وتأشيرات دولة واحدة فقط. وعندما تمنعت بريطانيا عن التنفيذ سمحت لها المجموعة الاوروبية بان تبقى حالة استثنائية الى فترة مؤقتة مقبلة.

وثمن الوحدة يمكن ان يحسب بالدولارات. فالغاء قوانين الجمارك وحده سيقضي على ٦٠ مليون معاملة ورقية وسيوفر ١٤ مليار دولار وفقاً لتقديراتهم. وهناك ثمن اكبر لا يمكن ان يحسب مادياً، ونعني به تقليص حالة التوتر التي عاشتها القارة الاوروبية طوال اربعة قرون. فهذه المرة الاولى التي ينام فيها الفرنسيون دون كوابيس جارتهم المانيا الحديدية.

فاوروبا الموحدة ليست مجرد برنامج اقتصادي بل هي مشروع سياسي فريد من نوعه حقاً ويستحق من العالم النظر اليه ايجابياً. فالمانيا، الدولة الاقوى داخل اوروبا الغربية، مثلاً، كانت تحت التقسيم بعد الحرب العالمية الثانية. ولحسن حظ اوروبا، ان توحد المانيا جاء بعيد ترتيب اوراق الوحدة الاوروبية التي صارت فيها بون وبرلين مجرد مدينتين وسط دولة اكبر.

ولكن، ما هو حظ البؤساء من دول العالم، وابرزهم نحن العرب؟



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

النتيجة الاوروبية اكدت ان البؤس هو بفعل ايدينا. فالعالم العربي مؤهل في بعض جوانبه للتعاون من خلال تشابهه التاريخي الذي تقبل في يوم من الايام العلم العثماني طالما انه اعطاه نوعاً من التوحد.

والتجربة الاوروبية لا تمنحنا سوى فرصة انتشال الجامعة العربية والتفكير في تطويرها تدريجيا. فالوحدة لا تعني بالضرورة ان تلغي هذه الدول اعلامها ولا ان تتنازل عن حكوماتها كما يطرح العقيد معمر القذافي. والوحدة لا تعني ان تقدم دولة الامارات مفتاح خزائنها الى الدول الـ ١٩ العربية الاخرى. والوحدة، على النموذج الاوروبي، لا تعني ان تتخلى دولة محافظة مثل السعودية عن تقاليدها.

فالوحدة في الترتيب الاوروبي تعني التعاون التدريجي الذي يجعل فرنسا تقبل ان تقيم بريطانيا شركات وبنوكاً على اراضيها.

ولكن الوحدة لم تكن عصا الزامية في كل منافعها. فما لا يدرك بعضه لا يترك كله. فعندما وجدت المجموعة الاوروبية ان للنقل البري مواصفات تخص نوعية الطرق وحمولات الشاحنات لم تلزم الدول الاعضاء بتوحيد هذا الجانب وتركته الآن ليتم حسمه في المستقبل. ومثل ذلك فشلهم في توحيد العملة الاوروبية.

فالتعاون العربي هو الحل الطبيعي ضد الغزو والامراض السياسية والنزعات الفردية. وكما يقول المثل الغربي «اذا وجد العزم وجد الدرب». ودرب التعاون يبدأ بتوحيد مواصفات المواد الزراعية وتنظيم مقاييس العمل المصرفي ■



الدنماركيون يتجهون نحو تأييد معاهدة "ماستريخت"

■ كوبنهاغن - رويتر - اظهرت نتائج استطلاع للراي في الدنمارك نشرت امس الاثنين ان الدنماركيين يتجهون الى تاييد معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاوروبية في استفتاء جديد سيجري في نيسان (ابريل) او أيار (مايو) المقبلين. وكان الدنماركيون رفضوا المعاهدة في استفتاء أول اجري منتصف العام الماضي.

وأشار الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة خاصة تابعة لحزب الخضر (دعاة الحفاظ على البيئة) الى ان ٥٦ في المئة من الدنماركيين سيصوتون بـ «نعم» على المعاهدة في مقابل ٣٠ في المئة سيقولون «لا». في حين لم يحسم ١٤ في المئة رايهم بعد.

وكان الدنماركيون رفضوا المعاهدة بنسبة ٥١ في المئة في مقابل ٤٩ ايدوها في استفتاء أول اجري في حزيران (يونيو) الماضي. وهدد ذلك بانسحاب الدنمارك من اوروبا الموحدة لكن تعديلات اقرتها قمة قادة دول المجموعة الاوروبية لجهة استثناء الدنمارك من بعض بنود المعاهدة دفعت بحكومة هذا البلد الى التزام اجراء استفتاء ثان.



● كلام دبلوماسى ● طارق فودة

السفير ماك جيفر ممثل المجموعة الأوربية بالقاهرة :

الوحدة الأوربية لا تعنى اغلاق الأبواب !

السفير ماك جيفر هو ممثل المجموعة الاوربية الآن فى القاهرة والمجموعة الاوربية بالمناسبة مازالت ١٢ دولة هى : المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا والدنمارك وايرلندا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وإيطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال .

على الرغم من ان دولا ثلاثا هى النمسا والسويد وفنلندا قد تقدمت جميعها باوراق الدخول الى المجموعة رسميا فى اول يناير ١٩٩٣ لتصبح بذلك المجموعة ١٥ دولة مع وقف التنفيذ . بمعنى ان رقم ١٥ لن يكتمل رسميا قبل سنتين او ثلاث سنوات ..

سالت السفير ماك جيفر :

● وماذا عن دول الشرق ؟

— كلها لها علاقات شبه رسمية الآن مع المجموعة . ولكنها طبعا غير جاهزة لتكون اعضاء رسميين فى المجموعة واقصد بها بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا بدولتيها .

● وروسيا ؟

— الموقف كله جديد وغير ممكن الكلام عنه الآن .

السوق الواحدة

من اول يناير ١٩٩٣ اصبحت اوربا الـ ١٢ معروفة باسم السوق الواحدة (Single Markert) بمعنى ان السوق الاقتصادية الاوروبية قد اكتملت اركانها او من المفروض ذلك .

السفير ماك جيفر تحدث إلىّ عن حريات اربع تتمتع بها هذه السوق الواحدة هى :

حرية نقل البضائع

حرية الخدمات

حرية راس المال

وحرية انتقال الافراد

ثلاث حريات من هذه تحققت فعلا فى بداية ١٩٩٣ اما الحرية الرابعة فقد تاخرت بسبب مشكلات تتعلق بالهجرة واشياء اخرى لكن اوروبا كلها مازالت تنتظر الانتهاء من اقرار معاهدة ماسترخت المفروض انه فى خلال ١٩٩٣ تكون هذه المعاهدة قد تم اقرارها . من اهم ما يعطل اقرار معاهدة ماسترخت هذا الموقف الغريب لبرلمان الدنمارك والذى لم يقر ما تبقى من المعاهدة حتى الآن رغم ان دول المجموعة قد سمحت للدنمارك فى خلال رياسة المملكة المتحدة والتى انتهت فى ١٩٩٢/١٢/٣٠ والتى عقدت اخر اجتماعات قمتها فى مدينة ادنبرة الاسكتلاندية ـ سمحت للدنمارك بان تستثنى من الاتفاقيات النقدية هذه الاتفاقيات التى خرجت منها حتى المملكة المتحدة ذاتها وايطاليا .

ومن المفروض ان دخول النمسا وفنلندا والسويد الى المجموعة الاوربية لن يتكرر إلا بعد اقرار الاتفاقية ذاتها لان هذه الدول الثلاث إنما تدخل الآن بالتفاوض مع دول اتفاقية ماسترخت وليس مع دول مايعرف بالمجموعة الاوربية .

والاعجب من هذا ان دولة الدنمارك الآن هى التى تراس دول المجموعة الاوربية وحتى نهاية يونيو القادم وهى الدولة الوحيدة التى رفض برلمانها اتفاقية ماسترخت .

٣٥٠ مليونا

اوربا او دول الـ ١٢ الآن تمثل قرابة الـ ٣٥٠ مليون نسمة . ازيلت الجمارك الداخلية بالكامل فيما بينها . بمعنى ان اى لورى يستطيع ان يتحرك وهو محمل بالبضائع من جنوب اليونان حتى اقصى شمال الدنمارك دون ان يوقفه احد .

● وماذا يعنى هذا بالنسبة لدولة مثل مصر ؟

ـ يعنى انكم اذا كنتم تتعاملون مع اية دولة داخل المجموعة ، فانتم تستطيعون الوصول ببضائعكم الى اى ميناء . وبمعنى اخر لنفرض انكم تتجهون بصادرات معينة الى بافارية مثلا فى جنوب المانيا ووجدتم ان استخدام ميناء فى شمال ايطاليا ثم الوصول بالبضاعة الى بافارية ارخص

من ذهابكم الى ميناء هامبورج ثم النزول بها الى بالقارية . صادراتكم ستدخل بحكم موافقتها للسماح العام داخل دول المجموعة الى اقرب ميناء وتمضى فى طريقها . لان ماهو مسموح به او بدخوله الى ايطاليا مسموح الان بدخوله الى المانيا او فرنسا او بلجيكا او غيرها . هناك الان شكل اوربى موحد لما هو مسموح ولما هو غير مسموح .

● والخوف من قلعة اوربية مغلقة الحدود او مغلقة الابواب ؟

– ليس هناك اى خوف من هذا فانتم تعرفون مثلا ان هناك اتفاقيات بينكم وبين المجموعة ، وهناك اتفاقيات بين المجموعة وبين دول اخرى هذه الاتفاقيات لن تلغى بل بالعكس انها تقوى .

خذ مصر نموذجا لهذا ، صادراتكم الى المجموعة الاوربية كانت عبارة عن : مواد بترولية ومواد مصنعة تقليدية او غير تقليدية وخضراوات وفواكه . الان يزداد حجم الخضراوات والفواكه باضطراد وهذا يدل على انه كلما كانت المواد زراعية كانت و غير زراعية موافقة مع مواصفات السوق الاوروبية فإنها تتحول الى مواد منافسة داخل هذه السوق . ليس هناك عائق .

● والمنافسة – اليست فيها خطورة على دولة مثل مصر ؟

— بالعكس – إنها تدفع مصر الى مزيد من التقدم ومن الوصول الى المستوى العالمى المنافس .

اقول لك مثلا :

كانت مصر تستورد من المجموعة الاوروبية معدات ومواد غذائية – ولان مصر تقدمت جدا فى الصناعات الغذائية فقد اصبحت وارداتها تتقلص فى ناحية المواد الغذائية وتزداد فى ناحية الالات التى تصنع وتشكل نواة استثمارية لتصنيع افضل .

وباختصار قال لى السفير ماك جيفر إن مصر الان تستورد من المجموعة الاروبية ما قيمته ٤١٣٠ مليون وحدة نقد اوربية وتصدر ما قيمته تقريبا٢٢٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية .

سالت السفير ماك جيفر :

● الا تتصورون دول البحر المتوسط مثل مصر وتونس والمغرب جزءا من التكتل الاقتصادى الاوروبى فى المستقبل ؟

— طبعا ممكن ، لكن شقة الدخل القومى داخل المجموعة الاوروبية وداخل دول البحر المتوسط كبير جدا وانت تعرف ان اساس قيام المجموعة الاقتصادية اساس اقتصادى وينبنى على اساس الدخل القومى بالنسبة للفرد .

القوة السياسية

● والقوة السياسية للمجموعة . بمعنى متى نجد لاوروبا كلمتها فى قضية الشرق الاوسط – قضية المبعدين الفلسطينيين وهى قضية ملحة الان – قضية البوسنة والهرسك وقضايا اخرى كثيرة ؟

— طبعا نحن لنا مواقفنا السياسية المعروفة خاصة فى قضية حق تقرير المصير للفلسطينيين وقضية المبعدين .. ادنا اسرائيل رسميا وفى البوسنة والهرسك لنا مواقفنا المعلنة لكنك تتحدث عن اوروبا التى لها القرار السياسى القوى – انت بذلك تتحدث عن اوروبا ماسترخت هذه هى اوروبا التى لها المؤسسات السياسية الاوروبية المكتملة وهذا ما نرجوه نحن شخصيا .

سؤال اخير

● إذا طار واحد من ابناء مصر الى اليونان مثلا ، ومعه تاشيرة دخول الى اليونان فهل يستطيع ان يتحرك داخل اوروبا الموحدة بحرية ؟

— هذا يدخل ضمن نطاق الحرية الرابعة التى لم تكتمل بعد وهى حرية انتقال الافراد كما اشرت ، وعندما تكتمل الاتفاقيات الجانبية بين دول المجموعة سيكون طبعا من حق هذا المواطن المصرى ان يتحرك كيفما شاء لانه فى هذه الحالة سيكون قد تم الاتفاق على من الذى من حقه تاشيرة الدخول الى اية دولة فى المجموعة ومن هنا يكون من حقه ان يتحرك داخل المجموعة كيفما شاء .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

● على هامش الدبلوماسية

● فى السادسة من مساء اليوم يحضر روبرت بلليترو السفير الامريكى فى القاهرة الاحتفال بتنصيب بيل كلينتون والبرت جود فى حفل بسيط فى المركز الثقافى الامريكى وقد دعا السفير الامريكى عددا من اصدقائه ورجال الإعلام المصرى لمشاهدة حفل التنصيب على الهواء .

● سيد ابو زيد سفير مصر فى بيروت طار عائدا إلى مقر عمله بعد الانفلونزا التى ألمت به اثناء زيارته الاخيرة للقاهرة والتى رافقته فيها السيدة قرينته بينما طارت كريمتاه إلى بيروت للحاق بالدراسة بالجامعة الأمريكية فيها .

● كذلك طار عائدا إلى دبى قنصلنا العام هناك السفير بدير الغمراوى بعد إجازته القصيرة التى امضاها فى القاهرة ..

● وعاد إلى القاهرة يورجين شتلتزار الوزير المفوض الالمانى للإعلام بعد ان امضى فى المانيا بضعة ايام فى نفس الوقت طار السفير الالمانى د . هانز فيدلر فى رحلة سريعة إلى بون تستغرق اقل من اسبوع .

● انطونيلا كفلارى المستشارة التجارية بسفارة إيطاليا اصبحت تتولى شئون الإعلام فى سفارتها خلفا لريكاردو جواريليا الذى انتقل قنصلا عاما لبلاده فى بروكسل ـ بلجيكا .

● يصل إلى القاهرة وفد اقتصادى يابانى على المستوى . يتكون من ٣٠ عضوا يراسهم السيد يوتارو إيدا رئيس مجلس إدارة المركز اليابانى للتعاون لشئون الشرق الأوسط . مهمة الوفد دراسة الموقف الاقتصادى المصرى ومناقشة المشروعات الاقتصادية الجديدة التى يحتمل ان تدخل إليها اليابان سواء بالقروض او الهبات بعد ان كانت كل المشروعات الجديدة قد توقفت عقب تعثر اسلوب الدفع المصرى سنة ١٩٨٨ . ومع ذلك لم تتوقف اليابان عن منح العديد من الهبات لمصر خاصة بعد حرب الخليج مباشرة عندما قررت ان تمنح مصر ٦٠٠ مليون دولار لتغطية جزء من تاثرها بحرب الخليج . مما هو جدير بالذكر ان المنح اليابانية للعالم قد زادت سنة ١٩٩١ / ١٩٩٢ لأول مرة عن المنح التى تعطيها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بحيث وصلت إلى ١٠,٩٥٢ بليون دولار اى قرابة الـ ١١ بليون دولار وذلك لإحساسها بضرورة القيام بدورها تجاه العالم النامى بعد نموها الاقتصادى الكبير فى الحقبتين الاخيرتين . ومما هو جدير بالذكر ان وفدا إعلاميا مصريا يقوم بزيارة مجموعة من المشروعات اليابانية المصرية فى خلال الاسبوع القادم . يبدأ بالمركز اليابانى الجديد لتدريب الممرضات والذى يعمل جنباً إلى جنب مع مستشفى الاطفال فى ابو الريش .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

صانعو السياسة عاجزون عن التعامل مع المشاكل الاقتصادية

مجموعة الدول السبع الكبرى بدأت تفقد قواها فيما ترددت علاقاتها وطغى على سلوكها الانطواء

☐ لندن – من بيتر نورمن:

FT

ينذر ان يواجه الاقتصاد العالمي ما يواجهه حالياً من صعوبات عدة وتنذر ان يظهر صانعو السياسة في العالم عاجزين كما هم الآن عن التعامل مع هذه الصعوبات والتغلب عليها.

وتتمثل التحديات التي تواجهها الحكومات في كل الدول الصناعية في عدم كفاية النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وضرورة تحرير التجارة الدولية في جولة الاورغواي من محادثات «غات» وادخال الدول الاشتراكية سابقاً في مجرى الاقتصاد العالمي.

ويتحدث رجال الاعمال في العالم كله عن تدويل النشاط الاقتصادي وعن ضرورة اعتمادهم بعضهم على بعض. ومع كل هذا تجد الدول كافة صعوبات جمّة في التعاون من اجل زيادة الازدهار والرخاء في العالم كله. وتحولت اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا، الى ندوات للخلاف والجدال الذي لا طائل تحته.

وتمثل هذه الصورة امراً مؤسفاً بالنسبة الى لويد بنتسن، وزير الخزانة الاميركي المقبل وللورنس سمرز المتوقع ان يصبح المسؤول ذا المستوى الرفيع في وزارة الخزانة الاميركية ليتولى الاشراف على الشؤون الدولية.

وكان بنتسن اشار الاسبوع الماضي الى رغبته في احياء مجموعة الدول السبع. واذا اراد فعلاً ان ينفذ هذه الرغبة فلن تكون مهمته سهلة ابداً ففي العام الماضي عندما اتضح ان التسعينات لن تكون عقداً باعثاً على الاطمئنان سرى الامل في ان تؤدي الصعوبات الدولية الى ايجاد نوع من التضامن القوي بين الدول السبع الكبرى.

الا ان ما حدث بالفعل ان هذه الدول السبع الكبرى اصدرت بيانات طنانة عن مختلف الشؤون التي تراوحت من المهم، كمحادثات جولة الاورغواي الخاصة باتفاق «غات» الى الاقل اهمية مثل انشاء صندوق بقيمة ٧٠٠ مليون دولار من اجل جعل محطات توليد الطاقة السوفياتية من الذرة آمنة، من دون الاتيان باي عمل او نتيجة. والاسوأ من هذا كله ان العلاقات بين الدول السبع هذه تردّت.

ومما «يثلج الصدر» ان الدول السبع الكبرى ليست مضطرة الى اصدار تقرير سنوي عن نشاطاتها. فمنذ عام تعهد وزراء المال التابعون للدول السبع لدى اجتماعهم في «غاردن سيتي» في «لونغ آيلاند» في الولايات المتحدة تعزيز النمو الاقتصادي في العالم وتقويته. الا ان هذه الدول لم تتخذ اي مبادرة بغية تنفيذ هذا التعهد، بل ان ما حصل هو ان الدول السبع استمرت في العمل بموجب السياسات التي كانت كل منها تتبناها.

وفي نيسان (ابريل) الماضي صارت مسالة روسيا في رأس جدول اعمال وزراء المال في الدول السبع لاسباب منها ان هذه الدول فشلت في الاتفاق على كيفية تعزيز النمو الاقتصادي في العالم.

وربما كان حقاً القول ان العالم يفتقر الى وجود من بوسعه حل مشاكل روسيا، الا ان استجابة الدول السبع على حاجة روسيا الى من يساعدها لكي تساعد نفسها، كانت ضئيلة جداً اذا قورنت بالمساعدات التي وفرتها المانيا الغربية للشطر الشرقي من المانيا الذي كان دولة مستقلة حتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بقليل.

وقبل اجتماع القمة الاقتصادية الدولي الذي عقد في تموز (يوليو) الماضي في مدينة «ميونيخ» الالمانية بفترة طويلة، كان من الواضح ان اجتماع القمة هذا لن يقرر الا حلولاً اقل من ممتازة لمشكلة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ولمشكلة تعثر محادثات جولة الاورغواي ولمشكلة ما كان الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية.

وكان من اهداف اجتماع القمة ذلك تعزيز تفاؤل رجال الاعمال والمستهلكين، لكن ما حدث بالفعل هو ان «البوندسبنك» الالماني عمد الى رفع سعر الحسم بعد اسبوع واحد فقط من عودة الزعماء المؤتمرين الى بلادهم مما شكل ضربة قوية للثقة وساعد في بدء العملية التي انتهت بانفجار الازمة في النظام المالي الاوروبي في الخريف الماضي.

واظهر مؤتمر القمة في ميونيخ مدى ما بلغته كل من الدول السبع الكبرى في الانطواء على ذاتها والانصراف الى حل مشاكلها بالاستقلال عن الدول الاخرى. وكانت الادارة الاميركية تركز انتباهها على انتخابات الرئاسة التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. اما ما صرف اليابان عن الاهتمام بالشأن الدولي فقد كان البطء في النشاط الاقتصادي فيها والخلافات السياسية بين المسؤولين فيها.

ومن جهة اخرى غرقت دول المجموعة الاوروبية في هموم معاهدة «ماستريخت»، خصوصاً بعد ظهور نتائج الاستفتاء الدنماركي في حزيران (يونيو) الماضي التي افادت بان الدنماركيين رفضوا المعاهدة.

والحقيقة هي ان مشاكل المجموعة الاوروبية وأزمة النظام المالي الاوروبي وضعت في الظل اجتماع وزراء المال في الدول السبع الكبرى عقد في ايلول (سبتمبر) الماضي بعد ثلاثة ايام من خروج الجنيه



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

الاسترليني من آلية سعر الصرف الاوروبية، وعشية الاستفتاء الفرنسي الخاص بمعاهدة «ماستريخت».

ويقر الجميع الآن بأن عام ١٩٩٢ كان تعيساً الا ان الحقيقة هي ان مجموعة الدول السبع بدأت تفقد قواها ولحمتها منذ منتصف الثمانينات عندما احرزت المجموعة بعض النجاح في التسبب في استتباب العملات.

ونجحت الجهود التي بذلتها الدول السبع في السيطرة على الدولار لأن أولويات السياسات الاقتصادية في الدول السبع تطابقت مع متطلبات ظروف الاسواق في المقام الاول، لا لاسباب اخرى.

ونادراً ما اثبتت الدول السبع مقدرة على تنسيق سياساتها عندما يكون الامر مرتبطاً بالمسائل السياسية الداخلية المثيرة للجدال والخلافات في كل دولة من الدول السبع. وتشعر الدول السبع بالاضطرار الى افتراض ان الكونغرس الاميركي او مجلس ادارة «البوندسبنك» على سبيل المثال لن يصغيا الى ما تريد ان تقوله او تقترحه، فالبيانات المتكررة التي دعت الى انهاء محادثات جولة الاورغواي بنجاح وبسرعة لم تنجح في حمل المتفاوضين على الاتفاق ابداً.

ويكمن الضعف الذي يعتري الدول السبع الكبرى في عدم التوازن الناشئ عن ازدياد النفوذ السياسي والاستراتيجي الاميركي بالمقارنة مع قوة الولايات المتحدة الاقتصادية، فالولايات المتحدة اصبحت الآن القوة الدولية العظمى الوحيدة التي لا تنازعها اي دولة اخرى الهيمنة على العالم. الا ان حصة الولايات المتحدة من الانتاج العالمي تضاءلت لتصبح حوالي ربع هذا الانتاج بعدما كانت نصفه منذ الحرب العالمية الثانية. وكان من شأن زيادة العجز في الموازنة في ادارتي الرئيسين ريغان وبوش ان فرض قيوداً على صانعي السياسة الاقتصادية.

وتطمح الولايات المتحدة الى تزعم مجموعة الدول السبع الا ان ضعفها الاقتصادي يدفع صانعي السياسة فيها الى طرح افكار تتطلب ان يتحمل نفقات تنفيذها الآخرون. وكانت نتيجة هذا الوضع نشوء خلافات حادة بخصوص المشاركة في تحمل الاعباء خصوصاً بين الولايات المتحدة من جهة وبين المانيا من جهة اخرى.

وربما كان ما قاله هورست كولر، سكرتير الدولة في وزارة المال الالمانية الاسبوع الماضي صحيحاً من ان التبدلات الكبيرة التي شهدها العالم منذ ١٩٨٩ اعيت صانعي السياسة واستنفدت طاقاتهم لانه تعيّن عليهم التكيف مع عدد كبير جداً من المشاكل في فترة هي اقصر مما يتطلبه حلّ هذه المشاكل او حلحلتها.

وتكمن مشكلة اخرى في ان صانعي السياسة قلما ينسجمون فكراً وعملاً، فنادراً ما يعملون بموجب معلومات موحدة مشتركة متفق عليها دولياً، عدا عن ان التوصل الى تحليلات مشتركة للمعلومات المتوافرة يتطلب وقتاً طويلاً.

وبالامكان تحسين اوضاع الدول السبع الكبرى اذا اجري بعض التغييرات، ومن المقترحات التي يجري تداولها ان يشارك في المحادثات بين هذه الدول لا وزراء المال وحسب بل وزراء التجارة في هذه الدول ايضاً. الا ان من المحتمل ان الوقت حان لاعادة النظر على نحو شامل في الترتيبات التي تعتمدها الدول السبع الكبرى. ويقول البعض ان تآلف الدول السبع هذه يسير سيراً حسناً فقط عندما تكون الاحوال في كل دولة من هذه الدول مرضية وتسير سيراً طبيعياً وان الاجواء تتعكر عندما تسوء الاحوال الداخلية في هذه الدول.

ويتساءل البعض عما بوسع الدول السبع ان تقوم به للتأثير في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تفتقر فيه هذه الدول الى ارتباط مع الصين ولا ترتبط بالدول النامية الا بخيوط واهية. ويتساءل البعض ايضاً عن مدى سلامة المنطقة في ان يكون في عداد الدول السبع الكبرى اربع دول من المجموعة الاوروبية.

ولا يزال العالم والدول المعنية خصوصاً في سياق اصدار الحكم على هذه المجموعة الدولية من الدول الصناعية الغنية. الا ان المخاوف من ان تصبح العلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم شبيهة بالعلاقات التي سادت في الثلاثينات تبرر الامل في ان تتمكن الاسرة الدولية من احراز نجاح في التعاون يبز النجاح الذي يكاد لا يذكر والذي حققه العالم في الثلاثينات.

ويقول ديفيد هيل، الخبير الاقتصادي الرئيسي في مؤسسة «كمبر» للخدمات المالية في مدينة شيكاغو الاميركية ان تقصير العالم في مجال التعاون قد يتسبب في «سير العالم بتؤدة نحو سلام بارد يشبه السلام الذي شهده العالم مباشرة بعد التوقيع على معاهدة فرساي» مباشرة، بدلاً من سير العالم نحو الازدهار الذي شهده بعد اجتماعات بريتون وودز.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٣

وزير فرنسي يدعو لعقد اجتماع للمجموعة الأوروبية لمناقشة قوانين بنك الاستثمار الأوروبي

□ باريس – رويتر:

طالب وزير المالية الفرنسي ميشيل سابينى نظراءه فى المجموعة الاوروبية بأن يجتمعوا فى غضون ثلاثة أسابيع للاتفاق على تغيير القوانين المتعلقة ببنك الاستثمار الاوروبى والتى تبدو ضرورية من اجل تطبيق مبادرة التنمية الاوروبية.

وتبدو هناك حاجة للتغيير فى القانون من أجل انشاء صندوق ضمان للاستثمارات الائتمانية الصغيرة لكنه سيستغرق وقتا طويلا.

غير أن سابين قال: إن المشاريع الأولى من برنامج المجموعة الأوروبية للاقراض من قبل بنك الاستثمار الاوروبى تحت قوانين المنظمة الحالية ستتم مراجعتها من قبل مجلس ادارة البنك خلال الاسبوع القادم.

وكان ميشيل سابين يتحدث للصحفيين عقب اجتماع بروكسل أمس الذى ضم وزراء مالية المجموعة الاوروبية لبحث هذه العملية.

وقال سابين إنه يتوقع ان يكون الاتفاق على تغيير قوانين بنك الاستثمار الاوروبى سهلا وانه يأمل أن يصدق البرلمان الأوروبى على هذه التغييرات خلال جلسته الربيعية بعد اجراء الانتخابات العامة فى مارس القادم.

ومن بين المشروعات التى ستدفع بها فرنسا قدما كجزء من خطة تنمية المجموعة الأوروبية عملية بناء خط فائق السرعة للسكك الحديدية ينطلق من شرق باريس وحتى ستراسبورج على الحدود الألمانية وأكد سابين على أن الخط سينطلق داخل ألمانيا أيضا.

المدونة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٣

كول وميتران يحتفلان بالذكرى الـ ٣٠ لمعاهدة التعاون

ويحذران من خطر تنامي الشعور القومي



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

■ بون - رويتر - احتفل المستشار الالماني هلموت كول والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران امس الخميس بالذكرى الـ ٣٠ لمعاهدة التعاون بين المانيا وفرنسا، لكنهما حذرا من ان اوروبا الغربية ليست امنة من مخاطر المشاعر القومية.

وكان ميتران توجه امس الى بون للاحتفال بذكرى المعاهدة الموقعة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ بين العدوين السابقين والتي كان وجودها اساسياً لانجاح المصالحة في اوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولتطوير المجموعة الاوروبية.

لكن كول حذر اوروبا الغربية من تعريض ازدهارها وسلامها للخطر عن طريق تساهلها ازاء تصاعد النزاعات القومية في اوروبا الشرقية الذي ادى الى اندلاع الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وقال في احتفال بذكرى المعاهدة الفرنسية - الالمانية في بون: «ان شبح القومية لا يخيم في البلقان وحسب. واعلن عقب اجتماعه مع ميتران للبحث في تعزيز التعاون الوثيق اصلاً بين البلدين «ان اوروبا الغربية ليست في منأى عن الارواح الشريرة من الماضي ومن الشعور القومي ومن خطر الانزلاق مجدداً في الشوفينية وعدم التسامح».

وكانت موجة من اعمال العنف ضد الاجانب قام بها يمينيون متطرفون، عمت المانيا في الاشهر الـ ١٨ الماضية. فيما يتصاعد قلق دول المجموعة الاوروبية من ان يؤدي تزايد الهجرة الى اراضيها من اوروبا الشرقية وافريقيا الى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

واقترح كول عقد جلسات مشتركة بين البرلمانيين الالماني والفرنسي وتشكيل لجان مشتركة بينهما. كما دعا لتشجيع التطوع في الفرقة الفرنسية - الالمانية التي شكلت عام ١٩٩٠ لتكون نواة الجيش الاوروبي الموحد في المستقبل.

وعلى الصعيد الاقتصادي استبعد مسؤولون فرنسيون مبادرة مالية مشتركة جديدة بعد اسابيع من المضاربة الفاشلة ضد الفرنك في الية الصرف الاوروبية، نتيجة التعاون بين المصرفين المركزيين الفرنسي والالماني.

الوحدة الاوروبية

وقال كول ان المجموعة الاوروبية يجب ان تواصل اتخاذ الخطوات نحو الوحدة الاوروبية التي اضعفها انعدام ثقة المواطنين العاديين بمعاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والنقدية، وذلك من اجل التصدي لتنامي القومية. وحذر الدول المترددة، في اشارة الى بريطانيا والدنمارك اللتين لم تبديا حماسة ازاء المعاهدة، من ان بقية اوروبا لن تنتظرهما الى ما لا نهاية. واكد: «اننا لا نستطيع السماح لاوروبا بان تسير بوتيرة السفينة الابطأ في القافلة».

وقد اصبحت الشراكة الفرنسية - الالمانية محرك المجموعة الاوروبية في العقود الثلاثة الماضية منذ وقع الرئيس الراحل شارل ديغول والمستشار الراحل كونراد اديناور معاهدة الاليزيه لانهاء قرن من العداء بين البلدين. وبدأ مع هذه المعاهدة تقليد القمم الدورية التي يعقدها زعيما البلدين كل ستة اشهر ويتم خلالها غالباً جدول اعمال المجموعة الاوروبية.

ومعلوم ان الخطوات الرئيسية الى الامام التي اتخذتها المجموعة الاوروبية في الاعوام الـ ١٥ الماضية، مثل الية الصرف الاوروبية والسوق المشتركة ومعاهدة ماستريخت كانت كلها مبادرات فرنسية - المانية. وقال احد سفراء دول المجموعة اخيرا انه «لا يتحقق اي شيء من دون الزخم الفرنسي - الالماني». واضاف: «ان البريطانيين والدول الصغيرة في المجموعة يمقتون ذلك لكنهم لا يستطيعون القيام باي شيء ازاءه».

من جهة اخرى، قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة امس انها تخشى ان تفجر القيود الصارمة التي فرضتها المانيا على اللجوء اليها سلسلة من ردود الفعل تحظر دخول اللاجئين الى دول اخرى ايضاً. واشار مكتب المفوضية في بون الى انه يجب ادخال تعديلات اساسية على مجموعة القوانين الجديدة التي تفرض قيوداً على نظام اللجوء السياسي الى المانيا المعمول به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

* أخبار حول العالم

* كشف استطلاع للرأى اجرى فى الدنمارك أن الشعب الدنماركى يتجه إلى تاييد معاهدة «ماستريخت» بعد أن رفضها فى يونيو الماضى.

اشارت نتائج الاستطلاع ان ٥٦٪ فى الدنماركيين فى سبيلهم للتصويت بـ «نعم» على المعاهدة مقابل ٣٠٪ سيقولون لا، ومازال ١٤٪ لم يحسموا رايهم بعد وإن كان الاتجاه أن يوافق هؤلاء على المعاهدة.

كان الرفض الأول قد دفع القائمين على المعاهدة إلى تعديل بعض البنود الخاصة بها والتى ادت إلى رفضها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

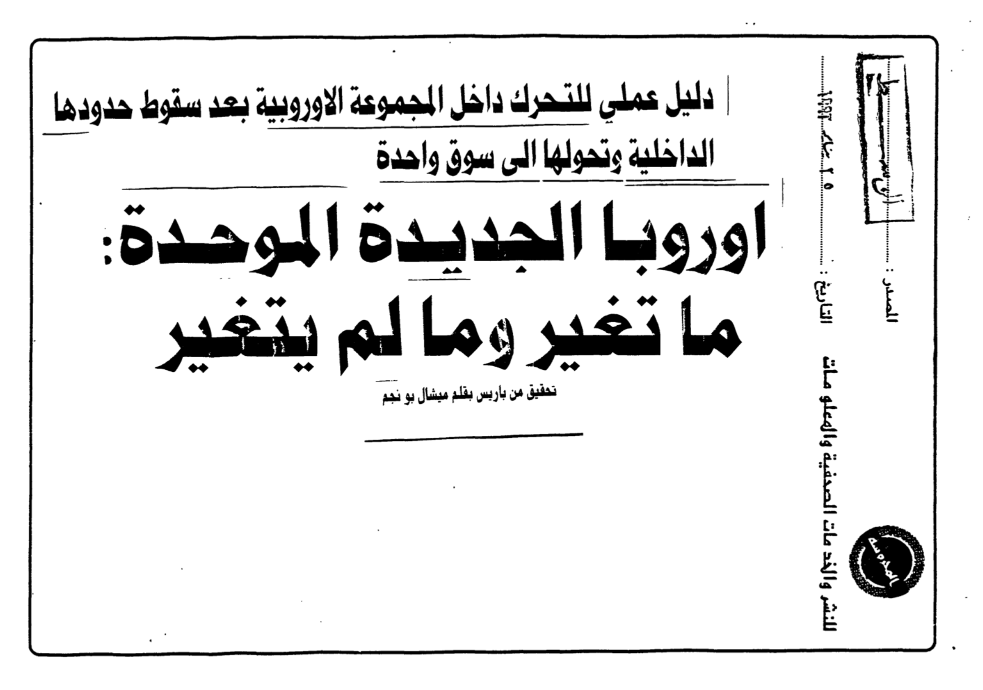
اقتصاديو العالم يجتمعون فى سويسرا

□ جينيف - عايدة إبراهيم :

يبدأ ٢٨ يناير القادم ولمدة ٤ أيام فى مدينة دافوس السويسرية المؤتمر الاقتصادى الدولى السنوى والذى يشارك فيه هذا العام ١٥٠٠ مفكر وسياسى وخبير اقتصادى من كافة دول العالم.. يناقشون المستقبل الاقتصادى للدول الشرقية والأسئلة المطروحة حول المجموعة الأوروبية فى شكلها الجديد.. إضافة إلى ظروف الانطلاقة الاقتصادية فى جنوب شرق أسيا.

من ناحية أخرى يشارك فى المؤتمر هذا العام ١٠ خبراء أمريكيين من صناع القرار المقربين من الرئيس الجديد كلينتون.. إضافة إلى وزير الخارجية الألمانى السابق هانز ديتريتش جينشر.. ورئيس البوندسبنك السابق كارل أوتوبوهل.. وريموندبار رئيس الوزراء الفرنسى السابق..

الجدير بالذكر أن المؤتمر قام باختيار ٢٠٠ شخصية من بين ١٠٠٠ مرشح يتوقع أن تلمع أسماؤهم فى مجالات الاقتصاد العالمى خلال السنوات القادمة..



دليل عملي للتحرك داخل المجموعة الاوروبية بعد سقوط حدودها الداخلية وتحولها الى سوق واحدة

اوروبا الجديدة الموحدة: ما تغير وما لم يتغير

تحقيق من باريس بقلم ميشال بو نجم



■ في الاول من كانون الثاني (يناير) الجاري، انجزت المجموعة الاقتصادية الاوروبية خطوة مهمة في مسيرتها: فقد سقطت فيها الحدود الداخلية ونزعت الحواجز الجمركية وتحولت الى سوق واحدة مفتوحة ووحدت دولها بين قوانينها وتشريعاتها وتحققت فيها أربع حريات: حرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال والسلع والخدمات. والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، بوجهها الجديد، حصلت فيها تغييرات مهمة: فقد سقطت منها عادات متأصلة وقامت واجبات اخرى. وبانتظار ان تخطو الخطوة الكبرى المتمثلة بإنجاز الاتحاد السياسي والاقتصادي، فمن المفيد التعرف على اوروبا الجديدة، ما تغير فيها وما لم يتغير. واختارت «الوسط» ان تتناول هذا الموضوع من جوانبه العملية بحيث يكون هذا التحقيق بمثابة دليل يساعد على فهم اوروبا الجديدة والتحرك داخلها.

● **السياسة الخارجية:** مع بدء العمل بالسوق الاوروبية المنزوعة الحدود الجمركية، لم يتغير اي ترتيب في اداء السياسة الخارجية الاوروبية التي تبقى خاضعة لقاعدة الاجماع وتتقرر في اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة او في المجلس الاوروبي (رؤساء دول وحكومات المجموعة). وبرغم ان المجموعة تبنت مبدا العمل، في بعض المجالات التي تمس المصالح الحيوية لدولة من دولها، بالاكثرية المؤهلة، الا ان الممارسة تظهر ان القادة الاوروبيين ما زالوا يلتزمون بمبدا الاجماع. ومن الواضح ان تعثر التصديق على معاهدة ماستريخت في الدانمارك وبريطانيا يفرغ وحدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية من محتواها السياسي والعسكري ويجعلها مقتصرة على التجارة والاقتصاد.

● **الحدود:** اختفت الحدود الداخلية بين دول المجموعة الاوروبية الاثني عشرة وبذلك يقوم اكبر سوق في العالم يضم ٣٤٥ مليون شخص ويستحوذ على ٤٠ في المئة من التجارة العالمية. ولو وافق السويسريون، في الاستفتاء الذي جرى الشهر الماضي على الدخول في المنطقة الاقتصادية الاوروبية لكانت هذه السوق جمعت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول الرابطة الاقتصادية الاوروبية للتبادل الحر التي تضم سبع دول هي النمسا والسويد وفنلنده وسويسرا والنروج وايسلندا وليشنشتاين، وذلك تحت اسم المنطقة الاقتصادية الاوروبية التي يبلغ عدد سكانها ٣٨٠ مليون نسمة. وبالنسبة الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية، فإن الخلاف بين اسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق حال حتى الآن دون توقيع معاهدة تتناول الحدود الخارجية للمجموعة.

● **الجمارك:** اختفت مع بداية هذا الشهر المكاتب الجمركية من الحدود الداخلية الاوروبية، اي بين البلدان التي تكون المجموعة الاوروبية، لكنها ما زالت قائمة على الحدود الخارجية اي بين الدول التي تنتمي الى المجموعة والدول التي لا تنتمي اليها. وهذا يعني ان السلع والبضائع تنقل بحرية كاملة ومن غير حاجة الى اية وثيقة جمركية او انتظار على الحدود الداخلية من اشبيلية وحتى كوبنهاغن ومن بالرم في جنوب ايطاليا وحتى دبلن. ولكن اذا اختفت الجمارك عن الحدود الا ان لموظفيها الحق في اقامة نقاط تفتيش متنقلة داخل البلدان الاوروبية وفي تفتيش اية سيارة، سياحية او سيارة نقل، في



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اي مكان من اراضي المجموعة الاوروبية. فضلاً عن ذلك، فإن الجمارك اعطيت صلاحية زيارة المصانع والمؤسسات التجارية والاطلاع على دفاترها لمنع التلاعب والتأكد من الحسابات وتلافي الغش.

● **تنقّل المواطنين الاوروبيين:** من الناحية المبدئية، اصبحت حرية تنقل مواطني دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية الاثنتي عشرة تامة منذ الاول من هذا الشهر بحيث اصبح عبور الحدود الداخلية حراً من اية رقابة. ولكن من الناحية العملية، هذا الامر لم يتم ويجب انتظار حلول شهر تموز (يوليو) المقبل حتى يبدا العمل بما يسمى «اتفاقية شنغن» (اسم قرية في دوقية لوكسمبورغ) التي ستتحقق معها، فعلاً، حرية تنقل المواطنين الاوروبيين. غير ان «اتفاقية شنغن» وقعت عليها تسع دول اوروبية وامتنعت عن توقيعها حتى الآن ثلاث دول هي بريطانيا وايرلندا والدانمارك التي تطالب بضمانات اضافية لمحاربة تيار الهجرة اليها او لمحاربة الارهاب (بريطانيا). وبانتظار ان تجهز كل المطارات الاوروبية بمطارات خاصة لمواطني دول المجموعة، فان الرقابة عليهم ستخفف. ومن الامور التي من المفترض بها ان تزول، التفتيش عن الاسلحة في المطارات وكذلك تفتيش الحقائب شرط ان تكون الطائرة انطلقت من مطار اوروبي، في حين ان الرقابة على جوازات السفر ستبقى قائمة. ومن المسائل الواجب تسويتها حرية اقامة المستخدمين واصحاب المهن الحرة وعائلاتهم وكذلك اقامة الطلاب وانتسابهم الى الجامعات ومعادلة الشهادات الجامعية بالنظر الى اختلاف الانظمة التعليمية.

● **تنقّل الأجانب:** لن يتغير اي شيء بالنسبة الى الاجانب الذين يزورون او يقيمون في دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، بل على العكس اذ ان الرقابة ستصبح اكثر تشدداً خصوصا عند الحدود الخارجية للمجموعة. نظام التاشيرة سيبقى قائما والاجنبي يبقى ملزماً بالحصول على تاشيرة دخول من كل دولة اوروبية ينوي زيارتها. ويستثنى من هذا الاجراء اليابانيون والاميركيون الذين بوسعهم التنقل بحرية تامة داخل المجموعة الاوروبية منذ لحظة دخولهم الى احدى دولها. وتسير الدول الاوروبية باتجاه اغلاق حدودها بوجه اللاجئين السياسيين وهي تسعى حالياً الى توحيد معايير القبول او الرفض. وتنص معاهدة دبلن، الخاصة باللاجئين والتي هي قيد التصديق في الوقت الحاضر، على ان رفض طلب لجوء سياسي في احدى دول المجموعة يعني رفضه في كل دولها. والواضح ان ثمة تفاوتاً شاسعاً في التعاطي مع مسالة اللاجئين بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية. فالمانيا مثلاً استقبلت العام الماضي ٤٨٣ الف لاجئ في حين ان هذا العدد لا يتخطى عدة آلاف في غالبية الدول الاخرى. ويترافق العمل بالسوق الاوروبية المنزوعة الحدود الداخلية مع بدء العمل بـ «اوروبول»، وهي بنية امنية او انتربول اوروبي ينظم تبادل المعلومات الامنية بين اجهزة ودول المجموعة وينسق بينها ومقره في مدينة ستراسبورغ الفرنسية.

● **التبضّع:** لكل مواطن اوروبي او مقيم في احدى دول المجموعة ان يشتري ما يريد من الدولة التي يريد شرط ان تستوفى رسوم القيمة المضافة في الدولة التي تتم فيها عملية الشراء. ولم يعد المسافر في حاجة الى ان يعلن عن مشترياته على الحدود لان الجمارك لم تعد قائمة. ولكن ثمة قيوداً ما زالت مفروضة على بعض المشتريات اذ لا يستطيع اي فرد ان يدخل اكثر من ٨٠٠ سيجارة وكمية محددة من المواد الاستهلاكية. اما المحلات المعفاة من الرسوم في المطارات فكان من المفترض بها ان تزول مع بدء العمل بالسوق الاوروبية المنزعة الحدود الجمركية. غير ان اصحاب هذا النوع من المحلات نجحوا في الحصول على قرار يتيح لهم البقاء حتى العام ١٩٩٩.

● **رخصة القيادة:** ابتداء من اول الشهر الجاري، اصبحت رخصة قيادة السيارة التي تمنح في كل دولة من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية صالحة في الدول الاخرى.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

وكما ان لكل مواطن من دول المجموعة الحق في الحصول على جواز سفر اوروبي، كذلك سيكون له الحق في الاشهر المقبلة في الحصول على رخصة قيادة اوروبية.

● **السيارة**: يحق للأوروبي، الآن، ان يشتري سيارته الجديدة في اية دولة من دول المجموعة الاوروبية، من دون عراقيل او معاملات اضافية، شرط ان يدفع رسوم القيمة المضافة في البلد الذي تسجل فيه السيارة. وابتداء من الشهر الحالي، اصبحت شركات صناعة السيارات ملتزمة باحترام معايير موحدة لجهة سلامة السيارة واحترام ضرورات حماية البيئة. ومن النتائج العملية ان كل مصابيح السيارات ستكون بيضاء كما سيتم توحيد اللوحات المعدنية في كل دول المجموعة بالنسبة الى السيارات الجديدة. والاستثناء الوحيد ان الانكليز سيستمرون بالعمل بنظامهم الخاص بالقيادة على يسار الطريق، في بريطانيا وحدها.

● **المصارف وشركات التأمين**: حرية تنقل الاموال داخل دول المجموعة اصبحت تامة. غير ان اليونان والبرتغال استحصلتا على حق الاستمرار في فرض الرقابة، كمرحلة انتقالية، على الاموال الداخلة اليهما والخارجة منهما. ووفق المعطى الجديد، يحق لكل مصرف اوروبي، مسجل في احدى دول المجموعة، ان يعمل في كل الدول الاوروبية من غير قيد او شرط، باستثناء احترام بنود المعاهدة التي ابرمتها الدول الاوروبية في ما بينها والتي تتضمن الشروط العامة للعمل المصرفي. وستبقى المانيا والدانمارك واليونان خارج هذا النظام لفترة قصيرة.

وتبرز حرية تنقل رؤوس الاموال في حرية التوظيف حيث يحق لكل مواطن او مقيم في دول المجموعة ان يوظف امواله في اي بلد آخر من بلدانها وفق ما يرغب. لكن عليه في المقابل، ان يعلن عن اي توظيف يتجاوز مبلغ ٥٠ الف فرنك فرنسي وان يدفع الضرائب المترتبة على ذلك في مكان اقامته. كذلك يصح لاي فرد ان يحصل على قرض من اي مصرف يشاء، في اية دولة يشاء. غير ان ثمة عدداً من القواعد يستمر بها العمل موقتا وان ثمة عدداً من التسهيلات يؤجل، الى حين، الاخذ بها. ومن مثال ذلك ان المؤسسات المالية التوظيفية لن يسمح لها بالتعاطي مباشرة في البورصات الاوروبية الاخرى الا ابتداء من العام ١٩٩٥. ما يصح على المصارف، يصح على شركات التامين . فاي مواطن اوروبي اصبح قادراً على ان يؤمن على سيارته او على شقته لدى اية شركة تامين في اي من بلدان المجموعة، الامر الذي



المصدر : ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

يفتح باب المنافسة بين شركات التامين مما سينعكس على الاسعار. ولكن، هنا ايضاً، ثمة تدابير موقتة سيستمر العمل بها الى حين.

● **المناقصات**: اصبحت المناقصات العامة التي تطرحها اية دولة من دول المجموعة مفتوحة امام كل الشركات الوطنية والاوروبية. وقد عمدت دول المجموعة الى توحيد الاجراءات الادارية التي تسهل المنافسة. ولكن، في هذا المجال ايضاً، اعطيت ثلاث دول هي البرتغال واسبانيا واليونان الحق في الاستمرار بالتحكم، لفترة انتقالية، بكل ما له علاقة باسواق النقل والاتصالات والمياه.

● **الهاتف**: ستعمل كل دول المجموعة على توحيد نظامها الهاتفي. ومن بين النتائج المنتظرة لهذا التوحيد ان الحصول على الخط الخارجي للاتصالات الدولية سيكون في المستقبل عبر الرقم ٠٠ ولكن حتى حلول هذا الموعد سيبقى لكل بلد رقمه الخاص.

● **النقل الجوي**: انتهى زمن تحكم الشركات الوطنية بالنقل الجوي الداخلي في كل بلد من بلدان المجموعة. فابتداء من اول كانون الثاني (يناير) الجاري، يحق مثلاً لشركة ك. ال. ام. الهولندية ان تنقل مسافرين من باريس الى مدينة بوردو الفرنسية. ولكن، كما في المجالات الاخرى، ثمة عدداً من التدابير التي سيتم العمل بها حتى اشعار آخر وغرضها الاستمرار في حماية الشركات الوطنية وضمان استمرار حصولها على اكبر نسبة من حركة النقل الجوي الداخلي. فشركة لوفتهانزا الالمانية مثلاً، لن يتاح لها ان تنقل مسافرين من العاصمة الفرنسية حتى مدينة نيس الساحلية الا بحلول العام ١٩٩٧. واذا كان المسافر يتوقع، من هذه التدابير، ان تخفض اثمان بطاقة السفر الجوي، الا ان امله سيخيب اذ ان كل الشركات الجوية، باستثناء بريتيش ايرويز، تعاني من أوضاع مالية صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن شركة لوفتهانزا خسرت، في الاشهر الستة الاولى من العام الماضي مبلغ ١,٨ مليار مارك! وهذا الوضع سيدفع بالشركات الى الاستمرار في فرض اسعار مرتفعة.

● **النقل البحري**: ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) في وسع اية باخرة شحن او سفر مسجلة في اي بلد من بلدان المجموعة ورافعة علمه، ان تنقل البضائع او المسافرين من اي مرفأ اوروبي الى اي مرفأ آخر من دون تمييز او حصر. الاستثناء الوحيد يشمل عملية النقل بين دولة اوروبية وبين الجزر التابعة لها وستبقى هذه العملية خاضعة لعدد معين من القيود غرضها الاستمرار في حصر هذا النوع من الملاحة بالشركات الوطنية.

● **الحيوانات المنزلية الأليفة**: كل الحيوانات المنزلية التي ينقلها اصحابها معهم من دولة الى دولة، يفترض ان يكون لها شهادات تلقيح اوروبية. ومن نتائج العمل بهذا التدبير ان بريطانيا وايرلندا اصبحتا ملزمتين بالغاء عملية الحجر الصحي (بالكارنتينا) التي كانت تفرضاها على الكلاب والهررة الواصلة اليهما بسبب خوفهما من عدوة الكلب.

● **لحوم الحيوانات والمآكل والمشروبات**: عملاً بمبدا ان ما يصلح في بلد اوروبي يجب ان يكون صالحاً في كل بلدان المجموعة، تلغى الرقابة على الحدود، على اللحوم المستوردة ويستعاض عنها بالرقابة في اماكن متخصصة. كذلك تلغى النصوص القانونية التجارية التي كانت تمنع دخول بعض المشروبات والماكولات الى عدد من الدول بحجج صحية. وفي المقابل، اصبح من الالزامي ان يحمل كل منتوج غذائي ملصقاً يبين مكوّناته بالتفصيل، الأمر الذي يتيح للمستهلك ان يتبين الفرق بين ما هو معروض عليه.

● **توحيد المعايير**: المبدا العام يقول إن كل سلعة مسوقة في اي بلد من بلدان المجموعة يجب ان تكون متوافرة في كل اسواق دول المجموعة. غير ان المفوضية الاوروبية في بروكسيل احاطت العمل بهذا المبدا بالكثير من التدابير والاجراءات التي تحفظ سلامة المستهلك بحيث يتوجب ان تكون كل سلعة مستوفية شروط الامن والسلامة المعمول بها على مستوى المجموعة. ومن الامثلة العملية على ذلك ان العاب الاطفال تصنع في كل دول المجموعة وفق المعايير الاوروبية. لكن بقيت مجموعة من الخلافات القائمة التي تتناول بشكل خاص السلع الغذائية.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٥ يناير ١٩٩٣ ....

● **رسوم القيمة المضافة:** القاعدة بالنسبة الى الافراد تقول ان الرسم (الضريبة) المستوفى على القيمة المضافة لسلعة من السلع يجب ان يستوفى في البلد الذي تتم فيه عملية الشراء. غير ان هذه القاعدة لا تطبق على عمليات شراء السيارات الجديدة والمراكب والزوارق والطائرات على اختلاف انواعها وعلى البيع بالمراسلة حيث يتوجب على المشتري ان يدفع رسوم القيمة المضافة في مكان اقامته. اما بالنسبة الى المؤسسات فإن رسوم القيمة المضافة تستوفى في البلد الذي تصدر اليه البضائع وليس في البلد المصدر، على أن تحول لاحقاً هذه الرسوم الى بلد المصدر. ومنذ سنوات، سعت الدول الاوروبية الى التقريب في نسبة الرسوم على القيمة المضافة بحيث تجاوز بشكل عام نسبة ١٥ في المئة. غير ان فروقاً مهمة ما زالت قائمة بين دولة ودولة حول عدد من السلع. اما بخصوص الضرائب المباشرة المفروضة على الفرد فإنها تبقى ضمن اطار صلاحيات كل دولة من دول المجموعة، بحيث لن تحل حتى إشعار آخر، الضريبة الاوروبية محل الضريبة «الوطنية» التي يدفعها الاوروبي في بلده أو في البلد الذي يقيم فيه ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

هل يبدأ التعاون بين الـ ٧ الكبار؟

وزير الخزانة الأمريكي: الدول الصناعية السبع في حاجة إلى مزيد من التعاون

وزير المالية الفرنسي: نأمل في زيادة التعاون الاقتصادى والنقدى بصورة أقوى

□ باريس-رويتر:

يتوقع الخبراء والمحللون أن يتزايد التعاون بين الدول الصناعية السبع المتقدمة فى الفترة القادمة لإعطاء دفعة للاقتصاد العالمى ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وذلك بعد أن شهدت السنوات القليلة الماضية درجة أقل من التعاون والتنسيق بين هذه الدول.

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة الالمانية فى الفترة القادمة، وبدأت بشائر الانتعاش الاقتصادى تظهر فى الولايات المتحدة ووعد الرئيس الأمريكى المنتخب «بيل كلينتون» باتخاذ اجراءات لخفض العجز المتضخم فى الميزانية الأمريكية، وفى اليابان — والتى ستستضيف القمة الصناعية القادمة — من المتوقع أن يتم خفض أسعار الفائدة قريبا. ورغم أن كل دولة من هذه الدول الثلاث - المانيا والولايات المتحدة واليابان - تضع نصب أعينها مصلحتها القومية العليا، إلا أن سياساتها الاقتصادية فى الفترة القادمة من المتوقع أن تسير فى نفس الاتجاه وليس فى اتجاهات متعارضة.

وقال «توم بيرجر» أحد المسئولين السابقين فى وزارة الخزانة الأمريكية «إن التعاون سوف يزداد بين الدول الصناعية السبع».

وقال «لويد بنتسين» وزير الخزانة الأمريكى فى إدارة كلينتون «إن الدول الصناعية السبع فى حاجة إلى مزيد من التعاون ووضع استراتيجية لزيادة النمو الاقتصادى وإعطاء دفعة لاقتصادياتها، ولن تكون هذه مهمة سهلة».

وأعرب «هورست كوهلر» أحد كبار المسئولين فى وزارة المالية فى بون عن رفضه لمحاولات توجيه اللوم لالمانيا بخصوص الركود الحالى فى الاقتصاد العالمى وقال «إن استراتيجية الدول الصناعية السبع على المدى المتوسط لتحقيق نمو غير تضخمى لم تفشل، وأن المهمة الأولى التى تنتظر الدول السبع هى وضع استراتيجية لزيادة معدلات النمو». وقال «ميشيل سابان» وزير المالية الفرنسى «إنه يأمل فى زيادة التعاون الاقتصادى والنقدى بين الدول الصناعية السبع فى عام ١٩٩٣ بصورة أكبر من العام الماضى». ويرى الخبراء أن مسئولية زيادة التعاون والتنسيق بين الدول الصناعية ستقع فى المقام الأول على الولايات المتحدة نظرا لدورها القيادى، وقال «بنتسين» «إنه يرغب فى أن يرى الولايات المتحدة تعيد تأكيد دورها القيادى».

وقال «ايان امستاد» الخبير الاقتصادى بـ «بانكرز ترست انترناشيونال» بلندن «إن زيادة



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٢

معدلات النمو تعتبر مسألة مهمة للغاية بالنسبة للدول الصناعية السبع وخاصة مع توقعات امتداد فترة الركود الاقتصادى فى ألمانيا.

وذكر «بول هورن» الخبير الاقتصادى بـ «سميث بارنى» فى باريس أن هناك مفاوضات تجرى حاليا فى ألمانيا للتوصل إلى «اتفاقية تضامن» بين الحكومة ورجال الأعمال والاتحادات العمالية، وأن ذلك سوف يمهد الطريق أمام خفض أسعار الفائدة الألمانية لتصل إلى ٧٪ بحلول يونيو القادم، وهذه الخطوة سوف تقابل بالارتياح فى أوروبا ويكون لها اثر فى زيادة التعاون بين الدول الصناعية السبع.

ويرى الخبراء أن الاختبار الحقيقى الذى ستواجهه الدول الصناعية هو الارتفاع الكبير المتوقع فى قيمة الدولار فى العام الحالى، فالصناعات الأوروبية التى شهدت انكماشا نتيجة لانخفاض الدولار، سوف ترحب بهذا الارتفاع. ولكن من ناحية أخرى، فإن ارتفاع الدولار سوف يسبب اضرارا للمصدرين فى الولايات المتحدة والذين يتطلعون لأوروبا لتصدير أكثر من ربع إنتاجهم.

ويتوقع «هورن» أن يصل الدولار إلى ١,٧٠ مارك بحلول يونيو القادم وأن يصل إلى ١,٨٠ مارك فى نهاية العام الحالى، وقال «إن الارتفاع الكبير للدولار يمكن أن يسبب أضرارا للولايات المتحدة».



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٥ يناير ١٩٩٣

ترتيبات لاجتماع الدول الصناعية السبع لبحث تقديم المساعدات لروسيا

طوكيو - ر - ذكرت وكالة انباء كيودو اليابانية ان وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى يعتزمون الاجتماع قريبا لبحث انعاش الاقتصاد العالمي والمساعدات المقدمة لجمهورية روسيا الاتحادية.

ونقلت الوكالة عن مصادر مالية ان المسئولين يحاولون ترتيب لقاء يضم ايضا رؤساء البنوك المركزية خلال شهر فبراير المقبل.

وذكرت هذه المصادر ان الاجتماع قد يعقد في مارس إذا طلبت ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون المزيد من الوقت للاشتراك فى اول اجتماع تشترك فيه للدول السبع الصناعية.

واضافت المصادر ان الاجتماع سيكون فرصة مناسبة لتنسيق السياسات مع الادارة الأمريكية الجديدة وبحث السياسات المتعلقة بالعملات.وفى الوقت نفسه ذكرت الصحف اليابانية ان الرئيس الروسي بوريس يلتسين سوف يتلقى دعوة لحضور اجتماع قمة الدول السبع الصناعية الكبرى وهى بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة فى شهر يوليو المقبل.ونقلت الصحف اليابانية عن مصادر حكومية ترتب لعقد القمة بين يومى ٧و٩ يوليو المقبل أن الرئيس الاندونيسى سوهارتو الذى طلب السماح له ايضا بحضور القمة لن يتلقى دعوة مماثلة.

وذكرت صحيفة سانكى شيمبون ان الرئيس سوهارتو الذى يراس حاليا حركة دول عدم الانحياز التى تضم ١٠٨ دول سوف يتلقى دعوة لإرسال خطاب يتلى فى قمة طوكيو.

وكان سوهارتو الذى يدعو إلى المزيد من الحوار بين الدول الغنية والفقيرة قد ابلغ رئيس الوزراء اليابانى كيتشى ميازاوا خلال لقائهما فى جاكارتا هذا الشهر عن امله فى حضور اجتماع عقب قمة الدول السبع الصناعية الكبرى ولكن مسئولين يابانيين اعلنوا ان بعض دول المجموعة قد لا تقبل فكرة اضافة قضايا اخرى إلى جدول اعمال المؤتمر بخلاف مساعدة روسيا.



الضريبة المضاعفة للمنتجات البترولية

عوائق أمام التجارة فى أوروبا الموحدة

□ امستردام - رويتر:

كان من المتوقع ان يؤدى اختفاء الحدود الداخلية الأوروبية منذ بداية العام الجارى إلى زيادة سرعة الأنشطة التجارية إلى اقصاها ولكن تجارة المنتجات البترولية فى أوربا الخالية من الحدود الداخلية تواجه صعوبات أكثر من الوقت الراهن عن الفترة السابقة حيث يكافح المتعاملون من أجل الفهم والتعامل فى ظل نظام الضريبة الجديد.

وقال المدير التجارى باحدى شركات البترول الكبرى والذى رفض الكشف عن حديثه «ان قانون الضريبة المضافة والرسوم المفروضة فى غاية التعقيد وحقيقة فإنها مشكلة كبيرة بالنسبة لصغار المتعاملين الذين يفتقرون إلى الامكانيات التى تؤهلهم لاستشارة الخبراء».

وفى الوقت نفسه يقول مستورد منتجات بترولية المانى «ان الوضع الراهن بمثابة «الكابوس» بالاضافة إلى ان هناك كمية هائلة من الأوراق التى يجب استيفاؤها».

وعقب التخلص من الجمارك التى كانت مطبقة على الحدود قامت السلطات الضريبية فى المجموعة الأوروبية بفرض ضريبة القيمة المضافة بالاضافة إلى رسوم أخرى على شركات البترول. تحملهم التزامات ضريبية ضخمة إذا ما ساءت الأمور. وطبقاً للنظام القديم فإن المتعامل فى أية دولة من دول المجموعة الأوروبية إذا قام ببيع شحنة من البنزين معفاة من الضريبة إلى دولة أوروبية أخرى فإن مشترى الشحنة يتحمل ضريبة القيمة المضافة والرسوم.

ولكن النظام الجديد يقر انه إذا لم تدفع الضريبة - لأى سبب من الأسباب - فى الدولة المستوردة فإن البائع الأصلى يتحمل هذه الضريبة.

وهذا يعنى ان المصدر الذى يقوم بتصدير منتجات معفاة من الضريبة يجب ان يحصل على رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة من المشترى حتى يقدمها إلى الجهات الضريبية المحلية فى بلده كدليل على التصدير. وقد غيرت شركات البترول عقودها التجارية لتغطية انفسهم فى مواجهة الأعباء المحتملة لضريبة القيمة المضافة والتى يمكن ان تصل لأكثر من ٢٥٪ من قيمة الشحنة وكذلك من الرسوم التى تصل إلى ٤٠٠٪ فى حالة البنزين.

وتطالب العديد من هذه الشركات بخطابات الائتمان للقيمة الكلية لضريبة القيمة المضافة المحتملة والرسوم المطلوبة وذلك إذا لم يتمكن المشترى من تقديم كل وثائق الضريبة الضرورية مقدماً.

ويقول «بيتر كلسون» أحد المحللين المستقلين ان النظام الجديد يعنى إدارة اضافية وأعباء ضخمة محتملة يتحملها المتعاملون حيث ان عليهم القيام بفحص دقيق للغاية بينهم بالاضافة إلى فحص كل شىء مع السلطات الضريبية.

حتى شركات البترول الكبرى عانت من الارتباك ويتضح ذلك من التلكس الذى بعثت به شركة «بريتش بتروليم» لشركائها التجاريين يلخص فهمها للقواعد الجديدة والذى قالت فيه «ان الأمر يتطلب بعض الوقت لصناعة البترول حتى تضع فهماً مشتركا لآثار هذه القواعد واضافت ان القواعد قد تخضع للتغيير وفى أكتوبر الماضى أحدث وزراء المالية فى المجموعة الأوروبية جلبة واسعة النطاق عندما أعلنوا انه مع بداية ١ يناير ١٩٩٣ يلتزم بائع الشحنة البترولية بابلاغ السلطات التابعة للجهة التى ستصل إليها هذه الشحنة وكذلك برقم ضريبة القيمة المضافة للمشترى وذلك قبل بدء عملية الشحن.

وأعلنوا أيضا ان على المتعاملين ان يقوموا بتسجيل ضريبة القيمة المضافة فى كل دولة من دول المجموعة الأوروبية.

وتكمن المشكلة الرئيسية فى ان الجهة المتجهة إليها الشحنة غالبا ما تكون غير معروفة عند عملية البيع وذلك لأن محتويات الشحن ربما تباع مرات عديدة طبقا لنظام «التجارة المتسلسلة».

ويقول المتعاملون فى الشحن البترولى انهم يواجهون مشكلة فقدان المعلومية فى تعاملاتهم بسبب ضرورة الإعلام الالزامى عن جهة الاستيراد.

ولكن نتيجة لضغوط الجهات الصناعية اضطر وزراء المالية إلى اصدار توجيه يلغى التزام المتعاملين بالتسجيل فى كل دولة يتعاملون بها ومع انهم لم يحلوا المشكلة المتعلقة بالاوضاع عن الجهة التى توجه إليها الشحنة اشار دبلوماسى بريطانى إلى ان اللجنة الأوروبية ستراجع كل المواقف.

ويعقد المتعاملون الأمل على شركات التمثيل المالى والتى كانت تتولى ترتيب جميع أوراق العمل على الحدود بالنسبة للشركات التى تقوم بتصدير منتجات البترول.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

ردود طوكيو غير مشجعة

المجموعة الأوروبية تضغط لخفض الفائض التجارى اليابانى

□ بروكسل-رويتر:

كثفت المجموعة الاوروبية من ضغوطها على اليابان للحد من فائضها التجارى المتزايد مع المجموعة لكنها لم تتلق سوى ردود غير مشجعة من طوكيو.

وقد حث السيرليون بريتن مفوض العلاقات التجارية الخارجية طوكيو خلال محادثات تجارية على تعزيز اجراءاتها الهادفة الى وقف زيادة الفائض التجارى الذى بلغ حوالى ٣٠ مليار دولار العام الماضى.

واعرب ليون عن قلقه العميق بسبب الموقف الراهن فى التبادل التجارى بين الجانبين.

وقد حذر جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة خلال اجتماعه مع وزير الخارجية اليابانى ميشو واتانابى فى بروكسل من انه اذا لم تعمل اليابان على كبح الفائض فان العلاقات السياسية بين الجانبين والمتدهورة بالفعل بسبب النواحى التجارية سوف تزداد تدهورا.

وحث بريتن طوكيو على تحسين اجراءات تنشيط الطلب المحلى قائلا إن الخطة التى اعلنتها الحكومة اليابانية فى اغسطس الماضى والتى تقضى بضخ ٨٦ مليار دولار لتنشيط الطلب المحلى غير كافية لتقليل عدم التوازن التجارى. وان هناك تساؤلات بشأن كيفية صرف هذه الاموال.

وقد أوضح يوشيرو مورى وزير الصناعة والتجارة الخارجية اليابانى خلال اجتماعه مع مسئولى الجماعة سلسلة جديدة من الاجراءات الهادفة لتنشيط استيراد اليابان من الخارج.

وتشمل هذه الاجراءات تسهيلات ضريبية واستثمارات صناعية وتعاونا تجاريا. وهى تمثل فى معظمها ان لم تكن كلها استمرارا للخطة الموجودة، وقد رفضت طوكيو الموافقة على انشاء لجنة عمل دائمة كما تطالب المجموعة الاوروبية لمقارنة بين الاحصاءات التجارية للعمل على ازالة العوائق التجارية.

وقد نفى متحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية ان طوكيو لديها تحفظات حول مبدأ مجموعة العمل الا انه قال إن التفاصيل يتعين ان يتم الاتفاق عليها قبل ان تتم مناقشتها فى الاجتماعات القادمة المقرر عقدها فى فبراير.

وان هناك قضية مهمة تتعلق بكيفية تقييم الاحصاءات بموضوعية. ويقول مسئولو المجموعة إن طوكيو لا ترغب فى انشاء مجموعة العمل حتى لا تقدم الاحصاءات بموضوعية شاملة.

قد حذر بريتن طوكيو من التمييز فى التعامل التجارى بين المجموعة والولايات المتحدة مشيرا الى الاتفاقيات التى وقعتها مع واشنطن حول اشباه الموصلات والسيارات ومكونات السيارات.

لكن الوفد اليابانى قال إن الاتفاقات قابلة للتطبيق مع دول ثالثة.

وحدد بريتن سلسلة طويلة من المجالات التى وجدت المجموعة الاوروبية فيها صعوبة فى اختراق السوق اليابانية اهمها عقود الاعمال العامة ومكاتب المحامين والمنتجات الغذائية المصنعة والاقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

بعد شهر من بداية السوق الموحدة

المطالبة بتحرير سوق الاتصالات التليفونية فى أوروبا

□ بروكسل - العالم اليوم:

حجم سوق التليفونات فى المجموعة الأوروبية

إجمالى العائد عام ١٩٩٠ بالمليون ايكو

الدولة	القيمة
المانيا	٢١,٢٢٧
بريطانيا	١٨,٦٧١
فرنسا	١٧,٩٨٨
إيطاليا	١٤,٥٣٧
أسبانيا	٦,٢٢٥
هولندا	٤,١٩٣
بلجيكا	٢,٣٧١
الدانمارك	٢,١١٣
ايرلندا	٩٨٧
البرتغال	٩٧٠
اليونان	١٥٣
لكسمبورج	١٥٣

الاتصالات المحلية

اتصالات إلى خارج دول المجموعة (٧٪)

اتصالات مع دول المجموعة بعضها البعض (٤,٥٪)

سجلت بداية السوق الموحدة فى أوروبا فى أول يناير الحالى خطوة صغيرة فى تحرير صناعة الاتصالات الأوروبية فقد تم فتح بعض شركات نقل معلومات الكمبيوتر امام المنافسة.

وتطالب هذه الصناعة والمتعاملون فيها بروكسل بخطط جديدة لمزيد من تحرير صناعة الاتصالات فى أوروبا بتخفيف اللوائح التى تشكل عوائق بين مناطق السوق ويطالبون بفتح صناعة تشغيل الخطوط التليفونية العادية التى تمثل سوقا بلغت قيمتها ٩٠ مليار ايكو عام ١٩٩٠، وتقدر الآن بحوالى ١١٠ مليارات ايكو سنويا، وهى صناعة تنمو نموا سريعا اذ يزداد حجم الاتصالات التليفونية الأوروبية بنسبة ٨٪ سنويا وفقا لتقديرات مؤسسة دايوا للابحاث فى لندن.

وتسيطر على هذه الصناعة حفنة من الاحتكارات المملوكة للحكومات وتحصل على ٩٠٪ من ايرادات الاتصالات التليفونية فى المجموعة الأوروبية تقريبا. لكن المفوضية الأوروبية ترغب فى تغيير هذا الوضع. وقد دعت الى ان يتقدم ممثلون عن «المنتجين» والمستهلكين والحكومات بمقترحات حول تحرير هذه الصناعة من الآن وحتى نهاية الشهر الحالى.

وتركزت طلبات المفوضية حول طلب ابداء الرأى فى اربعة خيارات مطروحة الاول تجميد عملية التحرير والرجوع عن السياسة الحالية. والثانى يدعو بروكسل الى فرض احكام مركزية لخفض تكاليف المكالمات وهى سياسة تتعارض مع التأكيدات الجديدة للمجموعة الأوروبية بشأن الدعم او اتخاذ القرارات على أدنى المستويات الحكومية.

والخيارات الأخرى التى تبدو أكثر احتمالا فى الواقع هى اما اتخاذ قرار بشأن الغاء جزئى للعوائق القانونية أو اللائحية او اجراء تغييرات شاملة من النوع الذى طبق فى بريطانيا.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية انها ترغب على الاقل فى الغاء مزيد من العوائق غير ان الكثير من الدول الاعضاء تعارض ذلك.

وتتفاوت الأراء من حرية السوق الكبيرة كما فى بريتيش تيليكوم وميركورى كومنيكيشنز وهيئة البريد والاتصالات اللاسلكية البريطانية، الى الاحتكارات الحكومية المملوكة للدولة كما فى دول جنوب أوروبا.

ويرى المديرون التنفيذيون فى لندن والمسئولون فى بروكسل ان الحكومات التى تعارض التحرير تخضع الآن لرغبة انصار تحرير هذه السوق وهو ما يعتبر انتصارا حقيقيا لهم.

والاتصالات الصوتية تمثل عصب صناعة مازالت تعتبر أداة من أدوات الحكومات لذلك تاثرت المناقشات حول هذا الموضوع بالمواقف الايديولوجية والانفعالات العاطفية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٣

واشنطن تدرس معاقبة المجموعة الأوروبية

□ واشنطن - رويتر:

تدرس الولايات المتحدة فرض عقوبات على المجموعة الاوروبية بسبب سياستها الجديدة التى تعطى افضلية للشركات الاوروبية فى الحصول على العقود الحكومية نقلت ذلك صحيفة «واشنطن بوست» عن مصادر بالكونجرس الامريكى وأشارت الصحيفة إلى أن ادنى هذه العقوبات قد يكون منع الشركات الأوروبية من التقدم بعطاءات لعقود فيدرالية معنية بالولايات المتحدة.

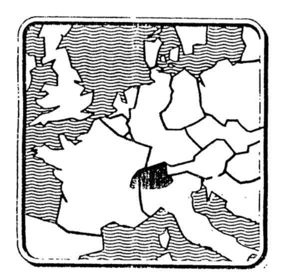
المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحليل



أبعاد اندماج سويسرا فى المنظمات الاقليمية والدولية

د . وليد محمود عبد الناصر

من المعروف ان سويسرا تستضيف المقر الأوروبى للامم المتحدة والكثير - بل معظم - الوكالات الدولية المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالاضافة الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) . كذلك فان القطاع الخدمى بصفة عامة - والمصرفى بشكل خاص - فى سويسرا له تأثير دولى هام . وعلى المستوى السياسى ، يبقى حياد سويسرا هو الظاهرة الأبرز وهو الحياد الأقدم فى العالم بجانب نظام الديمقراطية المباشرة الذى يجعل كل قرار له اهمية يجب أن يحدده الشعب من خلال استفتاء شعبى . واخيرا تبقى السمة الكونفدرالية لسويسرا نموذجا ناجحا لتجمع مجموعات قومية مختلفة فى اطار دولة واحدة . الا أن سويسرا ليست عضوا فى الأمم المتحدة ، وقد رفض شعبها فى استفتاء عام ١٩٨٦ الانضمام للمنظمة الدولية بنسبة ٢ الى ١ .

وقد بدات سويسرا خلال العامين الماضيين جهودا حثيثة لاعادة الاندماج فى المنظمات الدولية والاقليمية السياسية والاقتصادية . وبدأ دبلوماسيون سويسريون يرون ان حياد سويسرا . وعدم عضويتها فى الامم المتحدة من العوامل السلبية التى يجب اعادة النظر فيها .

وعقب فشل المسعى السويسرى فى منتصف ١٩٩٢ لتكون المنظمة الدولية التى ستشرف على تنفيذ الاتفاقية الدولية الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية مقرها جنيف ، سعت سويسرا لاستضافة لجنة الأمم المتحدة للتنمية القابلة الادامة (البيئة والتنمية) والتى اوصت بها قمة الأرض فى ريو فى يونية ١٩٩٢ ، والتى ستعنى برصد التنفيذ الوطنى والدولى للمعايير البيئية المتفق عليه فى ريو .

وقد بدات سويسرا تقدم شروطا سخية لهذا الغرض . منها تقديم مزيد من التسهيلات والامتيازات للموظفين الدوليين باللجنة . وقد سبق لسويسرا خلال المرحلة التحضيرية لمؤتمر ريو ان استضافت السكرتارية المؤقتة للمؤتمر وسكرتارية الاتفاقية الدولية لتغيير المناخ ومركز المعلومات الخاص بتغيير المناخ وسكرتارية اتفاقية بازل للتحكم فى نقل المواد الخطرة . وقد عرضت سويسرا دفع تكلفة ونفقات مقر اللجنة بحوالى عشرات الملايين من الفرنكات بما فى ذلك تقديم ٢٦٠٠ متر مربع تضم ايضا مقر الصليب الاخضر الدولى لتسهيل التنسيق مع المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال البيئة ، ومقر سكرتارية الاتفاقية الدولية لتغيير المناخ وتعى الحكومة السويسرية حجم الموارد الاضافية لسويسرا التى ستدرها المؤتمرات الدولية المتصلة بالبيئة ولتعويض غيابها عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبدأت سويسرا منذ اغسطس ١٩٩٢ فى ارسال مبعوثين عنها



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

لكافة دول العالم للحصول على دعم دولي لعرض سويسرا استضافة المنظمات الدولية التى ستنشأ لمتابعة نتائج ريو كما ترجمت سويسرا اهتمامها بالتعاون الدولي في موضوعات البيئة بقيامها بدور فعال خلال مؤتمر ريو حيث تولت منصب نائب رئيس المؤتمر كما وقعت على اتفاقيتي تغيير المناخ والتنوع البيولوجي وبشأن اتفاقية التنوع البيولوجي ركزت سويسرا على حماية حقوق الملكية الفكرية عند نقل المواد الجينية من الجنوب للشمال او نقل التكنولوجيا من الشمال للجنوب . واكدت سويسرا التزامها بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو على المستويين المحلي والاقليمي ، فدعت لفرض ضرائب وادوات اقتصادية وحوافز لتنفيذ نتائج المؤتمر . ولم تبال سويسرا باستعداء الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط عندما اعلنت تجميد انبعاث غازات ثاني اكسيد الكربون بنفس مستوى ١٩٩٠ والعمل لتخفيضها بعد عام ٢٠٠٠ .

والواقع ان سعى سويسرا لاستضافة الهيئات الدولية المعنية بالبيئة جاء في اطار طرح الحكومة السويسرية مشروع قانون لتوسيع وتطوير القطاعات المحددة بالمنظمات الدولية بجنيف بما يسمح بالاستجابة لطلبات منظمات دولية بجنيف والتوسع في اراضي محيطة بها او لاستضافة منظمات دولية جديدة .

كذلك ، فان سويسرا اعلنت انه سيتم تجهيز اول كتيبة من قوات القبعات الزرقاء السويسرية للمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية بحلول نهاية عام ١٩٩٤ مما سيتكلف حوالي ٧٦ مليون فرنك ثم بعد ذلك حوالي ٧٩ مليون فرنك سنويا .

عندما اعتبرت قوى سياسية سويسرية هذه النفقات باهظة ، اعلن مجلس الدولة السويسري تخفيض مستوى تسليح هذه القوات ومرتبات وتعويضات افرادها كما اكد ان الامم المتحدة ستتكفل بـ ١٠ ـ ٢٠٪ من نفقات هذه القوات التى ستتشكل من ٦٠٠ فرد تكون تحت تصرف الامم المتحدة ، ومؤتمر الامن ، التعاون الاوروبي لتشارك في عمليات حفظ السلام ، وللتشجيع على تطوع السويسريين لهذه القوات قرر المجلس الفدرالي السويسري استقطاع مدة خدمة هؤلاء مع قوات حفظ السلام بالخارج من فترة خدمتهم الاجبارية في الجيش السويسري .

وتجاه الازمة اليوغوسلافية فقد حرصت سويسرا على الالتزام بالعقوبات التجارية والمالية وغيرها التى فرضها مجلس الامن على جمهورية الصرب والجبل الاسود من خلال وقف التعامل النفطي وتجميد الممتلكات التابعة لهما وحافظت على الحظر ضدهما اكثر من دول اوروبية اخرى وقدمت مراقبين للامم المتحدة ومؤتمر الامن للتعاون الاوروبي ومنذ بداية الازمة اليوغوسلافية ، شكلت الحكومة السويسرية لجنة مشتركة من الوزارات برئاسة مدير ادارة اوروبا وامريكا الشمالية بالخارجية السويسرية ، وذلك بهدف جمع المعلومات حول تطورات الازمة اليوغوسلافية وعرضها على المجلس الفيدرالي لمساعدته في تحديد مساهمة سويسرا في حل الازمة من خلال المؤتمر الدولي الذى انعقد في جنيف . وقد تبنت سويسرا موقفا سياسيا واضحا تجاه الازمة حيث رفضت قصر الاتهام على كل الصرب بل وجهت اصابع الاتهام الى « عناصر » صربية والى قوى بوسنية والجيش الفدرالي اليوغوسلافي الذى ترك اسلحته الثقيلة للميليشيات ، كما حملت سويسرا السلطات الكرواتية جزءا من المسئولية بسبب عدم تفهمها منذ بداية الازمة لمشاعر واهتمامات الصرب . الا ان سويسرا ايضا حددت مسلمي الصرب والبان كوسوفو كضحايا لما حدث في يوغوسلافيا السابقة .

كذلك قدمت ١٥ مليون فرنك في اغسطس ١٩٩٢ كمساعدات انسانية لسكان جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الموجودين هناك ، وركزت على الدعوة الى انشاء محاكم دولية لبحث انتهاكات حقوق الانسان في ضوء التقارير التى تحدثت عن معسكرات اعتقال وتعذيب جماعية في يوغوسلافيا السابقة . وقد اظهر استفتاء للرأى ان ٦٥٪ من السويسريين يؤيدون تدخلا عسكريا في اطار الامم المتحدة لحماية السكان المدنيين وحماية المساعدات الانسانية الى يوغوسلافيا السابقة ، وان ٥٤٪ ايدوا مشاركة سويسرا في تقديم المساعدات الانسانية الى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة في حين ان ٢٠٪ ايدوا المشاركة السويسرية في التدخل العسكري ذاته وانقسم المشاركون في الاستفتاء مناصفة بشأن استقبال سويسرا للاجئين اضافيين من هذه الجمهوريات فقد تعهدت سويسرا خلال مؤتمر جمع تبرعات للاجئين من جمهوريات بيوغوسلافيا السابقة باقامة مساكن في هذه الجمهوريات للاجئين بمبلغ يتراوح من ٦ الى ١٠ مليون فرنك سويسري بما يضمن وجود اللاجئين في اماكن قرب مواطنهم الاصلية ، بالاضافة الى ذلك عرضت سويسرا استضافة ١٠ الاف لاجىء من هذه الجمهوريات وبشكل مؤقت حتى استقرار الامور في مواطنهم الاصلية . واخيرا طبقت سويسرا القرارات الدولية ضد العراق وليبيا ويوغوسلافيا السابقة جاء رغم تكبد الدولة والمؤسسات الخاصة هناك خسائر فادحة نتيجة هذا التطبيق .

وتجدد الاشارة الى ان سويسرا قامت بدور فعال في اطار علم الامم المتحدة في انشطة نزع سلاح العراق وشارك خبراؤها في بعثات الامم المتحدة للعراق (طبقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ من المركز العسكري والنووي والكيماوي في شبيتز وفي الاسلحة البيولوجية . وقد قام عدد من مهندسي الجيش السويسري بالتنظيم والاشراف على تدمير مباني وتسهيلات عراقية لانشاء اسلحة كيماوية ونووية مثل تدمير مجمع الاثير النووي كما اشرف مهندسون سويسريون في فبراير ١٩٩٢ على تدمير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

راجمات صواريخ متعددة الرؤوس فى جنوب العراق وغيرها من المنشآت النووية والكيماوية العراقية .

وهناك راى متزايد داخل سويسرا ، يدعمه بشكل خاص الحزب الديمقراطى المسيحى ، يدعو لانضمام سويسرا للدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية حول المخدرات وقد نجحت هذه الضغوط بالفعل فى اقلمة عدد من النصوص القانونية السويسرية مع نصوص هذه الاتفاقيات ، خاصة فيما يتصل بشأن الكفاح ضد تجارة المخدرات وغسيل اموال المخدرات .

وفى خارج اطار الامم المتحدة ، دعمت سويسرا مشاركتها فى الاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ الذى انعقد فى طهران فى نوفمبر ١٩٩١ وكذلك مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز والذى انعقد فى جاكرتا فى سبتمبر ١٩٩٢ بصفتها مدعوا خاصا كما تعهدت بالحفاظ على مساعدتها الانمائية الرسمية للدول النامية عند مستوى ٣٤,٪ من الناتج القومى الاجمالى رغم تزايد مساعدتها لدول شرق ووسط اوروبا ، ولكنها تراجعت عن التزام سابق بان تصل هذه المساعدات للجنوب الى ٤,٪ من ناتجها القومى الاجمالى نظرا لقيود الميزانية ولكنها اعادت التأكيد على عدم المساس بحصتها فى كل من اللجنة الدولية للصليب الاحمر والبنك الدولى .

وسيتناول هذا التقرير ما تسعى اليه سويسرا للاندماج فى المنظمات الدولية والاقليمية وهما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتقدم بطلب للانضمام للجماعة الأوروبية)

اولا : انضمام سويسرا لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى :

ادركت سويسرا بعد انتهاء الانقسام السياسى الدولى الى كتلتين ان مسار العالم سيتحدد اكثر فاكثر عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية التى اخذت طابعا عالميا فى عضويتها وفى استفتاء فى مايو ١٩٩٢ ، صوت السويسريون باغلبية ٥٦٪ (وباغلبية اكثر من ٦٠٪ فى القسم الفرنسى من سويسرا) لصالح الانضمام لمؤسسات بريتون وودز مما اعتبر - رغم مشاركة ٣٧,٧٪ فقط من مجموع من يحق لهم حق التصويت فى الاستفتاء - علامة ايجابية على طريق اندماج سويسرا فى الشئون الدولية .

وكان هناك تفاوت فى التأييد بين مناطق الاغنياء (٨٤٪) ومناطق الفقراء (نسبة ضئيلة جدا) كما جاءت معارضة قوية من فئات يسارية ودوائر طلابية وقوى عالم ثالثية وجاء التأييد الشعبى متسقا مع اقتراح المجلس الفيدالى . كما اشار قادة البنك الوطنى السويسرى الى ان انضمام سويسرا لهذه المؤسسات سيعطى دفعة قوية للفرنك السويسرى . وقد اعتبرت نتيجة هذا الاستفتاء مبادرة ايجابية بالنسبة للاستفتاء المقرر فى ديسمبر ١٩٩٢ حول اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية ومنطقة التجارة الأوروبية الحرة التى تضم سويسرا .

وفيما يتعلق بمسألة الانضمام لمؤسسات بريتون وودز ، فان « الحزب الليبرالى » اعتبر نتيجة الاستفتاء دليلا على روح انفتاح سويسرا على العالم الخارجى ، بينما اعتبره الحزب الديمقراطى المسيحى دليلا على استعداد سويسرا المساهمة مع بقية دول العالم فى العمل لتحقيق العدالة والتقدم الاجتماعى على المستوى الدولى . ورحب الحزب بانضمام سويسرا لمؤسسات « بريتون وودز » باعتباره خطوة نحو ادماج سويسرا فى المجتمع الدولى وتمهيدا لانضمام الشعب السويسرى الى اوروبا الموحدة . « الحزب الراديكالى » التصويت لصالح توصية الحكومة .

اما « اتحاد الوسط الديمقراطى » فانه ركز ضعف اقبال الناخبين على التصويت مما اعتبره تدهورا فى « الصحة الديمقراطية للشعب السويسرى » اما الحزب الاشتراكى فقد انقسم على نفسه وانتهى به الأمر الى ترك اختيار التصويت لأعضائه . وقد بدأ الانقسام واضحا بين القسم الفرنسى من سويسرا والمؤيد للانفتاح على العالم والقسم الالمانى المتحفظ ، كما أوضح الاستفتاء بجلاء ان من يعارضون انضمام سويسرا لمؤسسات بريتون وودز هم ايضا الذين يعارضون انضمام سويسرا لأوروبا الموحدة . وقد اعتبر المجلس الفيدرالى نتائج الاستفتاء تفويضا لتخلى سويسرا عن دور المراقب السلبى وللدفاع عن مصالحها وصنف التصويت ككل على انه دليل على تغيير عقلية الناخبين السويسريين عبر السنين . مقارنة مع تصويت السويسريين ضد انضمام بلادهم الى الأمم المتحدة فى العام ١٩٨٦) .

كما ان الموافقة الشعبية على الانضمام الى « مؤسسات بريتون » وودز دفعت القوى اليسارية المعارضة لاستغلال ذلك بالدعوة من جديد لانضمام سويسرا للامم المتحدة ولكن هذه القوى رحبت فى نهاية الأمر بنتيجة الاستفتاء واعتبرته نتيجة لتصويت ديمقراطى وطالبت هذه القوى بالتالى الحكومة بالعمل من خلال البنك والصندوق الدوليين على تبنى سياسات تنموية منحازة للفئات الاكثر فقرا وضعفا فى المجتمع - خاصة فى دول الجنوب - بما يحقق انتقالا نوعيا ايجابيا فى سياسة سويسرا الخارجية .

وعقب الاستفتاء بدأت سويسرا سلسلة تحركات دبلوماسية مكثفة لضمان مقعد فى الهيئات المركزية لصنع القرار داخل الصندوق والبنك الدوليين وكان الأمر يتطلب احد امرين : اما رفع حصة سويسرا فى الصندوق او تزعم مجموعة جديدة يحق لها المطالبة بمقعد اضافى بمجلس المحافظين فى الصندوق والبنك ، وذلك كما حدث بالنسبة لروسيا . وكانت الدول المرشحة لهذه المجموعة الجديدة بقيادة سويسرا من دول شرق اوروبا والاتحاد السوفياتى السابق وتركيا . ويذكر ان لسويسرا ١,٧



مليار من حقوق السحب الخاصة فى صندوق النقد الدولى وهو ما يضعها فى مرتبة سابقة لدول الشمال واسبانيا واستراليا والنمسا وقد ساعد توقيت استفتاء سويسرا على ضمان الحصول على مقعد فى مجلس المحافظين للصندوق والبنك حيث انه جاء فى اطار عملية اعادة تنظيم وهيكلة مجلس المحافظين للمؤسستين فى ضوء انضمام الجمهوريات السوفيتية السابقة اليهما .

وعلى المستوى المالى ، فقد كان على البنك الوطنى السويسرى تحويل احتياطى بقيمة ١,١ مليار فرنك لصندوق النقد الدولى على ان تسدد باقى حصة سويسرا (٣,٧ مليار فرنك) فى شكل ضمانات . وقد قدمت سويسرا ١٩٧ مليونا لاستكمال حصتها فى البنك الدولى بعد الاستفتاء ، كما سيكون عليها دفع ٥٩ مليون فرنك سنويا بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ للبنك الدولى بما يجعل اجمالى مساهماتها فيه ٤٣٢ مليون فرنك .

ونجحت سويسرا مؤخرا فى تشكيل مجموعة تضمها بجانب بولندا ، اذربيجان ، اوزبكستان ، كيرشيزى ، طاجكستان ورغم احتجاج بعض الدوائر السويسرية على تحمل سويسرا دفع حصة الجمهوريات السوفيتية الاربع السابقة التى تبلغ ٥٠ مليون فرنك ، فان وزير المالية السويسرى اكد ان بلاده لن تتحمل اكثر من مليونى فرنك فقط فى هذا الاطار .

وقد رحبت المانيا وفرنسا بانضمام سويسرا باعتباره حدا من الدور الامريكى والبريطانى فى مجلس المحافظين . وبالمقابل فان الولايات المتحدة كانت من حيث المبدأ ضد اى تغيير فى حقوق التصويت فى مجلس المحافظين ، بما فى ذلك انشاء المقعد الـ ٢٤ لسويسرا لأن ذلك يؤدى للتقليل من وزن امريكا التصويتى ، وكانت تسعى بالمقابل للعمل لاحلال سويسرا محل ايران فى مقعد بمجلس محافظى الصندوق . ومما لاشك فيه ان الدول الغربية رحبت بدخول سويسرا لمجلس المحافظين نتيجة اهمية قطاعها المصرفى ولفتح باب الصلة المباشرة بين صندوق النقد الدولى ومؤسسات سويسرا المصرفية .

وقد طلبت جنوب افريقيا الانضمام الى المجموعة التى تراستها سويسرا فى الصندوق والبنك الدولى ، الا ان سويسرا وضعت شرطين لذلك هما : الحصول على الضوء الاخضر لهذا الانضمام من المؤتمر الوطنى الافريقى ، ومشاركة ممثلين عن المؤتمر على قدم المساواة مع ممثلى حكومة بريتوريا فى اعمال هذه المجموعة . وتعتبر هذه سابقة فى تاريخ المنظمات الدولية الحكومية ، خاصة ان جنوب افريقيا كانت قد طردت فى السبعينات من مجموعة كانت تضم نيوزيلندا واستراليا .

وهذه الصيغة التى اقترحتها سويسرا تعزز المجموعة التى تقودها فى البنك والصندوق ، وتعطى لحكومة بريتوريا فرصة القول انها تقبل عمليا المشاركة فى السلطة مع المؤتمر الوطنى الافريقى ، وتمكن المؤتمر بدوره من ممارسة سلطة حكومية على المستوى الدولى فى هذه المرحلة .

ثانيا : المسعى السويسرى للانضمام للجماعة الاوروبية :

منذ عام ١٩٨٩ كانت الدبلوماسية السويسرية قد ادركت ان منهج الخطوة خطوة والاستقلالية فى القوة التفاوضية لم تعد تكفى ويجب الاندماج فى دبلوماسية الجماعة الأوروبية المتعددة الأطراف من خلال المنطقة الاقتصادية الأوروبية .

وكانت سويسرا قد شاركت بقية الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الأوروبية الحرة (سبعة أعضاء) فى التوصل لاتفاق مع دول الجماعة الأوروبية الاثنتى عشرة فى اكتوبر ١٩٩١ لانشاء ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية التى تعمل لتحرير حركة السلع والخدمات وراس المال والعمال فيما بين الدول الـ ١٩ ، مع حصولها على استثناء حتى عام ١٩٩٨ بالنسبة لحرية دخول العمالة اليها مما مكنها من تهدئة خواطر مواطنيها حيث ان حجم العمالة الأجنبية لديها وصل بالفعل ١٩,٧ ٪ من حجم القوى العاملة . وكانت سويسرا بانتظار استفتاءين شعبيين عام ١٩٩٢ : أحدهما فى سبتمبر معنى بانشاء خط سكك حديدية فى ممر « جوتارد » الذى يمر عبر جبال « لوتشبيرج » مما يشكل دفعة حيوية لحركة النقل داخل اوروبا . والاخر فى ديسمبر من العام نفسه حول اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية التى ستجعل تشريعات الجماعة الأوروبية تغطى الدول اعضاء منطقة التجارة الأوروبية الحرة بما فيها سويسرا . وبدلا من الانتظار لرؤية نتائج هذين الاستفتاءين ثم التقرير بشأن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية ، كان قد حدد منذ اكتوبر ١٩٩١ هدف الانضمام للجماعة الأوروبية كحجر زاوية للسياسة الأوروبية لسويسرا واستغل التصويت الايجابى على انضمام سويسرا الى مؤسسات بريتون وودز فى مايو ١٩٩٢ ليقرر (باغلبية ٤ ضد ٣ من اعضائه) وتقدم بعد ذلك بيومين بطلب سويسرا الانضمام للجماعة الأوروبية ، على ان تبدأ المفاوضات الفعلية للانضمام فى بداية ١٩٩٣ وقد تستغرق سنتين أو ثلاث . ويتطلب الانضمام الفعلى لسويسرا الى الجماعة الأوروبية استفتاء مزدوجا : واحد للشعب السويسرى باغلبية الاصوات وآخر للكانتونات الـ ٢٦ وقد يستغرق الامر أكثر من استفتاء واحد الا انه على الجانب الآخر، راى البعض ان سلطة اتخاذ القرار داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستكون فى نهاية الأمر بيد دول الجماعة الأوروبية وليس دول منطقة التجارة الأوروبية الحرة EFTA التى تنتمى إليها سويسرا واعتبر المؤيدون الانضمام للجماعة الأوروبية هو انضمام سويسرا لتجمع الدول الغربية الديمقراطية، ثم ان اسراع سويسرا فى الانضمام للجماعة الأوروبية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

سيعطيها دورا فى صياغة القواعد والسياسات القادمة فى اطار الجماعة . هذا بالاضافة الى التقدم بطلب انضمام للجماعة الأوروبية فى مايو ١٩٩٢ . وكذلك فان الحكومة السويسرية تعتبر اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية - حال اقرارها خطوة نحو اندماج سويسرا فى الجماعة الأوروبية وسوقها الموحد وليست بديلا عنها . كذلك فان انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى لم يترك لسويسرا وبقية دول اوروبا الوسطى والشمالية سوى الانضمام للجماعة الأوروبية .

ويرى عدد من الاقتصاديين السويسريين أن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيؤدى بقواعد المنافسة الأوروبية القوية لدفع النمو الاقتصادى السويسرى سنويا بنسبة اضافية ١ - ١,٥ ٪ وبالقضاء على الممارسات الاحتكارية المنتشرة فى الاقتصاد السويسرى . ويرى القطاع المصرفى وقطاع الاعمال فى سويسرا أن الاقتصاد السويسرى مندمج بالفعل فى

اقتصاد الجماعة الأوروبية حيث تبلغ الاستثمارات السويسرية فى دول الجماعة ٤٠ بليون فرنك وهناك ٤٥٠ الف من مواطنى دول الجماعة الأوروبية يعملون فى مؤسسات سويسرا ، كما أن سويسرا هى حاليا الشريك التجارى الرئيسى للجماعة الأوروبية وينفى المصرفيون السويسريون ام يمثل انضمام سويسرى للجماعة الاوروبية تهديدا لقواعد السرية المصرفية بل انهم يرون أن قواعد السرية فى سويسرا ستشكل دعما لقواعد السرية المصرفية فى كل من النمسا ولوكسمبورج ويحذر رجال الأعمال السويسريون من فقدان سويسرا الهامش التنافس الذى تتمتع به حاليا فى حالة انعزالها عن عملية التكامل الأوروبى . خاصة وان ثلثى تجارة سويسرا هى مع دول الجماعة الأوروبية بقيمة ٨٥ بليون فرنك سنويا ان الانضمام للجماعة للاوروبية سيفيد المستهلك السويسرى ويعتبرون أن سويسرا قد قطعت شوطا طويلا بالفعل فى تحرير الكثير من تعاملاتها مع دول الجماعة الاوروبية ويعبر المؤيدون لانضمام سويسرا للجماعة الأوروبية عن الرأى بأن انخفاض النفقات وحسن استخدام الموارد سيؤديان الى زيادة الكفاءة والانتاجية مما سيزيد من جلب الاستثمارات الى سويسرا ويؤدى عقب فترة انتقالية قد تستمر ١٠ سنوات الى زيادة سنوية فى الناتج القومى الاجمالى بمقدار ٦,٤ ٪ .

وسيعطى الانضمام دفعة للمؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيض أسعار السلع الأولية وتكاليف الاستيراد . كما ان هذا الانضمام فرصة لسويسرا للتخلص من اسلوب الاستفتاء الشعبى الذى يشل أى عمل جاد . ويشير المؤيدون ايضا الى انه جرى التراجع عن صياغات مقترحة كانت ستقلص دور الدول الصغيرة داخل الجماعة الأوروبية بالفعل مما يتيح فرص المشاركة الكاملة لسويسرا فى عملية صنع القرارا عند انضمامها للجماعة . واعتبرو الاندماج السياسى فى أوروبا الموحدة فرصة لاصلاح المؤسسات السياسية فى سويسرا أن تاريخ سويسرا - وعلى عكس ما يزعم الانعزاليون - هو تاريخ انفتاح اقتصادى على العالم الخارجى . كما أن رجال الاعمال السويسريين متحمسون للانضمام للجماعة الأوروبية لأن أكبر ١٥ شركة سويسرية لديها ٨٢ ٪ من العمالة من خارج سويسرا ، ثم أن توحيد الضرائب سيفيدهم هم ورجال البنوك ويخفض اعباءهم وكذلك انخفاض الأجور فى سويسرا الذى سيجعلهم أكثر قدرة على المنافسة فى أوروبا . ثم ان شركات سويسرية عملاقة مثل « نسلا » « للألبان » وسيبا جيجى « للأدوية لن تستطيع تطوير أعمالها وتوسيعها الا اذا فتحت امامها أسواق أوروبا بالاضافة الى أن ذلك الانضمام سيمحو شعور السويسرى بسويسريته وذاته . اذ أنه رغم وجود الاتحاد السويسرى منذ مئات السنين مازال سكان كل كانتون فى سويسرا لهم شخصيتهم المستقلة فى

اطار الكونفدرالية . وأن المساهمة الايجابية فى صياغة الحلم الأوروبى وسياسات تفيد العالم كله مع المحافظة على التنوع الثقافى داخل الجماعة الأوروبية . كما أن الطلبة والشباب بصفة عامة وأصحاب الياقات البيضاء سيحصلون على أحدث أشكال المعرفة والتقنية المتقدمة ثم أن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيكفل تعاونا وثيقا فى مجال القضاء على المخدرات والهجرة غير المشروعة . ان التمسك بالفدرالية والديمقراطية واعطاء الكانتونات دورا فى بلورة سياسة الجماعة الأوروبية التى ستؤثر على اوضاعهم الداخلية خاصة أن قيم سويسرا هى نفس قيم الوحدة الأوروبية : الحرية ، العدالة الاجتماعية والديمقراطية التعددية وبالتالى يمكن توظيف سياسات ودور الجماعة الأوروبية فى خدمة الأهداف والمصالح التجارية السويسرية عبر العالم . ولكن البعض يرون ان سويسرا ستفقد هويتها لصالح هوية أوروبية ، كما اعتبره آخرون مناقضا للدستور السويسرى وأن على سويسرا اجراء تعديلات هامة فى نظمها التشريعية والمالية والانتخابية بما فى ذلك قوانين الكانتونات واستقلالها واقلمة حيادها مع أهداف معاهدة « ماستريخت » فيما يخص الأمن والدفاع المشترك ، كما سيكون على سويسرا الارتباط مستقبلا بشكل ما بحلف شمال الأطلسى من جهة والقوة العسكرية الأوروبية المرتقبة من جهة أخرى ، مما يثير ايضا تساؤلات بالنسبة للحياد السويسرى الذى يعتبره الكثيرون ضمانة رفاهية وسلام سويسرا فى القرنين الماضيين . والواقع أن مصداقية سياسة الحياد السويسرى تتعرض لهزة عنيفة منذ انتهاء الحرب الباردة وتأكدت الحاجة لمراجعة هذه السياسة التى تتبعها منذ أجيال .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

كذلك فانه سيكون على سويسرا تعديل نظام الديمقراطية المباشرة الذى تتبعه حاليا من خلال اللجوء عادة الى الاستفتاءات الشعبية كما سيؤثر الانضمام سلبيا على ديمقراطية الكانتونات والتعايش العرقى داخل سويسرا ووحدتها . ثم أن الانضمام سيحد من دور المجالس التشريعية بسويسرا ومن دور الاستفتاءات الشعبية كما سيقلص سلطات الدولة فى مجال التفاوض حول معاهدات واتفاقيات خارجية خاصة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

كذلك فان الانضمام للجماعة الأوروبية يمكن ان يؤدى الى هيمنة بروكسيل وسيطرة بيروقراطية مركزية أوروبية على مقدرات سويسرا التى تخشى أن دولا مثل فرنسا والمانيا ستملى عليها سياساتها كما أن نسبة التضخم ستتحدد بواسطة البنك المركزى الأوروبى . ويشعر هؤلاء ايضا بالقلق تجاه دخول المزيد من العاطلين عن العمل من دول الجماعة الأوروبية الى سويسرا التى تعانى أصلا من وجود مليون عامل اجنبيا . ان الانضمام سيؤثر على انخفاض الأجور وزيادة الضرائب ، وتقارب سعر الفائدة فى سويسرا مع مثيله فى بقية أوروبا مما سيجلب طلاب شراء العقارات من بقية أوروبا وسيؤدى بالتالى الى زيادة ايجارات المساكن على السويسريين .

وقد أظهر استطلاع للرأى أن ٥٧ ٪ ممن قرروا اتجاه تصويتهم يؤيدون الانضمام للجماعة الأوروبية ، الا أنه من هؤلاء ٦٤ ٪ يتخوفون من تزايد البطالة فى سويسرا و ٥٨ ٪ يتخوفون من انخفاض المرتبات و ٣٧ ٪ يتخوفون من زيادة نسبة التضخم والجميع متفق على انخفاض الأسعار فى القطاع الزراعى . الا أن ثلث الذين سئلوا ذكروا أنهم لم يقرروا بعد اتجاه تصويتهم . ويأتى التأثير على الأسعار فى القطاع الزراعى مقلقا بشكل خاص بالنسبة للفلاحين السويسريين الذين يتهددهم تخفيض حاد فى الدعم الذى يصل لمنتجى اللحوم والألبان من سويسرا الى ضعف ذلك المقدم فى دول الجماعة الأوروبية ، كذلك يتخوف صغار التجار والفنيين السويسريون من المنافسة التى سيواجهونها ، وبالتأكيد فان سويسرا ستواجه بطوفان من العمال وراغبى شراء الأراضى من بقية دول الجماعة الأوروبية حال دخولها فى عضويتها .

وبينما ايد الاشتراكيون والنقابات بلا تحفظ الاسراع بطلب الانضمام الى الجماعة الأوروبية ، فان واقع الأمر هو انه داخل المجلس الفدرالى قد انقسم ممثلو كل حزب الى مؤيد ومعارض لقرار تقديم طلب الانضمام (الأحزاب الاشتراكى ، الديمقراطى المسيحى ، الراديكالى) . ولم يعارض ذلك احزاب الخضر واليمين القومى صراحة فى حين طالبت احزاب اليمين بالتمهل فى التقدم بالطلب . فى حين أن حزب الشعب المعارض رفض التخلى عما أسماه بالاستقلال والتحول الى مستعمرة تابعة للجماعة الأوروبية . كما رفضت فصائل يسارية متطرفة الانضمام للجماعة الأوروبية ، فى حين يؤيدها الحزب المستقبل .

وقد طالب تجمع مكون من « حزب القسم الايطالى » من سويسرا و « حركة الديمقراطيين السويسريين » باستفتاء شعبى وآخر للكانتونات حول مسألة طلب سويسرا الانضمام للجماعة الأوروبية التى اعتبروها فقدانا لسياسة حياد واستقلال سويسرا فى اطار أوروبا بيروقراطية ومركزية ، ورفضوا قرار المجلس الفدرالى فى ١٨ مايو ١٩٩٢ التقدم بطلب الانضمام باعتبار أنه مناقض للدستور .

كما يعتبر التقدم بطلب عضوية انتصارا للقسم الفرنسى من سويسرا على شركائهم للوطن (القسم الألمانى من سويسرا) الذين يمثلون الأكثرية العددية . بل ان عددا من سويسرى القسم الفرنسى بدأوا يهددون بأن رفض الانضمام للجماعة الأوروبية قد يدفع الى تقسيم سويسرا بين قسم فرنسى ينضم وقسم ألمانى يمتنع . ويعود ذلك أساسا الى التقاليد التاريخية للقسم الفرنسى التى تمثل التعددية الثقافية مقابل شكوك سكان الجزء الألمانى الذين يركزون نظراتهم واهتماماتهم على شؤونهم الداخلية والذين اعتبروا فى معظمهم خطوة التقدم بطلب الانضمام مبكرة جدا وغير ناضجة وانها تمت بشكل غير كريم . وطالب جزء ثالث بالتدرج على مراحل لعدم استعداد الشعب السويسرى لتجاوز المراحل . وتفسير اخر لذلك الموقف هو القلق التقليدى لدى السويسريين الألمان تجاه أى تعزيز لعلاقات سويسرا الدولية ، واضرار التوحد الأوروبى بقطاعات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة فى شرق سويسرا بالذات الاغلبية الالمانية حيث انهم يشعرون بالحماية فى ظل الاحتكارات القائمة حاليا والمعاملة التفضيلية التى يتمتعون بها .

واذا تجاوزنا تحليل مواقف مختلف القوى السياسية والقومية والاجتماعية تجاه الانضمام للجماعة الأوروبية الى منظور اكثر شمولية وموضوعية ، نرى أن أحد دوافع المجلس الفدرالى للتقدم بطلب للانضمام للجماعة كان تدنى معدلات الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٩٠ ثم النمو بمعدل سلبى ٠,٥ ٪ عام ١٩٩١ مما انذر ببداية عهد كساد لم تعرفه سويسرا منذ زمن بعيد وتزامن مع ذلك نسبة تضخم غير مسبوقة تعدت ٥٪ ونسبة بطالة ارتفعت بمقدار ٢,٦٪ وفى مواجهة نفقات الانضمام للمنطقة الاقتصادية الأوروبية (٣٣٠ - ٣٥٠ مليون فرنك سنويا) فان العائد الاقتصادى نتيجة زيادة موارد الضرائب والمنافسة سيصل الى ٣,٥ مليار فرنك سنويا كما أن القطاع الصناعى السويسرى ومقدمى الخدمات سيتمكنون من غزو الأسواق الأوروبية . وفيما يتعلق بالاندماج فى الجماعة الأوروبية ، فمقابل نفقات تقدر بـ

١٣,٥ مليار فرنك يتوقع زيادة الناتج القومى الاجمالى السويسرى بـ ٥٦ مليار فرنك مع انخفاض واضح فى نفقات المعيشة وتقارب فى مستويات الأسعار واصلاح القطاع الزراعى واعادة هيكلته مما سيؤدى لتخفيض اسعار السلع الغذائية والزراعية لصالح المستهلك من جانب ولصالح الهامش التنافسى التصديرى لسويسرا من جانب آخر . وقد احس المستهلكون السويسريون بذلك حيث ان ١٠ ٪ منهم يعبرون الحدود حاليا الى فرنسا والمانيا وايطاليا لشراء السلع الغذائية باسعار اقل من مثيلاتها فى سويسرا . كما انه على مستوى آخر ، فان البنك الوطنى السويسرى قد تعمد منذ النصف الثانى من الثمانينات تبنى سياسات متفقة مع المعايير الأوروبية وجعل سعر الفائدة داخل سويسرا متسقا مع بقية أوروبا وان كان لم يتم بعد ربط الفرنك السويسرى بعملة الـ ECU الأوروبية او بالنظام النقدى الاوروبى وهو اجراء سيكون ضروريا فى المستقبل اذا ما انضمت سويسرا للجماعة الاوروبية مما قد ينهى استقلالية الفرنك السويسرى ويقيد حرية اتخاذ السياسات النقدية لسويسرا . الا أن هذه الخطوات ستأخذ سنوات كما ان تحرير الأسواق المالية عالميا اصبح بحد ذاته يفرض قيودا على السياسات النقدية التى يمكن ان تتبناها أى دولة . ويؤكد الخبراء قدرة الاقتصاد السويسرى على استيعاب نتائج مثل هذه التحولات المطلوبة والضرورية . وسيؤدى تقارب اسعار الفائدة فى سويسرا مع بقية اوروبا الى زيادة استثمارات السويسريين بعملة الـ ECU مما يدعم الاندماج . وسيكون على سويسرا اجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبى واستبدال ضريبة الأعمال بضريبة استهلاكية عامة وهى الضريبة المضافة التى تزيد موارد الدولة ويمكن لسويسرا النظر فى تعويض الفلاحين المتضررين من تخفيض الدعم فى القطاع الزراعى بعدة اشكال من بينها المدفوعات المباشرة . ومما لا شك فيه أن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيؤدى الى انتشار خبرتها فى المجال المصرفى الى أسواق الدول المجاورة ورفع الحواجز أمام انتشار انشطة المؤسسات السويسرية عبر الوطنية وكذلك الى ضمان معاملة عادلة ومتساوية لمصدريها الذين ينتجون فى بلاد ثالثة نتيجة توحيد قواعد المنشأ . والانضمام وحده يجنب سويسرا العزلة بعد تقدم بقية دول منطقة التجارة الحرة فى أوروبا بطلبات مماثلة ، كما يحقق لها مشاركة الند والتأثير فى صنع القرارات وتحديد القواعد داخ الجماعة الأوروبية ، وهى قرارات وقواعد سيكون لها تأثير فى كل الأحوال على سويسرا واقتصادها . أما فيما يتعلق بحياد سويسرا ، فان تخليها عنه ـ حتى فى حالة افتراض كونه ضروريا ـ ليس مسألة منتظرة فى القريب العاجل وقد تأخذ وقتا ، كما أن سويسرا سيكون لها فرصة المشاركة فى بلورة السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للجماعة الأوروبية ويمكن أن تقلل تناقص تلك السياسة مع حيادها .

وقد نجحت ضغوط الجماعة الأوروبية فى جعل سويسرا تفتح حدودها لعبور الكاميونات الضخمة حاملة السلع التجارية ، ثم جاء التصويت الشعبى السويسرى فى سبتمبر ١٩٩٢ باغلبية كبيرة (٦٠ ٪) لصالح انشاء خط شكك حديدية عبر الألب لنقل البضائع عبر أوروبا من خلال « ممر جوتارد » الذى يخترق جبال لوتشبيرج مسافة ٢٨ كيلو متر ليؤكد مرة أخرى نزعة الاندماج من جانب الشعب السويسرى تجاه أوروبا وتوحدها ، وان كان التصويت ـ وكالعادة ـ جاء اكثر تأييدا فى القسم الفرنسى من سويسرا .

واذا جاز لنا التعرض فى عجالة لموقف أوروبا من طلب سويسرا للانضمام الى الجماعة الأوروبية ، نجد أن رئاسة الجماعة الأوروبية حينذاك ممثلة فى البرتغال رحبت بالطلب وبمساهمة سويسرا فى البناء الأوروبى وأبدت تجاوبا مع الرغبة السويسرية ، الا أنها أوضحت أنه سيكون من الصعب تصور انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية مع حفاظها على حيادها ودون انضمامها للأمم المتحدة فى ضوء ضرورة انضمامها للسياسات الأمنية والدفاعية للجماعة الأوروبية . الا أن وزير الدولة البرتغالى للشئون الخارجية أوضح حينذاك أنه من الممكن أن تؤدى مفاوضات انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية الى اجراءات انتقالية باتجاه تبنى كافة قواعد وقوانين الجماعة مراعاة لخصوصية ظروفها وأوضاعها . أما الفرنسيون فاعتبروا سويسرا أقرب اليهم من دولة عضو بالجماعة الأوروبية بالفعل مثل اليونان وأبدوا استعدادهم فى المساعدة لحل المشكلات التى قد تتصل بموضوعات السياسة الخارجية والأمن والتى قد تنتج لسويسرا عن انضمامها للجماعة الأوروبية ، مع اشارة الخارجية الفرنسية بشكل غير مباشر الى حاجة سويسرا لتكييف حيادها مع متطلبات معاهدة ماستريخت . الا أن الخارجية الفرنسية ـ وحتى تنفى ما يشاع من أن فرنسا لا تحبذ حاليا التوسع فى عضوية الجماعة الأوروبية ـ حرصت على الترحيب بالطلب السويسرى . واكتفت ايطاليا بابداء الدهشة من السرعة التى تحرك بها السويسريون عقب التصويت (بنعم) للانضمام الى مؤسسات « بريتون وودز » ليتقدموا بالطلب لعضوية الجماعة الأوروبية . وكان الموقفان الرسميان البريطانى والألمانى هما الاكثر تحمسا لانضمام سويسرا للجماعة الأوروبية ، فبريطانيا اعتبرت انضمام سويسرا تحقيقا لهدف توسيع عضوية الجماعة كما حدده رئيس وزرائها « جون ميجور » بتعبير أوروبا من الأورال الى الأطلس ، بل وتحدث مسئولون بريطانيون عن امكانية دخول سويسرا الجماعة الأوروبية بحلول عام ١٩٩٥ . والمانيا من جانبها رحبت بالانضمام السويسرى حيث يعتبرها



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال البنوك والصناعة الالمان الدولة الأوطد علاقة والأقرب طبيعة لهم ، خاصة أن سويسرا دولة قريبة تطل على الراين . ويبقى أن نشير الى موقف النمسا الدولة المحايدة فى أوروبا وعضو منطقة التجارة الأوروبية الحرة مع سويسرا والتى تقدمت بطلب أيضا للانضمام للجماعة الأوروبية . وقد اعتبرت النمسا قرار سويسرا التقدم بطلب الانضمام دليلا على صعود مفهوم ديناميكى وليس استاتيكيا للحياد كما اعتبرت سويسرا شريكا وليس منافسا لها .

ويستعجل المفوضون الأوروبيون انضمام سويسرا حيث حددوا لها بالفعل ١٨ مقعدا فى البرلمان الأوروبى الذى سيضم ٧٥٣ مقعدا مقابل ٨١ لانجلترا الذى يزيد عدد سكانها عشر مرات عن سكان سويسرا ، كما ستحظى سويسرا بـ ٤ ـ ٥ مقاعد فى المجلس الأوروبى مقابل ١٠ مقاعد لكل من فرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا ، علما بأن قرارات المجلس تحتاج الى أغلبية مطلقة ٢٩ . ويرى البعض أن هذا التعجيل مرده الى رغبة الرئاسة البريطانية فى ضم دول محايدة للجماعة الأوروبية قبل عام ١٩٩٦ وذلك بهدف كبح جماح النزعة الألمانية الفرنسية لانشاء الولايات المتحدة الأوروبية .

الخاتمة :

يتبين بوضوح أن هناك نزعة تتحرك بهدوء ـ ولكن بتمكن وثقة ـ داخل المجتمع السويسرى نحو تبنى مواقف ايجابية تجاه تفعيل الدور السويسرى فى المنظمات الدولية والاقليمية ـ خاصة تلك ذات الطابع الاقتصادى ـ من خلال التحول من المراقب الى العضو المشارك والنشيط ، بالاضافة الى السعى الى اعادة احياء دور جنيف كعاصمة أساسية ـ ان لم تكن الأساسية ـ المستضيفة للمنظمات والوكالات الدولية . وهذا التحرك يبدو واضحا بالمقارنة بالتصويت ضد الانضمام للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ بأغلبية كبيرة . فمنذ ذلك التاريخ ، انتهت القطبية الثنائية وما صاحبها من تكتلات وحرب باردة ومخاطر نووية جعلت من مسألة الحياد السويسرى ـ حتى فى نظر السويسريين أنفسهم ـ موضوعا يحتاج الى اعادة نظر . وأضحت سويسرا ـ وخاصة رجال الاقتصاد والبنوك بها ـ يدركون بشكل متزايد صعوبة الحصول على مزايا التعاون والتنسيق الاقتصادى والتجارى والنقدى الدولى دون الانغماس فى شراكة كاملة بحقوق وواجبات فى الترتيبات الدولية والاقليمية المعنية بهذه المسائل . ومن هنا جاءت الضغوط من عدة اتجاهات خارجية ولكن أيضا داخلية مثل مصالح رجال المال والاعمال والاعتبارات بعيدة المدى للساسة على المستوى الفدرالى لتملى مراجعة شاملة لمواقف سويسرا بشأن الاندماج فى المنظمات الدولية والاقليمية الأوروبية ، كما جاء الوعى المتزايد للمواطن السويسرى بهذه الحقائق والتطورات واحساسه بالمكاسب المباشرة التى سيحظى بها ، والخسائر المباشرة التى سيعانى منها ، اذا لم يساير حكومته ـ وهو الذى تعود فى السابق على معاندتها ـ فى هذا الاتجاه نحو الاندماج والانفتاح ليضع معالم مرحلة جديدة وهامة فى تاريخ سويسرا وأوروبا والعالم . □

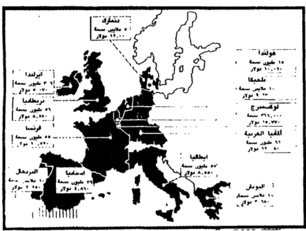


المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

تقرير

معاهدة « ماستريخت » بين التوقيع والتطبيق



نبية الاصفهانى

إن معاهدة « ماستريخت » التى يجرى حاليا التصديق عليها من قبل الدول الـ ١٢ الأوروبية سيكون لها ثقل كبير على مستقبل السياسة الأوروبية ، وهذا على الرغم من انه مازال لا يوجد بعد اتفاق جماعى حول نوعية هذه المعاهدة ، وهل ستؤدى حقا الى البناء الأوروبى الموحد وهل سيؤدى هذا البناء الموحد الى نموذج له صفة ليبرالية ام انه سيكون بمثابة سلطة عامة وعليا ممثلة فى جهاز مشترك تقع عليه مهمة اتخاذ القرارات وفرض العقوبات اللازمة التى بدونها فان الحرية التى قام عليها هذا البناء ستفتقد عنصرها النظامى الأول .

ففى أوروبا اليوم حوالى ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون مواطن سيتولون من خلال قيادة مشتركة وضعوها ادارة العلاقات القائمة بينهم وايضا مع سائر مناطق العالم .

وان أهم ما استجد فى معاهدة « ماستريخت » التى تم التوقيع عليها فى ٧ فبراير ١٩٩٢ وسط حماس حكومات الدول الـ ١٢ الأوروبية ، ثم ما تلاها من خلافات عندما شرعت هذه الدول فى التصديق على هذه المعاهدة . لابد وان يفرض التساؤل هل حقا أوروبا قد حققت خطوة هامة فى طريق الوحدة وما هو نوع هذه الوحدة ؟ .

اهمية معاهدة « ماستريخت » :

تكمن أهمية هذه المعاهدة فى الظروف الدولية التى تمت فيها : فقد ابرمت بعد أن تم توحيد المانيا ، فحتى سنتين مضتا كانت الجماعة الاوروبية قائمة على نصف المانيا فقط . ولكن ها هى المانيا ، بعد أن برزت كقوة اقتصادية اوروبية قد استكملت ترابها واعادت توحيدها . وعلى هذا فقد رأت كل من فرنسا والمانيا بأنه يجب استكمال البناء الأوروبى وفقا لما استجد على الظروف الدولية ، على هذا يمكن القول بأن معاهدة « ماستريخت » قد افسحت الطريق الى ما يسمى بأوروبا الكبرى خاصة بعد ان وصلت الحرب الباردة الى نهايتها وبعد أن انتهى انقسام القارة الى كتلتين متصارعتين . كذلك فتحت مجالا مستقبلا للتوسع فى الوحدة الأوروبية لتشمل هذه سائر الدول الاخرى التى تحررت من السيطرة الشيوعية .

لهذا كان من الطبيعى ان تفتح أوروبا نقاشا على المستوى القومى حول مصير القارة . وعلى هذا لم تثر مناقشات كبيرة عندما تم التوقيع على « الوثيقة الموحدة » كما كان الهدف انه فى عام ١٩٩٢ ستبدأ عملية مراجعة الدساتير من قبل كل من الدول الاعضاء فى الجماعة الأوروبية مما سيتيح الفرصة لكى تواجه كافة وجهات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

النظر . وهو ما قدرته معاهدة ماستريخت وبذلك فهى تسجل فى حد ذاتها نهاية عصر وبداية عصر جديد لما تضمنته من تحديات ولما يحمله التاريخ من مفاجآت .

وهنا يثار التساؤل : هل ستسهم المعاهدة اسهاما كبيرا فى اقرار السلام والرخاء وفى الحد من البطالة التى اصبحت تعانى منها أوروبا ؟ ان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران وهو أحد المؤسسين لمعاهدة « ماستريخت » يصف هذه بأنها قفزة الى الامام على نفس مستوى معاهدة روما الشهيرة .

ولكن هذا التفاؤل سرعان ما اصطدم بالعديد من العراقيل عندما بدأ تنفيذ المعاهدة فقد كانت أوروبا القارة التى احتضنت مبدأ « الامة » المنتمية الى أوربا وقننته فيما عرف بعصبة الأمم التى انهت قرونا عديدة من تطاحن القوميات من أجل سيطرة قومية وتبسطها فى النفوذ على حساب القوميات الأخرى . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتكيل ضربة قومية لضيق أفق القوميات الأوروبية . وعند نهايتها بدأ العالم يتطلع الى قيام تكتلات تضم دولا انطلاقا من سيادة مبدأ المساواة فى الحقوق . ولكن هذا التطور لم يطفىء تماما الشعور بالنعرة القومية لدى كل شعب وان بقى كامنا ، الا انه سرعان ما يطفو على السطح كلما سنحت الفرصة بذلك . هكذا نجد ان المرآة الأوروبية قد عكست خلال الفترة الاخيرة ، ظاهرة لفتت اليها انظار المعلقين السياسيين وان كانت لم تدرس بعد بالقدر الكافى وهى تصاعد تيار يمينى متطرف يعمل بجد على ترسيخ اقدامه ويحقق فى ذلك تقدما ملموسا . ويحدث هذا بالذات فى الوقت الذى شرعت فيه أوروبا فى مزيد من التكتل . كما يلاحظ ايضا تراجع ملموس على الساحة السياسية الأوروبية للتشكيلات الحزبية الكبرى التى كانت تتنافس على الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لصالح تشكيلات صغيرة وجديدة كان ينظر اليها عادة على انها طفرات مؤقتة أو مجرد « احتراق قش » لن يدوم سوى لحظات ، ولم يعرف بعد السبب الحقيقى وراء هذه الظاهرة اليمينية : هل حان الوقت لكى تغير أوروبا احترابها ؟ أم ان الشعوب الأوروبية قد بدأت تشعر بالقلق ازاء سيل العمالة الاجنبية النازحة الى الدول الأوروبية وخاصة الفنية منها ؟ على أى حال ان هذه الظاهرة اليمينية قد انعكست على الحركة الوحدوية الأوروبية فنجد اليوم تشكيلات تنادى « بأوروبا الأوطان بل ان بعض زعمائها يرون معاهدة « ماستريخت » على انها « حركة انقلاب ضد الحكم » .

اذن فان أوروبا الحالية تحمل وهى فى ثناياها تطلعات متناقضة تدرك تماما اهمية التكتل داخل مجموعة كبرى وتعمل بجد من أجل بناء صرح قوى موحد يتيح لها نفوذا أكبر على الساحة الدولية . ومن جهة أخرى فان الدول تشعر بالخطر المحدق بها ويهددها بالذوبان داخل بناء رسم لنفسه حدودا غير الحدود القومية .

هذه التطلعات المتناقضة التى تفرق بين أهداف الحكام الاوروبيين وبين اراء شرائح هامة من الجماهير الاوروبية وهى فوارق تطفو الى السطح كلما أجرى استفتاء شعبى للتصديق على معاهدة « ماستريخت » . فان بناء الوحدة الأوروبية لم يرتفع فى يوم وليلة بل كان نتاج عمل متواصل دام سنوات عديدة وكم من صعوبات تخللته وامتد حتى الآن على مراحل ثلاث :

١ ـ التوقيع على معاهدة روما ١٩٥٨ .

٢ ـ التوقيع على العقد الموحد L' Actc Unique ١٩٨٥ ، ثم التصديق عليه ، واهم ما جاء فيه انه يقرر الغاء الحدود الفاصلة بين الدول الـ ١٢ (انشاء مجال أوروبى خال من الحدود) .

٣ ـ التوقيع فى مدينة « ماستريخت » فى ٧ فبراير ١٩٩٢ على معاهدة أهم ما جاء فيها اقامة فعلية لوحدة أوروبية ٦ سنوات بعد التوقيع على « العقد الموحد » وهى متمثلة فى « اقامة سوق أوروبية موحدة » ابتداء من أول يناير ١٩٩٣ .

(١) اقامة « سوق أوروبية موحدة » :

ان تحديد تاريخ اقامة هذه السوق فى أول يناير ١٩٩٣ ، ما هو الا حصيلة للعديد من الاجراءات والتحركات امتدت على مدى ٣٥ عاما وهو هدف يعد احدى القوائم الرئيسية فى البناء الأوروبى الموحد فى المستقبل . وقد سبق ذلك كخطوة أولى : اقامة « نظام نقدى أوروبى » Systeme Economique Europeen طرح كصورة لاستقرار العملات الأوروبية . ان هذه الوحدة النقدية ـ مع الوحدة الاقتصادية ـ تعنى أن السلطة النقدية ستؤول الى بنك مركزى مستقل الى حد ما تجاه الحكومات ـ أى الشعوب ـ لن يكون خاضعا سوى للأسواق المالية بمعنى آخر ستعتمد أوروبا الجماعة على مبدأ الاقتصاد المنفتح على الأسواق حيث المنافسة الحرة .

وقد تبين أن هذا الاتجاه لا يخلو من مخاطر . فخلال الشهور الأولى من هذا العام كانت الممارسة النقدية تجرى على معدلات فائدة مرتفعة للغاية كما أن المضاربات المالية التى اشتدت عند التوقيع على المعاهدة كانت تنذر بتفشى معدل البطالة وتهدد بزيادة الفوارق بين المناطق . ومع ذلك فان اقامة نظام نقدى أوروبى موحد (قائم على وحدة حسابية : الايكو ECU) كانت تستهدف منح تسهيلات فى المعاملات وفى عملية تمويل الاقتصاد الأوروبى على نحو موسع . ثم ان ممارسة السيادة النقدية على صعيد أوروبا الجماعة ستمنح المؤسسات اسلحة مماثلة كما ستحد من التكاليف وستفتح أسواقا أوسع وأكثر نشاطا .

(٢) الوحدة السياسية الأوروبية

فى يونيو ١٩٩١ كانت قد تمت صياغة مشروع اختص بالوحدة السياسية لدول الجماعة الأوروبية ولكن فى



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

اجتماع « بروكسيل » حيث كانت هولندا تحتل مركز الرئاسة اريحت هذه الصياغة جانبا ، وحل محلها مشروع جديد لمعاهدة الوحدة السياسية يعد اكثر تخطيا للحدود بين الدول المعنية . فاهم ما جاء فى هذا المشروع هو انه يمنح البرلمان الأوروبى مزيدا من السلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للجماعة . كما ان المشروع يقر « هيكلا موحدا للوحدة السياسية وان كان يميز بين البنود التى تتعلق بالتعاون السياسى وتلك التى تختص بالسياسة الخارجية خارج مؤسسات الجماعة » .

وبصفة عامة فان معاهدة ماستريخت قد وضعت عددا من الأدوات اللازمة لها من أجل المضى السليم فى طريق البناء الأوروبى الموحد على الصعيدين الاقتصادى والسياسى :

١ ـ مراجعة الدساتير الوطنية بحيث تفسح مكانا لبنود تضمن تحركا وحدويا أوروبيا .

٢ ـ وضع مبدأ « الاستطراد » اى ان لا تهتم الجماعة الا بما هى قادرة على انجازه على نحو أفضل من الدول الاعضاء فرادى . هذا المبدأ لم يكن واردا فى معاهدة روما وحتى توافق عليه الدول المعنية جاءت صياغة هذا المبدأ كما يلى : فى المجالات التى لا تتعلق بالصلاحيات التامة للجماعة فان الجماعة لا تتدخل وفقا لمبدأ الاستطراد الا فى حالة عدم تحقيق أهداف العمل المطروح على نحو كاف من قبل الدول المعنية الاعضاء ، ويمكن ان تتم على نحو أفضل على مستوى الجماعة » .

تضمنت ايضا الوحدة السياسية التى تنادى بها المعاهدة تحولات فهى للمرة الاولى تفصل بين المواطنة Citoyennete وبين Nationalite كما ولدت ما سمى بالمواطنة الأوروبية ووضعت احتمالات للقيام بأعمال مشتركة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من خلال دعم سلطات البرلمان الأوروبى . هكذا نجد أوروبا التى طالما مجدت بالأمس القوميات هى اليوم تسعى لايجاد مواطنة أوروبية .

البناء الاجتماعى الاوروبى :

اذا عرفنا ان الأغلبية داخل البرلمان الأوروبى تنتمى الى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ، فان الاهتمام بالوضع البناء الاجتماعى الأوروبى يبدو شيئا طبيعيا . على هذا فان معاهدة ماستريخت قد تناولت العديد من المشاكل الاجتماعية التى تعانى منها دول الجماعة . وهى فى ذلك تنشد : الحد من البطالة المتفشية على نحو ملحوظ فى دول أوروبا الجماعة والعمل على احكام تنظيم عملية هجرة العمالة الأجنبية الى هذه الدول وخاصة الفنية منها تحت ستار حق اللجوء Droit d' Asile السياسى المكفول بصفة عامة فى هذه الدول .

فالالتباس بين اللاجىء السياسى وبين المهاجر الذى يبحث عن ظروف اقتصادية افضل قد أصبحت السمة الغالبة للعديد من دول الجماعة خاصة منذ انهيار الكتلة الشرقية الأوروبية والانسلاخ عن النظام الشيوعى ولكن من جهة أخرى ان اوروبا الجماعة تحتاج الى تبادل فى الأيدى العاملة حتى تنسق تقدمها فى المجالات الفنية التى تعتمد عليها لكى تدعم تنافسها على الأسواق العالمية .

وقد دافع الرئيس الفرنسى ف . ميتران عن معاهدة ماستريخت قائلا : انها توسع بالنسبة لمجموع أوربا المناقشة حول ظروف العمل وحول إعلام ومشاورة العاملين بخصوص مسائل هامة مثل المساواة فى الحقوق بين العامل والعاملة واعادة اندماج العمال الذين أقصوا من سوق العمل .. الخ

على اى حال فإن التصرف فى الضمان الاجتماعى الفرنسى دون الحصول على موافقة فرنسا أمر يتطلب الاجماع . كما ان المكافآت والاجور وحق الاضراب كل هذه الأمور خارج اختصاصات الجماعة الأوروبية ويبقى من اختصاص التشريعات الوطنية « (خطاب الرئيس ميتران بمناسبة الاحتفال بعيد أول مايو ١٩٩٢) وقد اضاف الرئيس الفرنسى قائلا : « اذا أردنا أن يعمل الاقتصاد فيجب ان يعمل الاجتماعى حتى يتسنى لجميع العاملين فى الدول المعنية أن يشاركوا وإلا فإن كل هذا البناء سينهار .. »

على اى حال فإن المسئولين الأوروبيين كانوا يدركون تماما بأن التوقيع على معاهدة من أجل المضى فى البناء الأوروبى الموحد لابد وان يتضمن بعض الأدوات اللازمة فى عملية التطبيق وحتى لا تصبح ما اتفق عليه فى ٧ فبراير ١٩٩٢ حبرا على ورق .

ادوات تنفيذ المعاهدة :

١ ـ **المراجعة الدستورية** : كان لابد من هذه المراجعة كخطوة أولى تمهيدية من أجل الحصول على التصديق على المعاهدة من قبل جميع الدول المعنية وتتضمن هذه المراجعة بنودا دستورية تسمح بتحويل بعض الصلاحيات التى كانت من اختصاص كل دولة إلى المؤسسات الأوروبية وهى صلاحيات تتعلق بالأمور الاقتصادية والنقدية ، وأيضا تسمح لمواطنى دول الجماعة الأوروبية المقيمين فى دولة أوروبية أخرى غير وطنهم بحق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية .

٢ ـ **انشاء مكتب « اوروبول »** :

ان المكتب الأوروبى للشرطة الذى حددت اختصاصاته بنظام تبادل المعلومات . وسيكتفى المكتب فى مرحلة أولى بتبادل المعلومات حول تجارة المخدرات مع ادارات الشرطة الوطنية لدى دول الجماعة . ان وجود مثل هذا المكتب يتوقف على ابرام معاهدة دولية توافق عليها الدول الاعضاء لدى الجماعة هذه خطوة أولى بادرت بها معاهدة ماستريخت من اجل أهداف اكثر توسعا التعاون بين الحكومات حول سياسة اللجوء والقواعد التى تحكم عبور الحدود الخارجية (..) وسياسة الهجرة والسياسة المتبعة ازاء مواطنى دول



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخرى (..) والكفاح ضد الادمان للمخدرات وتجارة هذه الأخيرة وغيرها من حالة الاجرام على الصعيد الدولى (..)

٣ ـ مفهوم الشبكات :

فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ عقد وزراء المالية للجماعة اجتماعا فى بروكسل اسفر عما سمى « بمبادرة اوروبية للنمو » وهو اقتراح من الممكن ان يوافق عليه المجلس الأوروبى عند انتقاده فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ بمدينة ادنبر برئاسة بريطانيا . وخلال هذا الاجتماع سيركز على « مفهوم الشبكات » وهو القائم على تمويل بنيات تحتية شبكات النقل والوسائل السلكية واللاسلكية والحصول على بنك من المعلومات من أجل تنشيط عمليات الاستثمار . كما سيضع وسائل لبذل المعونة للمؤسسات الاوروبية المتوسطة PME كما سينظر فى اقامة صندوق اوروبى خاص بالاستثمار .

٤ ـ امكانية التوسع فى اوروبا الجماعة :

كان لدى مؤسسى اوروبا فى الخمسينات هدفان اساسيان : اولا عملية تكريس التقارب الفرنسى الالمانى ، والثانى بناء أوروبا موحدة ومزدهرة وقوية ، قادرة على الصمود فى وجه التهديد السوفيتى . ولكن هاهى الشيوعية قد انهارت كما ان الوفاق الفرنسى ـ الالمانى قد تأكد وأصبح يستهدف البناء الأوروبى الموحد . الذى اصبح اكثر ضرورة مما كان الحال عندما كانت اوروبا منقسمة إلى كتلتين متصارعتين وذلك لعدة اسباب :

ـ ان وحدة شطرى المانيا التى تمت حديثا لتشكل تحديا هاما يتمثل فى خطر اعادة ظهور القومية الالمانية ومخاطرها ، خاصة عندما تستعيد المانيا مكانتها وقوتها السياسية على نحو يتكافىء مع ثقلها الاقتصادى والديموجرافى والثقافى . فقد كان البعض يخشون ان فى حالة غياب اوروبا قوية ومندمجه بالقدر الكافى فى أن يؤدى الأمر إلى « جرمنة » Germanisation اوروبا بدلا من « المانيا اوروبية » .

ـ ادى انهيار انظمة الحكم فى العديد من دول وسط وشرق اوروبا إلى تصاعد القوميات على السطح مما استوجب على الغرب بأن يعيد تحديد مكانته وان يختار على اية ارضية والتزاما بأى قيم ومن اجل اى مشروع سينظم حياته الجماعية .

ان اوروبا الحالية لا تقتصر على الدول الـ ١٢ التى وقعت على معاهدة ماستريخت بل تمتد ايضا إلى دول الكتلة الشرقية بما فيها روسيا .

التصديق على معاهدة ماستريخت :

كان التوقيع على المعاهدة فى ٧ فبراير ١٩٩٢ اشبه بانطلاقه للامال الأوروبية الممثلة فى الدول الـ ١٢ ولهذا فقد ايدتها هذه الدول على انها قفزة إلى الامام فى طريق الوحدة . ولكن عندما حان وقت التصديق على المعاهدة ـ اى الموافقة الشعبية عليها ـ اختفت الغبطة وظهرت المتاعب والصعوبات فقد كان الراى العام الاوروبى يتغنى بالوحدة كرمز ولكن دون التعمق فى الحقائق التى تعنيها هذه الوحدة . فقد اكتشفت الشعوب المعنية بأنها مطالبة بالتخلى عن رموز كانت قرون عديدة تشكل هويتها مثل : احلال وحدة النقد الأوروبى ـ الايكو ـ محل العملة الوطنية فى المعاملات الخارجية ومنح مواطنى الجماعة الحق فى الانتخاب والترشيح فى الانتخابات المحلية ، ودعم مكانة البنك الأوروبى الموحد بمنحه العديد من السلطات كانت حتى الان من اختصاص البنوك الوطنية ، وايضا نقل سلطات للبرلمان الأوروبى وتخطى بذلك سلطات البرلمان الوطنى الذى يجسد المشاركة الشعبية فى ادارة شئون الدولة وغيرها من الاختصاصات لهذه الأسباب اتسمت عملية التصديق على المعاهدة بالبطء والتردد ان لم يكن بالرفض وحتى شهر ديسمبر ١٩٩٢ اى بعد مالا يقل عن عشرة شهور منذ ان وقع رؤساء الحكومات على معاهدة ماستريخت لم يصدق عليها سوى سبع دول :

١ ـ فرنسا : على الرغم من ان الرئيس فرانسو ميتران من أشد المتحمسين للمعاهدة فإن التصديق اتسم بالبطء ففى ٢٧ يونيو عقد النواب والشيوخ مؤتمرا فى فرساى احدى ضواحى العاصمة شهد مناقشات عنيفة بين النواب والشيوخ حول المراجعة الدستورية وكان أساس الاختلافات داخل الجمعية الوطنية منصبا على منح الاجانب المقيمين حق الانتخاب والتخلى عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية . وكانت المراجعة الدستورية تتمثل فى ادراج عنوان جديد داخل القانون الأساسى تحت عنوان « حول الوحدة الأوروبية » وقد اعتمدت الجمعية المراجعة المطلوبة وفى الوقت نفسه طالب النواب الفرنسيون مشاركة اكثر فعالية فى عملية البناء الأوروبى الموحد وخاصة منها البرلمان الأوروبى . وكان الرئيس قد قرر اجراء استفتاء شعبى لكى تعبر الجماهير عن رأيها فى المعاهدة وقد اسفر الاستفتاء فى ٢٠ سبتمبر عن قبول الشعب التصديق على المعاهدة بنسبة ٥٠,٠٤ ٪ من المؤيدين اى بنسبة ضئيلة جدا .

وقد اثار التأييد الفرنسى شعورا بالارتياح وان كانت نسبته المتواضعة قد اثارت العديد من المخاوف حول عملية تنفيذ المعاهدة كما ابرزت ضرورة استشارة الشعوب طوال مراحل التطبيق للمعاهدة .

٢ ـ الدنمارك :

بعد ان أيد البرلمان الدنماركى المعاهدة كان عليه ان يعرض هذه الاخيرة على الشعب ليقول رايه من خلال استفتاء اجرى فى ٢ يونيو ١٩٩٢ واسفر عن رفض ٥٠,٣ ٪ من مجموع الناخبين للمعاهدة وعلى هذا اعطيت الدنمارك مهلة أخرى قبل ان تجرى استفتاء آخر حول المعاهدة فى منتصف عام ١٩٩٣ .

والمعروف بأن انضمام الدنمارك إلى الجماعة الاوروبية له ارتباط وثيق بتوسع الجماعة لتشمل ايضا دول الجمعية الأوروبية للتبادل الحر EFTA وخاصة بانضمام



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المملكة المتحدة الى الجماعة .

كان للدنمارك تعاملات مع « الايفتا » تفوق تلك التى كانت مع دول الجماعة الاوروبية وان كان قد ادرك بأن تفوق المبادلات الجارية بين دول سوق الجماعة على « الايفتا » لهذا كان يطالب بتوسع سوق الجماعة الاوروبية لتشمل ايضا دول « الايفتا » اى ان يضم البناء الأوروبى للجماعة الدول الـ ١٢ المؤسسة بالاضافة الى الدول الأخرى التابعة « للايفتا » .

والمعروف ايضا بأن انضمام الدنمارك للسوق المشتركة الاوروبية يضع بعض صناعاتها فى وضع حرج . لهذا كان يطالب بفترة انتقالية ذات مدى معقول وهو ما حصل عليه فى نهاية عام ١٩٧٠ هذا بالاضافة إلى تخوف هذه الدولة من سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى ، ولهذا بالاضافة إلى تخوف هذه الدولة من سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى ، ولهذا فقد كان يدعو دائما إلى ان يتم تدويل المؤسسات بالتدريج وبنفس القدر فى جميع الدول حتى يضمن التعادل فى النفوذ . ثم ان الدنمارك حريصة على الاحتفاظ بمعاملاتها مع المملكة المتحدة وبالتالى فهى تراقب تصرفات بريطانيا ازاء السوق الأوروبية الموحدة . ويمكن القول بأنها خاضت معركة الوحدة الاوروبية وهى منقسمه حزبيا ومترددة فى اتخاذ القرار . لهذا طرحت المذكرة المقدمة من هذا البلد بعد رفض المعاهدة العديد من التساؤلات تتعلق بمستقبل الوحدة الأوروبية مثل سياسة الدفاع المشترك واعتماد عملة اوروبية موحدة .

٣ ـ المانيا :

تعد المانيا من اشد المتحمسين للوحدة الاوروبية ولهذا ففى ديسمبر اعتمد البرلمان (البوندستاج) مشروع المعاهدة باغلبية ٥٤٣ صوتا ضد ١٧ من المعارضين و ٨ من الممتنعين عن التصويت . ومن المتوقع ان يؤيد البوندسرات « المجلس الفيدرالى » فى ١٨ ديسمبر المعاهدة فقد ايدت جميع الاحزاب الالمانية الممثلة فى البرلمان ـ باستثناء حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو تسمية جديدة للحزب الشيوعى) . وكان اهم ما طالب به البرلمان الالمانى ان تزداد مشاركة البرلمانات الوطنية فى شئون الجماعة الأوروبية . ولهذا لن يوضح مفهوم « الاستطراد » .

ان المانيا تمثل اقتصاديا الظهر القوى لأوروبا الجماعة ، وان كانت تواجه منذ عامين متاعب بعد ان وحدت شطريها كما ان لها مكانة خاصة داخل منظمة شمال الحلف الاطلنطى، هذه المتاعب قد تؤدى إلى توقف حركة نموها لفترة حتى يمكنها استيعاب الجزء الشرقى منها .

وللمانيا ايضا قدرات عسكرية هامة تؤهلها لان تشارك على نحو فعال فى الدفاع عن أوروبا ولهذا فقد شهد هذا العام تقاربا بين « بون » و « باريس » اختص بتكوين نواة اولى لجيش دفاع اوروبى .

المملكة المتحدة :

فى اول ديسمبر بدا النقاش داخل مجلس العموم البريطانى من اجل التصديق على معاهدة ماستريخت ولكن الطريق كان مليئا بالصعوبات . لهذا اقترح رئيس الحكومة جون ميجور بان التصويت النهائى سينظر اجراء الدنمارك استفتاءها الثانى اى فى منتصف العام المقبل (١٩٩٣) وقد اثار التأجيل البريطانى حفيظة الحكومة الفرنسية خاصة ان جون ميجور قد وقع بنفسه على المعاهدة فى فبراير ١٩٩٢ وبالتالى فلابد ان يلتزم بكلمته . وفى الواقع ان « جون ميجور » يعانى من مشاكل عويصة منذ ان سحب الجنيه الاسترلينى فى ١٦ سبتمبر من النظام النقدى الأوربى ، كما كان عليه ان يواجه من سهامهم « بالمتشككين فى اوروبا » من البريطانيين وعلى رأسهم السيدة الحديدية « مارجريت تاتشر » .

وقد اعتادت المملكة المتحدة منذ زمن طويل ان تحيا فيما تسميه « العزلة الرائعة » فهى تعانى الى حد كبير من جذريتها Insularity لهذا ترددت لفترة فى انضمامها الى بعض الجماعات الأوربية ولكنها ركزت نشاطها واسهمت على نحو فعال فى اقامة « الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة (الايفتا) فى ١٩٦٠ . وبعدها بعام طلبت بريطانيا تحت الحاح من قبل المحافظين وبعض الزعماء العماليين المعتدلين الانضمام الى الجماعة الأوروبية ، ولكن الرئيس الفرنسى دى جول عارض هذا الطلب بشدة اذ كانت فرنسا غير مرتاحة للعلاقات الوثيقة التى كانت تربط بريطانيا بالولايات المتحدة كما كانت تعيب عليها شعورها الفاتر باوروبيتها وعدم ارتباطها الكامل بدول القارة . ولكنها اصبحت عضوا فى الجماعة فى ١٩٧٥ . ثث يونيو ١٩٨٩ انضمت كعضو فى النظام النقدى الأوروبى ولكنها انسحب منه فى سبتمبر الماضى .

٥ ـ هولندا :

وافق النواب فى ١٥ نوفمبر الماضى على المعاهدة باغلبية ١٣٧ صوتا ضد ١٣ وبقى ان يوافق عليها مجلس الشيوخ فى ١٥ ديسمبر . ومع ذلك فان لدى الهولنديين بعض التحفظات ومن هذه انشاء تفويض برلمانى مزدوج : قومى واوروبى يطالب بمشاركة كبار السياسيين فى مناقشات الجمعية الأوروبية فى ستراسبورج . واخيرا فان رئيس الحكومة يطرح علاجا لما لمسه الأوروبيون من انفصال بين رجال السياسة والناخبين وهو التركيز على « اوروبا الاقاليم والهويات الخاصة لكل شعب » ذلك لأن اوروبا الموحدة لايجب ان تتحول الى مزيج من القوميات كما هو الحال بالنسبة للشعب الامريكى » .

ولكن بصفة عامة يمكن القول بان هولندا لاتعترض على المعاهدة وان كانت تنظر اليها على انها « افضل من لا

شيء » فهي غير راضية عن تبسط البروقراطية البلجيكية وتزداد تمسكا بمبدأ « الاستطراد » وتقبل هولندا الوحدة النقدية الأوروبية ذلك لأن « البنك المركزي الهولندي ماهو الا فرع من البنك الالماني Bumaisbank ويتلقى تعليماته من فرانكفورت كما ان الصادرات الهولندية تمثل ٦٠ ٪ من نتاجها الوطني . اما موقف هولندا من الوحدة السياسية الاوروبية فان الأمر مختلف تماما .

٦ - بلجيكا :

في ١٧ يوليو ١٩٩٢ وافق مجلس النواب على معاهدة ماستريخت باغلبية ١٤٦ ، صوتا ضد ٣٣ من الاصوات المعارضة و ٣ نواب امتنعوا عن التصويت (المجموع ٢١٢ نائبا) ثم في ٤ نوفمبر ايد مجلس الشيوخ هذا الاختيار باغلبية ١١٥ صوتا ضد ٢٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت . ولا يخلو التأييد البلجيكي عن بعض المخاوف وان كان ظل مؤمنا بالتعجيل بالبناء الاوروبي الموحد . فان بلجيكا قلقة لما ستحقق لها جماعة اوروبية موسعة وهي تعلم بان ما تتضمنه الجماعة من رئاسة دورية ومبدأ الاقتراع بالاجماع او بالاغلبية المميزة سيسمح لدول صغيرة ان تقوم بدور هام . والمعروف ان لجنة الجماعة والمجلس وايضا جزء من البرلمان الاوروبي متواجدون في بروكسل . وان الأمر ينتهي بتصديق المعاهدة من قبل مجلس النواب والشيوخ . فبعد ذلك لابد من ان تصدق عليها مجالس الجماعتين الناطقة باللغة الفلامنك وباللغة الفرنسية فيما يتعلق باختصاصات هذه الجماعات (البيئة والثقافة) وتطالب بلجيكا ايضا بعقد مؤتمر بين حكومات دول الجماعة خلال عام ١٩٩٦ للبت في قبول اعضاء جدد .

٧ - لوكسمبرج :

في ٢ يوليو صدق البرلمان على المعاهدة باغلبية ٥١ صوتا ضد ٦ (المجموع ٦٠ نائبا) وستشرع الدولة في ادخال تعديل في الدستور يمنح لمواطني دول الجماعة الاوروبية حق الانتخاب . والمعروف بان الحكومة قد تفادت عملية اجراء استفتاء قد تكون نتائجه غير مضمونة . والمعروف بان عدد سكان اللوكسمبرج يصل الى ٤٠٠ الف نسمة منهم ١١٣ الف من مواطني الجماعة (فرنسيون وبلجيكيون وبرتغاليون) (٤٥ الف) وايطاليون (٢٠ الف) وهم يشكلون اساس العمالة في البلاد . وقد راى مجلس الدولة عدم ادخال تعديل في القانون الاساسي للبلاد فيما يتعلق بحق الانتخاب . وتشعر اللوكسمبرج بانها دولة صغيرة قد تستفيد من السياسة الخارجية ومن الأمن المشترك الأوروبي وهي ستشارك في اتخاذ القرارات . كذلك يأمل اللوكسمبورج بان يكون في المسقبل مقر للبنك المركزي الأوروبي .

٨ - ايطاليا :

وفي ١٧ سبتمبر وافق مجلس الشيوخ الايطالي على معاهدة ماستريخت باغلبية ١٧٦ صوتا ١٦ و امتنع واحد عن التصويت . اعتمد مجلس النواب المعاهدة في ٢٩ اكتوبر باغلبية ٤٠٣ اصوات ضد ٤٥ من المعارضين . وتعاني ايطاليا من نسبة مرتفعة في البطالة . كما تواجه تدهورا في عملتها . ولهذا فقد رفعت في سبتمبر الماضي معدل الخصم الى ١٥ ٪ للدفاع عن تكافؤ الليرة على اسواق العملات .

٩ - ايرلنده :

جرى استفتاء شعبي في هذا البلد في ١٨ يونيو اسفر عن أغلبية ساحقة لمؤيدي المعاهدة (٦٨,٧ ٪) ويلاحظ ان المشاركة في الاستفتاء اقتصرت على ٥٧,٣ ٪ من الناخبين ولكن يلاحظ ان التشكيلات الحزبية الايرلندية قد ايدت المعاهدة خاصة لان رئيس اللجنة الأوروبية جالا ديلور « قد ذكر انشاء « صندوق للترابط » Fonds de Colesion لصالح الدول الاعضاء داخل الجماعة الاقل حظا اقتصاديا .

١٠ - اليونان :

في ٣١ يوليو صدق البرلمان اليوناني على معاهدة ماستريخت باغلبية تمثلت في ٢٨٦ صوتا ضد ٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت .

١١ - اسبانيا :

في ٢٢ يوليو وافق مجلس النواب على ادخال تعديل دستوري يسمح للاجانب من اعضاء الجماعة بالمشاركة في الانتخابات وايضا بالترشيح فيها . ولم تمض ايام (في ٣٠ من نفس الشهر حتى كان مجلس الشيوخ قد ايد التعديل المطروح . ثم في ٢٩ اكتوبر صدق مجلس النواب الاسباني على المعاهدة باغلبية ممثلة في ٣١٤ صوتا ضد ٣ من المعترضين و ٨ امتنعوا عن التصويت . واخيرا في ٢٥ نوفمبر صدق مجلس الشيوخ بأغلبية ٢٢ صوتا وبدون معارضة و ١٣ امتنعوا عن التصويت .

وقد تفادت ايضا الحكومة الاسبانية اجراء استفتاء شعبي . ولكن الجميع ينتظرون انعقاد المجلس الدستوري الذي سيعبر عن رايه حول مراجعة الدستور والتعديل يتعلق ايضا بالمادة رقم ١٣ التي ستسمح للمواطنين الأوروبيين بالمشاركة في الانتخابات البلدية وبترشيح انفسهم في هذه الانتخابات .

١٢ - البرتغال :

احتلت مسألة التصديق على المعاهدة من خلال اجراء استفتاء مكان الصدارة في المناقشات التي جرت في صفوف الاحزاب . وكانت الحكومة قد اعلنت انها لن تلجأ الى الاستفتاء معتمدة في ذلك على ان المادة رقم ١٦٤ من الدستور البرتغالي لاتسمح بالاستفتاء الا في امور ذات مصلحة وطنية وان بعض الامور هي من اختصاص البرلمان ومن هذه الموافقة على معاهدات خاصة بمشاركة البرتغال في منظمات دولية . ومع ذلك فقد بقي النقاش حول تنظيم الاستفتاء ام لا . والمعروف ان الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب اليميني يعارضان المعاهدة



من هذا العرض يمكن ان نستخلص بعض الحقائق التى تجلت خلال الخطوة الاولى فى طريق تطبيق معاهدة ماستريخت :

١ ـ ان المعاهدة قد اعدت فى القمة ولم تشارك الجماهير الأوروبية فى صياغتها .

ـ ان هذه الجماهير تتطلع الى الوحدة كوسيلة لجنى فوائد او كرمز يفرض نفسه على عالمنا المتغير ولكنها ـ على عكس المسئولين الأوروبيين ـ غير مستعدة لابداء تنازلات فى هويتها القومية وما تمثله من رموز (عمله نقدية ، نظام انتخابى ، علم الخ .) .

ـ ان التقاليد البرلمانية تختلف من دولة الى اخرى ولكنها تدخل فى صلب المعتقدات للراى العام فى كل دولة الى حد انها تندرج ضمن رموز المواطنة ويصعب على الشعوب التغاضى عنها .

ـ بعض الدول فضلت عدم التورط فى اجراء استفتاء واكتفت بالحصول على التأييد النيابى او البرلمانى من منطلق بان هذا التأييد يعكس راى الجماهير من خلال التمثيل البرلمانى اى بطريقة غير مباشرة .

ـ واخيرا تضمنت الانتقادات التى وجهت الى معاهدة ماستريخت بانها من صنع رؤساء البنوك وطالبت بمزيد من الاصلاحات الاجتماعية والمشاركة الجماهيرية فى عملية البناء الوحدوى .

على اى حال ان الاقتصاديات الأوروبية تستعد اليوم لدفع الثمن من اجل تحسين مالياتها العامة وانظمتها الاجتماعية . ففى ١٦ اكتوبر ١٩٩٢ عندما انعقدت قمة وزراء خارجية الدول الـ ١٢ فى مدينة « برمنجهام » ناقش الحاضرون كيفية التوصل الى مزيد من التصديق على المعاهدة وخاصة بالنسبة للدنمارك وايضا بث الاطمئنان فى صفوف الرأى العام الأوروبى المتعلق بالبناء الأوروبى كما نظروا فى مستقبل النظام النقدى الأوروبى الموحد الذى انسحبت منه بعض الدول .

وقد تناول المؤتمر مبدأ « الاستطراد » واقروا بأن الجماعة لايجب ان تتدخل فى كل شىء كما لايجب سن قوانين على المستوى الأوروبى الا فى حالة فشل المستوى الوطنى فى تحقيق الهدف على نحو مرض واتفق الجميع على ان مبدأ « الاستطراد » هذا لايجب ان يستعمل كحق جديد للاعتراض . لهذا طالب بعض الدول توضيح هذا المبدأ ووضع قواعد للتعامل به . وفى نفس المؤتمر طالب الحاضرون مزيدا من الانفتاح والشفافية بالنسبة للاجراءات المتحدة من قبل الجماعة .

الخلاصة :

ان اوروبا عندما وقعت على معاهدة ماستريخت قد عبرت مرحلة جديدة فى عملية تشييد الوحدة الأوروبية . وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت الى رؤساء الدول الـ ١٢ الذين وقعوا على المعاهدة فان دول الجماعة الأوروبية ماضية فى طريق الوحدة . والمعروف انه فى عام ١٩٩٦ ستتم فيه مراجعة « معاهدة ماستريخت » ومن المتوقع ان يصبح البرلمان الأوروبى طرفا ثانيا ـ مع مجلس وزراء الجماعة ـ فى عملية اتخاذ القرارات وهذا يعنى ان على مجلس الوزراء ان يخضع اكثر للمراقبة البرلمانية الأوروبية .

ومن جهة اخرى فان النظام (النقدى الموحد يحتاج الى مراجعة جدية حتى يكون صورة لاستقرار العملات الأوروبية خاصة ان الدول قد بدات تنتهج طريقا عكسيا تماما عن الطريق المرسوم فى المعاهدة .

هذا يعنى ان القدرة على التحرك داخل النظام النقدى الموحد بهدف دعم القدرة التنافسية . مازالت محدودة، ومازال امام اوروبا الجماعة الكثير لانجازه قبل ان تتحقق لها المقومات اللازمة لانشاء تكتل وحدودى قادر على الصمود امام تكتلات اخرى مستقرة منذ زمن .

كذلك ان سياسة الدفاع والأمن الأوروبى مازالت تثير الخلافات بين الدول المعنية . فتجرى تساؤلات : هل سترتبط هذه السياسة بحلف شمال الاطلنطى والى ماذا سيؤدى الانسحاب الامريكى من اوروبا الجماعة ؟ .

واخيرا وهو ما احتل مركز الصدارة خلال القمة الذى انعقد فى مدينة « ادنبرة » بالمملكة المتحدة والذى سبقه اجتماع للاحزاب الاشتراكية الاوروبية بدعوة من الحزب العمالى البريطانى (٩ و ١٠ ديسمبر) . ان رفض الجماهير الدنماركية التصديق على المعاهدة يشكل مسألة عويصة ـ يجب على دول الجماعة الأوروبية ان تدرسها بعناية فائقة ، اما المشكلة الثانية التى اختلفت عليها دول الجماعة الـ ١٢ فهى تختص بتحديد ميزانية الجماعة للسنوات الخمس القادمة .

وقد إتسم مؤتمر « ادنبره » بالاتجاه الى الحلول الوسط وذلك بهدف « إنقاذ » معاهدة ماستريخت من المصاعب التى تهددها . ومن هذه الحلول منح الدنمارك بعض الاستثناءات كانت تطالب بها وهى تختص بعدم انضمامها الى نظام العملة الموحدة والى سياسة الدفاع الجماهيرى دون اهمية تعديلات فى المعاهدة .. وايضا الاتفاق على ان تجرى الدنمارك استفتاء ثانيا فى منتصف عام ١٩٩٣ ـ على الاكثر فى شهر مايو المقبل . بقى موضوع تحديد ميزانية الجماعة على مدى السنوات السبع القادمة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٩) وقد افترق المؤتمرون دون التوصل الى اتفاق . واخيرا بدات المناقشات حول امكانية التوسع فى السوق الاوروبية بحيث تشمل الدول الاعضاء فى الجمعية الاوروبية للمبادلات الحرة EFTA

هكذا تمضى اوربا بشتى الطرق الدبلوماسية وغيرها باقدام ثابتة فى طريق الوحدة ولنذكر هنا قول الجنرال دى جول فى ١٩٦٣ الى المستشار الالمانى « كونراد ادناور : « نحن الاوروبيون نميل الى بناء الكاتدرائيات وقد بادرنا انتم وانا فى بناء اوربا الغربية كم هى جميلة هذه الكاتدرائية ؟ »



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة

حديث الوطن



هدايت عبد النبى

اشترك مع الدكتور بطرس غالى ، السكرتير العام للامم المتحدة حاليا ، فى نهاية السبعينات فى تقديم بحث عن الامن فى البحر الاحمر .

ويشغل حاليا منصب مدير الدراسات بمعهد الشئون الدولية بروما .. ويهتم حاليا باجراء دراسات عن امن المنطقة جنوب البحر المتوسط .. هو البروفيسور روبرت اليبونى ، الذى كرس نحو الساعتين للحديث امام مركز البحوث والدراسات السياسية عن قضية امن البحر المتوسط من وجه النظر الاوروبية ..

وقد عقب الدكتور على الدين هلال ، مدير المركز ، قبيل المحاضرة ، بان الرئيس مبارك طرح فكره منتدى البحر الابيض المتوسط ، وهى الفكرة التى لاقت قبولا اوروبيا ..

كما تحدث الدكتور محمد سليم ، الذى ادار الندوة ، باننا ونحن مقبلون على السلام الشامل ، فان امن البحر المتوسط يصبح جزءا لا يتجزا من شكل السلام القادم .

أوروبا والعدو الاستراتيجى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

وقد اكد البروفيسور البيونى ان منطقة البحر المتوسط تحتل اهتماما كبيرا فى دراسات معهده ، وان البعد الجغرافى للمنطقة يمكن ان يقاس بطريقة مرنة وعلى اساس جيو ـ استراتيجى ، وليس على الاساس الجغرافى ، ليمتد فيشمل منطقة الخليج وحتى ايران .

ويقول ان ساسة ومفكرى اوروبا منشغلون ـ بعد انتهاء الحرب البارده بين الشرق والغرب ، باعادة تشكيل منظمة حلف شمال الاطلنطى . وان حوارا هاما يدور حول هذا الموضوع فى ايطاليا فى الوقت الراهن .

والمعروف ، كمايقول ، ان حلف شمال الاطلنطى له قيادة عليا فى أوروبا ، ان القوات المشتركة فيه تظل تحتل جيوش الدول الاعضاء ، وهى تظل فى حالة « نداء دائم » ، ومع وجود قوه التحالف المتحركة التى تستطيع انتلبى نداء الضوورورة فى اى لحظة ضد الخطر الخارجى .

والجدير بالذكر ، كما ذكر ، فان حلف الاطلنطى مرشح لان يكون الادارة التى تطبق منطقة الطيران الممنوع فى سماء البوسنة والهرسك .

ويطرح رؤية اوروبا ـ فى ظل الوحده القادمة ـ لتنظيم هيكل دفاعى امنى يؤدى الى ميلاد الجيش الاوروبى الموحد .

وفى هذا الصدد يقول ان هناك مدرستين لتحقيق هذا الهدف .

وتؤيد المدرسة الاولى كل من الدانمرك ، وهولنده وايطاليا ، باقامة صرح عسكرى قوى داخل حلف الاطلنطى نفسه .

وترى المدرسة الثانية المؤيدة من فرنسا والمانيا ودولا اخرى ان القوة الاوروبية الموحدة يجب ان تكون جزءا لايتجزأ من الاتحاد الاوروبى ، مع ايجاد قيادتين : واحدة تخص حلف الاطلنطى ، والاخرى تخص الاتحاد الاوروبى .

والمدرسة الثانية تدفع الى الامام تطوير « اليوروكوربس » اى الجيش الاوروبى الذى تشكل فى عام ١٩٨٨ويتألف من اربعين الف مقاتل ويرى فيه مؤيدو المدرسة الثانية النواة الاولى فى الصرح الاوروبى الموحد .

ثم يربط النظرية بواقع الاحداث من حولنا فيقول ان هناك منطقه خارج حدود تحركات حلف الاطلنطى ومنطقة اخرى تدخل فى اطار اعماله وإن الضربات المتلاحقة التى تقودها الولايات المتحده ضد العراق تطرح بالتأكيد اسئله فى العلم العربى عن اتجاه التحالف الغربى وهنا يؤكد البروفيسور البيونى ان اوروبا لاتستعد للاستيلاء على العالم العربى ولا ترى اوروبا فى العالم العربى او الاسلام العدو الاستراتيجى لها . إذن فكما يقول فلا العالم العربى او الاسلام هو البديل عن العدو



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

الاستراتجى القديم الاتحاد السوفيتى سابقا وحلف وارسو

ولكنه يطرح فى نفس الوقت فكرة اخرى تتزايد فى النمو وتكسب تاييدا اكبر فى اوروبا وهى الاستخدام المحدد للقوة من اجل قضايا انسانية .

ويؤكد ايضا ان اوروبا تهتم اكثر بعمليات الحفاظ على السلام وتدعيم السلام والتعاون الاقتصادى والثقافى بين اوروبا وجيرانها .

ويدعو دائرة الحوار العربى ـ الاوروبى الى تجديد اعمالها لمناقشة هذه القضايا الجديده التى تشغل بال الاوروبيين فى محاولة للتاثير فى عملية الاصلاح واعادة هيكلة الدور الاوروبى فى منطقة حوض البحر المتوسط .

وخلال المناقشة التى دارت طرحت عده نقاط ساخنه اولها : من هو العدو الاستراتجى الان لحلف الاطلنطى او من هو العدو القادم للحلف الجديد كما يتشكل فى اذهان الاوروبيين ؟

ثانيها : لماذا تم تبنى التدخل العسكرى المحدد فى الصومال لاهداف انسانية ولم يتم تحرك مماثل فى البوسنه والهرسك حيث تمالك الانسانية قد تجاوزت الحدود .

ثالثها : لماذ يدك موقع عراقى بهدف انهاء قدره العراق النوويه واسرائيل تحلك ما بين مائتى وثلاثمائه راسى نووى ؟

رابعها لماذا لم تدخل اوروبا بشكل حاسم فى قضية المبعدين الفلسطينيين بحيث يتوفر كحد ادنى ـ ممر يتم من خلاله توصيل المياه والاغذيه والادويه الى المبعدين الفلسطينيين ؟

خامسها وصفت فرنسا الضربه الصاروخيه الامريكيه ضد موقع عراقى فى الزعفرانيه جنوب بغداد العاصمه الصمام بانها تمثل تحالفا ينفذ قائمة الطعام حسب الطلب فما هو موقف اوروبا من كل هذه الاحداث من اطار اعادة هيكلة حلف الاطلنطى ؟

ورد البروفيسور البيونى على جانب من النقاط الخمس قائلا انه يعترف ان اوروبا الغربيه تتحرك فى اطار ما هو معروف بالشرق العربى على انه حسابات المكيالين وانه لاتوجد سياسة اوروبيه واضحه يتم فى اطارها تحديد التحرك .اما عن موضوع المبعدين فقد ذكر وجهه نظر الغرب واسرائيل وهى ان هناك دولا كثيرة فى المنطقة ترغب هى ايضا ـ ان تمكنت فى ابعاد متطرفيها .

وكان الرد عليه ان هذه مقارنه ليست فى محلها لانه فى حالة اسرائيل والمبعدين هناك دولة محتلة وشعب يواجه الاحتلال بكافه الطرق الممكنه ـ بما فى ذلك النضال المسلح .

ولم يكن البروفيسور البيونى محددا ـ فى رده ـ على هذه النقاط الخمس واكتفى بالقول بان هناك حاجة ماسة الى تكثيق الحوار العربى ـ الاوروبى فى هذه اللحظات الحاسمه من التطور الاوروبى ، ومن اعادة تشكيل هيكل حلف الاطلنطى .



اليوم في اجتماعات بروكسل

المجموعة الأوروبية تنظر في انضمام النمسا والسويد وفنلندا
الانضمام يعطي أبعادا جديدة للمجموعة جغرافيا وسياسيا

□ بروكسل- محمد فهمي:

تبدأ في بروكسل اليوم «الاثنين» اجتماعات توسيع عضوية المجموعة الأوروبية والتي تنظر في طلبات انضمام النمسا والسويد وفنلندا. ومن المقرر أن تعقد مفوضية المجموعة اجتماعات مستقلة مع كل وفد على حدة لبحث مدى توافر شروط العضوية وتعهد كل دولة بالموافقة المسبقة على اتفاقيات ماستريخت، والالتزام بدفع حصتها في ميزانية المجموعة حتى سنة ١٩٩٧ وفقا لما يسمى «سلة ديلور الثانية». وقد أعلنت مصادر المجموعة الأوروبية في بروكسل أن المرحلة الحالية، وهي المرحلة الثالثة في توسيع العضوية تتميز باتجاه التوسيع نحو القطب الشمالي وضم دول تقع على الحدود المباشرة مع الاتحاد السوفييتي «سابقا» وهي السويد وفنلندا مما يعطي للمجموعة أبعادا جديدة، في الناحيتين السياسية والجغرافية، مشيرة إلى أن انضمام السويد وفنلندا وموافقتهما المسبقة على اتفاقيات ماستريخت يعدان بمثابة ضغط على كل من الدانمارك وبريطانيا اللتين لم تصدقا بعد على الاتفاقيات.

ومن المتوقع أن تتركز المحادثات الجارية في بروكسل على موافقة السويد وفنلندا على السياسات الأمنية والخارجية والمشتركة لدول المجموعة ولاسيما فيما يتعلق بالدفاع المشترك الأمر الذي كان قد أثار جدلا على المستوى الداخلي في الدولتين، خاصة بالنسبة لمواقف الحياد التي اتخذتها الدولتان في حقبة الحرب الباردة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي سيساهم فيه توسيع العضوية للمجموعة في زيادة حصيلة صندوق المجموعة بحكم القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من السويد وفنلندا إلا أنه سيزيد من تعقيد مشاكل السياسة الزراعية للمجموعة الأوروبية ولهذا السبب يعد التزام الدول الجديدة بالسياسة الزراعية الأوروبية في مقدمة الموضوعات المطروحة للنقاش بعد أن تراجعت عقبة «الحياد» في ظل الأوضاع الجديدة.

وقد أكدت مصادر المجموعة أن محادثات الانضمام ستجرى بشكل مستقل مع كل دولة وفي وقت واحد نظرا لطبيعة المشكلات المختلفة لكل دولة على حدة.

فبالنسبة للنمسا التي يبلغ عدد سكانها ٧,٨ مليون نسمة ومساحتها ٨٤ ألف كيلو متر مربع تركز على مواصلات الترانزيت والآثار السلبية الناجمة عن كثافة العبور بين دول شمال المجموعة وجنوبها عبر الأراضي النمساوية. أما السويد فتركز على الاتحاد الإقليمي لمقاطعات الشمال ذات الكثافة السكانية المنخفضة إلى جانب الاحتكار الحكومي لإنتاج الكحوليات. وستركز فنلندا على الوضع السياسي بحكم موقعها الجغرافي الملاصق للاتحاد السوفييتي السابق.



بروكسيل: توقيع اتفاق روماني - اوروبي للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية

● بوخارست، بروكسيل - رويتر، ا ب - غادر رئيس الوزراء الروماني نيكولاي فاكاريو بوخارست امس الاثنين متوجهاً الى بروكسيل للمشاركة في اجتماع لوزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الاوروبية يتم خلاله توقيع اتفاقات تعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية بين رومانيا والمجموعة.

وصرح الوزير الروماني قبل مغادرته ان توقيع «اتفاق التعاون الاوروبي يعتبر خطوة مهمة لرومانيا في اتجاه اندماجها مع اوروبا». وسيتولى توقيع الاتفاق وزير الخارجية الروماني تيودور ميليسكانو مع نظرائه في الدول الاوروبية الـ ١٢. وهو اتفاق مشابه للاتفاقات التي وقعتها المجموعة مع دول اوروبية شرقية اخرى مثل بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا.

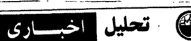
ويتيح الاتفاق تحرير التجارة بين رومانيا ودول المجموعة في المدى البعيد. كما يقضي باقامة حوار منتظم بين المسؤولين الرومانيين ونظرائهم الاوروبيين بهدف تهيئة الاجواء لحصول رومانيا على عضوية المجموعة الاوروبية في المستقبل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تساؤلات حول مستقبل العلاقات التجارية الأمريكية الأوروبية

مرفت عبد العزيز
مركز دراسات التنمية
السياسية والدولية «العالم اليوم»

تنازعت العلاقات الأوروبية – الأمريكية فترات توافق واختلاف كثيرة وإن كانت في مجملها قد دارت في إطار التحالف الغربي، أما الآن فها هو العالم ينتقل إلى مابعد الحرب الباردة الثانية، لتثور الصراعات بين الحلفاء السابقين.. وبقوة وتتسم هذه الصراعات في مجملها بطابعها الاقتصادي نظرا لأن عالم اليوم هو اقتصادي بالاساس حيث تسعى دوله النامية والمتقدمة إلى زيادة رفاهية ورخاء شعوبها.

كان الوضع في الولايات المتحدة قبل كلينتون يتسم ببعض ملامح ما أطلق عليه «الليبرالية الجديدة» وهي ثورة محافظة، ضمت أفكارا تدور في معظمها حول تدعيم قيمه الفردية والرغبة في الحفاظ على اقتصاد السوق الحر، ومن ثم عملت على مساعدة راغبي الثراء السريع من خلال تخفيض الضرائب ونشر الثقافة الاستهلاكية وتخفيض البرامج الاجتماعية وزيادة التسلح، في حين عاني الكثيرون من مشاكل اقتصادية متفاقمة.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية وخاصة الأوروبية الأمريكية، نجدها «أي الليبرالية الجديدة» قد تميزت في جانبها الاقتصادي – بالتحديد – بغزارة وكثافة في المعاملات، فقد بلغت مثلا الصادرات الزراعية الأوروبية إلى الولايات المتحدة نحو الأربعة مليارات دولار وشكلت بعض الصادرات الاخرى نحو ما يزيد على المليارين من الدولارات، وذلك خلال عام ١٩٩١ وحده.

إلا أن هذه العلاقات اتسمت في فتراتها الاخيرة بنزعة عدائية سببها تراجع الولايات المتحدة عن تعاملها التعاوني السابق مع المجموعة، إذ إن سماحها لصادرات الحبوب الزيتية الأوروبية بدخول أسواقها بشروط ميسرة منذ الستينات، ثم دعم المجموعة لهذه الصادرات أدى إلى خسارة الولايات المتحدة نحو مليار دولار، ومن ثم لجأت إلى فرض العقوبات الاقتصادية ضد المجموعة بعد أن فشلت في بعض جولات «الجات».

إلا أن المجموعة وجدت في هذا إجحافا أمريكيا بحق المجموعة في انتهاج سياسة دعم الصادرات. فالمجموعة ترى أن هذا الأمر من صميم شئونها الداخلية، كما أن هذه العقوبات تتعارض مع أحكام اتفاقية «الجات» ولهذا تعتقد المجموعة أن من حقها أن تتخذ ما تشاء من الإجراءات الانتقامية، وهو ما رفضته الولايات المتحدة بدورها، واعتبرته غير متسق مع جوهر الاتفاقية.

مبادىء الاقتصاد المختلفة..

تتجه الإدارة الأمريكية الجديدة إلى اقتحام الأسواق الخارجية بقوة عن طريق تحسين نوعية السلع والخدمات التي تنتجها، والعمل على دعوة شركاء امريكا التجاريين للتخلي عن سياستهم التدعيمية غير العادلة في قطاعات الطيران والفضاء وبناء السفن.

كما أنها تعمل على إقامة مجلس أمن اقتصادي يتشابه مع مجلس الأمن القومي ويعمل على تنسيق سياسات امريكا الاقتصادية العالمية، والرئيس الجديد كلينتون ينوي تحويل مكتب الممثل التجاري الأمريكي إلى مجلس خبراء تجاريين لخدمة المصالح الأمريكية، ويهدف أيضا إلى زيادة الضرائب على الواردات الأمريكية من الدول الاجنبية الأمر الذي قد ترتفع معه هذه الرسوم إلى نسبة ١٠٠٪ في حالة الاستيراد من الدول التي ترفض فتح اسواقها.

كما ستعمل امريكا – كما جاء على لسان كلينتون – على وضع استراتيجية اقتصادية في بعض الصناعات المهمة، كصناعة السيارات، وإعادة البناء في مجالات النقل السريع والاتصالات وتكنولوجيا البيئة.

وكذلك يدعو كلينتون إلى تخفيض الانفاق العسكري ودعوة تلك الدول التي تعتمد على الولايات المتحدة في الدفاع عنها، إلى الاعتماد على نفسها وتحمل جزء من تكلفة الدفاع.

ويقول المراقبون إن برنامج كلينتون بصفة عامة يقوم على تبني بعض المبادىء التي تجعل الاقتصاد الأمريكي اقتصادا مختلطا، واختفاء دور ولو صغير للدولة.

دوافع التغيير

يقول المراقبون إن هذه الإجراءات التي أعلن عنها كلينتون خلال حملته الانتخابية وينوي تنفيذها خلال فترة رئاسته، يدعو إليها العديد من الدوافع، التي من أهمها:

١- الحالة المتدهورة للاقتصاد الأمريكي والتى كانت نتاجا أساسيا للفترة السابقة وخاصة فترة حكم ريجان، حيث فتحت الولايات المتحدة أبوابها للمضاربين الماليين، مما تسبب فى انخفاض نمو الصناعة الأمريكية التى كانت تتمتع بالمكانة الأولى فى العالم فى العقد الخمسينى من هذا القرن، كما أن الديون الأمريكية قد بلغت حدودا عالية تزيد على الإنتاج القومى العام بكثير، فقد بلغ هذا الدين مع أوائل العام الماضى نحو ٣٧٠١,١٥ مليار دولار فى حين أنها لم تزد على ١٠٠٠٠ مليار دولار قبل أدارتى ريجان وبوش، مما يخلق قدرا أو اخر من عدم التوازن بين المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فى ضوء النظام العالمى الجديد ،وبين قدراتها الاقتصادية.

٢- التخوف الأمريكى من بدء السوق الأوروبية الموحدة التى اكتملت أركانها بنهاية عام ١٩٩٢، وما يعنيه هذا من تخفيض الحواجز على التجارة بين الدول الأوروبية الاثنتى عشرة، بالإضافة إلى دعمها «أى المجموعة الأوروبية» لصناعة الطائرات واصرارها على سياسة الحد من الصادرات، ولجوئها فى مواجهة الزيادة المتوقعة فى سكانها إلى حلول وسط بين دولها الداخلية بما يضر فى الغالب بعلاقاتها التجارية بالأطراف الخارجية.

ومن ثم فكلينتون يرى أن أسلوب التعامل مع المجموعة الأوروبية لن يقوم على ما ساد العلاقات الأوروبية الأمريكية من قبل من زعامة امريكية للتحالف الغربى كله، وإنما ستثور بين الجانبين مشاكل التبادل التجارى والحماية الجمركية والأمن الأوروبى ولن تستطيع الولايات المتحدة مواجهة كل هذه المشكلات من موقع القوة، مالم تبلغ قوتها الاقتصادية هذه المكانة المتزايدة التى تكتسبها القوة الاقتصادية الأوروبية الموحدة.

٣- يرى كلينتون أن كل مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الخارج يوفر ما يقرب من ٢٥ ألف وظيفة جديدة للأمريكيين، وذلك للتغلب على مشكلة البطالة التى وصلت إلى معدلات عالية، حتى أنها بلغت فى يونيو ١٩٩٢ نحو ٧,٥٪ وهى أعلى نسبة لها منذ ثمانى سنوات كاملة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

FINANCIAL TIMES

«الفاينانشيال تايمز» البريطانية

نحـو استراتيجيـة تجاريـة مقبـولـة

من المعتقد ان اعلان الحكومة الامريكية الاخير الخاص بفرض رسوم جمركية مؤقتة لمواجهة اغراق السوق الامريكية بواردات الصلب القادمة من ١٩ دولة ستثير ردود أفعال واضحة، ولكن ينبغى تجنب صدور رد فعل مبالغ فيه أو خاطىء، والذى له الاولوية القصوى فى الوقت الراهن هو تشجيع الحكومة الامريكية الجديدة على استكمال دورة أوروجواى للتجارة، ورد الفعل المرجو يتمثل فى السعى للحصول على تعاون واشنطن فى الجهود الرامية الى تعديل لوائح «الجات» بهدف تحديد المعايير الاقتصادية المهمة التي ينبغى السير على هداها، اما رد الفعل الخطأ فهو ان تحاول المجموعة الأوروبية أن تسعى لاقناع الولايات المتحدة بالموافقة على فرض قيود طوعية على صادرات الطلب بدلا من تلك التى أنهتها حكومة الرئيس السابق جورج بوش العام الماضي، وعلى المجموعة الاوروبية ان تعترف بعبثية «المؤامرة» الدولية المناهضة لسياسة الاغراق.

وعلى المجموعة الاوروبية ان تركز اهتمامها على تشجيع حكومة كلينتون على وضع استراتيجية تجارية معقولة، حيث تبدو هذه الحكومة وكأنها لا تعلم ما الذى تريده بشأن التجارة، وان كان الكثيرون من أعضاء الكونجرس ورجال الصناعة يعلمون، وهم يريدون حماية «الوظائف» الامريكية التى يتهددها الخطر من جراء التوسع فى الاستيراد. وربما كانت هذه هى المرة الاولى التى تجىء فيها حكومة امريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لا تؤمن بشدة بأهمية النظام التجارى متعدد الأطراف.

Le Monde

«لوموند» الفرنسية

الفائدة البريطانية وأوروبا الموحدة

● خفض الفائدة البريطانية المفاجئ سلاح موجه لتنشيط الاقتصاد و«باطنا» لتعزيز مركز بريطانيا السياسي في «أوروبا الموحدة»

للمرة الثانية خلال اقل من شهر تتهم فرنسا بريطانيا بالتآمر ضد اوروبا، هذه المرة لنسف «نظام النقد الاوروبي». قبلها بشهر اتهمتها بالتآمر مع امريكا «خلال ازمة الحبوب الزيتية» لتعطيل «الوحدة الاوروبية».

ارتباط بريطانيا بامريكا متجذر وقديم. له جانب تجاري، مرتبط باستثمارات بريطانيا في امريكا التي ما زالت الاكبر بين دول العالم. وله جانب نقدي مرتبط بخروج الجنيه الاسترليني من «الية التحويل الاوروبي» واقتناع بريطانيا ان عودتها الى النظام النقدي الاوروبي، في ظروف اقتصادها الحالي مستبعدة. وله جانب سياسي مرتبط بفقدان الثقة بين بريطانيا والمانيا (نتيجة حربين عالميتين)، وبالتنافس (العداء) التقليدي بين بريطانيا وفرنسا كدولتين تحاولان لعب دور جديد في عالم كانا يسيطران عليه حتى نهاية الحرب الثانية.

بريطانيا ربطت اقتصادها ومصيرها بامريكا، وظلت لسنوات عديدة تركز على «العلاقة الخاصة». وفرنسا اهتمت منذ عهد ديجول باوروبا وجعلت اهم اولوياتها تطويع المارد الالماني في اطار «وحدة اوروبية»، حتى لا يتكرر مرة أخرى ما حدث قبل 50 عاما.

من هذا المنطلق تحرص فرنسا على استكمال اتفاقية «ماستريخت» (سياسيا واقتصاديا) بكل السبل الممكنة. وتحرص بريطانيا على ارضاء امريكا ولو على حساب «اوروبا» احيانا.

ما لا يختلف فيه اثنان ان «الوحدة الاوروبية»، اذا ما تحققت، ستضع الكتلة الاوروبية كقوة تجارية فوق امريكا، مما يجعل الـ «اكيو» الجديد عملة اقوى من الدولار، غير ان الأهم ان «الوحدة الاوروبية» ستلحزج بريطانيا واقتصادها الى ذيلية نظام تتصدره المانيا وفرنسا، مما سيقلب مراكز النفوذ والتأثير عالميا. لذلك ليس من مصلحة بريطانيا «سياسيا» تحقيق وحدة تحولها من الصدارة الى المؤخرة.

حالة الاقتصاد الأمريكي حاليا مشابهة لحالة الاقتصاد البريطاني. وخفض الفائدة المصرفية المفاجئ الاسبوع الماضي، ستعقبه تخفيضات اخرى قريبا جدا، رغم استبعاد جون ميجر حدوث ذلك، تماما مثلما حدث في الاقتصاد الامريكي.

يحقق الخفض هدفين: فهو ظاهريا موجه لدعم الصناعة البريطانية واحتواء معدلات البطالة المرتفعة. لكنه ضمنيا فرصة لهز «نظام نقدي اوروبي» لا تقتنع بريطانيا بجدواه «سياسيا».

وحتى الآن ادى الخفض الى تخفيض قيمة العملة الايرلندية بمعدل 10 في المائة، ويهدد اذا ما تواصل بنسف «النظام» باكمله.

مالك جعفر

* * *



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٣

* * *

نظام نقد... بلا نظام!

● بين نظام النقد الأوروبي والوحدة النقدية الشاملة للمجموعة الأوروبية ثغرة سياسية اخترقتها قوى السوق لتفرض ارادتها على البنوك المركزية

خمسة أشهر من الفوضى النقدية المتواصلة في اوروبا قد تكون كافية للاستنتاج بأن المجموعة الاوروبية باتت عاجزة عن السير بخطى متزنة على طريق الوحدة النقدية الشاملة وبلوغها في الموعد المقترح لها في اتفاقية ماستريخت، اي العام 1999.

وبعد ان أنسحبت بريطانيا وايطاليا، مكرهتين، من الية نظام النقد الاوروبي في سبتمبر (ايلول) الماضي، وخفضت ايرلندا، مجبرة، سعر صرف عملتها في مطلع الاسبوع الحالي، يتضح باطراد ان بين نظام النقد الاوروبي والوحدة النقدية المنشودة ثغرة سياسية تنفذ من خلالها قوى السوق لتفرض ارادتها على المخططين الاقتصاديين.

قديماً قيل: ما دخلت السياسة شيئاً إلا افسدته. ولكن في حالة الفوضى النقدية الراهنة في اوروبا يتحمل الاقتصاديون مسؤولية إفساح المجال «للسياسة» بافساد خططهم... ففي لهفتهم لارضاء السياسيين وتسريع خطى الوحدة الاوروبية وافقوا، قبل سنتين، على رفع القيود كاملة على انتقال الرساميل بحرية مطلقة بين دول المجموعة.

وهذا الرفع المبكر للقيود النقدية اتاح لرساميل ضخمة فرصة عبور حدود دول السوق الاوروبية بسهولة وخوض غمار مضاربات على العملات «الضعيفة» بضراوة عجزت البنوك المركزية المعنية عن التصدي لها... فكان من الطبيعي ان تنهار ثقة الاسواق بنظام النقد الاوروبي رغم نجاحه، لغاية سبتمبر الماضي - تاريخ خروج الجنيه الاسترليني والليرة الايطالي منه - في الحد من تقلبات اسعار العملات الاوروبية تمهيداً لبلوغ مرحلة الوحدة النقدية الشاملة.

والسياسة ايضا كانت مسؤولة عن تغريد البنك المركزي الالماني «البوندزبنك» خارج سربه الاوروبي، فالوحدة الالمانية المتسرعة أنعكست عجزاً في الميزانية الاتحادية وارتفاعاً حاداً في الاجور وبررت، بالتالي، التزام «البوندزبنك» بسياسة الحفاظ على معدلات الفوائد العالية على المارك كوسيلة عملية لاحتواء التضخم رغم ان هذه السياسة تزيد حالة الركود حدة في اوروبا كلها وتدفع دولها الى خفض معدلات الفوائد علي عملاتها المتعثرة اصلاً.

من نافلة القول التاكيد أن السوق الاوروبية لن تصبح واحدة ما لم تتعامل بعملة واحدة. وبانتظار ان تتيح الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة بلوغ هذه المرحلة المتقدمة من الوحدة قد يكون الحد الادنى المطلوب لاعادة الثقة في العملات الاوروبية تقديم الشأن النقدي على المصالح السياسية القطرية والبدء بتضييق فوارق معدلات الفوائد بين العملات الاوروبية الاقوى - وفي مقدمتها المارك الالماني - والعملات الأضعف، وهي الاكثرية مع الأسف.

وغني عن القول إن عجز وزراء مالية المجموعة الاوروبية وبنوكها المركزية عن التوصل الى هذا الاجراء قد يغلق الباب في وجه تدفق الرساميل العربية واليابانية الى الاسواق الاوروبية.. وربما الى امد غير قصير.

وليد أبي مرشد

* * *



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

HANDLESBLATT

«هاندلس بلات» الألمانية

في المجموعة الأوروبية:

على الأعضاء الجدد الطاعة

أعلنت النمسا والسويد وفنلندا – وهى الدول الثلاث المتقدمة بطلبات للحصول على عضوية المجموعة الأوروبية – قبول جميع شروط المجموعة بدون إبداء أية رغبة فى الحصول على استثناءات، أو وضع قواعد جديدة، كما أعلنت هذه الدول تأييدها التام للمعاهدة التى تقضى بإقامة الوحدة الأوروبية وأعلنت أيضا تضامنها ومساندتها التامة لأية تطورات تطرأ على هذه المعاهدة.

أكدت الدول الثلاث اعتزامها تحقيق الأهداف الجماعية لكل مايتعلق بشأن السياسة الخارجية وسياسة الأمن الموحدة، على أن تتحول هذه السياسة إلى سياسة دفاع أوروبى مشتركة وموحدة عن طريق العمل الأوروبى الجماعى المشترك.

وأجمع الأعضاء القدامى على حق كل عضو فى الاحتفاظ بالسياسات الخاصة به فيما يتعلق بحماية البيئة من التلوث والمجالات الاجتماعية، وعلى أية حال فإن مستشار المجموعة الأوروبية الدانماركى نيلس هيلفيج بيترسن قد حدد حرية الرأى بالنسبة للأعضاء الجدد حيث أصدر قرارا وديا يشير إلى أنه إذا كانت هناك اعتراضات على ماستريخت فيجب أن تكون وقتية تنتهى بعد اكتمال العضوية.



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم



هل نشهد نهاية أوروبا قريبا

فى غضون فترة قليلة انكشف للمراقبين أن توحيد أوروبا - بل عدم صدامها - أمر صعب غاية فى الصعوبة. فالاستفتاء على معاهدة ماستريخت كانت نتيجته فى الدانمارك مثلا الرفض بنسبة ٥١٪ بينما فى فرنسا كانت الموافقة بنسبة ٥١٪، أى أن الانقسام على معاهدة ماستريخت والوحدة الأوروبية عموما ليس مجرد انقسام حاد بل هو أزمة فى المستقبل الأوروبى برمته، ولا ننسى فى هذا الصدد أن السياسيين المتحفزين فى الحزب الحاكم فى بريطانيا وعلى رأسهم مارجريت تاتشر يرفضون بشدة فكرة الوحدة الأوروبية ويقولون أن مصير أوروبا الموحدة سيكون مثل مصير الاتحاد السوفيتى السابق وفى هذا الصدد أيضا نذكر أنه حدثت أزمة اقتصادية حادة كادت تودى إلى انهيار الاسترلينى والليرة الإيطالية بسبب رفض ألمانيا تخفيض الفائدة على المارك الألمانى لتخفيف الطلب عليه وبالتالى وقف رفع سعره على حساب العملات الأخرى، وحجة ألمانيا فى هذا الصدد أن قوة العملة تعكس حقيقة الوضع الاقتصادى لهذه الدولة أو تلك أولا وأخيرا.

والمسألة فى رأينا ليست مجرد سلوك فردى ألمانى، أو مجرد أزمة اقتصادية عادية أو حادة، أو رفض أو قبول معاهدة ماستريخت بل هى أزمة فى صميم التركيبة الأوروبية غير قابلة للشفاء ولا قابلة للحل وهذه الأزمة هى أن التركيبة الحضارية الأوروبية تركيبة قائمة على فكرة الصراع والقوة والنهب والعنف، وأن هذه الآلية المكونة من القوة والعنف والنهب والصراع والمنفعة اللا أخلاقية هى التى أعطت أوروبا تقدمها الاقتصادى على حساب الآخرين ولا يمكن وقف هذه الآلية حتى لو لم تجد من تقهره أو تنهبه فهى تقهر نفسها وتنهب أحداها الأخرى وبالتالى فإن وقف هذه الآلية يعنى توقف أوروبا عن النمو والتقدم ويعنى نهايتها الحتمية، ولعلنا نؤكد هذه الحقيقة بما حدث من صدام مروع بين الدول الأوروبية نفسها فى حربين عالميتين فى غضون ٣٠



المصدر : المختار الإسلامى

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عاما ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، وكذلك رفض أوروبا وأمريكا فرض قيود الصناعات لحماية البيئة من التلوث وهو ماطالب ويطالب به العالم كله وآخر هذه المطالبات كان فى قمة الأرض المنعقدة فى الأرجنتين فى منتصف هذا العام، الأمر الذى يعنى أن الآلية الصناعية الأوروبية والأمريكية تعمل بمعزل عن الأمان البيئى مما يهدد مستقبل الحياة برمتها على كوكب الأرض.

المسألة ببساطة شديدة أن أوروبا كيان مفترس، إذا لم يجد من يفترسه يفترس نفسه ـ وإذا توقف عن الافتراس انتهى ولعلنا نشاهد سريعا انهيارا أوروبيا وأمريكيا شاملا لأن الخلل جزء داخلى من المكون الحضارى الأوروبى وليس مجرد أزمة عابرة.

المختار الإسلامى



الانسلاخ عن أمريكا أم الزعامة المشتركة؟

المستقبل العسكرى لأوروبا الموحدة هو أحد مؤرقات الدول الأوروبية التى بدأت أوائل هذا العام تنفيذ مشروعاتها الوحدوية بشكل لا يسمح بالتراجع. لذلك فالاجتماعات بين القادة الأوروبيين تتوالى، والأطروحات التى يقدمونها لتحديد ماهية هذا المستقبل ومحدداته تتعدد، لكنها تنبثق جميعا من نقطة انطلاق واحدة هى علاقة الوضع المستقبلى بالوضع العسكرى السابق – على فكرة الوحدة الذى يمثل حلف الاطلنطى ركيزته الاساسية – وهل سيكون المستقبل انسلاخا عما سبقه أم تكريسا له؟ أم مرحلة وسطا تعتمد على تعديلات شكلية تواءم الاتجاه الوحدوى الجديد.

فى هذا الإطار جاءت لقاءات قادة الدفاع الغربيين هذا الاسبوع ومن قبلها كان لقاء الزعيمين الفرنسى ميتران والألمانى كول اللذان اتخذا من مناسبة الاحتفال بمعاهدة الإليزيه فرصة لبدأ نقاش طويل حول هذا الموضوع. وقد جاءت جميع اللقاءات انعكاسا للحالة التى تتنازع الدول الأوروبية وتكاد توزعها بين فريقين أحدهما يعمل بقوة على الاستقلال عسكريا عن الولايات المتحدة دون تحطيم حلف الأطلنطى الذى يجمعهما منذ الخمسينات، والاخر يرى أن الأوضاع الأوروبية الحالية غير ملائمة الان لخطوة كهذه نظرا لتنامى المشاعر القومية وتزايد الحرص على السيادة المتفردة لكل دولة أوروبية بقدر يجعل إذابة السيادة المحلية فى كيان عسكرى أوروبى واحد – كما ينادى الطرف الاول – أمرا شديد الوطأة على الدول التى لم تعتقد بعد على متطلبات الوحدة.

جيش أوروبى

والواقع أن الجدل حول هذا الشأن قد بدأ قبل عامين مع تشكيل الفيلق الفرنسى الألمانى عام ١٩٩٠، والذى اعتبره البلدان نواة للجيش الأوروبى الموحد فى المستقبل وقد قسم هذا الجدل دول المجموعة إلى تيارين يتصارعان داخل أوروبا وداخل حلف الأطلنطى منذ انتهاء الحرب الباردة، وتصاعد احتمال تحريك قوات لحفظ السلام داخل المناطق الأوروبية. أحد التيارين يرى أن يتم تشكيل قوة عسكرية موحدة تكون عمادا للوحدة الأوروبية، وهذا التيار تؤيده ألمانيا وفرنسا.. والاخر يرى أن يشكل حلف الاطلنطى قوة عسكرية أوروبية تكون عمادا للحلف، وهذا التيار تؤيده بريطانيا وإيطاليا وهولندا والدنمارك ومجموعة من الدول الصغرى فى الجماعة الأوربية.

والفارق بين التيارين يتخطى تحويل القوة الأوروبية من عنصر مكمل للقوة الأمريكية إلى عنصر موازن لها، ليصبح فارقا فى توجيه هذه القوة وحسابها لمصادر التهديد. إذ من المتوقع أن تقوم استراتيجية القوة الأوربية الجديدة فى حالة اكتمالها على أسس جديدة ترى أن التهديد بمعناه الذى يعرض الأمن الأوربى للخطر لم يعد قائما بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن الدول الأوربية ترى فيما يجرى حولها تحديات أو مخاطر أوتوترات تحتاج فى مواجهتها إلى استراتيجيات للتعاون، وليس إلى حل عسكرى، وقد طرح هذه الرؤية خبير أوروبى بمعهد الشئون الدولية فى روما، هو روبرت اليبونى فى محاضرة ألقاها بالقاهرة مؤخراً أضاف فيها إلى ما سبق أن أوروبا لا تعتبر الشرق الأوسط أو جنوب البحر المتوسط مصدرا للتهديد الذى يحتاج إلى تحديد استراتيجية أمنية. وبإيضاح أكبر قال: إن أوروبا لا تعتبر العالم العربى والإسلامى تهديدا، وبالتالى ليست لديها خططا لمهاجمتهما وأن أوروبا الشرقية اليوم هى الأهم بالنسبة للدول الأوربية وحتى هذه لا تشكل تهديدا يحتاج إلى استراتيجية عسكرية.

أما الفيلق الفرنسى الألمانى المسمى يوروكورب Euro-Corp والذى سيصل عدد قواته إلى ٤٠ ألفا بحلول عام ١٩٩٥ فالمتوقع له أن يكون بمثابة قوة حفظ سلام أو قوة تعاون. وهذا يمثل فارقا نوعيا شديد الاهمية بين قوة تقودها أوروبا وأخرى تشارك فيها الولايات المتحدة.

بيد أن ظهور هذه القوة على الخريطة الأوروبية – كواقع مؤثر – مازال مرهونا بقدرة أحد التيارين على إملاء إرادته على التيار الاخر. ويبدو فى هذا الصدد ثقة التيار الذى تمثله فرنسا وألمانيا من

قدرته على إنفاذ قراره باعتبار أن اجتماع البلدين على إرادة واحدة كان يفرض نفسه دائما على الواقع الاوروبى. وفى هذه الحالة ربما تعين على حلف الاطلنطى أن يبحث عن دور اخر في هذه الحقبة التى تضاءلت فيها بشكل حاد أهمية الاحلاف الاقليمية خاصة الاطلنطى، الذى فقد مبرر وجوده بانهيار الاتحاد السوفيتى وعجز أعضاؤه خلال قمة لندن ١٩٩٠ إعادة توجيه الحلف إلى بيئته الجديدة والحفاظ على صلاحيته وقدرته على الاستمرار.

****

ومع ذلك يبقى الوضع داخل أوروبا حتى الان غير رافض للإرتباط بالولايات المتحدة رفضا كلياً وإنما متراوحاً بين فريقين أحدهما يقول ببقاء الزعامة والاخر راغب فى تحويل العلاقة إلى نمط الزعامة المشتركة بين أوروبا وأمريكا. لذلك تبدو المفاضلة بين الخيارين أمراً مثيراً للدهشة.



البطالة العدو الأول للاقتصاد الأوروبى بعد التضخم

تفشى الجريمة والفساد ومخاوف من اضطرابات سياسية بالقارة

باريس - ر - اكدت وكالة رويتر فى تقرير لها من باريس ان البطالة اصبحت العدو الاول للإقتصاد الاوروبى بعد التضخم وانها قد تكون سببا فى إضطرابات سياسية حادة فى أوروبا. وبللت الوكالة على ذلك بما اعلنه بول نيروب راسموسين رئيس وزراء هولندا من ان بلاده تضع محاربة البطالة فى مقدمة اولوياتها خلال رئاستها الحالية للمجموعة الاوروبية خاصة بعد تضاعف معدلاتها فى اوروبا.

واشار التقرير إلى ان دول شمال اوروبا التى تمتعت على مدى اعوام كثيرة ماضية بمعدلات بطالة منخفضة اصيبت فجاة بما وصفته الوكالة بمرض البطالة حتى ان دولا مثل سويسرا والنمسا اصبح من المعتاد وجود طوابير طويلة بها من العاطلين.وقالت الوكالة أن مايثير اعصاب السياسيين فى اوروبا انه لاتوجد حلول جاهزة للتخلص من البطالة مع تزايد واضح لمخاطرها من إرتفاع معدلات الجريمة وتفشى الفساد فى داخل المدن وإشار الشعوربكراهية الاجانب.

ومما يعقد من مشكلة البطالة ان الدراسات التى تقدمها عدة منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية تضع الكثير من الأسئلة بدلا من تقديم الإجابات، وارجعت الوكالة ذلك إلى الاختلاف الواضح فى الخبرات من دولة إلى اخرى.

واضافت الوكالة انه مع وجود معدلات مرتفعة للبطالة فمن الصعب خفض تلك المعدلات سريعاً لان ذلك يحتاج إلى إجراء تغييرات راديكالية ويستوجب على السياسيين أن يقدموا على كثير من الإجراءات التى قد تسبب إضطرابات فى صفوف عدد كبير من الناس.

ميتران يستبعد تعيين مناهض للوحدة الأوروبية رئيساً للحكومة الفرنسية

□ باريس - من ارليت خوري:

■ استبعد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران امس إمكان تعيينه شخصية مناهضة للوحدة الاوروبية على راس الحكومة الفرنسية التي ستنبثق من الانتخابات الاشتراعية المقررة في ٢٨ اذار (مارس) المقبل، في ما يشكل إقراراً من جانبه بهزيمة حزبه الاشتراكي في هذه الانتخابات، وشرطاً مسبقاً حدده لمواصفات رئيس حكومة «التعايش» الذي يبدو محتماً بين المعارضة اليمينية والرئيس الاشتراكي الذي تستمر ولايته الرئاسية حتى سنة ١٩٩٥.

واكد ميتران في حديث ادلى به الى صحيفة «لوموند» الفرنسية انه مستعد لخوض تجربة التعايش مع حكومة يمينية «من دون اي اسلحة او مخاوف، بحيث تكون فرنسا هاجسي الاول». وقال ان «رئيس الجمهورية حر في خياره» وانه «ليس ملزماً تعيين رئيس الحزب الذي يفوز باكبر عدد من المقاعد النيابية لترؤس الحكومة». واضاف «بالطبع لن اعين في رئاسة الحكومة شخصية مناهضة لعملية الوحدة الاوروبية».

وشدد ميتران على ان «اساس لعبة الحكم هو دستور الجمهورية والإرادة التي يعبر عنها الشعب (...) ساقوم بواجبي وابقى وفياً لمثالي الاشتراكي».

وعن سيطرة رئيس الجمهورية على السياسة الخارجية والدفاعية، اشار ميتران الى ان هذين المجالين «ليسا حكراً على احد، فللحكومة قدراتها في المجالين الخارجي والدفاعي وللرئيس ايضاً قدراته في هذا الشان . وإذا كان هناك من سيبادر الى خرق الدستور فلن يكون انا».

وراى انه لا يبدو حالياً ان هناك خلافات بارزة بينه وبين المعارضة، وذلك خلافاً لعام ١٩٨٦ (تولى رئيس بلدية باريس جاك شيراك انذاك رئاسة حكومة التعايش التي بقيت في الحكم حتى عام ١٩٨٨) عندما سعت الغالبية اليمينية الى إشراك فرنسا في برنامج «حرب النجوم» الاميركي الذي عارضه ميتران.

وتطرق ميتران الى تدهور شعبية الحزب الاشتراكي الحاكم معتبراً ان السبب «الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على فرنسا» في ظل اجواء من «الافلاس الاجتماعي» التي اضيفت اليها الفضائح التي طالت عدداً كبيراً من رموز الحكم. وقال ان الناخبين الاشتراكيين يعلقون اهمية كبيرة على المسائل الاخلاقية وانهم «تأثروا بالممارسات اللااخلاقية لعدد من المسؤولين المنتخبين والناجمة عن عدم قدرتهم على مقاومة اغراءات عارضي الرشاوى».

ويؤكد كلام ميتران ما يتردد منذ مدة في الأوساط السياسية الفرنسية عن تخليه عن حزبه الاشتراكي بعدما اتضحت له استحالة إصلاح صورة هذا الحزب لدى الرأي العام، وحصر اهتمامه في كيفية خوض تجربة التعايش المقبلة.

«٩٣» : عام الوحدة الأوربية

● الحدود مفتوحة رغم الخلافات !

● سميرة جورج

● منذ اليوم الاول من يناير ١٩٩٣ لم تعد اوربا الموحدة كما كانت من قبل إنما تعيش حاليا تغييرات كثيرة .. وفى محاولة للتعريف بما يجرى فى الخارج نقدم هنا ما يمس المواطن الاوربى فى حياته اليومية ..

١ ـ فى المقدمة تاتى العملة : وقد اصبح اسمها « إيكو » السلة التى تتجمع فيها كل عملات الدول الاثنتى عشرة .. وحاليا فإن الايكو ليست له قيمة محددة ولن يتحقق ذلك إلا فى اول يناير عام ١٩٩٩ عندما تصبح العملة الوحيدة لجميع دول اوربا الموحدة .. ان الالمان يرفضون هذه التسمية التى كان قد اقترحها فاليرى جيسكار ديستان رئيس فرنسا السابق .. ولا تزال المنافسة مستمرة حول هذه التسمية ..

٢ ـ المظلة الاجتماعية : ايا كانت الدولة التى يعمل فيها المواطن الاوربى فإنه سيستفيد من نظامها الاجتماعى ، وحتى فيما يخص اعانة البطالة .. وعلى سبيل المثال إذا عمل المواطن فى فرنسا ثم فى ايطاليا حيث يفقد وظيفته فإن سنوات عمله السابقة فى فرنسا تدخل فى حساب المعاشات .



● جاك ديلور



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٣

او التعويضات فى ايطاليا وذلك إذا لم يكن له رصيد سنوات عمل فى ايطاليا ، وإذا اراد ان ينهى بقية حياته فى اليونان فإنه يتقاضى كل معاشه فى اليونان . وللعلم فإن وزارات الشئون الاجتماعية فى دول السوق الأوربية المشتركة تتعاون من ١٥ سنة مضت ..

٣ ـ اسعار السفر بالطائرات : ان اسعار السفر بالطائرات بين الدول الأوربية فى طريقها الى انخفاض ملموس نظرا للتنافس بين الشركات المختلفة . ولكن فى اول يناير عام ١٩٩٧ فإن شركات الطيران القومية ستظل محتفظة باحتكارها للخطوط الداخلية ..

٤ ـ الجمارك والبنوك : من اول يناير ١٩٩٣ انتهت جميع الحدود الجمركية بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى السوق الأوربية .. وبالتالى لم يعد هناك اى رقابة على البضائع . ولكن الرقابة على بطاقة تحقيق الشخصية مستمرة حتى تنفيذ معاهدة ماستريخت وبعدها ستتم الرقابة فى اى مكان وفى اى لحظة حسب موقع الشرطة الطائرة . ومن اول يناير ايضا بدات حرية نقل رؤوس الاموال حيث الانتاجية المرتفعة والعائد الافضل . وسيقوم بنك اوربى بتقديم الخدمات لكل مواطن من دول السوق الأوربية . وذلك دون الحاجة الى فتح فروع فى كل من هذه الدول ..

٥ ـ الدراسة : يمكن لمواطن اوربا الموحدة الالتحاق باى جامعة اوربية مع العلم بان بعض الجامعات تجرى اختبارا عند الالتحاق لاختيار العدد المطلوب حسب النظام المتبع ..

٦ ـ زرع الاعضاء : اصبحت هذه العملية ميسرة بعد ان انشىء حديثا مركز اوربى للمتبرعين بالنخاع .. وباريس هى اول من انشات هذا المركز ثم امتد ليشمل جميع مواطنى دول السوق المشتركة وانضمت اليه ثمانى دول : انجلترا ـ المانيا ـ بلجيكا ـ هولندا ـ ايطاليا ـ سويسرا ـ فرنسا ـ اسبانيا .. وفيما بعد سينضم كل من النمسا والدول الاسكندنافية .. وقد اجريت عملية زرع النخاع لأربعة فرنسيين بفضل تبرع مواطنين من بريطانيا والمانيا ..

٧ ـ اللغة : لم يتم حتى الآن اختيار لغة رسمية اوربية من اللغات التسع لدول السوق المشتركة . وفى بروكسل ترى ان الحل الامثل ان تكون هناك لغة واحدة للجميع وقد اعيد الحديث عن لغة الـ « اسبيرانتو » ..

٨ ـ عقوبة الاعدام : الغيت عقوبة الاعدام فى كل من : المانيا . الدنمارك . فرنسا . ايرلندا . لوكسمبورج . هولندا . البرتغال .. ولكنها لاتزال باقية فى قوانين بلجيكا واليونان (فيما عدا الجرائم السياسية) وستستمر طويلا لبعض الجرائم السياسية فى انجلترا وايطاليا واسبانيا ..

٩ ـ رخصة القيادة : يمكن للمواطن ان يستخدم رخصة بلاده فى اى دولة اوربية من السوق المشتركة ولكن بعد عام من اقامته فى دولة اوربية يصبح ملزما ان يستخرج رخصة محلية ويسرى هذا النظام حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٩٦ وبعدها يعمل بالرخصة الواحدة فى كل الدول وبدون مدة محددة ..

١٠ ـ العمل : منذ السبعينات يحق لأى مهندس او طبيب او صيدلى العمل فى اى دولة من دول السوق المشتركة حسب قوانين عمل الدولة المعنية . ولكن بعض المهن المتعلقة بالضرائب او القضاء او القوات المسلحة والشرطة لاتزال وقفا على مواطنى الدولة نفسها ..

١١ ـ التاشيرة : يجرى البحث عن تاشيرة اوربية موحدة التى ستصبح بمثابة كلمة السر او « افتح يا سمسم » او سمسم اوربا ..

١٢ ـ التليفزيون : فى اول يناير تم انشاء اول شبكة تليفزيونية اوربية « اورونيوز » وتبث ارسالها ٢٠ ساعة يوميا بست لغات هى الفرنسية والانجليزية والالمانية والايطالية والاسبانية ، وستستخدم اللغة العربية ابتداء من شهر يونيو القادم . وتضم شبكة « اورونيوز » عشر قنوات اوربية عامة يشارك فى تمويلها كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا .. ويصل حاليا عدد المشتركين الى ٢٥ مليون مشترك وسيصل العدد الى ٤٠ مليونا عام ٢٠٠٠ ..

١٣ ـ الاسعافات العاجلة : سيتم توحيد هذه الخدمات فى عام ١٩٩٦ حيث يخصص رقم تليفونى واحد وهو (١١٢) لجميع انحاء دول اوربا الموحدة لاستدعاء رجال المطافىء او الشرطة او الاسعاف ..

١٤ ـ السيارات : حتى الآن لاتزال لكل دولة الالوان الخاصة بالالواح المعدنية ولكن كل السيارات المصنعة حديثا بعد اول يناير ١٩٩٣ ملزمة بفوانيس بيضاء .. وفيما يخص السرعة المسموح بها فقد اعترض الالمان على تحديد السرعة على الطرق السريعة . ولكن اتفق الجميع حول نسبة الكحول بالنسبة للسائقين بحيث لا تتعدى نصف مليجرام فى لتر الدم . وهذا معمول به منذ اول يناير الماضى وفى حالة زيادة هذه النسبة تسدد غرامة فورية . كما اتفق الجميع على توافر حزام الامان فى كل سيارة وسيستمر مواطنو انجلترا فى استخدام عجلة القيادة على اليسار ..



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

ميجور يواجه تمرداً ثانياً في شأن معاهدة ماستريخت

■ لندن - «الحياة»، رويتر - كان يتوقع ان تواجه الحكومة البريطانية، مساء امس الاربعاء، تمرداً جديداً في كتلة نواب حزب المحافظين في مجلس العموم في شان معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والنقدية مما قد يعرقل اقرارها.

اذ كان ينتظر ان يوجه الرئيس السابق للحزب لورد تيبيت نداء الى معارضي الوحدة الاوروبية في الحزب للتصويت الى جانب نواب المعارضة على التعديل الذي اقترحته، لالزام بريطانيا ببند الميثاق الاجتماعي في المعاهدة، الذي كان رئيس الحكومة جون ميجور رفض توقيعه. وكان يتوقع ان يبلغ تيبيت الى المتمردين في حزب المحافظين ان مثل هذا التحرك الذي يدعو اليه قد يقوض المعارضة ويبعث الفوضى في المجموعة الاوروبية.

وقال محللون سياسيون ان ميجور الذي يضع ثقله لتامين اقرار المعاهدة يواجه تصويتاً محفوفاً بالمخاطر. واثارت مصادر حكومية احتمال ان يحول رئيس الوزراء المواجهة الجديدة التي قد يخسرها الى تصويت اخر بالثقة. ويذكر ان ميجور الذي يتمتع حزبه بغالبية تضم ٢١ نائباً في المجلس كان نجا من تمرد سابق في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، عندما فاز في التصويت على متابعة عملية اقرار المعاهدة بغالبية ثلاثة فقط. لكن صحيفة «ستاندرد» اللندنية ذكرت بعد ظهر امس ان هناك دلائل على ان ميجور قد يؤجل التصويت على المعاهدة شهرين وهي مدة اطول مما كان متوقعاً لاعطاء قيادة حزبه الوقت الكافي لاقناع المتمردين بالتراجع عن طريق الضغط عليهم من خلال دوائرهم الانتخابية.

ومعلوم ان حزب العمال يؤيد معاهدة ماستريخت لكنه اقترح تعديلها لادخال بند الميثاق الاجتماعي عليها الذي يوحد قوانين العمل في دول المجموعة الـ ١٢ ويضمن حقوقاً اكبر للعمال والموظفين في بريطانيا. واعلن حزب الديموقراطيين الاحرار الذي يؤيد المعاهدة ايضاً انه سيدعم التعديل الذي اقترحه حزب العمال، علماً ان الديموقراطيين الاحرار صوتوا الى جانب الحكومة في التصويت السابق.

لكن المتمردين في حزب المحافظين الذين يعارضون بشدة الميثاق وجوانب اخرى من «ماستريخت»، سيستغلون هذه الفرصة على ما يبدو لمحاولة تدمير المعاهدة. ولا يتوقع ان يطرح التعديل على المعاهدة للمنافسة في مجلس العموم قبل اسبوع. لكن مصادر سياسية ذكرت ان كبار الوزراء حذروا مجموعة المتمردين التي تضم حوالى ٢٦ نائباً من ان هزيمة الحكومة في مسالة الميثاق الاجتماعي ستجبر الدول الـ ١٢ على اعادة التفاوض على معاهدة ماستريخت.

٦١٣٥



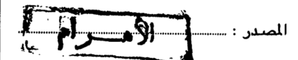
أزمة بريطانيا تهدد معاهدة ماستريخت

لندن ـ وكالات الانباء: تفجرت امس ازمة جديدة فى بريطانيا تهدد باجهاض محاولات الانتهاء من عملية التصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والاقتصادية الاوروبية مما يثير حالة من الاضطراب حول المعاهدة فى دوائر المجموعة الاوروبية .

وقد اشتعل الخلاف بين حزب المحافظين البريطانى الحاكم وبين حزب العمال المعارض وفى صفوف حزب المحافظين نفسه عندما اعلن حزب العمال انه ينوى اقتراح تعديل على القانون الخاص بموافقة بريطانيا على المعاهدة ينص على الموافقة على الجزء الاجتماعى من المعاهدة .

وكانت الحكومة البريطانية ، قد رفضت فى مؤتمر قمة ماستريخت فى ديسمبر عام ١٩٩١ الالتزام بهذا الجزء الذى ينص على توحيد التشريعات الاجتماعية بين دول المجموعة الاوروبية على اساس ان هذا القيد سوف يسبب اضرارا بالغة لفرص العمل فى بريطانيا .

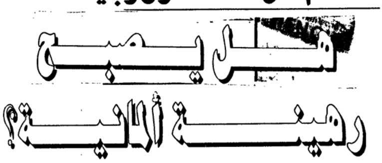


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

حلم الوحدة الأوروبية..



«لست واثقا من إيمان كل الألمان بالله، لكنني أعلم تماما أنهم يؤمنون جميعا « بالبوندسبنك »... كانت تلك كلمات « جاك ديلور » رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية عندما حاول أن يعبر عن قوة البنك المركزي الألماني المعروف باسم « البوندسبنك » لكن يبدو أن ديلور لم يلتفت إلى أن جميع شعوب الدول الأوروبية والصناعية - وليس ألمانيا وحدها - أصبحت تؤمن « بالبوندسبنك » بعد أن ظهر جلياً أن مصير الاقتصاد الأوروبي والعالمي ككل معلق بقرارات البوندسبنك الذي أصبح أقوى مؤسسة نقدية في العالم وأقدرها على التحكم في معدلات التضخم وإرساء دعائم ثابتة لاقتصاد مستقر . وليس أدل على قوة « البوندسبنك » من القرار المفاجيء الذي اتخذه الأسبوع الماضي بخفض أسعار الفائدة الرئيسية في ألمانيا، وهو الإجراء الذي رحبت به الحكومات الأوروبية وانتعشت بسببه الأسهم الأمريكية اقتناعاً بأن هذا الخفض من شأنه أن يدفع مسيرة الاقتصاد العالمي ككل - والذي يعاني من الركود - إلى الأمام.»

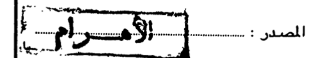
ويرجع هذا الترحيب لأسباب عدة: أهمها أن خفض أسعار الفائدة الألمانية لن يعمل فقط على دفع عجلة اقتصاد ألمانيا - قاطرة أوروبا - بل سوف يسمح للبنوك المركزية الأوروبية الأخرى وكذلك البنك المركزي الأمريكي والياباني بإجراء خفض مماثل في أسعار الفائدة، مما سيعمل في النهاية على تعزيز الاقتصاد العالمي برمته من خلال تشجيع المؤسسات والشركات على الاقتراض بأسعار فائدة أقل للقيام بمشروعات استثمارية تدفع النمو الاقتصادي وتمتص في الوقت ذاته جزءا من طابور البطالة في الدول الصناعية.

وكما أعلن « هيلموت شيلزنجر » محافظ البوندسبنك، فإن خفض أسعار الفائدة الألمانية سوف يقلل من حدة التوتر الذي شهدته أسواق العملات قبل أيام عندما انضم الفرنك البلجيكي إلى الفرنك الفرنسي والكرونة الدانماركية إلى قائمة العملات المعرضة لخطر تخفيض قيمتها بعد أن تركزت مضاربات المتعاملين في السوق على هذه العملات. ولاشك أن « البوندسبنك » كان بمثابة المنقذ للعملات الثلاث ونظام الصرف الأوروبي الذي عاني من أزمات متكررة منذ الخريف الماضي تسببت في إجبار الجنيه الاسترليني والليرة الإيطالية على الخروج مؤقتا من النظام وخفض قيمة كل من البيزيتا الإسبانية والإسكودو البرتغالي والبانت الأيرلندي على التوالي.

لكنه على الرغم من كل الترحيب الذي لقيته هذه الخطوة إلا أنها تعد في نظر كثير من المحللين غير كافية لحل جميع المشاكل

طارق الشامي





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

التى تحاصر المجموعة الاوروبية الآن وأن البوندسبنك ، مطالب باجراء مزيد من الخفض فى اسعار الفائدة خلال الأشهر القليلة القادمة لضمان عدم انهيار نظام الصرف الأوروبى والحيلولة دون وقوع مزيد من النكسات التى قد تقضى على حلم سك عملة أوروبية موحدة قبل نهاية العقد الحالى، بل وحلم الوحدة الاقتصادية والسياسية للمجموعة الاوروبية . ولا يختلف أحد فى ان إجراء « البوندسبنك » جاء فى وقت مناسب تماما لكل من الدانمارك وفرنسا وبريطانيا وهى الدول الثلاث التى يتركز حولها الخلاف الحالى حول الوحدة الاوروبية ويتوقف عليها مستقبل اتفاقية ماستريخت، ففى كوبنهاجن . حيث تعرضت الكرونة لضغوط عنيفة خلال الأيام الماضية . اعلنت الأحزاب السياسية الكبرى عن تاييدها لاجراء استفتاء ثان حول اتفاقية ماستريخت فى ١٨ مايو المقبل بعد ان رفض الشعب الدانماركى فى استفتاء يونيو الماضى الاتفاقية وكشف هشاشة البناء الذى اعده المجموعة للوحدة الاوروبية.

والواقع ان خفض قيمة الكرونة . وهى واحدة من العملات القوية التى لاتزال مرتبطة بالمارك الألمانى . كان يعنى توجيه ضربة قاتلة للوحدة النقدية الأوروبية وتبديد اى امل فى إمكانية دعم الشعب الدانماركى لاتفاقية ماستريخت فى ظل إضطراب اقتصادى، ومن ثم دفن الاتفاقية التى يتطلب التصديق عليها موافقة دول المجموعة الاثنتى عشرة بالاجماع. وفى فرنسا قدم خفض اسعار الفائدة الالمانية طوق نجاة مؤقتا لحكومة بيير بيرجفوا الاشتراكية . التى تعانى من تضاؤل شعبيتها . لأنه لولا قرار « البوندسبنك » لاستمرت المضاربات على الفرنك وهددت بخفض قيمته وبالتالى دخول فرنسا فى مرحلة من الاضطراب الاقتصادى فى وقت يقترب فيه موعد الانتخابات التشريعية فى الشهر المقبل.

اما بريطانيا . التى لم يصدق برلمانها بعد على اتفاقية ماستريخت فقد تنفست الصعداء بقرار البوندسبنك الذى حال دون حدوث مزيد من الانهيار فى سعر الجنيه الاسترلينى فى سوق العملات

وايا كانت الانتقادات التى يتعرض لها « البوندسبنك » فى الداخل أو الخارج فان محافظيه الـ ١٨ على ثقة من أنهم يفعلون ما تمليه عليهم مصلحة المانيا أولا واوروبا ثانيا تمهيدا لتحقيق الوحدة الاوروبية..

FINANCIAL TIMES

«الفاينانشيال تايمز» البريطانية:

«أوروبا من النزاع إلى التعاون»

وقف جاك ديلور مفوض المجموعة الاوروبية ليقول أمام البرلمان الاوروبى «ان فكرة أوروبا الموحدة فى خطر» وهو محق فى قوله هذا، فالنزاعات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى المجموعة الاوروبية من شأنها تقويض مصداقيتها السياسية، ويتهم البعض بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ بتقليص فرص الوحدة الاقتصادية والنقدية فى أوروبا، والبحث عن كبش فداء لالقاء مسئولية هذه النزاعات عليه يعد خطأ بل أمرا يثير الأسى.

وجاك ديلور على صواب عندما يدعو الى حل يقوم على التعاون للمشكلات الاقتصادية فى أوروبا، والمشكلة ان العروض المطروحة لمثل هذا التعاون شحيحة، وربما أدت الى زيادة الامور سوءا وهذا ما لا يدركه ديلور.

وبالنسبة لبريطانيا لا يتعدى الدفاع عن السياسات الاقتصادية لحكومة المحافظين الحالية مسألة تتسم بالجاذبية، وقد تقلص اجمالى الناتج المحلى البريطانى بأكثر من ٤٪ خلال الفترة بين الربع الثانى من عام ١٩٩٠ والربع الاخير من عام ١٩٩٢، كما تعرضت بريطانيا لعجز تجارى أمام بقية دول المجموعة الاوروبية خلال العام الماضى يصل الى ٦,٣ مليار جنيه استرلينى، بينما بلغ العجز فى اجمالى الحساب الجارى البريطانى ١١,٨ مليار جنيه استرلينى، وفى ظل هذا الجو الملبد بالغيوم فان خفض قيمة الجنيه الاسترلينى حتى ولو بنسبة ١٦٪ لا يمكن ان يعد اجراء هجوميا على بقية دول المجموعة الاوروبية. واذا كان تخفيض قيمة العملة البريطانية أحد أسباب الخلاف داخل المجموعة، فعلى الدول الاعضاء فيها ان تبحث عن الأسباب الحقيقية للنزاعات، والسبب الرئيسى والمهم هو رفض المجموعة السماح «لألية الصرف الاوروبى» ان تعمل بمرونة بعد الوحدة الالمانية. وكانت النتيجة ظهور حلقة مفرغة من التدهور الاقتصادى والنزاع السياسى، ومن هنا جاءت دعوة ديلور للتعاون بدلا من النزاع.



بيرجفوا يطالب بسرعة الوحدة النقدية الأوروبية

□ باريس – وكالات الانباء:

طالب رئيس الوزراء الفرنسي «بيير بيرجفوا» بالاسراع باتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية، اعتمادا على التعاون الوثيق بين فرنسا والمانيا. ولم يعط «بيرجفوا» تفاصيل عن وسيلة تحقيق هذه الوحدة.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي إنه يؤيد الاسراع بالوحدة وقال بضرورة إقامة محادثات جادة مع المانيا وبقية الشركاء الاخرين هذا العام فى هذا الشأن. وأضاف أنه لا يرى ضرورة لتأخير استقلال البنك المركزى الفرنسي حتى أول يناير ١٩٩٤ كما تقضى بذلك اتفاقية ماستريخت وقال إنه لا يوجد سبب واحد يمنع الاسراع بعملية الوحدة.

وحول إذا ما كان يؤيد تقديم العملة الموحدة فى الموعد المبكر الذى وضعته ماستريخت قال «بيرجفوا» ساكون مسرورا إذا تمكنا من تحقيق ذلك قبل ١٩٩٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ماستريخت حددت عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٩ موعدا نهائيا لتقديم العملة الأوروبية الموحدة.

وتأتى تصريحات «بيرجفوا» مشابهة للملاحظات التى أبداها «جاك دو لاروسيير» محافظ البنك المركزى الفرنسي لصحيفة «لوفيجارو» اليومية حيث عبر عن تأييده للإسراع بتقديم العملة الموحدة.

وعلى العكس من ذلك فقد صرح «هانز تاتيماير» نائب محافظ البوندسبنك المركزى الالمانى المستقل عن سياسات الحكومة بانه يعارض تقديم موعد الوحدة النقدية لان الدول الاوروبية تحتاج بعض الوقت للاستعداد لتوحيد العملة.

وأضاف «تاتيماير» أن تقديم العملة الاوروبية الموحدة على المدى القريب جدا يمكن أن يشكل خطورة كبيرة وقال إن ألمانيا على سبيل المثال تحتاج مزيدا من الوقت للتغلب على الآثار الاقتصادية للوحدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٣

خطى الوحدة الأوروبية تتعثر

مخاوف من ضربة بريطانية قاضية لمعاهدة ماستريخت

□ بروكسل-رويتر:

بعد شهور من العمل الشاق للعودة بخطط المجموعة الأوروبية الى خط التقارب السياسى والوحدة النقدية عادت المجموعة تتعثر خطاها بسبب المخاوف من «غرق» معاهدة ماستريخت فى بريطانيا. وقد أدى الخلاف السياسى بشأن التصديق على المعاهدة فى بريطانيا الى اغضاب الساسة والدبلوماسيين فى المجموعة الأوروبية ممن يبذلون قصارى جهدهم لوضع قطار الوحدة على الطريق الصحيح.

ويقول جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية إن المشكلة البريطانية سيتم أخذها بجدية مشيرا الى أنه يبحث حاليا عن نصيحة الخبراء القانونيين بشأن هذه المشكلة.

ويضيف قائلا إن هناك حالة من القلق لأن الوحدة الأوروبية تمر بمرحلة صعبة.

ويقول بعض الدبلوماسيين إن الفشل البريطانى فى التصديق على معاهدة ماستريخت من شأنه أن يمهد الطريق أمام دول أخرى لتسرع تجاه عملية الاندماج. بالاضافة الى ذلك فإن هذا الفشل نفسه يمكن ان يشجع الدانماركيين على التصديق ضد «ماستريخت» فى الاستفتاء الحيوى الذى سيتم اجراؤه فى مايو المقبل.

ويذكر أن ماستريخت لا يمكن لها ان تدخل حيز التنفيذ بدون تصديق دول المجموعة الـ١٢ عليها.

وبالنسبة لحكومة بريطانيا المحافظة التى تواجه تمردا فى صفوفها ومن المحتمل ان تتعرض لهزيمة فى البرلمان بشأن هذه القضية - فقد هددت بإغراق المعاهدة بدلا من الاستسلام لتحركات المعارضة الهادفة الى التصديق على القسم الاجتماعى فى ماستريخت والذى يركز على بنود العمالة. وكانت الحكومة قد استبعدت هذا الجانب الاجتماعى عند موافقتها على ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١.

ويقول مسئول قانونى بالمجموعة الأوروبية إن جهود حزب العمال المعارض فى بريطانيا من أجل تغيير الموقف البريطانى بشأن القسم الاجتماعى للمعاهدة لا تستند إلى أساس قانونى ومن شأنها ان توجه ضربة قاضية للمعاهدة.

وأضاف المسئول الذى تحدث دون ذكر اسمه انه لا يوجد فى المعاهدة آلية تسمح لبريطانيا بقبول البروتوكول الاجتماعى مشيرا إلى أنه لا يوجد مساحة للاختيار ومن ثم فان الأمر مستحيل.

ويذكر أن بريطانيا والدانمارك فقط هما الدولتان اللتان لم تصدقا على ماستريخت من دول المجموعة الـ١٢ فقد رفضها الدانماركيون أولا فى يونيو الماضى. ولكن قادة المجموعة الأوروبية وافقوا على اعفاء الدانمارك من الشروط الأساسية بالمعاهدة وذلك فى قمة ادنبرة التى عقدت منذ شهرين مما فتح الطريق لاستفتاء ثان مرتقب فى مايو المقبل.

وترى المجموعة الأوروبية انها لن تتمكن من تقديم اعفاءات لأى اعضاء محتملين جدد فى المجموعة مما دعا الدبلوماسيين الى القول بأن هذا الموقف من شأنه ان يعقد المفاوضات مع السويد والنمسا وفنلندا وخاصة اذا تعرضت «ماستريخت» للفشل.



اليابان ترد بفتور على طلب تقديم موعد قمة السبع

● طوكيو – رويتر – قالت تقارير اخبارية امس السبت ان اليابان ردت بفتور على طلب المجموعة الاوروبية بأن تستضيف طوكيو قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى قبل الموعد المقرر. وقالت التقارير ان جاك ديلور رئيس المجموعة طلب في الآونة الاخيرة من رئيس وزراء اليابان كييتشي ميازاوا عقد القمة اثناء فصل الربيع بسبب ضرورة دعم الاقتصاد العالمي. ومن المقرر عقد القمة من السابع الى التاسع من تموز (يوليو).

ونقلت صحيفة «اساهي شيمبون» عن متحدث باسم الحكومة قوله «سيصعب تعديل موعد القمة حيث ان كلاً من دول مجموعة السبع لها مشاغلها السياسية».

وقال ايضاً ان اليابان ستتشاور مع باقي اعضاء مجموعة السبع ثم تتوصل الى قرار نهائي قريباً. وتضم المجموعة اليابان والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا وفرنسا وايطاليا.

وقد نقلت وكالة انباء «كيودو» عن مسؤول ياباني رفيع قوله ان عقد القمة قبل موعدها قد يكون له اثر نفسي طيب على الاقتصاد العالمي ولكنه قد يأتي بآثار عكسية ان لم تسفر المجموعة عن نتائج.



بدء إنفاق مخصصات البروتوكول المالى الرابع الموقع مع المجموعة الأوروبية

أكد السفير مايكل ماكجيبيفر رئيس وفد المجموعة الأوروبية بالقاهرة أن مخصصات البروتوكول المالي الرابع الذى وقعته مصر مع المجموعة سيبدأ إنفاقه اعتباراً من اليوم، ويبلغ حجمه ٥٦٨ مليون وحدة نقد أوروبية أى حوالي ٧٨٤ مليون دولار.

رأي في الصدع الذي يهدد بتمزيق آلية صرف العملات الاوروبية

☐ لندن – من صموئيل بريتن:

FT

من المحتمل ان يذكر التاريخ جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني لانه اول من قال ان هناك خط صدع في الية سعر الصرف الاوروبية. يشار الى ان النظر في الطرق الآيلة الى تحسين عمل الآلية بدا في منتديين. الاول في اللجنة المالية التابعة لمجموعة الدول الاوروبية في بروكسيل، والثاني في اللجنة المؤلفة من حكام المصارف المركزية في دول المجموعة.

والفكرة الرئيسية التي بدأت تتمخض عنها مداولات المشاركين في هاتين اللجنتين هي ان العملات التي لم تكن مقوَمة تقويماً سوياً كانت مسؤولة عن الاضطرابات التي شهدتها الآلية اخيراً، لا «خط الصدع» وان هذا التقويم غير السوي شمل في صورة خاصة العملتين البريطانية والايطالية. وعممت المداولات في اللجنتين حتى الآن الافكار التالية:

اولاً: ان محاولة جعل الية سعر الصرف الاوروبية بمثابة تحديد ثابت نهائي لأسعار العملات المشاركة فيها ازاء بعضها بعضاً في الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ كانت سابقة لاوانها ويتعين القيام بمزيد من الدراسات الدولية المنتظمة التي تهدف الى اكتشاف اسباب عدم تساوي العملات ازاء بعضها بعضاً على نحو مسبق، والقيام بالتعديلات اللازمة في قيمها قبل ان تفرض الاسواق ذلك.

ثانياً: من المفيد ان تاخذ هيئة دولية على عاتقها اتخاذ المبادرة بهذا الخصوص، ومن اجدر الهيئات التي يمكن ان تقوم بمهمة من هذا القبيل هي الهيئة التي يرغب البريطانيون ان يعهد اليها بهذه المهمة وهي «المؤسسة المالية الاوروبية» التي سيطلب اليها ان تبدأ بممارسة النشاط عام ١٩٩٤، اي في موعد بدء المرحلة الثانية من الوحدة المالية الاوروبية. ومن المحتمل ان تتخذ هذه الهيئة مدينة بون مقراً لها وان يراسها ويم دويسنبيرغ الذي ينشط في البنك الهولندي المركزي.

ثالثاً: عوض ميل الفرنسيين او بعض صانعي السياسة منهم نحو تضييق هوامش التقلب في اسعار العملات في الية سعر الصرف الاوروبية واعتقاد الناشطين في البندسبنك بان اي تغيير في هوامش التقلب يجب ان يحدث باتجاه توسيع هذه الهوامش لا تضييقها. وبناء عليه، ليس من المحتمل ان يحدث اي تبديل في هذا الشان بالذات.

رابعاً: حدث ضغط غير واضح المعالم باتجاه توزيع افضل للاعباء بين العملات القوية والضعيفة. ولم يتضح بعد كيف بالامكان تحقيق ذلك من دون اضعاف التزامات المانيا او اي دولة اخرى قد تصبح المعتمد والمرتكز في المستقبل.

خامساً: قال ممثلو المانيا انهم سيخسرون في الواقع لان التزامات التسديد لن تكون بالمارك الالماني بل بالايكو.

سادساً: اعرب البندسبنك عن عدم رضاه عن الالتزامات النظرية بالتدخل غير المحدود عندما تصل اسعار العملات الى حدود التقلب المسموح به في الية سعر الصرف الاوروبية.

سابعاً: من المحتمل ان يجري تجنب العقبات التي تمثلها النقاط الثلاث الاخيرة عن طريق زيادة التشديد على التدخل المناسب الحذر الرامي الى حماية العملات قبل ان تصل الى حدود التقلب المسموح به بوقت طويل.

ويتضمن اتفاق «بازل – نايبورغ» الذي ابرم اخر الثمانينات عدداً من النقاط المذكورة اعلاه، واهم نقطة من هذه النقاط هي النية على احداث تغييرات في اسعار العملات ازاء بعضها بعضاً على نحو اكثر تكراراً. فالتغييرات المحدودة جداً التي يمكن ان تحدث في هوامش الية سعر الصرف الاوروبية تسبب مشاكل خاصة بادارة الاسواق ومشاكل من نوع اساسي واذا اخذ على سبيل المثال الفرنك الفرنسي، فهل يتعين رفع قيمته ازاء المارك الالماني او خفض هذه القيمة؟ واذا كان الاستناد الى ما يسمى الاساسيات الاقتصادية مثل الاسعار والتكلفات والموازنة وميزان المدفوعات في كل من فرنسا والمانيا سيتعين رفع قيمة الفرنك لا خفضها. الا انه يوجد عدد من الخبراء الاقتصاديين الفرنسيين يقول ان هذه

الفوائد والميزات جاءت على حساب ارتفاع معدل البطالة واستمرار ارتفاعه، وان على قيمة الفرنك الفرنسي ان تنخفض بدلاً من ان ترتفع. ولا يمكن النظر الى وضع فرنسا بمعزل عن النظر في اوضاع الدول الاخرى فمعدل البطالة في المانيا يرتفع ايضاً، وسيتعين في الاخير اشراك المؤسسة المالية الاوروبية في التكهن حول ما يسمى «اسعار صرف التوازن الاساسي» او اسعار الصرف الصحيحة، وهذا يشبه البحث عن قطة سوداء غير موجودة في غرفة نوم مظلمة.

وبوسع المسؤولين الفرنسيين والالمان ان يقولوا ان الحجج التي تدعو الى تغيير تقويم المارك الالماني ازاء الفرنك الفرنسي في اتجاهين مختلفين يقابل احدهما الآخر وتؤكد بذلك الحجة القائلة بوجوب استقرار سعري هاتين العملتين.

لكن حتى لو نجحت هذه الحجج وبقيت في التداول الى ما بعد الانتخابات الفرنسية المقبلة ستواجه الية سعر الصرف الاوروبية حالات اخرى اشد صعوبة من العلاقة بين المارك والفرنك فمجلس الاحتياط الفيديرالي في الولايات المتحدة لا يحاول حساب اسعار الصرف التي تتسبب في التوازن الاساسي بالنسبة الى الولايات المتحدة بل يفترض ان تكلفة وجود عملات اميركية منفصلة مستقلة اكبر من الفوائد التي يمكن ان يجنيها الاميركيون من وجود عملات مستقلة، ولهذا يستند المجلس في سياسته المالية على متوسط التجربة الاميركية، وهذا هو طريق تطور السياسة المالية الاوروبية او يتعين على دول المجموعة الاوروبية ان تتحرك باتجاه الية سعر صرف اوروبية اكثر ليونة تحتوي على هوامش تقلب اوسع بكثير من الهوامش التي يفكر بها صانعو السياسة المالية حالياً.

اقتصاديات

المعاملة بالمثل

انتهى شهر العسل بين الرئيس الامريكي كلنتون وبين المجموعة الاوروبية في لحظات بعد اعلان استبعاد الشركات الاوروبية من مناقصات التعاقدات الفيدرالية الامريكية وقصر المنافسة على الشركات الامريكية فقط. ومن بروكسل ولندن تعالت نداءات الاستنكار من هذا الاجراء التعسفي الحمائي الذي يتطلب الرد باعنف منه. وقال المفوض الاوروبي ليون بريتان ان هذا نوع من التنمر والاستئساد على الشركات الاوروبية الضعيفة.

وعلى الفور اجتمعت لجان العلاقات الخارجية في المفوضية الاوروبية، وفتحت ملف العلاقات التجارية الاوروبية الامريكية، ودرست وسائل التفاوض والضغط الممكنة، واوصت رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بمناقشة القضية في واشنطن باعتباره الزعيم الاوروبي الاول الذي يقابل الرئيس كلنتون منذ توليه. وعلى هامش هذا النشاط المحموم، دارت مناقشات هادئة حول ما يمكن ان تتنازل به اوروبا ضمن محادثات «جات» التجارية المتعثرة حتى تنتهي جولة المفاوضات الحالية. وتمركز الحوار حول القضية الاساسية، وهي سياسة الدعم الاوروبي للقطاع الزراعي، وفتح مجال الطيران الاوروبي للمنافسة الدولية المفتوحة.

وبينما يصور الاعلام الاوروبي المسألة على انها جزء من خطة الرئيس كلنتون للاهتمام بالاقتصاد الامريكي وتفضيل كل ما هو امريكي على اي وارد اجنبي، فان الاجراء جاء اساسا للتعبير عن قمة الاحباط الامريكي للمماطلة الاوروبية في الاجراءات المطلوبة منها لانهاء جولة محادثات «جات» الحالية التي كان يتعين توقيعها في بداية عام ١٩٩٠، ورفض واشنطن للتبريرات الاوروبية بان الغاء الدعم صعب مع عناد الفلاحين الفرنسيين، والغاء الحماية اصعب على شركات الطيران الاوروبية الخاسرة.

وبعد استنفاد كافة جهود الاقناع والتفاوض منذ بداية عهد الرئيس السابق بوش، رأى الرئيس كلنتون ان الحل لن يكون الا باجراء مماثل يعرقل المصالح الاوروبية ويشعرها بما تشعر به الشركات الامريكية. ونجحت المحاولة على الفور مع فتح الملف اوروبيا وتوسيط القيادات السياسية لحل المازق. والتتابع التلقائي للمسألة سوف يكون بفتح اوروبا اسواقها للمنتجات الزراعية الامريكية، بغض النظر عن متاعب



المصدر : مجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٢

الحكومات مع المزارعين، وايضا فتح الاجواء الاوروبية امام الطيران الامريكي على قدم المساواة مع الشركات الاوروبية. وحينئذ ستعلن الادارة الامريكية عن فتح المناقصات الفيدرالية مرة اخرى امام الشركات الاوروبية لاستئناف توريد صادراتها بعد فترة انقطاع استثنائية. وهكذا تتحقق النتائج لمفاوضات «جات» التي عرقلتها اوروبا منذ عام ١٩٨٦.

والدرس المستفاد؟ لا تذهب الى مائدة المفاوضات الا ومعك ما تضغط به، او على الاقل ما تمنع به الضغط عليك ■

عادل مراد



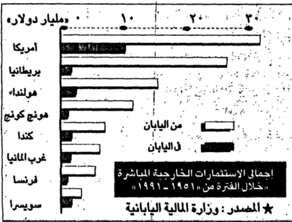
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ حزيران ١٩٩٢

مع تفاقم العجز التجارى الأمريكى

تزايد الاتجاه للاجراءات الحمائية الأمريكية ضد اليابان

□ طوكيو ـ العالم اليوم:



ذكرت دراسة أعدتها لجنة برلمانية امريكية تابعة للحزب الجمهورى أن الاجراءات الحمائية التى تتخذها الحكومة الأمريكية ضد المنتجات اليابانية، سوف يتسع مؤيدوها مع تزايد العجز التجارى الأمريكى مع اليابان، والذى سجل رقما قياسيا بلغ ٤٤ مليار دولار فى العام الماضى، بزيادة قدرها ١٥٪ عن عام ١٩٩١.

واوضحت الدراسة ـ التى ذكرت «الايكونوميست» أنها ستصدر قريبا ـ مدى ارتباط كل من الاستثمار والتجارة.. وقالت إن عدم التوازن فى الاستثمار المباشر هو السبب الأساسى فى الفائض التجارى الضخم الذى تحققه اليابان.. كما اشارت إلى أن فروع الشركات الأمريكية العاملة باليابان تقوم باستيراد مكونات إنتاج من الولايات المتحدة أكثر من صادراتها من اليابان. وإذا قامت اليابان من جانبها برفع القيود المفروضة على الاستثمار المباشر حتى يتمكن مزيد من الامريكيين الراغبين فى الاستثمار فى اليابان من خدمة المنتجين اليابانيين ايضا. وعلى الرغم من أن اليابان تمتلك ثاني اكبر اقتصاد فى العالم، إلا انها تتمتع باقل مستوى للاستثمار الاجنبى لكل فرد بين جميع الدول الصناعية، وهو ١٨٠ دولارا مقارنة بـ ٨٠٠ دولار فى المانيا، و١٦٠٠ دولار فى الولايات المتحدة، واكثر من ٢٠٠٠ دولار فى بريطانيا. وقد سجل إجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى اليابان ٢٢,٨ مليار دولار فى مارس ١٩٩٢..

واقل من نصفها فقط يأتى من الولايات المتحدة.. وذلك على حين بلغت الاستثمارات اليابانية المباشرة فى الخارج ٢٥٢ مليار دولار.

ويمكن بصفة عامة ارجاع انخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية فى اليابان مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة إلى عامل مهم هو ارتفاع التكلفة وخاصة تكلفة شراء الأراضى ذات الأسعار البالغة الارتفاع.

واستطلعت الدراسة راى ٣٤٠ شركة امريكية أعضاء فى غرفة التجارة الأمريكية فاتضح أن ٥٥٪ منهم أعربوا عن اعتقادهم بأن ارتفاع تكلفة إقامة أية مشاريع فى اليابان هو الذى يمنع زيادة الاستثمارات الاجنبية فى اليابان. فى حين أعربت ٢٢٪ من هذه الشركات عن اعتقادها بأن الحواجز التى تعترض النشاط الاستثمارى هى التى تحد منه.. واشار ٣١٪ منها إلى التنظيمات الحكومية اليابانية باعتبارها السبب الأساسى لنقص الاستثمارات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٣

تصاعد الانتقادات الموجهة للنظام الأوروبى الجديد لضريبة القيمة المضافة

أصبح لدى المجموعة الأوروبية فى الوقت الراهن سوق داخلية جديدة متحررة من الحواجز ونظام جديد لمراجعة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصفقات التى تجرى عبر الحدود هذا إلى جانب أنها أصبح لديها أيضا حدود دنيا جديدة لضريبتى الاستهلاك والقيمة المضافة. وبالرغم من أنه لا يوجد لدى المجموعة أية مشكلات جديدة.. إلا أن ذلك لا يمنع أن المسئولين فى بروكسل مستعدون لأية شكاوى أو صعوبات سوف يكون من المتعين إثارتها فى المستقبل.

فقد سمح النظام الجديد الخاص بضريبة القيمة المضافة الذى دخل حيز التنفيذ فى الساعة الثانية عشرة عشية العام الجديد للدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية برفع القيود الحدودية الداخلية المفروضة على البضائع. وبالتخلص من نحو ٦٩ مليون وثيقة إدارية يتم الاحتفاظ بها كل عام فى أرشيف الشركات الأوروبية وفقا للنظام القديم.

إلا أن إثبات «عملية» النظام الجديد لن يتحقق حتى حلول الربيع القادم عندما تبدأ البيانات الخاصة بالصفقات التى تتم عبر الحدود فى التدفق على سلطات الضرائب الوطنية وذلك عن طريق نظام الكمبيوتر الذى تم إنشاؤه خصيصا للمجموعة الأوروبية.

ومن ناحيتها سلمت المجموعة الأوروبية التى يترأسها جاك ديلور لجنتها التنفيذية بحقيقة مفادها أن الشهور الأولى من عمر السوق الداخلية المتحررة من الحواجز سوف تشهد نوعا من الارتباك.. بل إن مسئولين كبارا فى بروكسل طالبوا السلطات الوطنية فى دول المجموعة بالتساهل مع الشركات التى تخالف القوانين بشكل غير مقصود خلال النصف الأول من العام الجارى.

إلا أن السيدة كرستين سكريفينر - التى احتفظت بمسئوليتها عن الأمور المالية والضريبية خلال التعديل الذى جرى على المفاوضين الأوروبيين فى شهر ديسمبر الماضى أوضحت أنه لا تهاون مع الحكومات التى تتباطأ فى تبنى التشريعات ذات الصلة بتلك الموضوعات.

وعلى نحو كان من المتعذر اجتنابه تعرض النظام الجديد لانتقادات عديدة، فقد أعربت الشركات - التى اعترف بعضها برفع حالة الاستعداد إزاء السوق الموحدة إلى الدرجة القصوى - عن استيائها مما وصفته بإيجاد بيروقراطية جديدة لتناول ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصفقات».

وبالإضافة إلى ذلك تتباطأ بعض الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية فى إصدار القوانين الخاصة بتلك الضريبة لتستفيد منها الشركات، كما لا يتحرك البعض الاخر بسرعة كافية على طريق مواءمة المعدلات الخاصة بضريبة القيمة المضافة مع الخطوط القانونية العامة الملزمة التى تم الاتفاق عليها فى العام الماضى.

وفيما يتعلق برسوم الإنتاج.. توجد ثمة مخاوف من أن يؤدى الفشل فى تقليص الفجوة بين الدول التى تتمتع برسوم إنتاج عالية كالدانمارك ونظيرتها مثل أسبانيا التى يقدم دافعو الضرائب فيها مبالغ أقل إلى «تهريب» السجائر الرخيصة عبر دول المجموعة الأوروبية.

وخلال العامين القادمين، وهى الفترة التى تمثل الفترة التى سيظل فيها الطاقم الحالى للمجموعة الأوروبية فى منصبه فى حالة الموافقة على معاهدة ماستريخت - سوف تكون السيدة سكريفيز منهمكة فى تنفيذ تلك الأنظمة الجديدة.

وكانت سكريفيز قد عملت فى أواخر العام الماضى على تأكيد التوجهات التى استهدفت تبسيط تلك الأنظمة الجديدة ولذلك فإنه من المنتظر ألا تعمد إلى الإفراط فى معاقبة الشركات المتورطة فى «صفقات تجارية ثلاثية الأطراف».

كما أن سكريفيز متعطشة إلى استمرار الضغوط الرامية إلى تحصيل رسوم الإنتاج داخل الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية فى خطواحد.

ولكن يتعين على سكريفيز أن تأخذ فى اعتبارها التزام المجموعة الأوروبية المطلق بادخال نظام «حاسم» لضريبة القيمة المضافة بحلول الأول من يناير من عام ١٩٩٧.

ولا يوجد فى الوقت الراهن سوى استفادات فردية من أكثر نظم الضرائب المباشرة منطقية، وهو النظام الخاص بدفع ضريبة القيمة المضافة على السلع حيث يتم شراؤها بالسعر المحلى.

وقد شجع ادخال هذا النظام «الأصلى»، وإلغاء مخصصات المسافرين الموجهة إلى البنود التى تم دفع الضرائب المستحقة عليها على إحداث رواج مصغر فى عمليات الشحن عبر الحدود الأوروبية.

كما أصبحت العائدات الضائعة فى هذا النوع من الأعمال الصغيرة النطاق محدودة إلى حد كبير.

وعلى الرغم من ذلك.. ستؤدى الزيادة الصغيرة فى حجم الصفقات التى يتم اقتناصها داخل حدود المجموعة الأوروبية - وهى الزيادة التى تأملها جماعات المستهلكين - إلى إحداث أثر غير متجانس على الأسعار فى الأسواق المحلية الأوروبية ويرجع ذلك إلى حساسية وزارات الخزانة فى دول المجموعة.

وحتى على مستوى الأفراد.. هناك توقعات بأن يتم تطبيق القاعدة «الأصلية» لضريبة القيمة المضافة على وحدات بعينها كالسيارات والبضائع المرسلة بالبريد.

ولكن الأهم من ذلك هو أن الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية لم تستعد حتى الان لتقديم التضحيات المطلوبة لادخال نفس هذا النظام على الصفقات التجارية التى تتم عبر الحدود.

المعروف أن هذا الأمر يمثل الهدف المراد تحقيقه



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٣

بحلول عام ١٩٩٧ إلا انه سيتطلب قدرا كبيرا من الجهود التمهيدية.

فعلى سبيل المثال سيتعين على مسئولى المجموعة الأوروبية فى بروكسل إنشاء «غرفة مقاصة» مركزية لكافة الصفقات التى تتم عبر الحدود الأوروبية. وذلك للتأكيد على أن وزارات الخزانة الأوروبية لم تخسر المكافأة التى كانت تتوقعها.

وفى الوقت الراهن يرفض مستشارو السيدة سكرفيز إضافة مخاوف جديدة من الموقف الحالى لدى الشركات وذلك بالحديث عن «نظام محدد» لضريبة القيمة المضافة.

بل إن هؤلاء المستشارين يرفضون حتى وصف النظام الخاص بتلك الضريبة والذى دخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من شهر يناير الماضى بأنه «انتقالى».

وأعرب المؤيدون لوجود نظام محدد لضريبة القيمة المضافة عن مخاوفهم من أنه حتى إذا قررت الشركات الإعلان عن رغبتها فى التحرك نحو نظام أكثر بساطة.. فإن الحكومات سوف تحاول التمسك بالنظام الانتقالى الحالى، وذلك فى حالة عدم تعرضها لضغوط سياسية مكثفة من جانب بروكسل.

ومن بين الأولويات الأخرى التى ستكون أمام السيدة سكريفيز ومستشاريها سيكون بالاقتراح الخاص بمطالبة الدول الاعضاء الأوروبية بالموافقة على توجيهات محددة ترمى إلى إلغاء الازدواج الضريبى بالنسبة للشركات ذات الفروع الموزعة على أقطار المجموعة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ تموز ١٩٩٢

تمديد برامج تحقيق التقارب الاقتصادي يمنح المانيا مهلة لمعالجة تكاليف الوحدة

□ لندن – من ليونيل باربر:

FT

■ بدا اجتماع وزراء المال في دول المجموعة الاوروبية يوم الاثنين الماضي في بروكسل على نحو عادي. وحضر الوزراء اولاً نقاشاً هادئاً على شاشة التلفزيون استمر ساعتين حول الاقتصاد الاوروبي. والمثير الوحيد في ذلك النقاش كان الشكوى الايرلندية من تقصير المجموعة في الحؤول دون خفض قيمة البونت. وبعد حضور هذا النقاش انسحب الوزراء ليعقدوا اجتماعهم المقرر وراء الابواب المغلقة.

وتختلف التفسيرات لما حدث بعد ذلك. ويقول البعض ان القرارات التي اتخذها الوزراء تكشف عن الاشارات العلنية الاولى الى ان الجدول الزمني الذي حددته معاهدة ماستريخت، للاتجاه نحو الوحدة المالية الاوروبية يعاني خللا بيناً. ويقول البعض الاخر من داخل المفوضية الاوروبية ان الامور تسير كما خطط لها وان شيئاً لم يتغير. ويوحي بعض المتحمسين للوحدة المالية الاوروبية ان التحرك المبكر نحو هذه الوحدة صار الآن اكثر احتمالاً مما كان عليه في اي وقت مضى.

ويتمحور الحوار على اهمية القرار الذي اتخذه وزراء المال والقاضي بقبول طلب المفوضية الاوروبية اطالة الفترة المحددة للبرامج الحالية التي تتبعها دول المجموعة بغية تحقيق التقارب الاقتصادي بينها الى العام ١٩٩٦، وتحديد مقاييس مشتركة لقياس الاهداف الخاصة بالاداء الاقتصادي.

والجدير بالذكر ان برامج تحقيق التقارب الاقتصادي هي في الحقيقة خطط عمل حازمة شاملة تهدف الى خفض التضخم وعجز الموازنة والديون الحكومية لكي يتحقق تقارب اقتصادات الدول المنضوية تحت لواء المجموعة الاوروبية وتصبح اهلاً للانضمام الى عضوية نادي الوحدة المالية الاوروبية في المستقبل.

والواقع الذي ينطوي على بعض التناقض هنا ان خطط التقارب الاقتصادي هذه بدات كبادرة ايطالية لم يكن لها اي علاقة مباشرة بمشروع تحقيق الوحدة المالية الاوروبية. وكانت ايطاليا تريد استخدام اهداف اقتصادية قررتها بروكسيل، على اعتبار ان هذه الاهداف تمثل انضباطاً سياسياً مفروضاً عليها من الخارج، لتبرير شد حزام التدابير الاقتصادية التي لم تكن تحظى بتاييد الايطاليين. واقتدت سبع دول من المجموعة الاوروبية بايطاليا، وتبنت كل منها برنامجاً مختلفاً عن برامج الاخرين واحياناً متناقضاً معها. وكان لكل برنامج من هذه البرامج جدول زمني خاص به. ويقول مسؤول رفيع المستوى في المجموعة الاوروبية: «كان الامر كله اتفاقياً جداً وكان بمثابة تمرين فكري يسبق الوحدة المالية ويمهد لها».

وبموجب معاهدة «ماستريخت»، يتعين على اي دولة من دول المجموعة، لكي تكون اهلاً للانضمام الى الوحدة المالية الاوروبية، ان تخفض عجز الموازنة الحكومية لديها الى ما لا يزيد عن ثلاثة في المئة من قيمة الناتج الاقتصادي السنوي، وان تخفض الديون الحكومية الى ما لا يتجاوز ٦٠ في المئة من قيمة الانتاج السنوي في تلك الدولة – او يتعين على اي دولة على الاقل ان تقنع الدول الاخرى الاعضاء في المجموعة الاوروبية بان حظها في الايفاء بهذين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.

ويقول المتحمسون للوحدة المالية الاوروبية ان تمديد مهلة برامج تحقيق التقارب حتى ١٩٩٦ مهم لانه يمنح المانيا عاماً اضافيا لمعالجة مشكلة التكاليف الباهظة جداً للوحدة الالمانية. فالمانيا محرجة الآن لانها لا تستوفي شرطي الاداء اللذين يؤهلانها للانضمام الى الوحدة المالية الاوروبية، وهما المتعلقان بالتضخم وبعجز الموازنة الا ان بوسعها عملياً ومنطقياً ان تتوقع ان تستوفي هذين الشرطين بعد «صفقة» الضرائب المتوسطة المدى التي من المنتظر ان يبدا العمل بموجبها في ١٩٩٥. ويقول احد المسؤولين في المجموعة الاوروبية: «من دون المانيا لا يمكن ان توجد وحدة مالية اوروبية».

وفي اعتقاد المشككين بالوحدة المالية الاوروبية ان تمديد فترة برامج التقارب الى العام ١٩٩٦ او الى ابعد من ذلك ما هو الا ستار دخاني لحجب الواقع وهو ان الركود الاقتصادي الذي اثبت انه اعمق مما كان متوقعاً يعني ان معايير التقارب الاقتصادي لما تعد عملية واقعية. وفي اجتماع الاثنين الماضي ظهرت اشارات واضحة على وجود اضطراب وتململ فيما حاول الوزراء التوفيق بين هدفين متناقضين متضاربين وهما الحاجة الى الاستمرار في السعي نحو التقارب غير المتضخم وضرورة مكافحة البطالة والحؤول دون ما وصفه ديبلوماسي ايطالي بخطر خروج الناس الى الشوارع للمشاغبة والاخلال بالامن.

والمخاوف من ان يكون ثمن الوحدة المالية الاوروبية باهظاً جداً ليست جديدة. فقد قال جاك ديلور، رئيس المفوضية الاوروبية منذ وقت طويل، ولا يزال، ان الدول الاعضاء تحتاج الى تعويض تحركها الانكماشي نحو التقارب الاقتصادي عن طريق تحقيق نمو اقتصادي متناسق في دول المجموعة كلها، وعن طريق مزيد من الاهتمام بايجاد فرص العمل او بمشكلة البطالة.

وتنظر لجنة المجموعة الاوروبية المالية حالياً، المؤلفة من كبار المسؤولين في وزارات المال في دول المجموعة، في كيفية قياس التقارب مع الاخذ في الاعتبار ان النمو الاقتصادي هو اقل مما كان متوقعاً. ويصر كبار المسؤولين في دول المجموعة على ان هذا لا يعني ضمناً ان معايير التقارب كما نصت عليها معاهدة «ماستريخت» تضعف، كما لا يعني ضمناً ان الجدول الزمني المحدد للوحدة المالية الاوروبية يمدد.

الا ان اكثر «المتعصبين» للوحدة المالية الاوروبية يعترفون بان الامر ينطوي على بعض الخداع. فبرامج التقارب ليست طوعية بل الزامية لكن



معايير التقارب في معاهدة «ماستريخت» تنطوي على بعض الحرية في التصرف. ويقول احد الخبراء الاقتصاديين في المجموعة الاوروبية ان الاقرار بهذا لا يناسب احداً لان من شان هذا الاقرار ان يشجع الدول الاضعف في المجموعة على التخاذل ما يتسبب في ردة فعل قوية في المانيا التي اصرت حتى الآن على اهداف صارمة بخصوص الاداء الاقتصادي ثمناً لتخليها عن المارك الالماني.

وسيكون الحكم اخيراً على اي من الدول مؤهل للانضمام الى الوحدة المالية الاوروبية سياسياً. وتكمن اهمية المناوشات التي حدثت الاثنين الماضي في بروكسيل في انها كانت بمثابة بدء المعركة الاكبر الخاصة بالشروط الواجب توافرها للانضمام الى الوحدة المالية الاوروبية.

الى ذلك اظهرت دراسة نشرتها المفوضية الاوروبية اول من امس ان ثقة رجال الاعمال في دول المجموعة الاوروبية كلها تراجعت العام الماضي الى ادنى ما وصلت اليه منذ الركود الاقتصادي العميق الذي حصل في مطلع الثمانينات.

وظهرت صورة استمرار الانقباض الاقتصادي من العواصم الاوروبية كلها فيما كشفت دراسة المفوضية الاوروبية عن ضالة احتمال عودة مبكرة للانتعاش الاقتصادي.

وتراجع مؤشر المفوضية الاوروبية الاقتصادي الرئيسي، الذي يشمل حساب الانتاج واحتمالات المستقبل، من ٩٦.٣ في المئة في تشرين الثاني (نوفمبر) الى ٦٩,١ في المئة في كانون الاول (ديسمبر)، اي ما يعادل الحد الادنى السابق الذي وصل اليه في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢.

واظهرت دراسة اجراها «بنك فرنسا» ان الانتاج الفرنسي تراجع الشهر الماضي كما ارتفع المخزون في معظم القطاعات وتراجع الطلب في القطاع التجاري كله. وكانت السيارات والسلع الاستهلاكية اكثر القطاعات تاثراً بالركود.

كما ان الصادرات الفرنسية تراجعت، وتراجع الطلب عليها ما عكس عدم الاستقرار الاقتصادي في المانيا وازدياد المنافسة من دول اوروبية اخرى بسبب القوة النسبية التي يتمتع بها الفرنك الفرنسي.

واجل بعض الشركات العمل بموجب برامج استثمارية مقررة. وعلى رغم استقرار وضع العمل والوظائف في التجارة والخدمات، زادت البطالة في قطاع الانشاءات وفي القطاع الصناعي.

واظهرت ارقام نشرت اول من امس في روما ان الانتاج الصناعي الايطالي ازداد تراجعاً وكان على اسوا ما يمكن ان يكون في المناطق الصناعية الرئيسية في ايطاليا.

وتراجع الانتاج ٠.٦ في المئة العام الماضي على رغم ان مدى التراجع لم يتضح لان العام ١٩٩٢ احتوى عل ثلاثة ايام عمل اضافية بالمقارنة مع العام ١٩٩١. وبدا التراجع في الانتاج يتسارع بعد الصيف الماضي حتى صار ادنى مما كان عليه في الفترة نفسها من العام الاسبق بنسبة اثنين في المئة حسب الارقام التي نشرتها اول من امس، مؤسسة «ايستات»، التي تجمع الاحصاءات الوطنية في ايطاليا. وكانت القطاعات الاكثر تاثرا بالركود صناعة السيارات والقطاع الهندسي الصناعي اذ كانت نسبة التراجع في السيارات ١١.١ في المئة ونسبة التراجع في القطاع الهندسي ٧.٩ في المئة. وقالت نقابات العمال ان ١٤٥ الف وظيفة معرضة لخطر الالغاء في المنطقة الصناعية الشمالية من ايطاليا. وتوحي دراسة المفوضية الاوروبية ان من المحتمل ان تبقى الاستثمارات الصناعية ضعيفة في غضون العام الجاري كله بعدما قصرت عن تقديرات مخفضة العام الماضي.

وتظهر الدراسة ان مؤشر «مشاعر السوق» كان تدنى اكثر مما تدنى اليه في كانون الاول الماضي لولا بارقة الانتعاش في بريطانيا. الا ان آخر الارقام التي صدرت عن الاوضاع البريطانية اول من امس تشير الى ان الانتاج الصناعي البريطاني تراجع في كل من الربعين الاخيرين من العام الماضي.

ولم تتحسن المشاعر العام الماضي الا في بريطانيا فقط من الدول الاثنتي عشرة، حسب ما تشير اليه دراسة المفوضية الاوروبية. وتراجع مؤشر المشاعر في فرنسا الى ٩٧.٤ في المئة، وفي المانيا الى ٩٥.٥ في المئة، بعدما كان هذا المؤشر ٩٧.٩ في المئة في فرنسا و٩٦ في المئة في المانيا في تشرين الثاني.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

هجمة اميركية لتقويض الوحدة الاوروبية

خفضت بريطانيا سعر الفائدة فهبط الاسترليني وانخفض الايرلندي وارتعد الفرنسي!

ابرز واسرع ما نتج عن خفض سعر الفائدة الرئيسية في بريطانيا الى ٦ بالمائة هو هبوط سعر الجنيه السترليني ازاء الدولار والمارك الالماني. ففور اعلان التخفيض هبط سعره الى ١,٤٨ دولار والى ٢,٣٩ مارك. استمر التراجع اكثر فاكثر، رغم ان هذا التدهور عاد وطرح النقاش حول مصير آلية الصرف الاوروبي والتي خرج منها السترليني املا في الانتعاش والمحافظة على سعر مرتفع، لكن الامر لم ينفع في شيء كذلك نتج عن ذلك لجوء ايرلندا مضطرة لتخفيض قيمة عملتها.

ويبدو ان سعر الفائدة في طريقه للتخفيض ايضا بحيث سيصل في اذار (مارس) المقبل الى خمسة بالمائة، وربما الى اربعة بالمائة، وهو ما اشارت اليه اوساط بورصة لندن التي هللت للخفض لانه انعكس على اسعار الاسهم فراحت ترتفع سهما اثر سهم على اساس مؤشر «فايننشيال تايمز» لمائة شركة.

ويقول وزير الخزانة البريطاني نورمان لامونت ان محادثاته مع حاكم بنك انكلترا المركزي شجعته على خفض سعر الفائدة مرة جديدة. وكان هذا الخفض قد بدأ بعد انسحاب الجنيه السترليني من آلية الصرف الاوروبية في منتصف ايلول (سبتمبر) الماضي. فجرى الخفض من ثمانية الى سبعة بالمائة والان ستة وربما غدا الى خمسة رغم نفي الحكومة لذلك لتهدئة السوق.

ويقول مصدر مختص ان سبب الخفض هو ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا والذي وصل الى ثلاثة ملايين شخص، مع خوف من تجاوزه هذا الرقم. واشار المصدر ان الخفض يعبر عن ذعر الحكومة البريطانية في مواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور. لكن تبين ان الوضع الاقتصادي الاوروبي، وتحديدا النظام النقدي الاوروربي، عرضة للاضطراب. فما ان خفض وزير الخزانة البريطاني سعر الفائدة حتى عصفت موجة واسعة من المضاربات على العملات الاوروبية المختلفة. فبدا الفرنك الفرنسي مهددا، لكنه صمد بعد ان حذرت الحكومة الفرنسية من انها لن تقبل بهذا التهديد. وان البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) جاهز لدعمه. لكن الجنيه السترليني بقي مضطربا وراح سعره ينخفض تحت سقف الدولار والنصف دولار، وتحت سقف الماركين ونصف مارك. كذلك اصيب «البونت» الايرلندي للاضطراب الشديد في سعره، بسبب الجنيه، وبالتالي اضطرت الحكومة الايرلندية لتقليص قيمة عشرة بالمائة خاصة وان حجم التجارة الايرلندية مع بريطانيا ضخم جدا. ووصل الامر الى حد ان وزير الخارجية الايرلندي ديك سبرنغ طلب من وزراء خارجية اوروبا الذين اجتمعوا في بروكسل لمعالجة الوضع، طلب اليهم استعجال اعادة النظر في آلية تبادل العملات الاوروبية نتيجة خفض سعر صرف عملة بلاده. لكن الوزراء فضلوا ارجاء ذلك الى ايار (مايو) المقبل.

ولقد رأى وزير المال الفرنسي ميشال سابان ان بريطانيا مسؤولة عن هذا الاضطراب كله، في حين ان بورصة لندن اعتبرت خفض سعر الفائدة امرا عاديا، واشارت الى ان خفض الفائدة يزيد من منافسة البضائع البريطانية للبضائع والسلع الاوروبية، لذا سجل مؤشر فاينانشيال تايمز ارتفاعا في اداء اكبر مائة شركة يتابعها.

لكن محللين في لندن رأوا ان الحكومة بخفضها لسعر الفائدة انما ارادت تحريك السوق الاقتصادية ككل، ان في مجال العقارات او غيرها. وهي قد تكون استعاضت عن خفض قيمة الجنيه بخفض سعر الفائدة. ولم يخل هذا القرار من مخاطر، ومن هنا انصب اهتمام الحكومة البريطانية على متابعة الوضع الاقتصادي الى درجة ذكر معها ان رئيس الحكومة نفسه، جون ميجور، تولى الاشراف مباشرة على الوضع ومتابعته. ويعتزم خفض سعر الفائدة اكثر.

من جهته، برّر لامونت اتخاذ قراره بخفض سعر الفائدة بارتفاع معدل التضخم الذي تراوح بين واحد واربعة بالمائة على اساس مؤشر اسعار الفرق خلال سنة، مع ان ارقام التضخم لا تشمل الفوائد الموضوعة على القروض العقارية. وقد ارتفع معدل التضخم السنوي خلال الشهر الماضي الى ٣,٧ بالمائة بعد ان كان في الشهر الاسبق ٣,٦ بالمائة. وقال ان تراجع نمو الكتلة النقدية الشهر الماضي واستمرار تدني معدلات الاقراض المصرفي هو احد المؤشرات التي دفعت الى اتخاذ قرار خفض سعر الفائدة. واظهرت الاحصاءات ان مؤشر الكتلة النقدية ارتفع بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه استرليني خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، مقابل هبوطه بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

ويرى محللون ان خفض سعر الفائدة يؤكد ان الاقتصاد البريطاني لم يدخل دائرة الانتعاش بعد خصوصا اثر ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. ويشير هؤلاء الى ان وزير الخزانة الذي خفض سعر الفائدة قد يكون فعل ذلك تمهيدا للجوء الى زيادة الضرائب على الدخل في الموازنة الجديدة في اذار (مارس) المقبل. واخذ المحللون في بريطانيا على الحكومة انها تصرفت بعيدا عن اي حساب لمصلحة ايرلندا تحديدا، التي اضطرت لخفض قيمة عملتها «البونت»، والذي يعتبر اكبر خطوة من نوعها في تاريخ النظام المالي الاوروبي منذ ١٣ عاما. وهاجم وزير المال ا لايرلندي برتي اهيرن حلفاء بلاده الاوروبيين الذين امتنعوا عن تقديم المساعدة الكافية لعملة بلاده لكي تصمد وسط المضاربة. وقال الوزير اهيرن: «سعينا للحصول على الدعم من شركائنا في آلية الصرف الاوروبي، ولم ننجح، وخضنا معركة لمدة خمسة اشهر ولم نتلق الا كلاما». واتهمت ايرلندا بريطانيا بانها تريد تقويض خطط توحيد اوروبا.

وفي هذا السياق يقول مرجع مختص ان بريطانيا التي تراوح بين اوروبا والولايات المتحدة الاميركية في ولائها واقتصادها ربما تريد تقويض الوحدة الاوروبية فعلا لتبرر اندفاعها نحو واشنطن.

ويشير المرجع الى ان مصير معاهدة ماستريخت يتوقف على مصير الفرنك الفرنسي لجهة بقائه او عدم بقائه داخل آلية الصرف الاوروبية، لانه اذا انسحب فان النظام النقدي الاوروبي يفقد قدرته على البقاء بعد ان خرج منه الجنيه السترليني والليرة الايطالية.

والذي يدفع الى احتمال خروج الفرنك الفرنسي هو الوضع السياسي الضعيف لحكومة الاشتراكيين الحالية، ومواجهتها الانتخابات العامة في اذار (مارس) المقبل وهي في موقع متخاذل امام تصاعد قوة المعارضة اليمينية. والمرجح ان تفوز هذه المعارضة بـ٤٠٠ مقعد في المجلس الوطني الذي يضم ٥٧٧ مقعدا. ورغم تنافس الديغوليين بزعامة جاك شيراك وحزب الوسط اليميني بزعامة جيسكار ديستان فيما بينهما على من ستكون له رئاسة



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

الحكومة المقبلة، لكنهما معا يحاولان تحديد سياسة اقتصادية تطيح بسياسة الاشتراكيين بزعامة الرئيس فرانسوا ميتران، وهذا كله يعكس نفسه على الفرنك وليس امام الاشتراكيين، اذا ارادوا بقاء الفرنك قويا الا ان تقوم المانيا بخفض اسعار الفائدة لديها، وبنكها المركزي «بوندسبنك» يرفض ذلك الا اذا قام «مصرف اوروبي مركزي»، وهو ما يبدو بعيد المنال.

ولا يستبعد المرجع ان تكون سياسة ادارة الرئيس الاميركي الجديد بيل كلينتون قد اتجهت بسرعة لوقف قيام الوحدة الاوروبية الاقتصادية لانها ليست في صالحها، ولا يناسبها قيام اوروبا قوية موحدة. وفي هذا السياق، فان ادارة كلينتون تراهن على اجتذاب بريطانيا بشيء من الاغراءات. ولم يستبعد المرجع ايضا ان يكون قرار شركة «هوفر» الاميركية نقل مصنعها من مدينة ديجون الفرنسية الى سكتلندا بداية الاغراءات الاميركية لبريطانيا. وردت فرنسا بغضب على ذلك معلنة انها تعتزم مطالبة اللجنة الاوروبية في بروكسل بالتحقيق في هذا الامر خصوصا وانه لا يشكل اي تعبير عن وحدة مصالح بين دول اوروبية عازمة على الوحدة فيما بينها.

اما شركة «هوفر» التابعة لمجموعة «ميناغ» الاميركية، والتي انشات مصنعها في ديجون عام ١٩٦٤، فاعلنت ان قرار الانتقال سببه امكانية تخفيض كلفة انتاجها بنسبة ٢٥ بالمائة تقريبا لاسيما وان بريطانيا تعهدت بتسهيلات منها التعهد من جانب النقابات بالحد من اللجوء الى الاضرابات.

وبسبب قرار الانتقال بتوقف ٧٠٠ عامل فرنسي عن العمل، الامر الذي دفع الرئيس الفرنسي ميتران الى القول ان الامر يشبه «القرصنة». وجاء القرار ليزيد عاطلين عن العمل بحيث يقترب الرقم الاجمالي للعاطلين في فرنسا الى ثلاثة ملايين، ويقول مصدر فرنسي ان هناك ضرورة لان توضع تشريعات تحول دون مثل هذا الاجراء بين الدول الاوروبية الموحّدة، بحيث لا يسمح لشركة ان تنقل منشاتها من بلد اوروبي الى اخر متذرعة ربما بوحدة السوق.

قد يكون انتقال مصنع «هوفر» البداية في الهجمة الاميركية لتقويض الوحدة الاوروبية وليس لمجرد مصالح اقتصادية.

لندن ـ «الحوادث»


المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٣

مجلس العموم فى أزمة بسبب الفصل الاجتماعى



يعكس الكاريكاتور راى صحيفة «الجارديان» البريطانية فيما يحدث داخل مجلس العموم من مناقشات وحوارات حول الفصل الخاص بالشئون الاجتماعية فى معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية الاوروبية، وهى المناقشات التى تتم حاليا استعدادا للتصديق على المعاهدة فالصحيفة اظهرت من خلال هذا الكاريكاتير نواب المجلس يقراون فصل الشئون الاجتماعية وقد وقفوا على رؤسهم ، وعلقت قائلة ان احدا لايفهم مايحدث داخل البرلمان من خدع ومناورات واذا كان الناخب البسيط من ابناء الشعب معذورا فى عدم فهم ما يحدث فإنه اصبح من الواضح ان النواب المعارضين قد وصلوا الى نقطة من الارتباك والفحوص وتشويه الحقائق لم يعودوا معها يفهمون انفسهم وما يفعلونه .

ويمكن القول ان هؤلاء النواب يفعلون عكس ما يضمرون، او عكس ما يعتقد الناخبون انهم يفعلون. وهكذا تحولت قاعة البرلمان البريطانى الى مايشبه قاعة المرايا العاكسة التى تقلب الحقائق .

والسبب فى كل هذا الاضطراب الذى يحدث فى اعرق برلمانات العالم، هو الفصل الخاص بالشئون الاجتماعية الملحق بمعاهدة ماستريخت ، والذى كان قد وافقت عليه جميع الدول الاعضاء فى السوق الاوروبية فيما عدا بريطانيا التى طلبت استثناءها منه.

واليـوم يطالب حـزب العـمال بتعـديل القرار البـريطانى والغـاء هذا الاستثناء ، وقد ايدت طلب حزب العمال جماعة منشقة عن حزب المحافظين الحاكم، كانت قد رفضت معاهدة ماستريخت بالكامل ، ولكن تلك الجماعة تقوم حاليا بمناورة على امل ان تؤدى الموافقة على طلب العمال الى تدمير المعاهدة.

وقـد وجـهت حكومـة ميجور انتقادا عنيفا الى جماعة المنشقين، وحذرتها من ان موقفها المؤيد للعمال ، حـتى ولو على سـبيل المناورة، سيجعلهم يبدون وكـأنهم يعـملون ضـد مبادئهم.

كما هدد ميجـور بانه فى حالة الموافقة على التعديل سيستخدم حقه فى تقديم معاهدة ماستريخت للملكة للتصديق عليـها بدون طرحها على البرلمان.

وقد اثار تهديد ميـجور غـضب نواب البـرلمان البـريطانى من معـارضين ومـؤيدين، وحـذروا من ان ميجور قد يتسبب فى تفجير ازمة دستورية.. تدفعهم الى اعـادة النظر فى تطبـيق تقـاليد قديمة عفى عليها الزمن .

وهكذا تحـولت الحـوارات والمفـاوضـات والمناورات داخل البرلمان البريطانى الى مـجـرد كـتل من « السـراب» لاتعكس واقعا ولا حقيقة .. وتزيد البلبـلـة فى ذهن الناخب البسيط.

(عن الجارديان)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢

الوحدة الأوروبية.. والمتغيرات الدولية الجديدة

زيادة الاتجاهات الاستقلالية فى أوروبا يؤثر على دورها فى النظام الدولى

أزمة الاقتصاد الامريكي تهدد زعامة الولايات المتحدة للعالم

دشنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع مطلع العام الحالى مسيرة وحدتها النقدية التى ظلت حلما يراود نخبها الحاكمة منذ تأسيس السوق المشتركة بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من الصعاب التى تكتنف مسيرة الوحدة الأوروبية وتحد بالتالى من نتائجها المرجحة، إلا ان ذلك المخاض العسير للوحدة والذى استمر قرابة ربع القرن يلوح واعدا ومتسلطا فى الوقت ذاته، إلى الحد الذى قد يدفع بالعديد من المراقبين والمحللين السياسيين إلى مراجعة المقولات المطلقة التى صيغت تحليلاتهم للأوضاع الدولية على مدار العامين الماضيين، وعلى الأخص مقولة «النظام العالمى الجديد» التى تسلطت على أذهان الكثيرين منهم مع أفول حقبة الحرب الباردة والانهيار الكارثى للاتحاد السوفييتى والذى بدا معه وكأن الولايات المتحدة الأمريكية قد امتلكت ناصية العالم.

باهر شوقى

وعلى الرغم من تلك الخطوة التى دشنتها المجموعة الأوروبية فى الأول من يناير الماضى قياسا إلى نصوص اتفاقية ماستريخت التى تنص على انجاز الوحدة السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة الاثنتى عشرة إلا انها تمثل إلى حد بعيد مفتتحا لفصل مغاير من الصراع والتنافس الدوليين بالنظر إلى الافاق الرحبة التى تستنبطها تلك الخطوة والتى دشنت اكبر تجمع اقتصادى فى العالم يضم نحو ٣٤٥ مليون نسمة ويستحوذ على ٤٠٪ من التجارة الدولية بناتج قومى يبلغ ٦١٦٠ مليار دولار. الأمر الذى تزيد احتمالاته فى ضوء الاعتبارين التاليين:

اولا: تزايد احتمالات انضمام بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - الافتا - إلى الوحدة الأوروبية، وهو الاتجاه الذى تكرس على مدار العامين الماضيين عبر الاتفاق على إقامة منطقة للتبادل الحر وإزالة الحواجز الجمركية والاقتصادية لانتقال العمالة ورؤوس الأموال بين الكتلتين مع مطلع عام ١٩٩٣، وفى الواقع فقد أتت هذه الاتفاقية بمثابة إعادة صياغة لواقع فعلى ينظم التبادل التجارى بين دول المجموعتين.

حيث يبلغ نصيب المجموعة الأوروبية من تجارة الافتا نحو ٦٠٪، فى مقابل ٢٥٪ من اجمالى تبادلاتها التجارية، الأمر الذى دفع وزير خارجية فنلندا «بيرتى سالولاينن إلى توصيف المنطقة الاقتصادية الأوروبية التى تحلقت عن تلك الاتفاقية بأنها اكبر منطقة اقتصادية فى العالم، والأكثر تكاملا، اضافة إلى تزايد شعبية القوى السياسية المؤيدة للانضمام إلى الجماعة الأوروبية فى كل من السويد وفنلندا والنمسا، وهو الأمر الذى يعنى فى حال انجازه طفرة هائلة فى القدرات التنافسية للاقتصاد الأوروبى الموحد.

ثانيا: تنامى الاتجاهات الاستقلالية داخل الجماعة الأوروبية بعد انهيار التوازنات التى نظمت علاقاتها مع الادارة الامريكية ابان حقبة الحرب الباردة، وذلك حتى على الصعيد العسكرى، الأمر الذى يتجلى فى انشاء الفيلق الأوروبى، والاتجاه باعادة صياغة دور الجماعة الأوروبية داخل حلف الاطلنطى.

وفى الواقع فإن هذه التطورات تثير العديد من التساؤلات حول مستقبل تلك التجمعات الاقتصادية الكبرى وتداعياتها على ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، خاصة بعدما بدات مقولة المرحلة او العصر الانتقالى فى الذيوع، إضافة إلى تداعياتها المحتملة على المنطقة العربية وصراعاتها الاقليمية.

* احتضار القرن الأمريكى:

مثلت ازمة الخليج الثانية علامة فارقة فى تاريخ الصراع الدولى، إذ حملت بين طياتها وثيقة وفاة نظام القطبية الثنائية وانحسار نفوذ الاتحاد السوفيتى الذى مالبث ان تفسخ إلى عدد من الدويلات المتناحرة، فى الوقت ذاته الذى دشنت فيه التفوق المطلق للولايات المتحدة وانفرادها بالهيمنة على مقدرات النظام الدولى - وهو الأمر الذى برهنت عليه واشنطن مرارا خلال العامين الماضيين - إلى الحد الذى دفع العديد من المراقبين إلى الاعلان عن مقدم ما يسمى بالقرن الامريكى، بيد أن الواقع قد اثبت خطأ الارتكان إلى تلك التحليلات المطلقة والشكلية، حينما افصح عن كنه الصراع القائم والذى يشكل الاقتصاد محوره ومرتكزه الأساسى. فالولايات المتحدة التى تتربع منفردة على قمة العالم منذ منتصف الثمانينات تقريبا تعانى من أزمات حادة تعصف بهذه المكانة وتكشف عن عمق الفجوة بين هيمنتها العسكرية والسياسية المطلقة وقدراتها الاقتصادية القاصرة، فعلى الرغم من التحسن النسبى الذى شهدته قطاعات الاقتصاد الامريكى اثناء حرب الخليج. إلا ان انحسار تداعيات تلك الأزمة قد ازاح النقاب عن شبح الركود الذى يقبع الاقتصاد الامريكى فى ظله، والذى يمكن رصد ملامحه فى تراجع معدلات النمو وتنامى المديونية الداخلية إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ مليار دولار، او ما يوازى ٧٢٪ من حجم الانتاج السنوى إضافة إلى ازدياد عجز الموازنة إلى ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار، واستمرار عجز ميزان المدفوعات وخاصة مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا، حيث بلغ الفائض التجارى لليابان فى مواجهة امريكا ما يقرب من ٢٠ مليار دولار فى النصف الأول من عام ١٩٩١.

(تبلغ نسبة التجارة الامريكية مع دول المحيط الباسيفيكى حوالى ٣٥٪ من اجمالى التجارة الخارجية الامريكية، اى اكثر من اجمالى مبادلاتها التجارية مع أوروبا بنسبة ٥٠٪)، وذلك علاوة على الفوضى التى يعانيها عدد من القطاعات الحيوية فى الاقتصاد الامريكى، وخاصة القطاعين المالى والمصرفى، والتى تعد سياسات ريجان - بوش التحريرية المسئول الأول عنها، حيث الغت هذه السياسات القيود على عمل المصارف ومؤسسات الادخار والتمويل سعيا وراء تخفيض الفوائد على الدولار ورفع معدلات النمو والانفاق إلى مستويات محفزة للاقتصاد الوطنى، الأمر الذى تسبب فى طغيان حركة شراء الشركات بعضها البعض بتسهيلات مالية ضخمة بدون حدوث زيادة فعلية فى التوظيف أو فى قواعد الانتاج الأمر الذى نتج عنه تدنى قيم الاملاك العقارية وخسارة مؤسسات الادخار والتمويل لنحو ٥٠٠ مليار دولار، اضافة إلى تبدد الحماس للاستثمار فى سندات الحكومة ذات الفوائد المنخفضة. «مروان اسكندر - الوسط ٢» وإذا كانت المعطيات السابقة تفصح عن طبيعة الأزمة التى تنتاب الاقتصاد الامريكى بما يتهدد مكانته الدولية لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وخاصة تلك التى تلوح عبر الشاطىء المقابل للأطلنطى إلا ان ذلك لا يعنى بالضرورة خروج الولايات المتحدة من مضمار السباق او عجزها عن المنافسة وخاصة فى ظل المعطيات التالية:

اولا: قدرة الولايات المتحدة على دعم اقتصادها الوطنى على حساب نفقاتها الدفاعية، خاصة مع انتفاء المبرر الذى تمثل سابقا فى مواجهة الزحف الشيوعى والدفاع عن العالم الحر، حيث تستطيع الولايات المتحدة وفقا لبعض التقديرات خفض نفقاتها الدفاعية فى المدى المتوسط من ٦٪ إلى حوالى ٢٪ من اجمالى الدخل القومى، وفى الوقت ذاته تتزايد ضغوطها على الاقطاب



الصناعية الاخرى لزيادة تلك النفقات حتى تتوام مع ثقلها السياسى المتنامى، وفى هذا السياق يمكن ادراك مغزى التصريح الأخير لوزير الخارجية الامريكى «وارن كريستوفر» والذى أعرب فيه عن تبنيه للدعاوى المطالبة بمنح كل من المانيا واليابان علاوة على الهند حق العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، وهو ما يعنى بصيغة اخرى زيادة الأعباء الدفاعية على عاتق تلك الدول، وفى الواقع فقد تبنت الادارة الامريكية هذا الاتجاه منذ نشوب ازمة الخليج، حيث فرضت على حلفائها الغربيين المساهمة فى تمويل الحشد العسكرى فى الخليج.

ثانيا: تداعيات اتفاقية السوق المشتركة التى تم ابرامها فى الثانى عشر من اغسطس الماضى بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والتى تضم نحو ٣٦٢ مليون نسمة، بناتج قومى إجمالى يبلغ حوالى ٦ آلاف مليار دولار، حيث ستسمح هذه السوق بخلق ما يزيد على ٤٠٠ الف فرصة عمل جديدة إضافة إلى دورها فى دعم الصادرات الامريكية للمكسيك والتى تبلغ حاليا حوالى ٤٤ مليار دولار. وإضافة إلى القدرات التوازنية التى تستنبطها المعطيات السابقة، تراهن الادارة الامريكية على ما يمكن تسميته بخيار النفط الخليجى - إذا جاز التعبير، ولا تقتصر الأهمية الاستراتيجية لهذا الخيار على واقع الارتباط الهيكلى للاقتصاديات الاوروبية واليابانية بالنفط العربى، مما يكرس بالتالى التسلط الامريكى على مقدرات الصراع الاقتصادى العالمى، حيث تستورد المجموعة الأوروبية نحو ٤٥٪ من اجمالى وارداتها من النفط والغاز من المنطقة العربية!! وهى نسبة غير مرشحة للتناقص حتى فى ضوء اتجاهات السياسة الأوروبية للطاقة والرامية لتقليص استيراد المحروقات وتشجيع التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٣

الأزمة الاقتصادية وراء الانقسام والتفتت داخل أوروبا

مرفت عبدالعزيز

تسود أوروبا الغربية فى الآونة الحالية، العديد من الدعاوى الانفصالية التى تتعدد اسبابها لتعطى فى النهاية شكلا من اشكال البلقنة التى تنتقل اليها بفعل رياح التغير التي طرأت على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي.

والواقع انه باستقراء هذه الاسباب التى تدعو للانفصال فى ثلاث من هذه الدول الأوروبية الغربية وهى بريطانيا وبلجيكا وايطاليا يتضح أن العامل الاقتصادى له دوره الكبير فى هذا الصدد. إذ أن الاختلاف فى مستويات التنمية من اقليم لآخر واختلاف خط كل منها من الثراء فى موارده الطبيعية يدفع بالاقاليم الثرية الى اعلان رغباتها فى الانفصال عن الاقاليم الفقيرة للتخلص من أعبائها.. كما ان هناك اسبابا أخرى للرغبة الانفصالية يعد من أهمها اختلاف الثقافات والتفاوتات الحضارية، كذلك النعرات القومية والتى عادت لتظهر من جديد بوضوح فى ظل النظام العالمى الجديد. ومما يثير التساؤل وجود مسارين متناقضين ومختلفين يسيران جنبا الى جنب داخل أوروبا. فهناك الاتجاه نحو الاندماج والوحدة، ونحو وجود هوية أوروبية مشتركة، وتعميق التحالفات بين الاتجاهات السياسية المتقاربة فيما بين البلدان الأوروبية وبعضها، على حين نجد ان هناك اتجاها آخر ينمو نحو التحلل والتفكك وتقسيم الدولة الواحدة الى كيانات متعددة بل ويهدد النظام العالمى كله بالانتقال الى العالم بأسره وانتشار موجة من الفوضى والتحلل قد تؤدى الى حروب كبيرة وصغيرة فى مناطق مختلفة من العالم. ونستطيع تفسير مصداقية هذا التحليل من خلال عرض سريع لثلاث مشكلات انفصالية فى أوروبا الغربية كالآتى:

بريطانيا ومشكلة ايرلندا الشمالية

تمتد جذور المشكلة الايرلندية الى القرن الثانى عشر الميلادى، وقد انتهى الامر بالقوى السياسية فى ايرلندا الشمالية الى التبلور فى قسمين. أولهما يؤيد الارتباط بالملكة المتحدة ومن ثم فهو لا يتسبب فى أية مشكلات، وثانيهما: هو ذلك القسم المؤيد لعودة ايرلندا الشمالية للاتحاد مع ايرلندا الجنوبية، واقامة ايرلندا موحدة مستقلة عن بريطانيا. ومعظم هذه القوى أسستها الاقلية الكاثوليكية لتحسين أوضاعها، وقد وجدت ان العمل السياسى غير كفيل بتحقيق رغباتها فى الانفصال، فاتجهت للعنف العسكرى. ومن أهم هذه القوى: الجيش الجمهورى الايرلندى الذي يركز جناحه المسمى بالجيش الجمهورى الايرلندى المؤقت مع استخدام العنف كوسيلة وحيدة.

وقد حاولت بريطانيا عام ١٩٨٥ أن تصبغ الوضع فى ايرلندا الشمالية بصبغة الشرعية. وتم توقيع معاهدة هيلز بروف التى نصت على ان أى تغيير فى وضع ايرلندا الشمالية لا يتم الا بموافقة شعب ايرلندا الشمالية كله وبموافقة المؤتمر المشترك للحكومتين، وقد بدأ فى ابريل ١٩٩١ الحوار بين حكومة المملكة المتحدة ممثلة فى وزير الدولة لشئون ايرلندا «توم بروك» وبين الاحزاب الايرلندية الشمالية. واثر تجميد الحوار سادت فترة من الهدوء النسبى، لم يقطعها الا تصاعد هجمات الجيش الجمهورى الايرلندى مع نهاية ١٩٩١ وبدايات عام ١٩٩٢ فى كل مكان فى لندن وبلفاست سواء فى محطات المترو أو المحال التجارية أو المتاحف والوزارات. وقد تجددت هذه الهجمات مرة اخرى مع بدايات عام ١٩٩٣ وعلى الجانب الآخر نجد ان قوات الجيش الملكى قد أصابتها حالة من الجمود والذهول امام هذه الهجمات المنظمة ولم تستطع مجابهتها بصورة حاسمة.

الشمال الايطالى ودواعيه الانفصالية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٣

لا تعد هذه المشكلة حديثة فالنظرة المتأنية اليها تدل على انها نتاج لتضافر الظروف الطبيعية القاسية مع بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاخرى. ومن ثم فالشمال الآن يحاول التملص من عبء الجنوب معتمدا على عدد من الحجج منها:

* الوضع الامنى السيىء فى الجنوب والذى يزداد سوءا مع الايام. بسبب غياب الدولة الايطالية عن الوضع فى الجنوب الفقير، الامر الذى نتج عنه تزايد نشاط عصابات المافيا بالدرجة التى أصبحت معها المواجهة بين الجانبين فى غير صالح السلطات الحكومية خاصة فى ظل الاغتيالات المتتالية للقضاة الايطاليه دون ان تتخذ الحكومة وقفة حاسمة لمواجهة تزا[illegible] نشاط الجريمة المنظمة وللدرجة التى أعلنت معها الما[illegible] انها ستصفى أى سياسى يتحدى سلطتها.

* التذمر الشمالى من الازمات الاقتصادية الخانقة التى يعانيها الجنوب والتى تجبر الشمال على توجيه جزء من أمواله التى يجمعها من الضرائب الى الجنوب.

* تلاشى الضغوط الخارجية خاصة بعد انهيار الشيوعية العالمية، وتراجع الضغوط الامريكية الراغبة فى استمرار بقاء الوضع والنظام كما هو.

وقد أدى ذلك الى ان تلاشى الخوف من الايدولوجية الشيوعية ان تراجع الشعب عن تأييد الديمقراطيين المسيحيين رغم شبهات الفساد المتزايدة والفشل فى مواجهة الجريمة ووقف تدهور الدولة. وانصرف معظم الشماليين الى تأييد الاحزاب الانفصالية ذات الاتجاهات القومية مثل حزب عصبة لمبارديا والانصراف من جهة اخرى عن المسيحية الديمقراطية واحزابها.

* التفاوت الحضارى والثقافى بين الشمال والجنوب، فعلى حين ينتمي الشمال الى الثقافة الاوروبية والاحساس بالتفوق والتحضر، ينتمى الجنوب الى الثقافة المتوسطية مع شعور بالفقر والدونية.

القوة المتزعمة للحركة الانفصالية في الشمال

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في ايطاليا كان هناك حزب جديد يشق طريقه بثبات بين الاحزاب الاخرى القوية، وهو حزب رابطة الشمال الايطالى الذى يتبنى الدعوة لاعادة بناء ايطاليا على أسس فيدرالية، ويعد هذا تنازلا منه عن دعاويه الانفصالية بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة أخرى. وقد أظهرت الانتخابات الاخيرة القفزة الواسعة التى حققتها تلك الرابطة الانفصالية اذ استطاعت الحصول على ٨,٨٪ من مجموع الاصوات ووصلت لذلك الى المرتبة الرابعة على المستوى القومي.

وقد أكد استطلاع أخير للرأى ان هذه الرابطة ستكون الفائز الأول فى الشمال الايطالى لو اجريت انتخابات عامة. ومن ثم فإزاء التخوف الحكومي من القوى المتزايدة لهذه الحرب فلقد لجأت الى تأجيل الانتخابات الفرعية التى كان يجب اتمامها فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٢ فى مولد محافظات شمالية اخرى.

بلجيكا والاتجاه نحو التفتت

تهدد الازمة الحالية بين الفلاندرز والوالون في بلجيكا كيان الدولة كله، وقد أدت خلافاتهما المستمرة حول النفوذ والسلطة الى سقوط ٣٤ حكومة، ولت السلطة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالقوميون الفلامنك يطالبون بتقسيم بلجيكا الى اقليمين محاولين بذلك تقليد ما تم فى تشيكوسلوفاكيا السابقة. قائلين ان الارتباط لم يتم ابدا بين الاقليمين، فالجمع بينهما كان ضد ارادتهما. ومن ثم استمرار تعايش الاقليمين سيؤدى الى ان تسوء الامور بشكل كبير.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

للحد من تقلبات العملات

اجتماع السبعة الكبار في لندن السبت القادم

□ طوكيو - رويتر:

قالت صحيفة نيهون كيزاى شمبون الاقتصادى اليابانية اليومية إن مجموعة السبعة الكبار التى سيجتمع وزراء ماليتها ومحافظو بنوكها المركزية فى لندن يوم ٢٧ فبراير الحالى قد تتفق على التعاون للحد من تقلبات حركة سوق العملات وذلك بتنسيق تدخلها فى أسواق الصرف اذا تراجع الدولار الأمريكى كثيرا امام العملات الأخرى.

وقالت الصحيفة إن السبعة الكبار «الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وكندا» سوف تسمح بالمستوى الحالى لسعر صرف الدولار وهو ١١٨ ينا يابانيا للدولار.

وكان الين قد حقق ارتفاعا مطردا بالنسبة للدولار خلال الايام الاخيرة فوصل إلى ١١٨,١٥ ين للدولار فى نيويورك يوم الجمعة الماضى وكان الرقم القياسى السابق هو ١١٨,٦٠ ين للدولار فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ فى بورصة طوكيو وكان الين قد اتجه الى الارتفاع بعد تصريحات لويد بنتسين وزير الخزانة الأمريكية بان ارتفاع الين يساعد على تعديل اختلال الميزان التجارى بين اليابان وأمريكا.

وقالت الصحيفة إن السبعة الكبار سوف يتفقون أيضا على خفض معدلات الفائدة الطويلة الأجل فى اليابان والولايات المتحدة وأوروبا وذلك من خلال خفض العجز المالى فى هذه البلاد.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٣

الوحدة الأوربية نحو اقتصاد قوى

● مع بداية عام ١٩٩٣ بدات اوربا مرحلة جديدة فى حياتها لتصبح موحدة ولم تعد هناك حدود جمركية تفصل بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة.

وبدات فكرة الوحدة فى عام ١٩٥٧ فى روما وكانت تلك هى المرحلة الاولى لاقامة سوق مشتركة وفى ٢ ديسمبر ١٩٨٥ بدات فكرة التوسع بان يكون هناك حريات للتنقل بين هذه الدول للاشخاص، وراس المال، والبضائع، والخدمات وهى ما عرفت بالحريات الاربع

● وبالفعل فتحت اوروبا حدودها امام حرية انتقال الاشخاص سواء بالطائرات او القطارات او السيارات حيث يمكن لكل وسائل النقل والمواصلات نقل اى راكب او سلعة الى اى مكان فيها وايضا للتلاميذ والطلاب والشباب لتدعيم اواصر الصداقة بين الشباب فى اوروبا.

وبالنسبة لحرية حركة راس المال بدات خطواتها الاولى فى بداية يولية ١٩٩٠ ومع بداية يناير ١٩٩٣ اصبحت رؤوس الاموال حرة للاتجاه من حيث الانتاج المرتفع والعائد الافضل. ومع بداية يناير ولدت ايضا اوروبا المالية حيث تحصل البنوك على حريتها فى استثمار اموالها وتقديم القروض والقيام باى نشاط مصرفى فى اى دولة من الدول الاثنتى عشرة.

● وبالنسبة لحرية حركة السلع فمع بداية عام ١٩٩٣ اتخذت الاجراءات الخاصة بحرية حركة السلع داخل حدود دول السوق الاوروبية، وبدا رسميا الغاء جميع الجمارك على السلع بين الحدود حيث سيحمل سائقو الشاحنات رخصا موحدة تسمح لهم بحرية التنقل فى جميع انحاء دول السوق.

وبذلك اصبحت دول المجموعة الاوروبية فى عام ١٩٩٣ اكبر القوى الاقتصادية فى العالم من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية وهو الامر الذى سينعكس حتما على وضع كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان فى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالى سيكون لهذا التطور تاثيره البالغ الاهمية على اتجاهات التبادل التجارى وعلى التقدم العلمى.

ويتوقع الخبراء السياسيون ان القرن الحادى والعشرين سيكون قرنا اوروبيا على اساس ان اوروبا سوف تمثل على المدى القصير سوقا موحدة تضم ٨٥٠ مليون مستهلك وذلك بعد ما دخلت دول اوروبا الشرقية وروسيا وانها ستصبح القوة العالمية الاولى التى ستستطيع فرض قوانينها وتشريعاتها التجارية على بقية العالم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد العالمى وتحديات التغيير في اوروبا (١ — ٣)

نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب فى أعقاب التغييرات الجذرية التى طرأت على أوروبا الشرقية ابتداء من عام ١٩٨٩. هذه النهاية تعيد تشكيل القارة الأوروبية من جديد. والملحوظ ان دول الشرق التى عانت من العزلة طويلا تضاعف الجهود الرامية الى الاندماج بأسرع ما يمكن فى العالم الغربى أو بالأحرى فى أوروبا الغربية لكى تتقاسم معها ما تنعم به من حرية واستقرار ورخاء.

ولكن بلوغ هذا الأمل يزداد صعوبة لأن الخراب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى المتخلف عن انهيار الاشتراكية أحال دول الشرق الأوروبى الى منطقة فقيرة يتعذر دمجها فى الغرب ببساطة.. مما يوجد حالة توتر بالغة وتهديدات جديدة للقارة بأسرها. لهذا يجب البحث عن حل سريع لهذه المشكلة وهو الأمر الذى يلقى بمهمة ثقيلة على عاتق المجموعة الأوروبية بوجه خاص.

وفى هذه السلسلة من المقالات.. رؤية تحليلية وتعليقات على الأوضاع الحالية فى أوروبا يقدمها الخبير الاقتصادى بيتر شميتهوبر عضو المفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٨٧ المسئول عن شئون الميزانية والرقابة المالية منذ عام ١٩٨٩.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٣

في عالم الستينات شكلت حياة البشر في أنحاء العالم في أعقاب هزيمة الرايخ الالماني وأخذت هذه الحياة صورة انقسام بين معسكري المواجهة لدولتين عظميين، وارتكز ذلك الانقسام حول ثلاثة محاور أولها: تكديس وتطوير السلاح النووي في اطار المواجهة، وثانيها: موازنة التهديد المتبادل وإثارة مشاعر الخوف لدى كل معسكر من تعاظم قوة الأخر، وثالثها: التناقض الشديد في النظم الاجتماعية السائدة في كل من المعسكرين.

ومن الناحية الاقتصادية انقسمت أوروبا الى اقليمين متناقضين أيضا، على جانب منها أخذت أوروبا الغربية أنذاك في إعادة بناء هيكلها الاقتصادي بمساعدة خطة مارشال، وقامت بصياغة نظم اقتصادية متطورة مثل المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة «افتا».

وعلى الجانب الأخر وقعت الاقتصاديات المركزية لدول أوروبا الشرقية تحت هيمنة النظام السوفيتي السابق في اطار مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل «كوميكون».

واستمرت الحرب الباردة على مدى أكثر من جيل كامل منذ عام ١٩٤٨ في أعقاب وقوع براغ تحت الهيمنة الشيوعية وحتى سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩، وخلفت هذه الحرب أثارا عميقة في نفوس شعوب الغرب ومؤسساته، كما كان لها أثارها العميقة على الشئون الداخلية لجمهورية المانيا الفيدرالية.

وعلى النقيض من ذلك نشهد حاليا فترة انتقالية فقد حل محل الانقسام بين الشرق والغرب توترات محلية كثيرة، فهناك الصراعات العرقية التي تفجرت مؤخرا بين شعوب شرق أوروبا ويعود تاريخها للفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، اضافة الى عناصر أخرى متداخلة تشير الى احتمالات نشوء توترات مستقبلية.

كما يواجه قادة وزعماء دول شرق أوروبا كذلك مهمة شديدة الصعوبة تتمثل في محاولة احلال النظم الاقتصادية الرأسمالية محل النظم الاشتراكية لاصلاح الهيكل الاقتصادي لدولهم مع محاولة الحد من الضغوط والمعاناة التي تفرضها تلك العملية على شعوبهم.

وعلى الرغم من ان الصورة الحالية يسودها التشاؤم إلا ان المستقبل يحمل الأمل في طياته فهناك امكانية

■ بيتر شميتهوبر ■

أفضل للتغيير مما كان الحال عليه قبل عام ١٩٨٩، إذ أن الوضع الحالي يطرح فكرة جذابة وهي اقامة منطقة اقتصادية واحدة في أوروبا تتضمن دول العالم الاول أي المتقدمة صناعيا من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ثم العالم الثاني أي دول أوروبا الاشتراكية السابقة. وهذا بالطبع هو أفضل سيناريو يمكن أن ينبثق عن الوضع الحالي وهو اذا تحقق فهو يعني ان حوالي ربع سكان الأرض سيتمتعون بالرخاء أو سيكونون على الطريق المؤدي الى ذلك.

وتظل هناك مشكلة دول العالم الثالث و المخاوف التي تجتاح شعوبها من أن تؤدي التكلفة العالية التي تحتاجها دول شرق أوروبا لإصلاح اقتصادياتها الى طلب المساعدات وتحويلها بعيدا عنها، وهي في أمس الحاجة إليها، وهذه المخاوف حقيقية، وقد عبر عنها زعماء هذه الدول في مختلف المناسبات، ويزيد من حدة تلك المشكلة ان المجتمعات التي تتمتع بالرخاء لا يمكنها ان تعزل نفسها عن العالم الخارجي، لأن المشكلات الاقتصادية الحالية عالمية وشاملة.

التوترات في الاتحاد السوفييتي السابق

يجمع المراقبون والخبراء على ان رابطة الكومنولث للدول المستقلة وهو الهيكل الجديد الذي يجمع الجمهوريات السوفييتية السابقة هو أداة انتقالية نحو حل الرابطة التي كانت تجمع بين جمهوريات الامبراطورية السوفييتية السابقة وذلك بدلا من ان يكون أداة فعالة للتعاون بين هذه الجمهوريات.

وتتاكد تلك النظرة خاصة عبر الجدل الدائر حاليا حول القوات المسلحة السوفييتية والتي كانت تعد واحدة من أهم عناصر البناء السياسي والقوة وراء البناء الاقتصادي للاتحاد السوفييتي السابق. ايضا علينا ان ندرك اننا نشهد بداية تكوين مجموعات جديدة من الدول تضم كل منها عددا من الأقليات العرقية المختلفة، وفي روسيا الاتحادية وحدها يعيش أكثر من ٢٥ مليون نسمة من غير الروس في حين يعيش أكثر من ٢٠ مليون روسي خارج روسيا ذاتها، وقد بدأت بالفعل الخلافات العرقية في التفجر جنوبا.. ولاتزال مخاطر وقوع انقلابات عسكرية متجددة في روسيا نفسها تلوح في الافق وكذلك في باقي مجموعة الدول المستقلة في اطار رابطة الكومنولث.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

المؤثرات الخارجية

تتعرض دول الاتحاد السوفييتي السابق لمؤثرات خارجية عديدة اذ ان مثلها مثل دول شرق أوروبا قررت التحول نحو اقتصاديات السوق من تلقاء نفسها، وهى تتطلع الى المساعدات الغربية لتقدم اسهاماتها خلال تلك المرحلة الانتقالية الحرجة.

ومثل سلفه جورباتشوف يدعو يلتسين مرارا الدول الصناعية الى تقديم معوناتها لانقاذ الاقتصاد الروسى الذى يعانى من أزمات خانقة.

و فى الوقت الذى تلعب فيه دول الغرب عبر المساعدات دورا مؤثرا فى مستقبل المنطقة فان للجنوب دورا مهما كذلك، فدول مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وايران تحاول ان تقوم بدور فى جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية السابقة وقد بدأت هذه الدول فى ممارسة دورها المؤثر بالفعل مثلما يتضح فى مشروع اقامة منطقة اقتصادية حول البحر الأسود أو عبر دعوة الجمهوريات الاسلامية فى وسط اسيا للانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادى والتى أسستها ايران مع تركيا وباكستان. وجدير بالذكر ان كازاخستان وهى احدى الدول التى تمتلك جزء كبير من الترسانة النووية التى قام الاتحاد السوفييتي السابق ببنائها تقع داخل هذه المنطقة من العالم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

الاسوشيتدبرس: أوروبا تدخل عصر الاحباط السياسى والمتاعب الاقتصادية

الازمة النقدية والبطالة والفشل فى يوجوسلافيا تحطم احلام الوحدة الاوروبية

من بروكسل : ذكرت وكالة «اسوشيتدبرس» فى تقرير لها عن الاوضاع الحالية فى اوروبا انه لم يكد يمر عام علي توقيع معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاقتصادية، والسياسية، فى اوروبا حتى بدا ان جميع الاحلام حول مستقبل المجموعة الاوروبية قد انهارت، وان اوروبا قد دخلت مايمكن ان يسمى بعصر الاحباط.

واوضحت الوكالة ان حلم الوحدة الاوروبية يبدو انه تحطم على صخرة الازمة النقدية، والركود، والبطالة بينما تلاشت كل الآمال فى امكانية وصول اوروبا الى مرحلة توحيد القرار السياسى فى الشئون الدولية، وتبوئها وضع القوة العظمى بعد فشلها فى وقف الحرب اليوجوسلافية.

وقالت الوكالة نقلا عن جوناثان ايال مدير الابحاث فى معهد الخدمات الملكية بلندن ان ماحدث ببساطة هو ان احلام الوحدة الاوروبية قد انهارت.

واشارت وكالة الاسوشيتدبرس فى تقريرها الى ان مسيرة اوروبا على طريق الوحدة تعثرت فى بادئ الامر برفض الدانمارك فى الصيف الماضى لمعاهدة ماستريخت ثم جاء التزايد فى حالة الشك والريبة التى تتملك بريطانيا ازاء هذه المعاهدة.

وقالت الوكالة انه علي الرغم من ان عشر دول قد صدقت على معاهدة ماستريخت الا ان مسيرة الوحدة الاوروبية لاتزال تتعثر حيث لايبدو ان ايا من القوى الاوروبية البارزة: بريطانيا، او فرنسا، او المانيا تمتلك من القوة السياسية، والاقتصادية او حتى الرغبة فى هذه اللحظة لاحتلال موقع القيادة للكتلة الاوروبية التجارية.

وقد اتضح ذلك من خلال قرار الرئيس الامريكي بيل كلينتون الخاص بالتدخل فى ازمة البوسنة.

ونقلت الوكالة عن وزير خارجية لوكسمبورج قوله انه عندما تفجرت الاوضاع فى يوجوسلافيا فى عام ١٩٩٠ اعلنت المجموعة الاوروبية انها مصرة علي تولى مسئولية حل هذه الازمة مؤكدة ان ساعة اوروبا قد حانت فالقضية ليست قضية امريكية، غير انه ثبت مع مرور الوقت ان هذا القول ابعد مايكون عن الحقيقة.

وقالت «الاسوشيتدبرس» ان اكثر مايثير التشاؤم بالنسبة لمستقبل المجموعة الاوروبية هو تلك المصاعب التى يواجهها زعماء اوروبا مثل المستشار الالمانى هيلموت كول الذى يسعى جاهدا لاصلاح اقتصاديات بلاده بعد الاعباء التى تحملتها بسبب عملية توحيد المانيا.

والى جانب ذلك يواجه الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران اختبارا حاسما فى الانتخابات البرلمانية المقبلة فى فرنسا حيث من المتوقع ان تكتسح المعارضة المحافظة هذه الانتخابات.

وأكدت الوكالة ان اوروبا قد دخلت عصر الاحباط السياسى، والمتاعب الاقتصادية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

أوروبا الموحدة تفرض شروطا جديدة لقبول السائحين!

سبعة آلاف وخمسمائة فرنك فرنسى حد أدنى لدخول فرنسا

رسالة باريس
شريف الشوباشى

احتجز البوليس الفرنسى فى الأسبوع الماضى اربعة شبان مصريين وصلوا إلى باريس بتأشيرات دخول قانونية منحتها لهم القنصلية الفرنسية فى القاهرة. وتم اقتياد الشبان الأربعة إلى احد الفنادق القريبة من مطار اورلى حيث قضوا بضعة ايام تحت الحراسة قبل اقتيادهم مرة اخرى إلى الطائرة التى عادت بهم إلى مصر.

وتعد هذه الحادثة هى الأولى من نوعها التى يتعرض لها مواطنون مصريون فى اوروبا منذ بدء تطبيق القواعد الجديدة الخاصة برفع الحواجز الجمركية والحدود بين دول المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة بدءا من أول يناير ١٩٩٣.

وكانت دول المجموعة قد اعلنت عن توحيد معايير دخول الأجانب ومنح التأشيرات بين كافة دول المجموعة حيث أن الزائر الذى يدخل اى دولة أوروبية بوسعة بعد ذلك أن يتنقل بين دول المجموعة الاثنتى عشرة دون تأشيرة.

وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لم تلغ حتى الآن الحدود فيما بينها إلا أنها بدأت فى تطبيق القواعد الموحدة استعدادا لفتح الحدود دون قيود فيما بينها امام الجميع وبالتالى فإن الأجنبى الذى يحصل على تأشيرة لدولة واحدة من دول المجموعة فكأنه قد حصل فى نفس الوقت على تأشيرة لاثنتى عشرة دولة أوروبية.

ولكى نفهم ماحدث للشبان الأربعة الذين رفضت السلطات الفرنسية ادخالهم باريس علينا أن نتعرف على نظام منح التأشيرة الذى كان ساريا من قبل فى فرنسا بل علينا أن ندرك أنه كان هناك نظامان متبعان فى أوروبا.

الأول: كانت تعمل به فرنسا وغالبية الدول الأوروبية ويقوم على منح تأشيرات للأجانب من خلال القنصليات الفرنسية فى الخارج وعلى أسس ومعايير تضعها السلطات الفرنسية أو سلطات الدولة المانحة لتأشيرة الدخول.

وتعتبر التأشيرة الممنوحة فى القنصلية بمثابة تصريح نهائى بدخول فرنسا وبالتالى فإن ضابط جوازات المطار لايملك أن يمنع شخصا يتقدم للدخول إلى أرض فرنسا طالما يمتلك تأشيرة دخول قانونية على جواز سفره باستثناء حالات نادرة للغاية مطلوب القبض عليها من قبل العدالة الفرنسية أو الانتربول وهو البوليس الدولى الذى يتخذ مدينة، ليون الفرنسية مقرا له.

ومنذ بضعة أعوام أضيف شرط اخر لقبول الأجانب وخاصة من العالم الثالث وهو ضرورة توافر تذكرة طيران ذهابا وإيابا حتى تضمن السلطات الفرنسية امكانية عودة المواطن الأجنبى إلى بلاده دون مشكلات.

أما النظام الثانى والذى تتبعه بريطانيا منذ عشرات السنوات فهو يقوم على فكرة أن تأشيرة الدخول التى تمنحها سفارات بريطانيا فى الخارج هى ترشيح لقبول الأجنبى داخل بريطانيا. فضابط الجوازات الذى يسمى هناك ضابط الهجرة من حقه عدم قبول التأشيرة وبالتالى رفض دخول الشخص الذى يحمل تأشيرة وذلك دون ابداء الأسباب التى دعته إلى ذلك. ومن الواضح بالنظر إلى ماحدث للشبان الاربعة فى باريس فى الأسبوع الماضى أن دول المجموعة الأوروبية قررت أن تأخذ بالنظام البريطانى أى بمنح ضابط الجوازات الأوروبى صلاحية رفض دخول أى أجنبى حتى فى حالة حصوله على تأشيرة دخول قانونية من قنصلية هذا البلد. أما عن أسباب الرفض فمن المؤكد أنها عديدة وتفتح بابا واسعا لرفض أى شخص غير مرغوب فيه فى أوروبا.

وهناك بطبيعة الحال أسباب منطقية من الممكن تفاهمها خاصة فى ضوء تفاقم البطالة واستمرار الكساد الاقتصادى فى الدول الأوروبية.

أسباب رفض الشبان الأربعة

عندما وصل الشبان الأربعة أمام ضابط الجوازات الفرنسى ومعهم التأشيرة الصالحة وتذكرة العودة القاهرة سألهم عن سبب زيارتهم لباريس فأجابوا بأنها السياحة.

وسألهم كم من الوقت ينوون المكوث فى فرنسا فأجابوا بأنها فترة تصل إلى نحو شهر. ففاجأهم بسؤالهم عن المبلغ الذى يحملونه معهم والذى جاءوا به من مصر فكانت المبالغ التى أخرجوها من جيوبهم ضئيلة للغاية ولاتكفى للمعيشة اكثر من ثلاثة او أربعة أيام فى باريس التى تلتهب فيها الاسعار ويصل سعر القهوة على مقهى عادى فى الشانزليزيه إلى نحو ١٢ جنيها مصريا.

وقد ابلغهم ضابط الجوازات بأن الحد الأدنى اللازم للسياحة فى فرنسا كمتوسط يومى يصل إلى ٢٥٠ فرنكا وبالتالى فإن المبلغ الذى ينبغى أن يتوافر لديهم حتى يوافق على دخولهم الأراضى الفرنسية يصل إلى ٧٥٠٠ فرنك فرنسى.

واسقط فى يد الشبان الأربعة ورفضوا ان يستقلوا الطائرة التى عادت إلى القاهرة وطلبوا الاتصال بالقنصلية المصرية العامة فى باريس. وبعد نقاش طويل بين الطرفين طلب البوليس الفرنسى من الشبان الأربعة مغادرة المطار تحت الحراسة وذهبوا بهم إلى فندق فى الوقت الذى قامت الشرطة الفرنسية بالاتصال بالقنصلية المصرية.

ويقول السفير عصمت عبد الحليم القنصل العام المصرى لدى باريس: للأمانة فإن الشبان الأربعة لاقوا معاملة طيبة من قبل السلطات الفرنسية وكان همى الأول هو التأكد من أن هذا الاجراء لايخص المواطنين المصريين بصفة خاصة، وقد تأكدت من ان هناك فى ذات الفندق عشرات من الأجانب رفضت السلطات الفرنسية السماح لهم بدخول أراضى فرنسا عملا بالقواعد الجديدة التى بدأت تسرى من اول يناير ١٩٩٣.

وقبل ان نصدر اية أحكام على هذه السابقة الخطيرة علينا ان نستعرض بسرعة وجهة النظر الفرنسية فى هذا الشأن.

فالسلطات الفرنسية تقول إن هناك مئات الآلاف من





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

الأجانب يقيمون فى فرنسا اليوم اقامة غير شرعية وهناك مئات من الشباب يصلون فى كل شهر إلى فرنسا بتاشيرات قانونية ثم لايغادرون البلاد بعد انتهاء فترة صلاحية التاشيرة بل يقيمون فى فرنسا بطريقة غير شرعية ويعملون فيما يسمى بسوق العمالة السوداء.

ويقول الفرنسيون إنه بعد أن وصل عدد العاطلين فى فرنسا إلى ثلاثة ملايين فإن البلاد لاتتحمل عمالة زائدة خاصة أن سوق العمل السوداء تؤدى إلى خلل فى الاقتصاد الداخلى لفرنسا كما أن بعض أصحاب العمل يستغلون الشبان الذين لايملكون أوراق اقامة شرعية ويجبرونهم على العمل لساعات تزيد على عدد ساعات العمل الرسمية فى فرنسا كما يتقاضون أجورا تقل عن الحد الأدنى للأجور فى فرنسا وهو نحو ٥٨٠٠ فرنك فرنسى شهريا.

ويضيف الجانب الفرنسى أن فرنسا لم تعد تتحمل عمالة أجنبية قادمة من الخارج وبالتالى فإنها مضطرة للتاكد من جدية السائح الذى يدخل أراضيها ومن انه سيغادر البلاد فور انتهاء فترة صلاحية التاشيرة الممنوحة له.

ويبدو أن سلطات البوليس الفرنسى عازمة على الاستمرار فى انتهاج هذه السياسة التى تراها قانونية تماما حيث قام البوليس الفرنسى بتسليم الشبان الأربعة شهادة بناء على طلبهم تؤكد أن السلطات الفرنسية رفضت دخولهم بسبب عدم توافر المبالغ اللازمة لاقامتهم وفى تقديرى أنه من الطبيعى أن تضع كل دولة اسسا ومعايير خاصة بها لقبول الأجانب ويعد هذا من بين امتيازات سيادة الدولة. لكن مايمكن قبوله هو مفاجأة هؤلاء الشبان فى المطار بشروط جديدة لم يطلعهم أحد عليها فى القنصلية الفرنسية بالقاهرة.

فمنح التاشيرة هو بمثابة تعاقد بين الدولة المانحة لها والشخص المسافر وبالتالى فإن من حقه أن يعرف بوضوح كافة الشروط المتعلقة بتطبيق هذا التعاقد أى شروط قبوله داخل البلاد التى منح تأشيرتها.

وعلى الشباب عندنا بل وعلى كل الراغبين فى السفر إلى أوروبا فى الفترة المقبلة التاكد من استيفاء كافة الشروط لدخول الدول الاوروبية حتى لاتتكرر هذه السابقة خاصة فى فصل الصيف القادم الذى يتضاعف فيه عدد المسافرين من مصر إلى الدول الأوروبية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

الاقتصاد العالمى وتحديات التغيير في أوروبا (٢ ـ ٣)

التركة السوفييتية .. والمهمة المستحيلة

■ بيتر شميتهوبر ■

للاندماج مع الغرب

منذ نهايات القرن التاسع عشر وعبر القرن العشرين شكلت ثلاث مجموعات للقوة فى أوروبا هى: دول غرب أوروبا، وقوى وسط أوروبا بزعامة الرايخ الالمانى واخيرا روسيا القيصرية، وعندما اتحدت قوى الشرق والغرب ضد الوسط تعرض ذلك التوازن لمخاطر كبرى واليوم تغيرت تلك الصورة تماما بعد انضمام المانيا الاتحادية للنظم الدفاعية للغرب وبعد تفكك الاتحاد السوفييتى السابق وفى اطار الاتحاد السوفييتى وحده هناك ثلاث قوى بدأت تتشكل هى:

* روسيا الاتحادية والتى بالنظر الى عدد السكان والموقع والامكانات والقوة العسكرية تعد قوة دولية.

* تكتل الدول الواقعة ما بين بحر البلطيق ودول البحر الاسود «وهى روسيا البيضاء واوكرانيا ومولدوفا» ودول البلطيق وهى دول تتطلع لاقامة علاقات وثيقة مع الغرب.

* واخيرا جمهوريات اسيا الوسطى بما فيها كازاخستان.

ويعني ذلك انه ستكون هناك كتلتان من الدول المستقلة تفصل ما بين روسيا وبين أوروبا الغربية التكتل الاول يضم بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا.

أما التكتل الثانى فيتضمن الجمهوريات السابقة المستقلة الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الاسود.

الانهيار الحكومى فى الجمهوريات السوفييتية السابقة:

تمر الدول الناشئة حاليا والتي خرجت من عباءة الاتحاد السوفييتي السابق بمرحلة اقل ما توصف به انها تتسم بالتغيير الثورى.

ولا أحد يستطيع ان يتاكد من سيفوز ومن سيخسر فى المعارك السياسية الجارية. فقد اقتحمت الساحة السياسية شخصيات جديدة وغير معروفة أو معهودة ولذا فلا يمكن التوقع باتجاهاتها السياسية، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على الحكومة مثلما هو الحال فى ساحة السياسة، وسيكون لذلك اثار بعيدة المدى فيما يتعلق بالتعاون مع هذه الدول، هناك وجوه جديدة واساليب جديدة، وايضا مسئوليات وتحديات غير مالوفة، كلها نجمت عن انحسار الحكم المركزى، الا ان هناك قوي مركزية ماتزال تعمل على اعاقة عملية اعادة الهيكلة والبناء للدولة واقتصادياتها مما يزيد من الاعباء وتكلفة تغيير النظم، وهذه القوى نفسها هى التى تعرقل المعونات الخارجية وهو الامر الذى اكتشفته المجموعة الاوروبية عندما تقدمت ببرامج المساعدات الغذائية والتقنية.

□ الاثار الاقتصادية لتفكك الدولة فى شرق اوروبا.

جاء انهيار الاقتصاد الذى يقوم على التخطيط المركزى بالاتحاد السوفييتى السابق والذى كان يهيمن عليه الحزب الشيوعى كنتيجة لفشله فى تحمل الضغوط التى فرضها سباق التسلح مع الولايات المتحدة اضافة الى تزايد الشكوك حول قدرات مثل هذه النظم الفعلية، ومع انهيار الاقتصاد المركزى انهارت منظمة «الكوميكون» لانه لم تعد هناك مبررات لاستمرارها.

وفى اطار النظم الاشتراكية فان الانتاج كان موجها أولا واخيرا نحو الحفاظ على القوة، وتم تركيزه فى مجالات تتعلق اساسا بالتسلح وغزو الفضاء ولكن الاوضاع تغيرت مما اسفر عنه عدة نتائج منها التحول عن انتاج السلاح الى انتاج السلع لتفى باحتياجات المستهلك لانتاج السلع الراسمالية.

ومن بين المشاكل الناجمة عن تلك التحولات فى روسيا الاتحادية وحدها ان تخفيض عدد القوات المسلحة من ٣,٥ مليون جندى الى ١,٣ مليون سيجعل هناك مشكلات اجتماعية جديدة.

ذلك ان تسريح القوات سيزيد معدلات البطالة المرتفعة كما ستواجه الحكومة بمشكلة كيفية تدبير المساكن اللازمة للجنود الخارجين من الخدمة، وتظهر حاجة ملحة لانشاء اكثر من مليونى فرصة عمل لقطاع الضباط الذين سيتم تسريحهم، اضافة الى ذلك هناك



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

مشكلة ايجاد وظائف للعلماء فى مجال الطاقة النووية الذين تم الاستغناء عن خدماتهم وهى المشكلة التى اثارت انتباه الاعلام الدولى مؤخرا مما دفع الولايات المتحدة والمانيا الى جانب روسيا الى تخصيص اعتمادات تقدر بمائة مليون دولار امريكى لتوفير وظائف لهؤلاء المتخصصين وذلك فى مجال الاقتصاد المدنى أو البحث العلمى.

ويجب ان يكون هناك وضوح للمدى الذى ستقدمه المساعدات الغربية اذ انها تهدف الى مساعدة دول وسط وشرق أوروبا لكى تساعد نفسها ولكن هذه التغييرات هى فى الأساس مهمة هذه الدول وعليها ان تعتمد على امكاناتها الذاتية لتحقيقها.

وفي حين ينطبق ذلك الامر على دول شرق أوروبا وعلى جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فان الامر يختلف بالنسبة لالمانيا الشرقية وعملية ادماجها في اطار المانيا موحدة مع الجمهورية الاتحادية.

فهذا الاندماج لا يمكن اعتباره نموذجا لما يمكن ان يكون بالنسبة لدول شرق أوروبا على وجه العموم فى سعيها للاندماج فى اطار أوروبا موحدة والنظم الراسمالية فى الغرب على الرغم من ان هذا الرأى يطرح على المسئولين الغربيين الذين يقومون بزيارات لأوروبا الشرقية.

اذ أننا يجب أن ندرك ان المانيا الشرقية قبلت جميع الانظمة القانونية والاقتصادية لالمانيا الغربية التى تقوم حاليا بتحويلات مالية ضخمة الى تلك المنطقة فى سعيها لرفع مستويات المعيشة بها ومثل هذه العملية والتى تعتمد على تحويلات مالية هائلة لا يمكن تكرارها مع باقى دول شرق أوروبا نظرا لان تعداد المانيا يبلغ حوالى ١٦ مليون نسمة فى حين يعيش فى دول الاتحاد السوفييتى السابق حوالى ٢٨٥ مليون نسمة اضافة الى مائة مليون آخرين في دول أوروبا الاشتراكية السابقة الواقعة غرب هذه الدول ولذا فانه من غير المعقول تصور امكانية تمويل اعتمادات لتلك الاعداد الكبيرة من السكان بنفس الاسلوب الذى تتبعه المانيا مع مواطنيها الجدد.

التحول نحو اقتصاديات السوق فى الاتحاد السوفييتى السابق..

تجيء عملية التحول نحو اقتصاديات السوق فى المرتبة الأولى من بين الاهداف التى تسعى لتحقيقها مجموعة الدول المستقلة الاعضاء فى رابطة الكومنولث، ومن المتوقع ان تواجه هذه الدول صعوبات أكبر بكثير من تلك التى تواجهها دول أوروبا الشرقية التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفييتى السابق لتحقيق تلك الغاية.

ويرجع ذلك الى الواقع الذى يشير الى ان النذر اليسير المتبقى من القطاع الخاص فى أعقاب تطبيق سياسات لينين الاقتصادية الجديدة فى العشرينات من القرن الحالى تم القضاء عليه بشكل منتظم منذ ذلك الحين وتحتاج دول الاتحاد السوفييتى السابق فى سعيها لبناء اقتصاد السوق للعديد من مقوماته الأولية ومنها نظم قانونية تتلاءم مع الخصخصة، ثم خصخصة وسائل الانتاج وملكية الارض، وتطوير نظم مصرفية ذات كفاءة لتتلاءم مع المتغيرات، وايجاد الظروف الملائمة لايجاد المنافسة الاقتصادية الضرورية لاقتصاد السوق، وتحرير الاسعار فى السوق، وايضا انشاء عدد كبير من الاعمال فى قطاع الخدمات واخيرا هناك ضرورة لانشاء اسواق للسلع تتسم بالكفاءة، وادارتها باساليب متطورة فى سبيل ضمان ان يعمل اقتصاد السوق بشكل صحيح.

وهذه كلها مهام هائلة ومتطلبات صعبة ولابد من تحقيقها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا وذلك للتخلص من كل اساليب الفوضى التى تعرقل النمو الاقتصادى فى الوقت الحالى.

★ مسئول شئون الميزانية بالمجموعة الاوروبية

نائب رئيس الوزراء الروسي يصف أزمة بلاده

فيودوروف: النفط لا يستخرج والسفن لا تبحر والمصانع تهدم

□ موسكو -
من فلاديمير كوليستيكوف:

■ لخّص بوريس فيودوروف نائب رئيس الوزراء الروسي لـ «الحياة» ازمة الاقتصاد في بلاده بقوله: «ان النفط لا يستخرج والسفن لا تبحر والمصانع تهدم».

وكان هذا المصرفي المعروف (٤٠ سنة) تخلى اخيراً عن منصب مدير في البنك الاوروبي للتعمير والتنمية في لندن وكان يدرّ عليه ٢٠٠ الف جنيه سنوياً، ليحتل مقعد نائب رئيس الوزراء في حكومة تشيرنوميردين ويتقاضى اقل من مئة دولار في الشهر.

وفي «بريزدنت اوتيل» ذي النجوم الخمس التقى فيودوروف مساء الاربعاء مع مجموعة من الساسة ورجال الاعمال والاقتصاديين لاطلاعهم على خطط الحكومة في المجال المالي والاقتصادي. وفي فترة الاستراحة أجاب عن اسئلة «الحياة».

ووصف فيودوروف المعروف بصراحته وبرغماتيته اصلاحات الحكومة السابقة بانها «مراوحة من دون تقدم» لكنه لم يضع المسؤولية على عاتق رئيسها يغور غايدار على رغم انتقاده محاولاته تطبيق «نظرية مونيتارية (مالية) صرفة» في روسيا. وقال ان هذه النظرية لا تطبق «تطبيقاً نقياً» في اي مكان في العالم.

واكد نائب رئيس الوزراء ان المشكلة الكبرى التي تصادفها الحكومة الحالية تتمثل في ان جهاز الدولة لم يعد قادراً على اجراء الاصلاحات. واضاف ساخراً ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كانت «على مساوئها» لا تفقد الوثائق ولا تؤخر المكاتبات بين غرفة واخرى لاسابيع كما يجري حالياً. ولاحظ ان الجهاز الحكومي لم يبق فيه الا الموظفون الذين لم يجدوا موقعاً في هياكل اخرى تعطي مردوداً اكبر. وذكر انه لم يصادف بعد عودته من لندن «الرجال المتحمسين» الذين عمل معهم حينما كان وزيراً للمال في روسيا في ١٩٩١.

ولمح فيودوروف الى تفشي الفساد والرشوة في جهاز الدولة وقال ان كثيرين من العاملين فيه يعتبرونه «مطاراً» للانطلاق الى الميدان التجاري. واضاف ان بين الوزراء «من لا همّ له الا البحث عن الملاجئ القادمة». وتطرق فيودوروف المسؤول عن وضع الخطط الاقتصادية العامة الى التضخم المتزايد وذكر ان سببه الاساسي تقديم قروض الى المؤسسات الحكومية الخاسرة، وان المرتبات تدفع فيما «النفط لا يستخرج والسفن لا تبحر والمصانع تهدم». واستشهد بمثال مصنع للانتاج الحربي يتلقى اعانات من الدولة وتتقاضى المنظفة العاملة فيه مرتباً اكثر من الوزير.

واوضح ان مديري المؤسسات المذكورة لا يحركون ساكناً لاجراء تغييرات بنيوية في الانتاج وفقاً لمقتضيات السوق، بل يؤثرون ممارسة ضغوط على الكرملين للحصول على قروض. وتابع انهم يمضون بضعة اشهر في موسكو متنقلين من مكتب الى مكتب ويحصلون في خاتمة المطاف على ما يريدون. ورأى ان الاصلاحات لن تتحرك اذا لم تظهر عواقبها السلبية ايضاً ومنها افلاس المؤسسات الخاسرة والبطالة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ ٢ فبراير ١٩٩٣

الاقتصاد العالمى وتحديات التغيير فى أوروبا (٣-٣)

المجموعة الأوروبية وفاتورة إنهاء الحرب الباردة

■ بيتر شمسيتهوبر ■

هناك هدف اخر للسياسات الاقتصادية في الجمهوريات السوفييتية السابقة وهى تحقيق استقرار النظام النقدى والذى لا يتلاءم فى صورته الحالية مع طبيعة اقتصاد السوق، ويقوم صندوق النقد الدولى حاليا بإجراء دراسات موسعة حول الأوضاع الاقتصادية للاتحاد السوفييتي السابق لكى يصدر قرارا حول ضم روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان ودول البلطيق إلى عضويته، ومن المقرر أن يصدر ذلك القرار مع حلول شهر ابريل القادم.

وإذا حصلت هذه الدول على عضوية الصندوق فسيكون بإمكانها الحصول على قروض وتسهيلات مالية كبيرة، إلا أن الصندوق وحده لن يكون بإمكانه توفير ما تحتاجه هذه الدول من قروض بالعملة الصعبة ومن المتوقع أن تشارك المجموعة الأوروبية فى هذا الجهد.

إعادة بناء الهيكل الصناعى

إن عملية إعادة بناء وتحديث هيكل الصناعات فى تلك المجموعة من الدول هى إحدى الضرورات القصوى لاصلاح البنية الاقتصادية، ومن وجهة النظر الغربية هناك ٥ نقاط تتطلبها تلك العملية:

١- صناعة السلاح ومشكلات تحويلها نحو الصناعات المدنية.

٢- إعادة توزيع الأرض الزراعية وتغيير نظم الزراعة الجماعية الذى قد يوجد مشكلات نفسية للمزارعين.

٣- إيجاد حلول جذرية لمشكلة توزيع المنتجات الزراعية وهى مشكلة ملحة تؤدى إلى نقص المواد الغذائية فى المدن الروسية الكبرى.

٤- صناعة البترول والغاز الطبيعى وهى صناعة ذات أهمية خاصة لأنها توفر العملة الصعبة إضافة إلى تزويد دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا بالطاقة، إلا أنها تحتاج بشدة إلى التطوير والتحديث وإلى استثمارات كبيرة فى هذا المجال.

٥- وأخيراً توفير الأمن بالنسبة للمحطات النووية العاملة فى تلك المنطقة.

إقامة علاقات تجارية جديدة

على الرغم من أنه من الضرورى أن تقوم الجمهوريات السوفييتية السابقة بإقامة علاقات تجارية جديدة مع بعضها البعض ومع الدول الاعضاء فى الكوميكون سابقا ومع الغرب إلا أن هناك ثلاثة عوائق تقف فى طريق تلك الغاية.

أولى هذه المشكلات والتى تواجه إقامة علاقات تجارية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي وبعضها البعض هى التخصصات الاقليمية الصارمة فى الانتاج وذلك نتيجة لسياسات التخطيط المركزى التى كانت تمارس حتى وقت قريب.

وتواجه دول البلطيق بصفة خاصة تلك المشكلة فهى كانت تنتج كل ما تحتاجه صناعة السلاح فى الاتحاد السوفييتي السابق ولكنها لا تملك اية مقومات لبناء صناعات فى مجالات اخرى ولأن التجارة فى إطار الكوميكون كانت مبنية أيضا على مبدأ التخصص فإن انهيار المنظمة أدى إلى حدوث نقص شديد فى بعض السلع.

وأخيرا يلاحظ أن التجارة بين الاتحاد السوفييتي والغرب كانت قائمة على الصادرات السوفييتية من المواد الخام، ومن المهم أن تتطور العلاقات التجارية، وتنويع الصادرات على المدى المتوسط من شأنه أن يساعد روسيا على تطوير صناعاتها.

تواجه هذه الدول مشكلات اقتصادية مماثلة للمشكلات التى تعانى منها دول الاتحاد السوفييتي السابق. وهناك أربعة اختلافات أساسية تفصل ما بين الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقا:

١- ظلت دول شرق أوروبا تمارس سياسات السوق حتى عام ١٩٤٥ وحتى بعده حيث استمرت اعداد قليلة من الشركات الخاصة فى ممارسة أعمالها حتى بعد أن تولت الدولة زمام الأمور.

٢- عملية إقرار قوانين خاصة باقتصاديات السوق أسهل كثيرا فى حالة دول شرق أوروبا لأنها يمكن أن تعود إلى القوانين التى كانت تعمل بها حتى الفترة ما بين عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٨.

٣- ترتبط دول جنوب شرقى ووسط أوروبا بغربها علاقات اقتصادية أوثق بكثير من تلك التى تقوم بين الاتحاد السوفييتي السابق والغرب وقد كانت هناك عدة مشروعات مشتركة بينهما خلال الاربعين عاما الماضية.

٤- لم يكن لدى دول شرق ووسط أوروبا تركيز كبير على صناعة السلاح بالصورة التى كان عليها التركيز فى الاتحاد السوفييتي السابق، ومع ذلك فإنه من الصعب على حكومات دول أوروبا الشرقية إقناع شعوبها بالمصاعب التى تواجهها عند تغيير النظام، مما يثير احتمالات عدم الاستقرار.

دول غرب أوروبا - المصالح والمسئوليات

يواجه الغرب بشكل عام مسئولية العمل الجماعى وبذل الجهود من أجل مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المطروحة حاليا، ومن مصلحة الغرب فى المقام الاول أن يستقر الوضع فى شرق أوروبا، خاصة فى الاتحاد السوفييتي السابق.

أولا لأن الاستقرار يخدم المصالح الأمنية للغرب خاصة فيما يتعلق بالرؤوس النووية التى يملكها الاتحاد السوفييتي السابق حوالى ٣٣ ألف رأس نووية، والتى يجب أن تخضع لسيطرة حكومات مسئولة ويمكن الوثوق بها، ثانيا: يجلب الاستقرار العديد من المزايا الاقتصادية، أما الفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعى فى الشرق فهما مخاطر تهدد الغرب، وتعد ظاهرة الهجرة الجماعية واحدة من مشكلات عديدة قد تنشأ بسبب عدم الاستقرار.

ويلقى العامل النووى فى تلك المسألة على كاهل الولايات المتحدة دورا خاصا، عليها أن تلعبه.

وفى هذا المجال من المتوقع أن يلعب حلف «الناتو» دورا مهما كذلك إلا أنه يجب إعادة النظر فى القيود المفروضة على الحلف فيما يتعلق بالمناطق التى تمارس

فيها عملياته والقيود التى تفرضها عليه معاهدة شمال الأطلنطى.

وعلى الجانب الاخر فإن «مجموعة السبعة» ستكون منوطة بالجوانب الاقتصادية، ولذا فإن القمة التى ستعقدها اكبر سبع دول صناعية فى العالم فى ميونيخ فى يونيو القادم سيكون لها دور مهم.

المجموعة الأوروبية وإجراءات الدعم

فى عام ١٩٨٩ أوكل مؤتمر باريس للاقتصاد الدولى إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية مهمة التنسيق من اجل توفير الدعم والمساعدات المشتركة من الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المعروفة باسم «مجموعة الـ ٢٤».

وقد تم إعداد برنامج لتوفير الدعم من أجل إعادة بناء الهيكل الاقتصادى لدول وسط وشرق أوروبا، ويصل حجم المساعدات التى حصلت عليها هذه الدول فى الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى حوالى ٥ أو ٦ مليارات دولار أمريكى، قدمت المجموعة الأوروبية حوالى نصفها، كما حصلت هذه الدول أيضا على معونات فى صورة ضمانات بلغت قيمتها مليارى إيكو «حوالى ١,٤٣ مليار جنيه استرلينى» وذلك لضمان قروض بالعملة الصعبة يقدمها بنك الاستثمار الاوروبى وكذلك البنك الأوروبى للتعمير والتنمية.

وقد أنشىء البنك الأوروبى للتعمير والتنمية فى لندن خصيصا لأداء تلك المهمة برأسمال قدره عشرة مليارات دولار أمريكى.

وقد رشحت قمة باريس كلا من بولندا والمجر كأول دولتين تستفيدان من برنامج المساعدات لانهما من أولى الدول التى بدأت بالفعل فى تطبيق نظم ديمقراطية، ثم امتد ذلك البرنامج ليشمل دولا أخرى فى شرق أوروبا بالنظر إلى أوضاعها السياسية والتغيرات التى تمت فيها.

مساعدات المجموعة الأوروبية الموجهة لمجموعة دول الاتحاد السوفييتى السابق:

فى ديسمبر من عام ١٩٩٠ قرر المجلس الأوربى فى روما تخصيص ٢٥٠ مليون إيكو للمساعدات الغذائية لدول الاتحاد السوفييتى السابق، ٤٠٠ مليون إيكو لتقديم مساعدات فنية وذلك فى ميزانية المجموعة الأوروبية لعام ١٩٩١.

وكان الهدف من المساعدات الفنية الاسهام فى تذليل العقبات فى مجالات التدريب الإدارى والخدمات المالية وامدادات الطاقة والنقل وشبكات توزيع الغذاء.

وقد واجهت المجموعة الأوروبية مشكلات فنية فى توجيه الأموال للمجالات المخصصة لها خلال الفترة الزمنية المحددة.

وقد قام المجلس الأوروبى فى ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ بتخصيص ٢٠٠ مليون ايكو أخرى فى صوره مساعدات طبية وغذائية لاعداد كبيرة من سكان روسيا الاتحادية، إضافة إلى ذلك فقد خصصت المجموعة الأوربية كذلك حوالى ١,٧٥ مليار إيكو كضمانات لقروض ميسرة لشراء الغذاء من أوروبا، وقد واجهت المجموعة مشكلات فنية ضخمة فى توفير مثل تلك الاعتمادات المالية الضخمة.

أولى هذه المهام هى تحديد فترة برنامج للمساعدات لاعوام قادمة خاصة أنه ينتهى مع نهاية ١٩٩٢، وخاصة أن المساعدات المالية يجب أن تستمر بمستويات ١٩٩٢ على أقل تقدير، وثانى هذه المهام هى تقديم مساعدات لمجموعة الدول التى استقلت مؤخرا فى أوروبا وعلى رأسها روسيا الاتحادية أوكرانيا وروسيا البيضاء وملدوفا والهدف الرئيسى من مختلف أشكال التعاون هو تحقيق الاستقرار لعملات لهذه الدول، إلى جانب توفير الامكانات اللازمة لكى تصبح هذه العملات قابلة للتحويل وذلك عبر توفير التسهيلات المصرفية للبنوك المركزية لهذه الدول، ويجب أن تصاحب هذه الاجراءات مساعدات فنية فى بعض الصناعات مثل صناعات الطاقة النووية وانتاج الغاز والبترول.

وكذلك تقديم المساعدات لروسيا لتحويل صناعاتها العسكرية نحو المجالات المدنية.

ومن الصعب حاليا تحديد حجم المساعدات التى تحتاجها هذه الدول بالنظر إلى حجم المشكلة وعدد السكان ولكن من الواضح أن هناك حاجة ملحة لتوفير دعم مالى ضخم.

وهناك المزيد من الإجراءات التى تنتظر موافقة لجان المجلس الاوروبى منها تعمير المناطق التى كانت تنتمى فى الماضى ليوغوسلافيا.

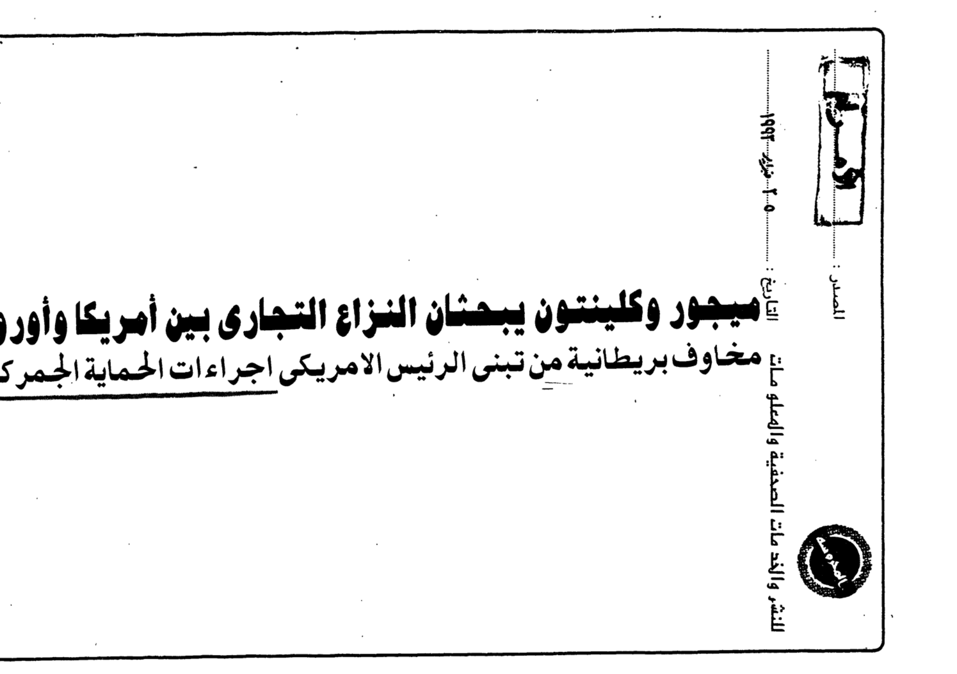
وأخيرا فإن المجموعة الأوروبية لابد لها أن تتحرك لمواجهة التطورات الخطيرة التى بدأت تتفاعل فى الجنوب على شواطىء المتوسط، وهناك أيضا ستكون هناك حاجة ملحة لاعتمادات مالية ضخمة من أجل إقرار الوضع.

ومع ظهور تحديات وأزمات جديدة على حدود دول المجموعة الأوروبية تظهر الحاجة لبذل الجهود فى مجال السياسة الخارجية وبالتالى المزيد من الاتفاق.

بالطبع فإن التكلفة العالية للمسئوليات السياسية لا يمكن لدول المجموعة تحملها وحدها، والتعاون مع الولايات المتحدة ومع دول أخرى من غير الأعضاء فى المجموعة هو ضرورة ليست فقط لأسباب أمنية ولكن أيضا من أجل استقرار الاقتصاد العالمى.

ويبدو أن المجموعة الأوروبية لم تنته بعد من دفع فاتورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

★ مسئول شئون الميزانية بالمجموعة الأوروبية.



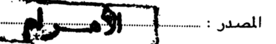
المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

ميجور وكلينتون يبحثان النزاع التجارى بين أمريكا وأوروبا

مخاوف بريطانية من تبنى الرئيس الامريكى اجراءات الحماية الجمركية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٣

واشنطن ـ وكالات الأنباء ـ أكد مسئول بريطاني أن رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور سوف يبحث خلال لقائه الأول بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد ساعات النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وامكانية التوصل إلى اتفاق نهائي لاتفاقية الجات.

وقد أبدى مسئولون بريطانيون قلقهم تجاه احتمالات تبني الرئيس الأمريكي اجراءات الحماية الجمركية في محاولته لدفع الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون مما سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجارة والاستثمارات البريطانية.

وكان كلينتون قد احتج يوم الاثنين الماضي على الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية لشركة «ايرباص» لصناعة الطائرات والتي تساهم فيها كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا واسبانيا.

وفي الوقت الذي ذكرت فيه وكالات الأنباء ان مباحثات الزعيمين سوف توضح ماإذا كانت القضايا التجارية ستدمر العلاقات الحميمة بين البلدين اكد جون ميجور ان نقاط الخلاف مع الادارة الأمريكية محدودة مقارنة بما أسماه بالكم الهائل من المصالح المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة.

على جانب آخر نفى ميجور التقارير التي ذكرت أن هناك استياء داخل معسكر كلينتون حول الدعم الذي قدمه حزب المحافظين البريطاني للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قبل اجراء الانتخابات الأمريكية للفوز على منافسه.

وذكرت وكالة الأسوشيتدبرس أن كلينتون أبدى استياءه العام الماضي من الأنباء التي ذكرت ان البيروقراطيين البريطانيين بحثوا في ملفاتهم السرية لمعرفة اذا ماكان كلينتون قد تقدم بطلب للحصول على الجنسية البريطانية للهرب من حرب فيتنام ام لا.



وزير الخارجية الاندونيسي ووزير البحث العلمي والتكنولوجيا يستقبلان المستشار الألماني هيلموت كول لدى وصوله امس الى جاكارتا في اطار جولته الاسيوية التي تشمل خمس دول وتهدف الى دعم الروابط التجارية والاقتصادية والتبادل في مجالات الثقافة والتكنولوجيا. (صورة للأهرام من أ.ب)



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٣

ممثلو الدول الصناعية يبحثون فى لندن نزع فتيل الحرب النقدية والتجارية

□ لندن - «العالم اليوم» : □ باريس- مصطفى مرجان □ واشنطن - إبراهيم غباشى

يجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى فى لندن اليوم فى محاولة لبحث امكانية نزع فتيل الحرب النقدية والتجارية والاتفاق على ملامح محددة لخطة الانعاش الاقتصادى الدولى.

ويرى المراقبون أن جدول أعمال المؤتمر يضم ملف ضخما مليئا بالمشاكل والتى تتراوح بين عدم الاستقرار النقدى وارتفاع معدلات البطالة واستمرار الكساد.. كل هذا بجانب التحدى الجوهرى الذى تواجهه الدول الصناعية فى الوقت الحاضر والذي ينتج عن تناقض فلسفة النمو الداخلى والتجارى على المستوى العالمى بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين وهو الأمر الذى من شأنه اذا استمر ان يهدد بنشوب حرب عالمية تجارية. وفى واشنطن استبعد خبراء اقتصاديون ان يصدر نداء عن القمة يحث اليابانيين على رفع قيمة الين كما توقع الخبراء ان يعود سعر الين للتراجع الى حد ما أمام الدولار ليقلل من حدة الارتفاع الذى طرأ على الين خلال الاسبوعين الماضيين.

وتوقعت ان يصل سعر الدولار الى ١٢٠ ينا خلال الفترة القادمة.

من ناحية اخرى يقول بول لندن الذى عمل مستشارا تجاريا للرئيس كلينتون خلال الحملة الانتخابية ان الولايات المتحدة فى عهد كلينتون ملتزمة بتحرير التجارة العالمية

وفى باريس صرح ميشيل سابين وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي بأن الولايات المتحدة وفرنسا متفقتان على ضرورة ان تتحمل اليابان مسئولية اكبر لاخراج الاقتصاد العالمى من الكساد. واكد ان مؤتمر الدول الصناعية الكبرى السبع الذى سينعقد فى لندن اليوم السبت سيطالب اليابان بمشاركة فعلية على المستويين المالى والاقتصادى.

ويرى وزير الاقتصاد والمالية الفرنسى أن الانطلاقة الاقتصادية العالمية مرهونة بثلاثة شروط هى ان تحد اليابان من حجم صادراتها وان يتم تنفيذ برنامج التنمية الصناعية الأمريكية الذى قدمه كلينتون مؤخرا وان تسرع أوروبا بتنفيذ المشروعات العامة الخاصة بالتنمية وبتجهيز طرق المواصلات والاتصال بأحدث الوسائل.وعلى الرغم من دعوة جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية لعقد مؤتمر قمة للدول السبع الصناعية الكبرى للاتفاق على استراتيجية للنمو، ووضع خطة للحد من البطالة وتشغيل ملايين العاطلين فى الدول الصناعية الغربية، فإن المسألة الملحة الآن هى تجنب حدوث حرب تجارية بين الكتل العالمية الثلاث، كتلة الين بقيادة اليابان، وكتلة المارك بقيادة ألمانيا وكتلة الدولار بقيادة الولايات المتحدة. وسيكون النجاح فى تجنب هذه الحرب هو الوصفة الصحيحة لاعادة الاستقرار النسبى إلى أسواق العملات المتوترة.

ولاتبدى الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بسبب انخفاض اسعار الدولار فى مواجهة الين. بل على العكس من ذلك يبدى المسئولون الامريكيون ترحيبهم بارتفاع قيمة الين، لان ذلك فى مصلحة الصادرات الأمريكية الى اليابان.

ومع ذلك فإن دولا اخرى هى بريطانيا وإيطاليا تبدى انزعاجا شديدا لانخفاض عملاتها.

وفى المانيا يسود القلق من ارتفاع معدل التضخم. وبعد تخفيض اسعار الفائدة فى أوائل الشهر الحالى، فإن معدل التضخم من المتوقع ان يرتفع الى ٤,٤٪ وهو معدل مخيف بالمقاييس الالمانية. ولذلك فإن السلطات النقدية الالمانية ستجد نفسها مرة ثانية على حافة نزاع مع حلفائها بسبب السياسة النقدية المتشددة. وربما ينضم الى الضحايا بسبب ذلك النزاع كل من البيزيتا الاسبانية والاسكودو البرتغالية.

وفى بريطانيا لم يساعد تحقيق قيمة الاسترلينى حتى الآن على دفع النمو الاقتصادى ومازال البطالة فى التزايد ووصلت الى ١٠,٨٪ من القوة العاملة، وربما تجاوز ١١٪ فى الشهر المقبل.

واليابان ليست مرتاحة للزيادة المتواصلة فى قيمة الين، التى سجلت ارتفاعا بنسبة ٦٪ مقابل الدولار الأمريكى خلال الاسبوعين الاخيرين. وطبقا لحسابات اليابانيين فان اسعار الين مبالغ فيها الأمر الذى سيؤدى إلى انزال اضرار فادحة بالصناعات اليابانية.

أما الطريق الى تجاوز الصعوبات الحالية فيتمثل فى:

اولا: التصديق النهائى على اتفاق جولة أوروجواى الذى من شأنه ان يزيد قيمة الرخاء العالمى سنويا بما يقرب من ١٠٠ مليار دولار.

ثانيا: اعتماد سياسة للنمو تتجاوز حدود السياسات النقدية التقليدية، على غرار ما لجأ إليه الرئيس الأمريكى كلينتون فى خطته للانتعاش الاقتصادى، وهو الشىء الذى لجأت اليه الحكومة اليابانية ايضا فى صيف العام الماضى.

ثالثا: تبنى استراتيجية للقضاء على اختلالات النمو فى التجارة بين اجزاء العالم، الشرق والغرب، أو الشمال والجنوب الأمر الذى من شأنه ان يمكن اقاليم العالم المختلفة من الحصول على مكاسب متوازنة من تحرير التجارة العالمية، وفرص الاستثمار المباشر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٣

وزراء مالية السبع الكبار يضعون إطارا عاما لسياساتهم الاقتصادية

واشنطن - لندن - وكالات الانباء - يبحث لويد بنتسن وزير الخزانة الامريكى مع وزراء مالية اليابان والمانيا وبريطانيا وكندا وايطاليا وفرنسا اليوم برنامج ادارة الرئيس بيل كلينتون الاقتصادى وذلك فى أول اجتماع بين ممثلين للدول الصناعية الغربية الكبرى السبع منذ تولى كلينتون السلطة فى يناير الماضى.

وصرح بنتسن بانه سوف يؤكد لنظرائه بان البرنامج الاقتصادى للرئيس كلينتون يعكس ايضا فى كثير من الاوجه ما تسعى اليه الدول الاخرى واقناعهم بتاييد البرنامج.

وقال مسئول امريكى انه من المتوقع ان يتم خلال الاجتماع وضع اطار عام للسياسات الاقتصادية فى الدول الصناعية السبع مع اقتراب قمة الدول الصناعية الذى يعقد فى طوكيو فى يوليو القادم. وقال ان ادارة كلينتون تعهدت بانعاش التعاون الاقتصادى بين الدول السبع الصناعية الكبرى، وهى المهمة التى فشلوا فى تحقيقها خلال الاعوام الماضية.

وصرح مسئول امريكى بان كلينتون يامل فى اقناع شركاء الولايات المتحدة التجاريين بانه جاد فى اجراءاته لخفض العجز فى الميزانية الامريكية.

ومن ناحية أخرى صرح الممثل التجارى الامريكى ميكى كانتور بانه طلب اجراء مباحثات مطولة مع دول المجموعة الاوروبية حول الدعم الحكومى الاوروبى لشركة صناعة الطائرات الأوروبية «ايرباص» والتى تمولها فرنسا والمانيا وبريطانيا واسبانيا والتى ادت منافستها لشركة صناعة الطائرات الامريكية ماكدونال دوجلاس الى انخفاض مبيعات الشركة الامريكية من ٢٥ ٪ من حجم السوق العالمية الى ١٥٪ فقط.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

سنة ١٩٩٣ لن تكون بداية الوحدة الأوروبية

أزمات السوق المشتركة المقبلة

محمد الحداد *

■ بضعة اشهر فقط كانت كافية حتى ينقلب المزاج الاوروبي العام من الافراط في التفاؤل الى الافراط في التشاؤم. وبات من المؤكد ان السنة الجارية لن تكون ذلك الموعد الصاخب الذي انتظر الكثيرون ان يمثل الاعلان الحاسم للوحدة الاوروبية. فاغلب المعاهدات التي برمجت لتنفذ تدريجياً او كلياً ابتداء من هذا التاريخ تشهد حالياً مصاعب جمّة في التنفيذ، وان البرامج الاوروبية ستتأخر وستجد امامها العديد من المصاعب الجديدة.

كيف تحول ذلك التفاؤل الذي ساد الساحة الاوروبية منذ اكثر من سنة الى حال من الهلع يمكن ان نشاهد آثارها في كل العواصم الاوروبية (من دول المجموعة) الى المفوضية والبرلمان الاوروبيين؟

البعض حاول ان يقدم «الهزات» الاخيرة على انها ازمات عابرة، لكن حدة هذه الأزمات وتواليها بالكثافة الحالية قد لا ينسجم مع هذا التحليل. لنتذكر ان نتيجة الاستفتاء الدنماركي في حزيران (يونيو) ١٩٩٢ كانت اول انذار يوجه الى مهندسي الوحدة الاوروبية. مع ذلك فإن الامل كان قائماً انذاك في ان يقدم الشعب الفرنسي تعبيراً واضحاً عن تمسكه بالوحدة الاوروبية، وجاءت النتيجة مخيبة للآمال. وعلى رغم ان مشروع الوحدة الاوروبية كان في بداياته فرنسياً (مع جون مونيه وروبرت شومان) فان الشعب لم يقبل معاهدة «ماستريخت» الا بغالبية ضئيلة جداً، مع ان الدولة والاحزاب الكبيرة واهم الصحف والمجلات والاذاعات والمحطات التلفزيونية دعت صراحة الى التصويت بنعم. لقد كانت هذه النتيجة مؤشراً واضحاً لأزمة عميقة في صلب المجتمع الفرنسي ومؤسساته السياسة، لكن ما حدث بعد ذلك بيّن ايضاً ان هذه الازمة ليست فرنسية فقط وانما هي اوروبية اساساً. فما ان استرد دعاة الوحدة الاوروبية انفاسهم حتى انهار النظام النقدي الاوروبي وطرحت من جديد قضية الفوائد البنكية، مع ما يعنيه ذلك من نزاعات بين المانيا وبريطانيا من جهة، والمانيا وفرنسا من جهة اخرى، اذ بات واضحاً ان كل طرف في المجموعة لم يعد قادراً على التضحية بالاولويات الوطنية لفائدة المستقبل الاوروبي.

وعلى رغم ان اجتماع وزراء الخارجية لدول المجموعة في بيرمنغهام في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ حاول تهدئة الوضع، فإن عاملاً اخر اعاد خلط الاوراق من جديد. ففيما كان المسؤولون الاوروبيون يحاولون جبر الاضرار الناتجة عن الأزمة النقدية، اختار الرئيس الاميركي السابق جورج بوش هذا الظرف ليضغط على المجموعة حتى تقبل بتوقيع الاتفاقات النهائية المتعلقة بالتجارة الدولية (المعروفة باسم اتفاقات الغات). وتسارعت الاحداث لتفتح ازمة اخرى اشد تعقيداً، فالمحور الفرنسي - الالماني الذي كان يمثل دينامو الوحدة الاوروبية شهد شرخاً هائلاً استفادت منه بريطانيا التي خرجت بذلك من العزلة، بل يتضح حالياً ان فرنسا هي التي باتت معزولة عن شركائها الآخرين.

ليس في نيتنا الآن ان نستقرئ نتائج الموقف الفرنسي ولا ان نستجلي خلفياته، وانما يهمنا فقط الاشارة الى نقطة واحدة هي الاثر السلبى الذى يعمق ازمة البناء الاوروبي. يبدو طبيعياً اليوم ان تتخلى المانيا عن شريكتها فرنسا لأنه ليس من صالحها ان تدخل في حرب اقتصادية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا. وعلى رغم ان الزراعة في المانيا لها وزنها الاقتصادي اكبر من الزراعة في فرنسا، فإن الحكومة الالمانية استطاعت منذ سنوات ان تحقق العديد من المكاسب في مجال تطوير الصناعة الفلاحية (الزراعية) حين اصبح في مقدورها ان تتحمل باكثر يسر القواعد الجديدة التي تريد الولايات المتحدة فرضها على المبادلات التجارية العالمية للمواد الزراعية. لذلك لم يتأخر المستشار هيلموت كول عن اغتنام الفرصة ومدّ يد المصالحة الى البريطاني جون ميجور بهذه المناسبة.

وهكذا فان المانيا تفرض نفسها حالياً حكماً بين فرنسا وبريطانيا بعد ان كانت شريكاً لأحدهما ضد الآخر، وهو ما يمنحها مستقبلاً الدور الحاسم في عملية البناء الاوروبي. بالمقابل فإن فرنسا تجد نفسها مخيرة اليوم بين التضحية بسياستها الزراعية او التضحية بسياستها الاوروبية. ولأسباب يطول شرحها يبدو ان الخيار الثاني هو الذي سيفرض نفسه، هذا اذا لم تجبر فرنسا على التضحية بالاثنين معاً اذا ما استمرت الحكومة الاشتراكية الحالية في سلوك سياسة النعامة امام الاخطار المحدقة بها.

والادهى من ذلك بالنسبة لفرنسا ان بلداً صغيراً هو الدنمارك (٤٣ الف كلم متر مربع، خمسة ملايين نسمة) استطاع ان يفرض نفسه ايضاً طرفاً اساسياً في عملية البناء الاوروبي، وذلك بالاستفادة من الخصومات البريطانية الداخلية. ففيما كانت فرنسا تحاول دفع المجموعة الاوروبية الى الضغط جماعياً على الدنمارك، رافضة بشكل قاطع الاقتراح الدنماركي بإعادة مناقشة بعض بنود معاهدة «ماستريخت»، فإن قرار الحكومة البريطانية انتظار نتائج الاستفتاء الدنماركي الثاني قبل طرح المعاهدة على التصديق حوّل فجأة موقع الثقل من العاصمة البريطانية الى العاصمة الدنماركية، واصبحت كوبنهاغن ممراً



الزاميــاً لإنجـاح مـعـاهدة ماستريخت.

وحسب «الكتاب الابيض» الذي اصدرته كوبنهاغن في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، فإن هناك العديد من السيناريوهات الممكنة، فإما ان تفرض الدنمارك اعادة مناقشة المعاهدة او تنسحب من المجموعة، او تحصل على امتيازات، وفي كل الحالات فإن المفاوض الدنماركي الضعيف اصبح قادراً على طرح شروطه والتحكم في وتيرة البناء الاوروبي. ولمَ لا «ابتزاز» الدول الكبرى خصوصاً في هذا الظرف بالذات، الذي تحاول فيه المجموعة ادخال السويد وفنلندا وسويسرا في صلبها، وسيكون مخالفاً للمنطق ان تقبل المجموعة عضوية الآخرين وتتخلى عن احد اعضائها القدامى (انضمام الدنمارك يرجع الى سنة ١٩٧٣).

المؤشرات والاسباب

الواقع ان كل ما ذكرناه حتى الآن يمثل مؤشرات الأزمة لكنه لا يفسر اسبابها العميقة. وبالتاكيد فإن هذا الاضطراب المفاجئ الذي شهدته اوروبا لا يمكن ان يفسر فقط في اطار الصراع الخفي بين كل الاطراف للخروج باكبر ما يمكن من المكاسب او بالعودة الى المصاعب الانتخابية التي تلوح حاليا امام غالبية القادة الاوروبيين، على رغم ان هذين العاملين لهما تاثيرهما في الوضع الحالي. فالفكرة الاوروبية لم ينتظر منها من الاساس ان تقضي على المصالح الوطنية او تحول الحكومات الى ادوات تنفيذ بيد المفوضية الاوروبية. ولا يشك احد في ان مواقف جاك ديلور الاخيرة حول اتفاقات «الغات» كانت مواقف فرنسية اكثر منها اوروبية، بل ان «تلميع الصورة» امام الراي العام الوطني قد يكون ايضاً من الهواجس (جاك ديلور سيكون في ارجح الاحتمالات احد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية الفرنسية في انتخابات ١٩٩٥)، ويمكن ان يكون الامر ذاته بالنسبة لراي المفوض الاوروبي المكلف بالشؤون الزراعية الذي صدرت عنه انتقادات عدة لديلور، اضافة الى ان العديد من الحكومات الأوروبية، خصوصاً في ايطاليا وفرنسا والمانيا وبريطانيا، هي في وضع سياسي يتميز بكثير من الهشاشة.

يجب اذن ان نمضي الى ابعد من ذلك كله لفهم خلفيات «الازمة الاوروبية» الحالية - ويمكن بحق ان نسميها ازمة اوروبية - وذلك بطرح اربعة محاور رئيسية هي الآتية:

١ - نظرية «الحد الادنى من الدولة». ما هي العلاقة بين انتصار بيل كلينتون في الولايات المتحدة وازمة حكومة جون ميجور في بريطانيا ومازق الوحدة الاوروبية في بروكسيل؟ مبدئياً، لا تبدو هناك اية علاقة مباشرة، فكل واحد من هذه الاحداث كان له منطقه الخاص، ومع ذلك فإننا نطرح الفرضية الآتية وهي ان هذه الاحداث الثلاثة يقدم كل واحد منها تعبيرا مختلفاً عن ازمة واحدة يمكن ان تختصر في السؤال: ما هو الدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة؟

اننا لم نبتعد بهذا السؤال عن موضوعنا، اي ازمة الوحدة الاوروبية، لأن هذه الوحدة قامت في الاساس على مبدا السوق الموحدة، وفي الميثاق الموحد لسنة ١٩٨٦ تعهد الموقعون على ان يؤسسوا «قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ فضاءً من دون حدود داخلية تضمن فيه حرية التنقل للبضائع والاشخاص والخدمات ورؤوس الأموال».

هذه السوق التي تمثل جوهر الوحدة الاوروبية هل هي شيء آخر غير السوق الليبرالية المالية التي حلم بها الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر؟ وهل يمكن الحديث عن سوق كهذه من دون افتراض امر اساسي هو التقليص من دور الدول الوطنية في توجيه النشاط الاقتصادي؟

ان حلم الوحدة الاوروبية هو ايضاً حلم الليبرالية في اقامة هذه السوق الهائلة التي تفرض قواعدها على الدول عوض ان تتولى الدول تحويل وجهاتها لاعتبارات لا اقتصادية. ولا يمكن الحديث عن التفاؤل الكبير الذي شهدته الوحدة الاوروبية في السنوات الاخيرة من دون ربط ذلك بانهيار المنظومة الشيوعية وانتصار الريغانية (والتاتشرية) باعتبارها التعبير الحديث عن «الليبرالية» القصوى وادعائها ان سقوط الشيوعية كان نتيجة الضغط الذي مارسته على الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية.

المبدأ الاساسي للريغانية هو «تقليص مجال تدخل الدولة الى اقل حد ممكن». بريطانيا تبنت هذا المبدأ وفرنسا (الاشتراكية) لم توافق على مقدماته الايديولوجية لكنها قبلت نتيجته اعتباراً منها ان انهيارها السياسي والاقتصادي لا يمكن ان يتوقف الا بانضمامها الى فضاء اوسع. المانيا التي تنافس الولايات المتحدة واليابان على المرتبة الاولى في الاقتصاد العالمي لا يمكن الا ان تغتبط بهذا النظام الذي يوفر لها كل فرص النجاح.

هكذا تسارعت وتيرة البناء الاوروبي في السنوات الاخيرة مع عودة الحلم الليبرالي باقصى قوة. فالسوق الاوروبية الموحدة هي ايضاً طريقة للتخلص من تدخل الحكومات الوطنية في الاقتصاد، عبر تعويض هذه الحكومات بمفوضية اوروبية ليس لها نفوذ سياسي ولكنها تقوم بدور «المنظم» لهذه السوق، تماماً كما يقوم شرطي المرور بتنظيم سير السيارات. الم يقل جاك ديلور ذات مرة ان «٨٠ في المئة من القرارات سوف تنتزع من الحكومات الاوروبية لصالح المفوضية بداية من ١٩٩٣؟». اوليس من الضخم ان نتصور دولاً مستقلة وقوية تخضع لهذا الحكم القاسي؟

الحلم الليبرالي

لكن لماذا تعكر فجأة هذا الحلم الليبرالي؟ لقد انتهت الانتخابات الاميركية بسقوط بوش، وبالتالي انهيار «الريغانية» واحلامها الليبرالية القصوى، وجاء كلينتون يقول ان الدولة يجب ان تسترجع مكانتها السياسية، عبر الحدّ من نفوذ مراكز القوى، وعبر تعديل السياسات في مجال التشغيل والتعليم والصحة العمومية وحماية الشرائح الضعيفة. انها عودة الدولة بعد ١٢ سنة من

ان حلم الوحدة الاوروبية هو ايضاً حلم الليبرالية في اقامة هذه السوق الهائلة التي تفرض قواعدها على الدول عوض ان تتولى الدول تحويل وجهاتها لاعتبارات لااقتصادية

الايديولوجيا الريغانية.

هكذا وقع الصدى في اوروبا وطرح من جديد السؤال الآتي: اذا كان دور الدولة في الاقتصادات الليبرالية الحديثة يتمثل في تعديل آثار السوق والعمل على التخفيف من سلبياته، واذا كانت الوحدة الاوروبية ستقلص من دور الدول الوطنية (بنسبة ٨٠ في المئة كما قال ديلور)، فمن سيقوم بهذه المهمة في اطار السوق الاوروبية؟

الاجابات تختلف حول هذا السؤال، ويمكن تصنيفها عموماً الى شقين: محافظ يطرح احد الحلول الآتية: اما ان يضخم دور المفوضية لتصبح بمثابة الحكومة الاقتصادية لاوروبا، واما ان تحافظ الدول الوطنية على نسبة كبيرة من صلاحياتها الحالية، واما ان يقوم المجلس الاوروبي (الذي يجمع رؤساء ووزراء دول المجموعة) بدور الحكومة الاوروبية. اما الشق الآخر، فيدعو الى منح البرلمان الاوروبي صلاحيات كاملة ليكون الاداة الحقيقية للشرعية الاوروبية التي تستمد قوتها من الاقتراع العام. ولكل هذه الآراء مدافعون ومناهضون وسلبيات وايجابيات ليس الآن محل ايرادها، لكن المهم هو ان السؤال اصبح مطروحاً والاشكالية اصبحت اساسية، ولم يعد يمكن الاستمرار في البناء الاوروبي من دون ايلاء هذا الجانب اهميته والتخلي عن الاحلام السهلة التي كرستها الريغانية ودعمها تداعي المنظومة الشيوعية. ان الاقطار الاوروبية تتنبه اليوم، وهي مثقلة بازمات اقتصادية واجتماعية، انها توشك ان تفقد سيطرتها على قرارات الحياة اليومية لمواطنيها. ولعل الاضطراب الحالي الذي خلفته اتفاقات التجارة الدولية (الغات) يقدم مثالاً بالغاً، وان كان يتجاوز النطاق الاوروبي، ففرنسا التي لم تتهيا للنظام الزراعي العالمي الجديد تجد نفسها ملزمة، اذا ما طبقت هذه الاتفاقات، بتخفيض المساحات المزروعة (مع ما يعنيه ذلك من احالة الاف المزارعين على البطالة) وتخفيض دعمها للمنتوجات المعدة للتصدير (معنى ذلك ان هذه المنتوجات ستباع بسعر اغلى وستجد صعوبة اكبر في تامين اسواق خارجية).

بصورة اخرى، ان تحرير السوق العالمية للانتاج الزراعي يفرض على الدولة ان تقف مكتوفة الايدي امام مصاعب جزء من مواطنيها في ظل مزاحمة عالمية قاسية.

٢ - شرعية القرار الاوروبي

لنفترض ان دول المجموعة الاوروبية نجحت في تحقيق السوق الموحدة ووحدت العملة وارست الدعائم الاساسية لوحدتها السياسية، لا بد ان يصطحب هذا قيام مؤسسات كفيلة بتوجيه السياسات الاوروبية المشتركة، الامر الذي يطرح السؤال الاساسي الآتي: ما هي الشرعية التي ستستند اليها هذه المؤسسات؟

الواقع ان الديموقراطيات الاوروبية لم يسبق لها في تاريخها الحديث ان واجهت هذا الاشكال، وعموماً لا تزال هذه الديموقراطيات تقوم على اساس الشرعية الشعبية التي تمارس عبر الاقتراع المباشر، لاختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية. لكن ماذا اذا ما تحول جزء كبير من صلاحيات الدولة الوطنية، بسلطتيها التشريعية والتنفيذية، الى مستوى اوروبي؟

المؤسسات الاوروبية الاساسية هي ثلاث: المجلس الاوروبي، المفوضية، والبرلمان. فهل يرتكز احدها



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

على الشرعية الشعبية التي هي عماد الديموقراطية الغربية؟

المجلس الاوروبي يطلق على مؤسستين مختلفتين لكنهما تقومان على النظام نفسه. في البداية نشأ المجلس الاوروبي بدعوة من العديد من الشخصيات الاوروبية سنة ١٩٤٩، وقد تنازعه تصوران، الاول فرنسي كان يدعو الى ان يكون هذا المجلس بمثابة برلمان اوروبي ينتخب بالاقتراع المباشر ويتمتع بصلاحيات تنفيذية، والثاني بريطاني يصر على ان يقتصر دور المجلس على الجانب الاستشاري. واختار المؤتمرون آنذاك التوفيق بين الطرحين، وحالياً يجمع هذا المجلس ٢٣ دولة، اي انه يتجاوز اطار المجموعة لذلك لا يمكن ان يكون اداة تنفيذية للوحدة الاوروبية طالما اقتصرت هذه الوحدة على الـ ١٢ دولة. لكن المجلس الاوروبي اصبح يطلق ايضاً، كما يرد في معاهدة «ماستريخت»، على الاجتماعات الاوروبية الدورية او الاستثنائية التي يعقدها رؤساء للدول والحكومات، او وزراء الخارجية، او الوزراء المعنيون بالقضايا المطروحة.

هذه الثنائية تطرح اولاً قضية تحديد الفضاء الاوروبي، واذا كانت الوحدة الاوروبية مفتوحة على الآخرين فإن الاتفاق لم يحصل بعد لتحديد هؤلاء «الآخرين»، وهي مسالة سنبسطها في المحور الاخير.

لكن يهمنا هنا في قضية الشرعية ان نطرح السؤال الآتي: هل يكفي ان يجتمع قادة دول منتخبون شرعياً ليقرروا بالاجماع او الغالبية ثم تكون لقراراتهم الشرعية الديموقراطية؟

قد نميل الى الاجابة بنعم لانه يتبادر الى الاذهان ان كل القرارات التي تتخذ على مستوى اقليمي او دولي تدخل في هذا الاطار، ومع ذلك فإن التعمق في المسالة يؤدي بنا الى غير ذلك. صحيح ان القرارات الدولية - في الامم المتحدة مثلاً - تستمد شرعيتها بهذه الطريقة، الا ان الديموقراطيات الحديثة قد وضعت قيدين اساسيين، اولهما تحديد المجالات التي يمكن للقرارات الدولية ان تقدم فيها على القرارات الوطنية، وهي مجالات محدودة جداً اما انها في ذاتها تتجاوز النطاق الوطني (مثل القوانين الدولية المتعلقة بالنقل البحري والجوي وقوانين البحار وقوانين الحرب الخ)، واما لانها تتعلق بقيم عالمية (مواثيق حقوق الانسان مثلاً). ثانيهما اشتراط مصادقة البرلمانات الوطنية على هذه القرارات قبل دخولها حيز التنفيذ.

هذان القيدان لا يتوفران في المجلس الاوروبي، لانه غير ملزم بتاتاً باحالة قراراته على البرلمانات الوطنية، ولا شيء يحدد مجالات اختصاصه، بل انه مؤهل لاتخاذ كل القرارات في اكثر الميادين التصاقاً بالخصوصيات الوطنية، مثل التعليم والدفاع.

على عكس ما يبدو للوهلة الاولى، هناك اذن اشكالية حقيقية حول شرعية القرار الاوروبي اذا ما اتخذ عبر المجلس الاوروبي، فلا يكفي ان يكون ممثلو الدول شرعيين، لان المسار العادي للديموقراطية يفترض ان يقوم هؤلاء بمهمة تنفيذية على ان يكون البرلمان هو مركز السلطة التشريعية اي مركز اتخاذ القرارات، او على الاقل هو المسؤول عن مراقبتها وله الكلمة الفصل في قبولها او رفضها. اما اذا ما اصبح المجلس الاوروبي حكومة فوق الحكومات الوطنية، فهذا يعني انه يحتكر السلطتين التشريعية والتنفيذية وانه يتخذ قراراته من دون مراقبة سلطة موازية، وهو ما يخالف المبدأ الديموقراطي ويضعف شرعية القرارات المتخذة.

اما المفوضية والبرلمان الاوروبيين فإن مسالة الشرعية الديموقراطية تطرح باكثر حدة بالنسبة اليهما. فالمفوضية لا تقوم على مبدأ الانتخابات ولكن حسب طريقة التعيين يعتبر اعضاؤها خبراء يقومون بأدوار «تقنية» غير سياسية مع انهم يتحكمون في جزء كبير من القضايا الاساسية. اما البرلمان، فهو وان كان يخضع للانتخاب، فهو لا يمكن ان يمثل سلطة تشريعية لأحد، فلا المجلس الاوروبي ولا المفوضية يستمدان منه شرعيتهما ولا هو بقادر على الاطاحة بهذا او ذاك. اضافة الى ان الديموقراطية الغربية الحديثة قامت على احد نموذجين، اما النموذج اليعقوبي الذي يوحد السلطة التشريعية، وأما النموذج الفيديرالي الذي يقسمها قاعدياً ليوحدها على مستوى القمة. وفي النموذجين هناك اتفاق على عدم تعدد السلطة التشريعية، والحال ان وجود برلمان اوروبي حقيقي الى جانب برلمانات وطنية من شأنه ان يخرق للمرة الاولى هذا المبدأ...

انها اذن ازمة الشرعية الديموقراطية التي تطرح في وجه المؤسسات الاوروبية وتضع تحديات جديدة امام علماء القانون الدستوري.

٣ - القومية ام الاوروبية؟

الظاهرة الثالثة التي تشمل غالبية بلدان المجموعة الاوروبية تتمثل في تعمق الازمات الاجتماعية، استفحال البطالة، تردي وضع المهاجرين، انتشار المخدرات في صفوف الشباب،



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

تنامي بعض الدعوات الانفصالية واستعمالها للارهاب، الخ.

كل هذه الازمات تؤدي عادة الى انكاء الحس القومي والالتجاء الى الضمير الوطني لتفادي الانحلال المجتمعي، لكن المفارقة التي تعيشها اوروبا هي الآتية: كيف يمكن الرجوع المكثف الى مبدأ الوطن في وقت يبدو فيه ان المواطنة المحلية تتلاشى لصالح المواطنة الاوروبية؟

للمرة الاولى تبدو البلدان الاوروبية عاجزة عن استعمال السلاح الذي تلجأ اليه كل الامم في حالات الازمة، مما نتج عنه سلبيتان، الاولى تتمثل في تحول الازمات الاجتماعية الى ازمة قيم، وضياع «الحد الادنى المشترك» من القيم التي يتقاسمها ابناء الامة الواحدة. الثانية هي تنامي حركات اليمين المتطرف التي تستغل هذه الاوضاع لاحتكار شعار الوطن واحتكار الدعوة الى القيم. ولنتذكر كيف ان الازمة الاوروبية في نهاية الثلاثينات ساعدت على بروز النازية والفاشية واشعلت الحرب العالمية الثانية. واذا كانت اوروبا اليوم بمنأى عن الحرب فهي ليست بمنأى عن الازمات، وتصاعد موجات العنصرية هو ابرز دليل على تنامي حركات اقصى اليمين.

القومية او الاوروبية تمثلان للراي العام اجابتين مختلفتين، القومية، هي ذكرى الماضي والتفاف على الذات لمواجهة المصير، انها اساساً موقف دفاعي، والاوروبية هي تطلع الى المستقبل ومغامرة مجهولة، انها طموح نحو الارقى، فأيهما شعار المرحلة؟

٤ - اين تنتهي اوروبا؟

نشأت فكرة الوحدة الاوروبية في البداية على انها تشمل كل بلدان القارة الاوروبية وليس فقط دول المجموعة، لكن نتيجة الحرب الباردة، انفردت المجموعة بمشروع الوحدة اما لان الدول الاخرى كانت تابعة لمنظومة معادية (الكتلة الشرقية) واما لان البعض اختار نوعاً من الحياد (غير الحقيقي) في هذا الصراع (سويسرا، البلدان الاسكندنافية...). واذا كان سقوط المنظومة الشيوعية قد ازال هذا التناقض الايديولوجي بين البلدان الاوروبية فإنه لم يسمح بعد بالعودة الى الفكرة الاوروبية في اصولها الاولى. ولعل مجرد جرد للمؤسسات الاوروبية واستعراض اعضائها يؤكد تواصل الاضطراب حول حدود اوروبا المنشودة. فالمجموعة الاوروبية تضم ١٢ دولة، واتحاد اوروبا الغربية يضم ٨ دول، والجمعية الاوروبية للمبادلات الحرة تضم ٦ دول، والمؤتمر الاوروبي حول الامن والتعاون يقحم بلداناً غير اوروبية بتاتاً (الولايات المتحدة، كندا...)، والمجلس الاوروبي يضم ٢٣ دولة الخ.

منذ حوالي السنتين كانت ديبلوماسية المجموعة الاوروبية تطرح الامر كالآتي: منذ انهيار المنظومة الشيوعية، اصبح هناك ثلاثة اصناف من البلدان الاوروبية: هناك البلدان الديموقراطية المتقدمة التي دخلت المجموعة، وهناك البلدان الديموقراطية المتقدمة التي لم تدخل المجموعة. وهناك البلدان التي بدأت تشييد الديموقراطية والاقتصاد الحر بعد انهيار الشيوعية. الصنف الثاني يمكن ان ينضم الى المجموعة في السنتين المقبلتين، والصنف الثالث يعلق انضمامه بالمكاسب التي يحققها في مجالي الديموقراطية والتنمية الاقتصادية.

لكن ماذا نرى اليوم في اوروبا الشرقية؟ يوغوسلافيا تدمرها حرب شاملة، تشيكوسلوفاكيا انشطرت الى قسمين، رومانيا مصرة على الاحتفاظ بالزعيم الشيوعي السابق ايليسكو، بولندا فشلت حتى الآن في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية على رغم توالي حكومات عدة، المجر تشهد عودة قوية للشيوعيين، حتى في روسيا اصبحت الكتلة البرلمانية ذات الاتجاه المحافظ قوية، الخ.

هل هي عودة المواجهة الايديولوجية بين اوروبا؟ بالتاكيد لا، لكن بدأت تنهض الآن حواجز بديلة عن جدار برلين تشطر اوروبا الى قسمين، الاول مستقر ومزدهر والثاني مضطرب وفقير. انها بعض اجزاء الحلم الاوروبي تنهار من جديد.

هذه اذن الازمات الاوروبية المقبلة: ما هو دور الدولة في السوق الاوروبية؟ ما هي شرعية القرار الاوروبي؟ ما هي العلاقة بين المواطنة القومية والمواطنة الاوروبية؟ ما هي الحدود النهائية لاوروبا المنشودة؟

قد يكون من السهل على المسؤولين الاوروبيين ان يوقعوا المعاهدات، اما حل الازمات فهو اصعب بكثير، واذا ما تأخر البناء الاوروبي اليوم، فليس معنى ذلك انه سيتوقف يوماً ما. لكن الواقع الحالي يقدم دروساً اخرى: انه لا يمكن ان تمضي الارادة السياسية الفوقية بعيداً طالما ان التجمعات لا تتطلع بعد الى الآفاق نفسها.

* كاتب تونسي مقيم في فرنسا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

بحثوا في امكان رفع قيمة الين

وزراء المال في الدول الصناعية يدعون الى خفض البطالة

□ لندن - «الحياة»:

■ اتفق وزراء المال في مجموعة الدول السبع في نهاية اجتماع عقدوه في لندن امس على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي والبحث عن حلول لخفض البطالة في الدول الصناعية الكبرى وانحاء اخرى من العالم.

وقرر وزراء المال في المجموعة، التي تضم الولايات المتحدة والمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا، عدم اصدار بيان رسمي عن المحادثات امس، واكتفوا بعقد مؤتمرات صحافية تحدث في اولها وزير المال البريطاني نورمان لامونت بصفته وزير المال في الدولة المضيفة للاجتماع.

وقال لامونت ان ليس لوزراء المجموعة اي تصريحات عن اسعار الصرف، لكنه اشار في الوقت ذاته الى ان التلاعب باسعار الصرف لا يعالج المشاكل الجذرية لاسواق القطع.

وكانت الاسواق تتوقع ان يصدر الوزراء بيانا في نهاية الاجتماع عن رفع سعر قيمة الين الياباني ازاء العملات الرئيسية في محاولة لكبح الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة وغيرها من شركائها التجاريين في انحاء العالم كافة.

وبدا الاجتماع صباح امس في المقر الملكي الفاخر «لانكاستر هاوس» وسط مدينة لندن بالتعرف على وزيري المال الجديدين، الاميركي لويد بنتسن والياباني يوشيرو هياشي، اللذين حضرا امس اول اجتماع لوزراء المال في مجموعة الدول السبع منذ تعيينهما في منصبيهما. (راجع الصفحة ٩).

٦٣٨٦



وزراء المال في مجموعة الدول السبع يركّزون على تعزيز النمو الاقتصادي

□ لندن - «الحياة»:

■ قال وزير المال البريطاني نورمان لامونت ان وزراء المال في مجموعة الدول السبع اتفقوا خلال اجتماعهم في لندن امس على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم وعلى ضرورة حل عدد من المشاكل الاقتصادية الملحة من اهمها تفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية الكبرى وانحاء اخرى من العالم.

واضاف لامونت، الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي في لندن في نهاية الاجتماع، ان وزراء المال في مجموعة الدول السبع اعربوا عن قلقهم خلال الاجتماع من ارتفاع معدلات البطالة في انحاء العالم كافة.

وبدأ وزراء المال وحكام المصارف المركزية اجتماعهم صباح امس في المقر الملكي الفاخر «لانكاستر هاوس» في وسط مدينة لندن بالتعرف على وزيري المال الجديدين، الاميركي لويد بنتسن والياباني يوشيرو هياشي، اللذين يحضران اول اجتماع لوزراء المال في مجموعة الدول السبع.

وقال مطلعون على المحادثات، التي استغرقت نحو خمس ساعات وشملت وجبة غداء في ١١٠ داوننغ ستريت، مقر وزير المال البريطاني نورمان لامونت، ان الوزراء بداوا الاجتماع بتعبيرات عن القلق من ارتفاع البطالة في الدول الصناعية وتعثر النمو الاقتصادي في معظم الدول التي تمر بركود حاد.

وقرر المسؤولون في مجموعة الدول السبع عدم اصدار بيان رسمي عن المحادثات امس، واكتفوا بعقد مؤتمرات صحافية عقد اولها وزير المال البريطاني نورمان لامونت بصفته وزير الدولة المضيفة للاجتماع.

واشار لامونت الى ان وزراء المال في مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة والمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا) يعتقدون ان تحرير التجارة العالمية واسواق العمالة سيشجع على تعزيز نمو الوظائف الجديدة على المدى الطويل.

وعلى رغم ان المسؤولين في مجموعة الدول السبع لم يعلنوا رسميا عن المواضيع التي كان المقرر ان يبحثها الوزراء وحكام المصارف المركزية في دول المجموعة، الذين حضروا الاجتماع امس ايضا، الا ان المحللين وضعوا جدول اعمال غير رسمي للمحادثات بالاعتماد على تصريحات الوزراء والمسؤولين الرسمية وغير الرسمية عن المواضيع المحتمل بحثها ومن بينها الفائض التجاري الياباني وسعر الفائدة الالمانية المرتفع ومشاكل التجارة الدولية.

ووصفت مصادر مطلعة على المحادثات بانها كانت «غير رسمية»، نظرا الى ان الاجتماع لم يضع جدول اعمال، وركزت على دعوة الرئيس الاميركي بيل كلينتون، في كلمة القاها مساء الجمعة، الى انهاء الركود الاقتصادي الذي تمر به معظم الدول الغربية.

وكان كلينتون قال في كلمته ان الادارة الاميركية الجديدة قررت خفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعا الدول الصناعية الكبرى وغيرها الى دعم برنامجه الاقتصادي وخفض العجز في موازناتها.

ويعتبر موضوع العجز في الموازنة الاميركية من المواضيع الحساسة في اجتماعات المسؤولين عن الشؤون المالية والنقدية في مجموعة الدول السبع، نظرا الى انه احد اسباب ارتفاع اسعار الفائدة في الدول الاوروبية، لكن عزم الادارة الاميركية الجديدة خفض العجز حول الضغوط على الدول الصناعية الاخرى مثل المانيا وبريطانيا وايطاليا وغيرها لخفض العجز في موازناتها.

وكانت اوساط الاسواق الدولية تتوقع قبل نحو اسبوعين ان يتوصل الوزراء امس الى قرار في شأن تعزيز سعر صرف الين الياباني ازاء العملات الرئيسية في محاولة لكبح الفائض التجاري الياباني الذي سجل في العام الماضي رقما قياسيا مقداره ١١٧ بليون دولار واستمر في الارتفاع في الشهر الاول من العام الجاري.

الدول السبع تتفق على تنشيط الاقتصاد العالمي وتعلن تأييدها لبرنامج كلينتون وتحرير التجارة

لندن - وكالات الانباء - إتفق وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في ختام اجتماعهم في لندن أمس على أهمية تنشيط الاقتصاد العالمي مع مراعاة عدم تصاعد معدلات التضخم غير انهم لم يعلنوا عن اجراءات محددة لمواجهة اضطراب اسعار العملات في اسواق النقد العالمية وقال نورمان لامونت وزير الخزانة البريطانية أن الوزراء ابدوا قلقهم بشأن المستوى المرتفع للبطالة واكدوا تأييدهم لتحرير التجارة العالمية في اطار دورة أورجواي تحت اشراف منظمة الجات وإزالة القيود التي تعوق تحرك العمالة كوسيلة لتحقيق فرص عمالة جديدة على المدى الطويل.

ولم يصدر بيان ختامي عن الاجتماع باعتباره لقاء تعاون مع وزير الخزانة الامريكي الجديد لويد بنتسين وللتمهيد لاجتماع وزراء المالية في واشنطن في ابريل القادم. لكن لامونت قال انه كان اتفاق جماعي على الترحيب ببرنامج كلينتون الاقتصادي باعتباره خطوة شجاعة لخفض العجز في الميزانية وتعزيز الانتعاش الأمريكي والعالمي وقال لامونت انه كان هناك قلق عام بسبب ارتفاع اسعار الفائدة الالمانية وتأثيره على الركود في أوروبا. كما ناقش الوزراء وسائل متعددة لمعالجة مشكلات اصلاح الاقتصاد الروسي.

وذكرت مصادر الاجتماع انه كانت محاولات هادئة لاقناع اليابان بتنشيط اقتصادها الداخلي والمانيا لخفض اسعار فائدتها دون الاتفاق على خطوات محددة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

اتفاق وزراء مالية الدول الصناعية على العمل المشترك

□ لندن – بيترتورداى لـ «العالم اليوم» والاندبندانت:

وافق وزراء مالية الدول الصناعية السبع على اعادة التنسيق الدولى لسياستهم الاقتصادية التى تهدف الى التركيز بصورة واسعة على وقف معدلات البطالة المتنامية حيث ظهرت موافقة الوزراء باغلبية ساحقة على العمل معا.

وبالرغم من عدم الاتفاق على تبنى اجراءات جديدة فى اثناء الاجتماع إلا أنها كانت فرصة جيدة للوزراء للإلمام بما يجرى فى عقل «لويد بنتسين» وزير الخزانة الامريكى الجديد والذي ابدى تجاوبه في دعم معدلات النمو العالمية حيث قال إننا لدينا التزامات بإعادة احياء مشروعات الدول الصناعية السبع التى تتسم بالمصداقية والقدرة على تحقيق نتائج مثمرة كما أعرب الوزراء أيضا عن تفاؤلهم من احتمال اقدام «البوندسبنك» – المركزى الالمانى – على خفض وشيك لأسعار الفائدة الأمر الذى سيفتح الباب لجولة جديدة بين الدول الأوروبية لإجراء تخفيضات اخرى لمعدلات الفائدة على عملاتها.

لم يصدر أي بيان ولا يعرف تأثير اللقاء في زيادة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية

وزراء المال في الدول الصناعية السبع الكبرى يهنئون انفسهم على اجتماع اختتموه من دون اي نزاعات!

□ لندن – من بيتر نورمن:

■ انهى وزراء المال في الدول الصناعية السبع الكبرى خمس ساعات من المحادثات غير الرسمية في لندن السبت بتهنئة انفسهم على اجتماعات ناجحة خلت من اي نزاعات او خلافات.

الا انه ليس من المؤكد بعد ما اذا كانت الاجتماعات التي عقدها وزراء المال في الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا، بالاشتراك مع حكام المصارف المركزية في هذه الدول، ستثمر في اعادة اللحمة والتعاون الوثيق الى مجموعة الدول السبع بعد مرور عامين كانت اجتماعات هذه الدول في غضونهما تتسم بالخلافات اكثر مما كانت تتسم بالاتفاق والوئام.

ولم تكن الغاية من اجتماعات السبت اقرار اي خطة او انشاء الية جديدة لمساعدة العالم الصناعي على معالجة المشاكل التي يواجهها ومنها ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها في الارتفاع، والركود الاقتصادي وبطء النمو الاقتصادي في القارة الاوروبية واليابان، والازمة الاقتصادية الحادة في روسيا.

ولم يظهر المجتمعون اي رغبة او تعطش للعودة الى السياسات المتناسقة المتعاونة التي اتسمت بها الثمانينات عندما حاولت الدول السبع هذه وضع حد لتقلبات اسعار صُرف العملات الرئيسية، وهي عملات هذه الدول السبع، وعندما حددت هذه الدول غايات السياسة الاقتصادية في كل منها، علماً بان هذه الدول نادراً ما تقيدت بهذه الغايات او بالقرارات التي كانت تتخذها معاً.

وبدلاً من التنسيق والتعاون، ستستمر كل دولة من هذه الدول في رسم سياستها الخاصة بها اخذة مصلحتها الخاصة في الاعتبار فقط.

وتحدثت الدوائر المختصة كثيراً عن الروح الايجابية التي سادت هذه الاجتماعات، بعد انفضاضها. وتعقد هذه الدوائر امالاً كبيرة على ان تكون هذه الاجتماعات مكنت الوزراء من تبادل الآراء على نحو صريح ومن فهم مشاكل بعضهم البعض الاقتصادية، وما يعانيه كل منهم من قيود سياسية محلية على حرية التصرف والحركة.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخزانة الاميركية «لا يعني تفاهمنا انه يتعين على كل منا ان يتبع سياسات اقتصادية مماثلة تماماً للسياسات التي يتبعها الاخرون. الا ان هذا التفاهم يعني ان كلاً منا سيهتم بمقدار مساهمة سياساته في تعزيز النمو الاقتصادي من دون التسبب في ارتفاع معدلات التضخم».

ومما ساهم في تلطيف اجواء اجتماعات السبت الماضي قرار المجتمعين عدم اصدار بيان مشترك بعد الاجتماعات وعدم اتخاذ اي قرارات. ولم يكرر المجتمعون ما حدث لدى اجتماعهم في واشنطن في نيسان (ابريل) الماضي، عندما اعترض اليابانيون على جملة في البيان الختامي ما تسبب وقتها في تطويل الاجتماعات بمقدار ساعتين من الزمن اتسمتا بالخلافات الحادة وتبادل التهم.

إلا ان غياب بيان ختامي مشترك ربما سمح باستمرار الخلافات بين هذه الدول السبع. وعلى رغم ان الوزراء بذلوا قصارى جهودهم لتجنب الخوض في المشاكل المهمة في احاديثهم العامة، وتعمدوا الامتناع عن كل ما يعرض الاخرين لضغوط لكي يتبنوا سياسات معينة، بدت اثار التوتر ظاهرة للعيان بين الدول السبع السبت الماضي.

وصرح مسؤول كبير في وزارة الخزانة الاميركية بعد انفضاض الاجتماعات بان واشنطن ترغب في ان ترى اليابان تذهب الى ابعد ما خططت له حتى الآن لحفز الاقتصادي الياباني بالوسائل الضريبية. واعرب عن مشاعر مماثلة وزير المال الفرنسي ميشال سابان واخرون من الدول الاوروبية في مجموعة الدول السبع الكبرى. الا ان يوشيرو هاياشي، وزير المال الياباني، قال انه لا ينوي طرح صفقة اخرى بالاضافة الى الموازنة الراهنة التي يناقشها حالياً البرلمان



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

الياباني.

واوضحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا رغبتها في ان تعمد المانيا الى اجراء خفض اضافي في اسعار الفائدة القصيرة الاجل، بيد ان الوفد الالماني تجنب تقديم اي تطمينات او وعود بهذا الخصوص.

وصرح بييرو باروتشي، وزير المال الايطالي بان زملاءه في الدول الست الاخرى اعربوا عن الرأي بان قيمة الليرة الايطالية ادنى مما يجب ان تكون عليه.

ولم تنفجر هذه التوترات ولم تظهر الى العلن لان المجتمعين كانوا مصممين على التصرف على نحو لا غبار عليه ابداً ولان لويد بنتسن، وزير الخزانة الاميركي تعمد ان يتعامل مع حلفاء الولايات المتحدة بلطف وحذر وطول اناة.

وبما ان تاييد صفقة الادارة الاميركية الجديدة الخاصة بخفض العجز في الموازنة الفيديرالية الاميركية انهال من كل الجهات، وبالنظر ايضاً الى ان الدول الست في مجموعة الدول السبع رحبت يوم الجمعة الماضي بوعد الرئيس كلينتون تاييد نظام التبادل التجاري المتعدد الاطراف، قرر بنتسن ان يجعل اجتماعات السبت الماضي فرصة للتعارف وتبادل الآراء والمواقف.

وبدا بنتسن على استعداد للانتظار بضعة اشهر لكي يؤدي التحسن في روح التعاون الدولي الى نتائج ملموسة.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخزانة الاميركية ان الولايات المتحدة تامل في ان يثمر التعاون بين الدول السبع بحلول موعد اجتماع القمة الذي سيضم زعماء الدول السبع وسيعقد في طوكيو في تموز (يوليو) المقبل.

وليس من الواضح بعد ايضاً مدى ما ستذهب اليه الدول السبع الكبرى في انشاء اطار مؤسساتي لتعزيز التعاون في ما بينها اذ بدا بنتسن، الذي كان يبدي حماساً واندفاعاً في احياء روح التعاون الوثيق بين الدول السبع وكان لا خطة لديه في هذا المجال. والاقتراح الوحيد الذي تقدم به ونال موافقة الآخرين تناول ضرورة التقليل من البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات الدول السبع، وضرورة الايجاز في هذه البيانات لدى اصدارها.

وبدا ثيو ويغل، وزير المال الالماني، ووكانه الوحيد من بين زملائه الذي كانت لديه خطط ملموسة عملية لتقوية بنية تعاون الدول السبع الكبرى.

وقال، كما ارتاى بنتسن، ان البيانات المشتركة التي تصدرها الدول السبع يجب ان تكون قصيرة، ولا يتوجب اصدارها بعد كل اجتماع تعقده هذه الدول.

وبالاضافة الى هذا دعا الوزير الالماني الدول السبع الكبرى الى عقد اربعة اجماعات في العام، كما دعا الى مشاركة المدير الاداري لصندوق النقد الدولي على نحو اعمق في المحادثات الدراسية التي تعقدها الدول السبع الكبرى من حين الى آخر، وطالب ادارة صندوق النقد الدولي باصدار دراسات مركزه وعميقة حول الاقتصاد الدولي مما يساعد الدول السبع الكبرى في المحادثات التي تعقدها بانتظام في ما بينها.

واقترح الوزير الالماني ايضاً ان يشارك وزراء المال في احد اجتماعاتهم المقبلة وزراء الاقتصاد والتجارة في الدول السبع الكبرى بغية التباحث في الطرق الآيلة الى تعزيز جولة ارغواي من محادثات «غات» الخاصة بتحرير التجارة الدولية. ومن المنتظر ان يدرس كبار المسؤولين في وزارات المال في الدول السبع الكبرى اقتراحات وزير المال الالماني والاقتراحات الاخرى التي طرحت في اجتماعات السبت الماضي.

ومتى رفع هؤلاء المسؤولون نتائج مطالعاتهم لهذه الآراء والاقتراحات سيتضح ما اذا كانت اجتماعات السبت الماضي في لندن ساهمت في احياء روح التضامن والتعاون الوثيق بين الدول السبع الكبرى، او ما اذا كانت هذه الاجتماعات فقط جزءاً من «شهر العسل» السياسي الذي ينعم به الرئيس الاميركي الجديد كلينتون في الوقت الراهن.

تقرير دانماركي:

رفض ماستريخت خسائره فادحة

□ كوبنهاجن – واخ:

اشار تقرير حكومى أصدرته وزارة المالية فى كوبنهاجن إلى أن مائة وخمسة وأربعين ألف شخص دنماركى ربما يتعرضون لخطر فقد وظائفهم فى حالة تصويت الشعب الدانماركى ضد معاهدة ماستريخت فى الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم الخامس عشر من مايو القادم.

واكد التقرير أن الوحدة الأوروبية سوف تمضى قدما حتى دون موافقة الدانمركيين على معاهدة ماستريخت. وأضاف التقرير أن الخسائر التى ستتكبدها الدانمارك انذاك ستكون فادحة حيث ستنخفض الاستثمارات بشكل كبير وسترتفع معدلات الفائدة على القروض وسيتأثر قطاعا الزراعة والاسماك على نحو خاص بشكل سلبى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكوك حول مشاركة يلتسين في قمة الدول الصناعية السبع

□ طوكيو – رويتر:

أعلن متحدث باسم الحكومة اليابانية أن الدول الصناعية السبع لم تتفق بعد على ما إذا كانت ستدعو الرئيس الروسي بوريس يلتسين لحضور قمتها التي تعقد في طوكيو في شهر يوليو المقبل.

وقال يوهي كونو المتحدث باسم الحكومة والقائم باعمال وزير الخارجية، إنه لم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية في هذا الصدد وعلى الدول السبع أن تنسق مواقفها قبل اتخاذ مثل هذا القرار.

يأتي هذا في الوقت الذي أعرب فيه رئيس الوزراء الياباني كيتشي ميازاوا عن أمله في أن تعقد الدول الصناعية السبع اجتماعاتها التحضيرية التي تسبق القمة في أسرع وقت ممكن.

وأوضح ميازاوا أنه سيكون من الصعب على روسيا أن تقطع شوطا كبيرا في محادثاتها مع صندوق النقد الدولي لطلب المزيد من المساعدات الغربية، ودعمها في محاولاتها للانضمام إلى نظام اقتصاديات السوق.

ومن المعروف أن الرئيس يلتسين يسعى للحصول على دعم الدول الغربية لمواجهة المشاكل الاقتصادية الضخمة، وكان قد انضم إلى محادثات قادة منظمة الدول الصناعية السبع بعد قمة «ميونيخ» ١٩٩٢.

وكان وزراء مالية الدول الصناعية السبع قد اتفقوا في اجتماعهم الذي عقد بلندن يوم السبت الماضي على أهمية أن تسعى روسيا إلى علاقات أوثق مع صندوق النقد الدولي لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي بها.

«نيهون كيزاى» اليابانية:

التنسيق الجديد لمجموعة السبع

من الطبيعي أن تتزايد مطالبة أعضاء مجموعة السبع لليابان بتشجيع الطلب المحلى لديها فيما تهدف تلك الدول التى اختتمت اجتماعها فى لندن إلى تنشيط الاقتصاد العالمى، فإعادة بناء الاقتصاد العالمى أصبحت تعنى تنسيقا جديدا للسياسات بين الدول الصناعية، الأمر الذى يعنى اعادة بناء اليابان لاقتصادها بتنشيط الطلب المحلى.

أما عن مؤتمر مجموعة السبع فرغم انه لم يصدر عنه بيان ختامى مشترك خلافا للمعتاد إلا أن فحوى المؤتمر كانت أوضح من صدور مجرد بيان غامض غير مفهوم، فقد كان من الواضح اعتماد مفاوضات وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية على المبدأ الذى أكده كلينتون فى كلمته عن السياسة الاقتصادية الجديدة والذى أكد فيه أنه ينبغى أن تكون اليابان وألمانيا إلى جانب بلاده من محركات الاقتصاد العالمى، الأمر الذى يعنى انتهاء عصر السير وراء الولايات المتحدة واتباعها فى كل شىء وبداية عصر التنسيق ثلاثى الاقطاب.

وفيما يتصل بمسألة الخيار اليابانى فربما شعر وزير المالية بالضغوط الثقيلة من الولايات المتحدة وأوروبا لتنشيط الطلب المحلى، ولكن بصرف النظر عن ذلك فإن تنشيط الطلب المحلى يعد خيارا مهما

جدا لانعاش الاقتصاد اليابانى فى رأى غالبية اليابانيين، وبغض النظر عما جرى فى اجتماع مجموعة السبع فلابد من اتخاذ اجراءات عدة للخروج من الركود من أبرزها خفض ضريبة الدخل وزيادة مخصصات الاستثمارات العامة على المرافق وغيرها، وزيادة فعالية السياسات المالية. أما تنشيط الطلب المحلى فينبغى أن يكون خيارا يابانيا أولا وقبل كل شىء لانعاش اقتصاد البلاد، وليس استعدادا لمؤتمر قمة الدول الصناعية القادم. وبذلك يمكن خفض الفائض التجارى اليابانى الضخم وبدء طريق التنسيق ثلاثى الأقطاب.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

Le Monde

«لوموند» الفرنسية:

كلينتـــــون يتحـــــــدى أوربــا

بيل كلينتون سلاكم قدير فهو يتحدى أولا منافسا على امتداد ذراعيه وهو أوروبا التى يمكن وصف تبادلاتها مع الولايات المتحدة بأنها متوازنة عموما. ولكنه أكثر حذرا أمام اليابان التي يصل عجز الميزان التجارى الامريكي معها إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار.

فى مواجهة «الخصم» الاوروبى يستخدم الرئيس الامريكى ضرباته اليمينية وهى سياسة الحماية، اذ يقال الآن فى واشنطن ان مشروع الاتفاق الزراعى الذى ابرم فى نوفمبر ١٩٩٢ مع المجموعة الاوروبية غير متوازن وانه لم يكن هناك موجب لقبول ان تنتج المجموعة ١١ مليون طن من الزيوت النباتية سنويا، أما فيما يختص بصفقات القطاع العام فان واشنطن تحتج على تفضيل الاوروبيين للعروض الاوروبية التى لا تتجاوز ٣٪ من أسعار أو مناقصات البلدان الاخرى، وينسى الامريكيون ان لديهم قانونا مشابها يقضي بتفضيل العروض الامريكية.

اليوم يلاكم الرئيس الامريكى «ايرباص» الاوروبية أمام العاملين فى بوينج الذين سعدوا بسماعه وهو يقول إنه لو لم تكن الاوروبية لصناعة الطائرات تتلقى معونات حكومية لما استغنى صانع الطائرات الامريكى عن ٢٨ الف من عماله.

واقع الأمر ان المصاعب التى تلقاها بوينج ترجع الى الغاء طلبيات الطائرات التى اضطرت اليها الشركات الأمريكية التى تعانى فى سياسة اطلاق أسعار النقل التى كان قد قررها رئيس ديمقراطى آخر هو جيمي كارتر وقد ادت هذه السياسة الى تفجير حرب الأسعار الانتحارية بين مختلف شركات الطيران الأمريكية والتى ادت الى خسائر تقدر بحوالى مليارات دولار فى عام ١٩٩٢، ان «أمريكان اير ـ لاينز» تتحدث اليوم عن احتمال بيع اسطولها وتكريس امكانياتها لنشاطات اخرى أكثر ربحا وقبل أن يهاجم بيل كلينتون الطائرة الاوروبية لم لا يصلح القانون الخاص بالافلاس بما يسمح لشركة مثل T.W.A بأن تعفى من ديونها.

وكما هو واضح فان الرئيس الامريكى يستعد لاستخدام ذراعه «اليسرى» للملاكمة وهى سياسة التدخل، فقد اعلن مؤخرا عن معونات ضرائبية للمستثمرين فى القطاعات المتقدمة ونحن نراهن على انه سيستخدم الغرض الاتفاق الذى ابرم عام ١٩٩٢ والخاص بتمويل الطائرات المدنية، ويقضى نص هذا الاتفاق بالا تقدم قروض تزيد على ٢٥٪ لقطاع صناعة الطائرات.

٣

الكساد يعطل برامج المجموعة الأوروبية للقضاء على البطالة

□ بروكسل ـ خاص بالاندبندانت ـ و«العالم اليوم»:

تشعر المفوضية الأوروبية بحالة من الاحباط لعدم قدرتها على القيام بشيء سوى تقديم المنح لمعالجة الزيادة المستمرة في معدل البطالة في دول المجموعة.

وتاتى مشكلة البطالة والنمو الاقتصادى على رأس جدول الأعمال السياسى في كل دول المجموعة الاوروبية، وسط حالة من الشعور بخيبة الأمل، بسبب عدم وجود علاج واضح للكساد يحول دون تحقيق النموذج الاوروبى الذي كان يرجى منه تحقيق الرفاهية والترابط الإجتماعي.

والملاحظ الان أن المفوضية الاوروبية، التى هى بمثابة الجهاز المنظم لكل أولويات التحول الأخرى، مثل حماية البيئة والتى ما زالت عاجزة عن القيام باى شيء لانشغالها في السياسات الاقتصادية حيث تفتقر إلى القوة والقدرة على المبادرة.

المعروف أن قدرة المفوضية على العمل تنبع معظمها من دورها في إدارة المنح الاقليمية والصندوق الاجتماعي، الذى تنفق أمواله بصورة أساسية على برامج تدريب شباب العاطلين ومن يعيشون في مناطق محرومة.

وتشير الاحصاءات التى نشرت في شهر ديسمبر الماضى إلى أن ٩٪ من مواطنى المجموعة الأوروبية بلا عمل.. وأعلى معدل للبطالة في كل من ايرلندا «١٦,٩٪» وأسبانيا «١٦,٧٪» وبريطانيا «١٠,١٪» وفرنسا وإيطاليا «٩,٩٪» في كل منهما. وقد أدى انخفاض عدد الصناعات التى تحتاج إلى عمالة كبيرة إلا أن كثيرا من الناس يعتقدون أن نمو الاقتصاد لن يوجد فرص العمل الكافية لتقديم وعود سياسية بإيجاد فرص عمل للجميع.

وفي عام ١٩٩٠ كان نصف العاطلين عن العمل في المجموعة الاوروبية بلا وظائف لمدة عام او يزيد ونحو ثلثهم بلا عمل لمدة عامين على الاقل.

ففى إيطاليا على سبيل المثال، لم يجد ٧٨٪ من العاطلين لفترات طويلة أى عمل على الاطلاق.

وتقدر نسبة العاطلين في المجموعة الأوروبية من الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة بـ ١٨٪.. وتتضح ظاهرة البطالة بين الشباب بصورة خاصة في أسبانيا وإيطاليا، حيث يقترب المعدل من ٣٠٪.

وفي حديثه عن المأساة التى يمكن أن تنجم عن ذلك، أشار جاك ديلور إلى ضرورة القيام بشيء، حيث يستحيل العيش في وجود ثلاثة ملايين عاطل في كل دولة كبرى.. كما أكد على ضرورة الاستفادة من وقت الفراغ بطريقة بناءة.

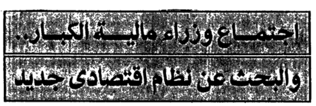
ويذكر أن المجموعة الاوروبية تحاول من وراء الكواليس تقديم ما لديها من أموال للبطالة طويلة المدى بصورة خاصة.. وتشير المشروعات التى تديرها السلطات المحلية في والتام فوريست شمال شرقى لندن إلى احتمال أن تكون هناك نتائج مفيدة إلى احتمال أن تكون هناك نتائج مفيدة لأى مشروع أوروبى حيث تتلقى هذه المنطقة ٨٢٠ الف استرلينى من خلال منح عديدة من المجموعة الاوروبية بشرط أن يوازى ذلك تمويل مماثل من الحكومة. وسوف تتلقى والتام فوريست هذا العام ٤٦٠ الف استرلينى من الصندوق الاجتماعى الاوروبى لبرامج التدريب المهنى، بالإضافة إلى دورات أرشادية لالفين من العاطلين لفترات طويلة.. وتشمل هذه البرامج التدريب على المهارات في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات وإدارة الاعمال وتوزيع الأغذية.





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٣



اجتماع وزراء مالية الكبار.. والبحث عن نظام اقتصادى جديد

عقد وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى اجتماعا غير رسمى يوم السبت ٢٧ فبراير الماضى فى لندن، ولم يصدروا بياناً ختامياً على اساس ان الاجتماع جاء لتعريف وزير الخزانة الأمريكى الجديد لويد بنتسن وكذلك نظيره الالمانى على بقية وزراء المال فى فرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا والمانيا.

ولكن ذلك لم يمنع من أن تسيطر المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها العالم الصناعى المتقدم على الساعات الخمس للمباحثات، وخاصة إرتفاع معدلات البطالة وإستمرارها فى الارتفاع والركود الاقتصادى وبطء النمو فى أوربا واليابان ومشاكل التجارة الدولية... الخ.

ومما يؤكد على أهمية اللقاء، مشاركة رؤساء المصارف المركزية فى الدول السبع مع وزراء المالية، ويعنى ذلك بالطبع التعرض لمسألة الية صرف العملات، وكذلك إستمرار إرتفاع سعر الين مقابل الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، مما يؤدى إلى مضاعفة الفوائض التجارية اليابانية فى تجارتها مع الشركاء الرئيسيين فى الغرب.

ورغم أن بنتسن يحضر أول لقاء مع نظرائه فى الدول السبع الكبار، ويقتضى واجب التعارف التلطيف والمجاملة، فإن هموم أمريكا الاقتصادية برزت ولاشك فى الإجتماع وإنعكست على مطالب أمريكا بشأن التجارة الدولية، ومطالبتها لشركائها بالتخلى عن أية إجراءات حمائية تجاه الخارج، وإتخاذها فى الوقت نفسه العديد من الإجراءات العقابية ضد الشركاء التجاريين، مثل رفع الجمارك على الواردات وزيادة الضرائب على الشركات الأجنبية ورأس المال الأجنبى العامل فى أمريكا.

تراجع عالمى

أهمية رئيسية لإجتماع وزراء مالية دول مجموعة السبع، هى أنه يأتى فى فترة يزداد فيها التراجع فى الاقتصاد العالمى ككل والغربى منه بشكل خاص. كما أن الاجتماع يأتى قبيل قمة المجموعة التى ستعقد فى طوكيو فى يوليو القادم وربما تكون أصعب قمم المجموعة.

وقد بلغ التردى الاقتصادى فى العالم الصناعى مرحلة حرجة كما تصفه مجلة الإئتمان التى يصدرها البنك الدولى فى عددها الأخير: «معدلات إجمالى ديون الولايات المتحدة ترتفع إلى مستويات لم نرها منذ العشرينات والثلاثينات. لقد انخفضت المدخرات وتضاعفت الديون بشدة فى العالم كله».

ولقد وصلت المديونية لمرحلة جديدة وقد تكون الولايات المتحدة وبقية العالم الصناعى قد دخلوا مرحلة طوارىء جديدة.. وعلى المحك الان القدرة على المحافظة على حالة الرفاة بعد الحرب رغم أن المطالبة بها تزداد بحدة. لقد وصلت مستويات الديون الحكومية فى بعض دول مجموعة السبع حدود عدم الاستقرار».

بالطبع اكثر من يدرك هذه المخاطر الاقتصادية هم وزراء المالية، ولاشك أن إجتماعهم (غير الرسمى) قد أصيب بما يعانى منه إقتصاد الغرب، ومن لقائهم خرج كل منهم بما سيفكر فيه حتى يوليو ليعد خطة يطرحها رئيس دولته فى قمة طوكيو.. ومهما كانت الخطط فإن إنقاذ الإقتصاد الغربى لايمكن أن يكون فقط على حساب العالم النامى (نحن وغيرنا) الذى لم يبق لديه الكثير لامتصاصه، وسيكون على العالم الصناعى البحث عن نظام إقتصادى جديد.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

* * *

ميجر يسبح ضد التيار

● الهزيمة البرلمانية التي منيت بها الحكومة البريطانية بشأن التصديق على «ماستريخت» لا تعني أن بريطانيا لن تصادق في النهاية على المعاهدة

المفاجأة الوحيدة التي حملتها الهزيمة البرلمانية القاسية التي مني بها رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بشأن اجراء هامشي يتعلق بالتصديق على معاهدة «ماستريخت» للوحدة الأوروبية، لم تكن في الهزيمة نفسها وانما في عدد نواب حزب المحافظين الحاكم المعارضين الذين صوتوا الى جانب المعارضة.

فعلى الرغم من أن معارضة جناح من حزب المحافظين لتوثيق العلاقات مع اوروبا باتت حقيقة معروفة وجزءا من الحياة السياسية اليومية في بريطانيا، فإن ضخامة عدد «المعارضين» في صفوف الحزب شكلت هزة كبيرة للحكومة ولمركز ميجر محليا وأوروبيا، وكشفت عن حجم التحديات التي تواجهها حكومته لتمرير معاهدة الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوروبية التي لم تتخلف عن التصديق عليها حتى الآن سوى بريطانيا والدانمارك.

وفي حين ان هذه الهزيمة تهدد بتأخير تصديق بريطانيا على المعاهدة لفترة اطول بكثير مما كان متوقعا، الا انه لا يمكن اعتبارها مؤشرا على أن المعاهدة لن تحظى في النهاية بموافقة البرلمان، لعدة أسباب.

فمن جهة يعرف مؤيدو ومعارضو المعاهدة أن مسيرة الوحدة السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية ستمضي قدما سواء صادقت بريطانيا على المعاهدة أم لا، وأن الخسائر المستقبلية لتخلف بريطانيا عن قطار الوحدة تفوق كثيرا اي مكاسب هامشية انية محدودة، وتقلص بشدة من أهمية حجة المعارضين بأن ماستريخت «تنتقص من السيادة البريطانية».

ومن جهة اخرى، لا يعارض حزبا المعارضة الرئيسيان (العمال والأحرار الديمقراطيون) معاهدة ماستريخت، وان كانا يستخدمان اجراءات التصديق عليها كوسيلة لزعزعة مركز الحكومة.

ومن جهة ثالثة، فان الدانمارك التي كانت قد رفضت المعاهدة في استفتاء شعبي في منتصف العام الماضي، تتجه، وطبقا لاستطلاعات الراي، الى الموافقة عليها في استفتاء ثان سيقام في مايو (ايار) المقبل، الأمر الذي سيضعف موقف بريطانيا ويعزز عزلتها على المستوى الاقليمي. وعلى ذلك، من المرجح أن يواصل ميجر مقاومة الضغوط لإجراء استفتاء شعبي على المعاهدة وأن يعمل على تأخير عرضها على البرلمان لإقرارها بصفة نهائية، ربما حتى ما بعد الاستفتاء الدانماركي، بعد أن أكدت الهزيمة التي مني بها في البرلمان أن المضي قدما في اجراءات التصديق عليها حالياً لا يعد فقط سباحة ضد التيار وانما «انتحاراً سياسياً».

رياض مقدادي

هزيمة عنيفة للحكومة البريطانية لرفض البرلمان

تعديل اتفاقية ماستريخت

رئيس حزب المحافظين يستبعد اجراء استفتاء شعبى على الاتفاقية

لندن من محمد الحناوى ووكالات الانباء - فى اول هزيمة من نوعها تلقاها حكومة حزب المحافظين فى بريطانيا منذ عام ١٩٨٦ فيما يعد انتكاسة سياسية ونفسية لصورة رئيس الوزراء جون ميجور داخل وخارج بريطانيا، ورفض مجلس العموم البريطانى(البرلمان) باغلبية ٣١٤ صوتا مقابل ٢٩٢ الموافقة على اجراء تعديل بسيط على اتفاقية ماستريخت للوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية. وجاءت هزيمة حكومة ميجور القاسية بفارق ٢٢ صوتا بسبب تصويت ٢٦ نائبا محافظا الى جانب حزب العمال والاحرار الديمقراطيين ضد اجراء التعديل، مما ادى الى احراج الحكومة البريطانية ومنح النواب المعارضين مزيدا من الوقت للضغط من أجل اجراء استفتاء شعبي فى البلاد على اتفاقية ماستريخت.

وأشارت المصادر السياسية المقربة من رئاسة الوزراء البريطانية الى ان هزيمة حكومة ميجور لن تؤثر على اتفاقية ماستريخت نفسها ولن تجبرميجور على تاجيل تصديق بريطانيا على الاتفاقية الى فترة طويلة بعد اجراء استفتاء الدانمارك عليها. ويتعلق التعديل الذى طرح على البرلمان بأسلوب تعامل أعضاء اللجان التابعة للمجموعة الأوروبية بالقضايا الاقليمية وهو الأمر الذى يرفضه المتمردون داخل حزب المحافظين ويعتبرونه إنتقاصا للسيادة البريطانية.

وأدت أنباء هزيمة حزب المحافظين فى التصويت البرلمانى الي تراجع سعر الجنيه الاسترلينى فى اسواق المال حيث انخفض سعره فى السوق الامريكية بمعدل فينينج واحد مقابل المارك الألمانى كما واصل خسائره فى السوق الاوروبية. وقد استبعد «نورمان فولر» رئيس حزب المحافظين اجراء استفتاء على اتفاقية ماستريخت فى بريطانيا كما حاول تهدئة المخاوف فى اسواق المال وبين شركاء بريطانيا فى المجموعة الأوروبية حول مغزى الهزيمة. ووصف «تونى بلير» أحد كبار السياسيين فى حزب العمال المعارض رفض التصديق على التعديل بانه انتصار ساحق بينما حاول دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني التقليل من أهمية الهزيمة، مؤكدا ان بريطانيا سوف تصدق على الاتفاقية وأن التصويت البرلمانى الأخير لن يؤدى سوى إلى تاجيل تصديق البرلمان على الاتفاقية لفترة غير طويلة.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هزيمة قاسية لميجر في التصويت على ماستريخت

لندن: «الشرق الأوسط» ووكالات الأنباء

مني رئيس الحكومة البريطانية جون ميجر بهزيمة قاسية في تصويت مجلس العموم على تعديل تفصيلي طلبه حزب العمال المعارض على احد بنود اتفاقية ماستريخت الخاصة بالتكامل أوروبياً.

فقد خذل عدد من نواب حزب المحافظين المعارضين للاتفاقية ميجر وحكومته، وصوتوا الى جانب حزب العمال وحزب الديمقراطيين الاحرار والاحزاب الايرلندية الشمالية مما ادى الى هزيمة الحكومة بفارق 22 صوتا. اذ صوت مع التعديل العمالي المتعلق بضرورة انتخاب الممثلين الاقليميين بدلا من تعيينهم، والذي سيؤخر التصديق على الاتفاقية، 314 نائبا وصوت ضده 292 فقط.

بين كبار الساسة الذين تحدوا الحكومة وصوتوا ضدها الوزير السابق جون بيفن، كما تمرد وامتنع عن التصويت الوزير السابق كينيث بيكر وزير الداخلية ورئيس حزب المحافظين السابق، ولم يصوت الوزير السابق ديفيد هوويل الرئيس الحالي للجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم. وقد ادى اخفاق الحكومة في السيطرة على المتمردين المحافظين من حرمانها فرصة الاستفادة من كسبها اصوات النواب القوميين الاسكوتلنديين والويلزيين، الذين يصوتون عادة مع حزب العمال، ويعتبرون عموما على يساره.

وكان بعض الوزراء قد قطعوا وعودا مغرية على القوميين الاسكوتلنديين والويلزيين بتخصيص عدد يطالبون به من المقاعد الاقليمية.

هذه الهزيمة تعتبر نكسة شخصية كبرى لميجر محليا واوروبيا، وستؤخر اقرار اتفاقية ماستريخت، الا انها لا تهدد عمليا باسقاط الحكومة. وهي من جهة ثانية الهزيمة الاولى من نوعها لحكومة المحافظين منذ 1986.

بالنسبة لحزب العمال، فإن قيادته تؤيد الاتفاقية لكنها تعارض موقف الحكومة حيال الشق الاجتماعي المتعلق بحقوق العمال الذي سبق ان الغاه ميجر.

اما في بروكسل علق وزير الخارجية الدنماركي نيلس هيلفيج بيترسن على نتيجة التصويت البريطاني بقوله انه لن يؤثر في البرنامج الزمني الذي وضعته الدنمارك لاقرار الاتفاقية.



قضايا الاقتصاد والوحدة الأوروبية في الانتخابات الفرنسية

يبدو ان أوضاع الاقتصاد والعملة والبورصة في فرنسا سوف تكون مادة مهمة في مواقف الاحزاب والقوى السياسية المختلفة في الايام المقبلة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي تجرى الاحد بعد القادم.

كذلك فإن اتفاقية ماستريخت والوحدة الاقتصادية لدول الجماعة الاوروبية تشكل بدورها مادة للشد والجذب بين الاحزاب الفرنسية المتنافسة في الانتخابات.

واذا كانت احزاب اليمين الفرنسي التي ترجح التوقعات ان تكسب اغلبية مقاعد الجمعية الوطنية الفرنسية، قد ركزت على ضرورة انعاش الاقتصاد الفرنسي البطيء في الوقت الراهن فإن ذلك ورغم تشجيعه للبورصة الفرنسية إلا أنه يثير القلق بالنسبة للفرنك الفرنسي لأن احتمالات تخفيض اسعار الفائدة الفرنسية كآلة لحفز الاستثمارات الجديدة ورفع معدلات النمو ومستوى التشغيل في الاقتصاد الفرنسي تعني في الوقت نفسه اضعاف موقف الفرنك الفرنسي الذي يعاني اساسا من تدهور موقفه مقابل المارك الالماني بصفة خاصة.

ونظرا لأن أي تدهور كبير في سعر الفرنك الفرنسي يمكن ان يؤدي إلى غضبة فرنسية شعبية ورسمية والى المطالبة بخروج فرنسا من آلية الصرف الأوروبية بما قد يؤدي في الحال الى انهيارها، فإن باقي دول الجماعة الاوروبية تترقب بقلق شديد تطورات حملة الانتخابات البرلمانية الفرنسية.

ونظرا لأن قوة المارك ازاء الفرنك الفرنسي تشكل عاملا حساسا بالنسبة للفرنسيين يمكن ان يحدد موقفهم من النظام النقدي الأوروبي ومن الوحدة الاقتصادية الأوروبية برمتها، فإن السلطات النقدية الالمانية قد تلجأ لخفض اسعار الفائدة على المارك في اجتماع البوندسبنك- البنك المركزي الالماني- يوم الخميس ١٨ مارس الجاري بغرض دعم الفرنك الفرنسي. واذا كانت الحكمة وضرورة الحفاظ على الوحدة الأوروبية تتطلب من البوندسبنك تخفيض اسعار الفائدة فان هذا التخفيض لن يكون ضد مصالح المانيا لانه سوف يؤدي على الارجح الي تراجع محدود للمارك مقابل العملات الرئيسية وضمنها الفرنك الفرنسي مما سيؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الالمانية في الأسواق الخارجية وبخاصة في السوق الفرنسي.

ويبدو أن المانيا التي رفعت أسعار الفائدة لتكافح التضخم وتدعم المارك لتصدير اعباء التضخم للدول الاخرى قد آن لها ان تخفض الفائدة والمارك لزيادة صادراتها وانعاش اقتصادها وفي ذلك فائدة لها ولفرنسا وانقاذ للوحدة الأوروبية.

العالم اليوم

١٠٢٠١



مصير آلية سعر الصرف والوحدة المالية الأوروبية

الانتخابات البرلمانية الفرنسية المقبلة تقرر

تبدأ في الحادي والعشرين من الشهر الجاري



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣



□ لندن - من صموئيل بريتن:

ستبدأ المرحلة الاولى من الانتخابات الفرنسية العامة في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. وستبدأ الثانية والاخيرة من هذه الانتخابات البرلمانية في الثامن والعشرين من الشهر الجاري.

وتعلو اهمية هذه الانتخابات بالنسبة الى اقتصادات دول اوروبا الغربية، بما فيها بريطانيا، اهمية اي تدبير يعلنه وزير الخزانة البريطانية في خطاب الموازنة التقليدي الذي سيلقيه في مجلس العموم البريطاني الثلثاء المقبل لانه من المحتمل ان تقرر الانتخابات الفرنسية مصير الية سعر الصرف الاوروبية ومصير المشروع الاكثر طموحاً الا وهو مشروع الوحدة المالية الاوروبية.

وأذا قورنت اهمية الانتخابات الفرنسية بالمناورات والحرتقات التي يقوم بها بعض النواب البريطانيين حول التصديق على معاهدة «ماستريخت»، لتبين للمراقب اللبيب ان المناورات النيابية البريطانية ما هي الا لعب اطفال. فكما ان العلاقات الالمانية الفرنسية هي في مكان القلب من النظام السياسي في دول المجموعة الاوروبية، فان هذه العلاقات هي ايضاً في مكان القلب من العلاقات المالية في دول المجموعة الاوروبية.

وترمز الى هذه العلاقة الالمانية الفرنسية سياسة ابقاء الفرنك الفرنسي قوياً، وتعني هذه السياسة تصميم الحكومة الفرنسية على البقاء في الية سعر الصرف الاوروبية والحؤول دون خفض قيمة الفرنك الفرنسي ازاء المارك الالماني. كما ان تعبير «فرنك فورت» (الذي يعني، اذا ترجم من الفرنسية الى العربية الفرنك القوي) هو تورية وتلاعب لفظي بكلمة «فرانكفورت»، وهي المدينة الالمانية التي يتخذ «البندسبنك» الالماني منها مقراً له.

فاذا بقيت سياسة ابقاء الفرنك الفرنسي قوياً «حية» بعد الانتخابات الفرنسية، ستكون هذه السياسة بمثابة نظفة الوحدة الاوروبية في المستقبل، اي الوحدة المالية وربما الوحدة السياسية. اما اذا خرجت فرنسا من الية سعر الصرف الاوروبية، فلن يبقى في المجموعة الاوروبية الا كتلة المانية، ما يجعل الاستمرار في تسمية «مخلوق» من هذا القبيل «اوروبياً» لا مسوغ له. ومن غير المحتمل ابداً ان تبقى شبه الجزيرة الايبيرية (اسبانيا والبرتغال) في المجموعة الاوروبية اذا تحولت هذه المجموعة الى كتلة المانية.

وتلتزم المعارضة الفرنسية المحافظة الرسمية سياسة ابقاء الفرنك قوياً، وهي المعارضة التي من المنتظر ان تفوز في الانتخابات الفرنسية وتحل محل الاكثرية الاشتراكية الراهنة، لكن من البديهي ان يزيد احتمال وجود وزارة فرنسية جديدة بعد الانتخابات المقبلة الشكوك السائدة حالياً.

ومن المنتظر ان تراقب اسواق صرف العملات بعين متيقظة لا الانتخابات الفرنسية وحسب، بل

المفاوضات التي لا بد آتية في اثر هذه الانتخابات، التي ستنتهي باختيار رئيس يميني لوزراء فرنسا يستطيع الرئيس فرنسوا ميتران، الاشتراكي، ان يتعايش معه، كما ان برنامج هذه الحكومة الجديدة سيكون موضع رصد اسواق صرف العملات.

وتوجد رياح كثيرة تهب كما يشتهي الفرنك الفرنسي، وهي رياح لم تتيسر للجنيه الاسترليني في الاربعاء الاسود في ايلول (سبتمبر) الماضي عندما اضطرت الحكومة البريطانية الى سحب عملتها من الية سعر الصرف الاوروبية.

ولعل اهم هذه «الرياح» هو الدعم الذي ينعم به الفرنك الفرنسي من «البندسبنك» الالماني، وفيما لم يتورع البنك المركزي الالماني ابداً عن الاعراب عن وجهة نظره القائلة بان قيمة الجنيه الاسترليني مبالغ فيها، يبدو هذا البنك ملتزماً بشكل كامل ابقاء قيمة الفرنك الفرنسي ازاء المارك الالماني على حالها الراهنة.

والحقيقة هي انه اذا نظر المراقب الى ما يسمى اساسيات الاقتصاد الفرنسي تبين له ان الفرنك الفرنسي يجب ان يكون اقوى من المارك الالماني فمعدلات التضخم الفرنسي هي ٢.١ في المئة، اي نصف ما هي عليه في المانيا. كما ان تكاليف اليد العاملة بالوحدة الانتاجية، وبالفرنك الفرنسي قلت الآن بمقدار عشرة في المئة عما كانت عليه عام ١٩٨٧.

اضف الى هذا ان العجز في الموازنة الفرنسية ادنى من العجز في الموازنة الالمانية، وحساب فرنسا الجاري هو تقريباً في وضع التوازن.

وبالاضافة الى هذا كله لا ترغب الحكومة الالمانية، كما لا يرغب البندسبنك في اي ارتفاع اضافي في سعر المارك الالماني كتدبير لمكافحة التضخم، بخلاف ما كانت الحكومة والبندسبنك يرغبان فيه منذ عامين.

والعكس هو الصحيح فالسلطات الالمانية ترغب في تجنب زيادة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ [illegible]

الضغوط الإنكماشية الراهنة الموجودة في قطاع التصدير، ومن البديهي ان من شان رفع قيمة المارك الالماني ان يكون شوكة في حلق هذا القطاع في الوقت الحاضر.

ويمكن [illegible] في دفاعات الية سعر الصرف الاوروبية عام ١٩٩٢ في ان المضاربين كان لديهم تواريخ ومواعيد محددة معينة نصب اعينهم وموضع استهدافهم، أي الاستفتاءان الفرنسي والدنماركي. وفيما اقترب موعدا هذين الإستفتاءين، كان من الملائم للمضاربين التخلي عن العملات التي كانت موضع شك، حتى لو كان هناك خط ضئيل لانخفاض قيمة هذه العملات إذ كانت المراهنة عملياً ذات اتجاه واحد، اي لم يكن من المتوقع ابداً ان ترتفع قيمة هذه العملات، بل ان تتجه، اذ تغيرت، نزولاً. اما في الوقت الحاضر، فلا يوجد موعد محدد واحد بقدر ما يوجد في الواقع «فترة خطر» تمتد من حوالي الآن وحتى اول بيان سياسي عام تلقيه الحكومة الفرنسية المقبلة.

والأمر الرئيسي الذي «يحابي» الفرنك الفرنسي او يتجه بما فيه مصلحة هذا الفرنك هو المشاعر العامة، لا الدفاعات الفنية. وحتى الذين يتوقعون في الاسواق خفض قيمة الفرنك الفرنسي، لا ينتظرون ان تتجاوز نسبة هذا الخفض حوالي خمسة في المئة.

ولا يرغب هؤلاء في ان يتورطوا في حال ارتفعت قيمة الفرنك الفرنسي العائم او استعادت عافيتها. وهكذا يتضح ان «معاداة» العملة الفرنسية الآن يتطلب براعة وحذراً اكثر مما تطلبت معاداة الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية والبيزيتا الاسبانية في الخريف المنصرم. ومع هذا كله، لا يزال عدد كبير من محللي الاسواق الناطقين باللغة الانكليزية يتوقع خفض قيمة الفرنك الفرنسي، او يتكهن بذلك، كما ان هؤلاء معادون «عقائدياً» لفكرة ابقاء الفرنك الفرنسي قوياً.

والامر الوحيد الذي يمكن ان يقضي على سياسة ابقاء الفرنك قوياً هو اذا عادت النخبة الفرنسية صانعة السياسة عن هذه السياسة اذ كان التفكير الرئيسي المعارض لسياسة ابقاء الفرنك قوياً يتمثل في عدم الرغبة في مواجهة تكاليف خفض التضخم، كما يحدث في معظم الدول.

اما منتقدو سياسة ابقاء الفرنك قوياً فقد كان من الصعب اخيراً اهمالهم واهمال تفكيرهم على هذا الاساس فما لا شك فيه ان فرنسا تعاني تراجعاً اقتصادياً خطيراً، فمستوى الانتاج تدنى ثلاثة في المئة الى اقل مما كان عليه منذ عام، كما ان معدل البطالة يرتفع باتجاه الوضع الذي هو عليه في بريطانيا.

ولا تكمن المشكلة في التنافسية الفرنسية. فارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي ازاء العملات الاوروبية الاخرى باستثناء المارك الالماني، منذ ايلول (سبتمبر) الماضي، يعوضه تحسن مماثل في تنافسية فرنسا على مدى السنوات الاربع التي سبقت ايلول الماضي وذلك بسبب تراجع التكلفات المحلية.

ويستند الان ماديلان، السياسي الفرنسي الذي يحتل موقع الوسط اليميني الذي خالف زملاءه في هذا المعسكر واعتنق سياسة تعويم الفرنك الفرنسي، في تفكيره الى مبدأ اسعار الفائدة. والخليق بالساسة الفرنسيين ان يصغوا الى هذا «الزميل» بدلاً من التأفف منه ومن آرائه فهناك مشكلة ذات وجهين فحتى لو كانت اسعار الفائدة الاسمية في فرنسا تماثل الاسعار في المانيا، فاسعار الفائدة الحقيقية اعلى من الاسعار الالمانية بسبب نجاح فرنسا في التغلب على التضخم. ثانياً تحتاج اسعار الفائدة في الاسواق الفرنسية حالياً الى ان تكون اعلى من اسعار الفائدة الالمانية بثلاثة في المئة بسبب الغموض والشكوك المحيطة بنتائج الانتخابات الفرنسية.

ولدى الدوائر الحاكمة الفرنسية نوع من الرد على هذا اذ تم تثبيت سعر الفائدة الاساسية، التي يتم على اساسها اقراض الشركات الفرنسية المحلية، على عشرة في المئة، لاسباب منها الضغوط الحكومية، ومنها ان بنك فرنسا المركزي يتعهد اقراض المصارف الى حد ما بسعر هو اقل من السعر الرسمي. والنقطة الاهم هي ان معظم الاقراض في المانيا وفرنسا، للشركات كما لمشتري المنازل على اساس متوسط او طويل المدى.

ويقول المنتقدون ان هناك حدوداً للمدة التي تستطيع المصارف الفرنسية معها ان تمول الشركات وتساعدها وتدعمها، وان اسعار الفائدة القصيرة الاجل مهمة ولو كانت اهميتها في فرنسا اقل من اهميمتها في بريطانيا.. وان اسعار الفائدة الطويلة الاجل الحقيقية التي تزيد عن خمسة في المئة عالية جداً في فترة تتسم بالركود الحاد.

وتتناول سياسة اليمين الفرنسي المستقيمة او الاساسية خفض تكاليف سياسة ابقاء الفرنك قوياً عن طريق التحرك الهادف الى تعزيز الصدقية، كالتحرك نحو اعطاء بنك فرنسا استقلالاً على نحو مبكر، وتحرك «قلب» المجموعة الاوروبية بسرعة نحو الوحدة المالية.

وهذه الفكرة الاخيرة ستلقى معارضة قوية من «البندسبنك» الذي يصر على المضي نحو الوحدة المالية بالسرعة المنصوص عليها في معاهدة «ماستريخت»، على الاقل على اساس ان المانيا نفسها لن تكون مستعدة او مهياة قبل ذلك لدخول وحدة مالية او للمشاركة فيها.

والبندسبنك ليس مسؤولاً مباشرة عن سياسة صرف العملات، الا انه من المحتمل ان يكون في وضع التاثير في الوحدة المالية الاوروبية اكثر مما كان في وضع التاثير في



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

الوحدة المالية الالمانية.

والمفارقة في الأمر كله تكمن في ان الحاجة الى سياسة ابقاء الفرنك قوياً تنتفي اذا كانت هذه السياسة حققت مصداقية كاملة. وفي هذه الحال تحدد فرنسا اسعار الفائدة على اساس الا تكون اعلى مما تدعو ضرورة ابقاء الاسعار المحلية مستتبة، وتحل فرنسا محل المانيا كالدولة الركن والثقل في الية سعر الصرف الاوروبية.

إلا انه من سوء الحظ ان سجل صدقية هذه السياسة ليس طويلاً بما فيه الكفاية لكي يؤدي الى نتيجة من هذا القبيل فلم تستمر فترة تدنت فيها اسعار الفائدة الفرنسية قليلاً عن اسعار الفائدة الالمانية (عام ١٩٩١) الا وقتاً قصيراً.

وفي الاخير، ستكون السرعة التي تتراجع بها اسعار الفائدة الالمانية، وسيكون مدى هذا التراجع العنصرين الرئيسيين المؤثرين في مدى تكاليف سياسة ابقاء الفرنك قوياً، وفي احتمال احتفاظ الحكومة الفرنسية الجديدة بهذه السياسة او التخلي عنها. ولا يدرك المحللون في بريطانيا واميركا ان سياسة ابقاء الفرنك قوياً تمثل انجازاً سياسياً واقتصادياً يستحق «صراعاً» للحفاظ عليه.

FINANCIAL TIMES

«الفاينانشيال تايمز»

ضرورة التصديق على ماستريخت

ستصدق بريطانيا على معاهدة ماستريخت، وإذا لم تفعل ذلك فستفقد نفوذها فى أوروبا، وربما تفقد حكومة المحافظين بزعامة جون ميجور، وهذا هو السبب فى ترجيح ان يصدر التشريع المتعلق بالتصديق على المعاهدة خلال الأشهر الستة المقبلة.

وتوضح الهزيمة التى لقيتها الحكومة منذ أيام فى البرلمان بشأن تعديل بسيط على معاهدة ماستريخت ان حزب المحافظين منقسم على نفسه وان رئيس الوزراء يحكم من موقع الضعف البرلمانى، ولكن هذه الهزيمة تؤكد ماكان معروفا من قبل ولكنها لا تعنى القاء المعاهدة من النافذة، فهذه المعاهدة ـ على الرغم من انها ليست مثالية ـ هى نتاج لمفاوضات طويلة تم خلالها تقديم مجموعة من التنازلات لبريطانيا، والمناقشات الدائرة حول ما اذا كانت المعاهدة تمثل خطوة صوب تشكيل دولة فيدرالية أوروبية هى مناقشات عقيمة، وحتى هؤلاء الذين لا يرغبون فى الاقرار بمزايا ماستريخت باعتبارها تطورا منطقيا للسوق الموحدة، ينبغى أن يقبلوا الحقيقة التى مفادها ان المعاهدة تمثل بالنسبة لبريطانيا الحد الأدنى من الثمن الذى ينبغى ان تدفعه من أجل وجودها داخل البيت الأوروبى.

وينبغى على جون ميجور أن يفعل كل ماف وسعه لكى يوحد صفوف حزب المحافظين بحيث يعلو صوت الأغلبية، حيث إن جون سميث زعيم حزب العمال المعارض يسعى لتوحيد حزبه بمحاولة مهاجمة الحكومة كلما سنحت الفرصة، ويمكن لميجور ان يقترح اجراء استفتاء بشأن موافقة بريطانيا على العملة الأوروبية الموحدة حتى يقوى موقفه.

محادثات «تكاليف» الوحدة الألمانية وصلت إلى طريق مسدود

بون - ر - وصلت المحادثات بين المستشار الألماني هيلموت كول وزعماء ٢٦ ولاية المانية بشان التوصل لاتفاق حول تكاليف الوحدة الالمانية الى طريق مسدود.

وذكرت مصادر رسمية المانية ان المحادثات التى استغرقت يومين لم تحقق سوى تقدم ضئيل بشان حل مشكلة تمويل تكاليف عملية الوحدة والتى تثير خلافات شديدة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الالمانية.

واشارت المصادر الى أن مسئولين من الجانبين اجتمعوا للتوصل الى حل وسط بشان تقاسم تكاليف الوحدة بين الحكومة والولايات إلا انه لم يتم التوصل لهذا الاتفاق.

واكدت المصادر ان هذا الاتفاق من الضرورى التوصل اليه من أجل استعادة ثقة الناخبين الالمان الذين يواجهون ظروفا مادية صعبة منذ توحيد شطرى المانيا قبل عامين.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٣

لو فشلت ماستريخت :

أوروبا تنتظرها كارثة

«الإيكو» يهزم الدولار بالقاضية !

يعتبر اللورد « جون ايتويل » زميل كلية « ترنتي » بجامعة « كامبريدج » والمتحدث بإسم حزب العمال بمجلس اللوردات البريطاني ، واحدا من ابرز الاقتصاديين المهتمين والعالمين ببواطن الأمور الخاصة بمعاهدة الوحدة الأوربية المعروفة بمعاهدة « ماستريخيت » التي دار ومازال حولها جدلا كبيرا منذ ان وقع عليها زعماء دول المجموعة الأوربية الـ ١٢ في السابع من فبراير عام ١٩٩٢ ، خاصة بعد إعتبار الاول من يناير ١٩٩٣ بداية لتطبيقها ومازامن مع ذلك من مشكلات عويصة مازال البحث عن حلول لها جاريا حتى الآن .

من هنا ياتي حديث « جون ايتويل » حول المعاهدة كضوء كاشف يزيل الغموض عن وجه هذه المعاهدة التي ربما تكون واحدة من اخطر المعاهدات الدولية في تاريخ البشرية .

* خطا ماستريخيت

يقول « لورد ايتويل » : إن الخطا الذي وقع فيه واضعو ماستريخيت هو تحديد اهداف نقدية محضة للمعاهدة دون الاخذ في الاعتبار ماهو واقع فعلا من احوال إقتصادية تخص العمالة والنمو والميزان التجاري وخلافه . في كثير من الدول الـ ١٢ ، وهو الامر الذي يجعل من تطبيق هذه البنود او الشروط النقدية بالنسبة لبعض الدول كارثة حقيقية تهدد بفشل المعاهدة .

فمن شان تطبيق بنود المعاهدة الخاصة بالنقد الأوربي ، ان تزداد المضاربات مما يحمل بعض الحكومات الأوربية اعباء المحافظة على مصداقية عملائها في الأسواق الماليه وهو الأمر الذي لاتستطيعه واقعيا .. والمفروض ان يتحقق نوع من الاستقرار النقدي اولا حتى تتمكن هذه الحكومات من مواجهة مشكلاتها الاقتصادية الناجمة عن ظروفها الخاصة مضاف إليها المشكلات الناجمة عن تطبيق بنود المعاهدة .

ورغم ذلك فإن الوحدة النقدية لاوربا لو تم تطبيقها فلسوف تتيح نوعا من الاستقرار يمكن من خلاله معالجة معظم المشكلات الاقتصادية ولكن المشكلة هي كيف يتم تحقيق هذه الوحدة النقدية في


جون ايتويل

ظل إقتصاديات مختلفة نسبيا من دولة لاخرى .

وليس امام المجموعة الاوربية حلول وسطية فإما ان تتحمل بعض دولها تبعات تطبيق بنود المعاهدة واهمها وحدة النقد الاوربي وإما ان يتقوض المشروع كله ، وتثبت الدراسات ان نتائج إنقاذ بنود المعاهدة - رغم صعوبته - اقل ضررا بكثير من إلغائها ، إذ ان ذلك سيؤدي إلى عدم إستقرار نقدي وبالتالي إقتصادي ربما يمتد إلى سنوات وسنوات سيؤثر بلا شك على جميع معدلات التنمية .

... وبعدها ...

وعن الدول التي ربما تاخذ بنظام النقد الاوربي الموحداسرع من غيرها حيث يسمح اقتصادها بذلك يضيف « ايتويل » : ان فرنسا والمانيا وربما ايطاليا على استعداد اكثر من غيرها لتنفيذ بنود المعاهدة حيث ان تبعات ذلك بالنسبة لها اقل من غيرها ، بل ربما يحقق لها ذلك ميزات تحرص عليها ولذلك يصبح واردا ان تبادر بعمل ذلك دون إنتظار لغيرها رغم ان هذا من شانه التاثير المباشر على الدول الاخرى .

ويرجح إيتويل ان يحدث هذا حيث ان فرنسا تعتقد ان الاتفاقية هي العامل الاكثر تاثيرا في ضمان إحتواء المانيا في اطار اوربا الموحدة كما ان المانيا تعتقد ان ذلك من شانه خلق اقتصاد اوربي قوي يمكنها من إعادة بناء ومواجهة مشكلات نصفها الذي كان يعرف بالمانيا الشرقية .

* الدولار .. مع السلامة

وبالنسبة للنتائج المتوقعة لتطبيق بنود المعاهدة - الوحدة النقدية خصوصا - على المستوى الدولي ، يؤكد لورد ايتويل ان العملة الاوربية الموحدة سيكون لها السيادة على الاقتصاد الدولي وسيتراجع دور الدولار الامريكي حتى ان امريكا - كما هو متوقع - ستجد نفسها في حاجة إلى مزيد من الاقتراض من الدول الاخرى بينما سيفضل المولون التعامل مع إوربا عن التعامل مع امريكا لان عملة اوربا ستكون اكثر جاذبية وقوة .

ومعنى هذا ان تكون معدلات النمو في اوربا اكثر منها في امريكا إلا إذا اتبعت امريكا سياسات نقدية واقتصادية تضمن لها التعاون مع الملابسات الجديدة حيث سيكون من الصعوبةبمكان ان تنتهج اية دولة سياسة اقتصادية مستقلة بعيدة عن الدول الاخرى ويعتقد ان امريكا مدركة لذلك وانها تعد استراتيجية اقتصادية يمكن وصفها بأنها استراتيجية دولية بمعنى توسيع إطار تعاملها لتشمل اكبر قدر من الرقعة الجغرافية للعالم ولكن يبقى ان تستطيع اوربا التغلب على مشكلات التطبيق لتقليل حجم تبعات بعض الدول الـ ١٢ ، فاذا مااستطاعت ذلك وتم خلق العملة النقدية الاوربية الموحدة والتعامل بها والالتزام ببقية بنود المعاهدة فان ذلك من شانه ان يجعل من اوربا قوة اقتصادية عظيمة تستطيع بالتنسيق والتعاون التغلب على جميع مشكلاتها بل وتحقيق مستوى عظيم من الازدهار الذي ينعكس على العالم كله دون شك .



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٢

بريطانيا واتفاقية «ماستريخت»

مازالت اتفاقية ماستريخت تثير العديد من التساؤلات والتخوفات حول مستقبلها، وامكانية وضعها فى التطبيق، وقد برز ذلك مؤخرا عقب الخلاف الذى نشا داخل مجلس العموم البريطانى، حينما تقدمت حكومة «جون ميجور» بمشروع قانون خاص بتعديل احد بنود المعاهدة. خاصة ان هذا الرفض قد ضم الى جانب حزب العمال والأحرار، بعض اعضاء حزب المحافظين الحاكم، الأمر الذى دعاهم الى تبنى الدعوة لاجراء استفتاء عام على المعاهدة، وامكانية انضمام بريطانيا اليها.

وفى هذا السياق يمكن التساؤل عن مغزى استمرار القائمين على شئون الجماعة، فى معاندة الواقع، والتمسك برفض ادخال اية تعديلات على هذه الاتفاقية. اذ ان الأحداث الجارية تؤكد على ضرورة تعديل المسار الأوروبى الحالى لياخذ بعين الاعتبار طبيعة الواقع الاقتصادى الأوروبى، وبالتالى الاقتناع بضرورة علاج الخلل الراهن، لتنسيق السياسات وتعديلها فى ضوء أهداف مشتركة محددة لصالح الأطراف جميعا، بما فيها النمو القابل للاستمرار.

مع مراعاة الظروف الدولية السائدة، والبيئة الاقتصادية التى تتحرك فيها اقتصادات هذه المجموعة، وذلك حتى تتمكن من تثبيت اقدامها، باعتبارها احد القوى الرئيسية الفاعلة فى النظام الاقتصادى الدولى ككل..



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٣

بعد اتفاق الحكومة والمعارضة فى ألمانيا

البوندسبنك قد يغير سياسته

□ باريس - **مصطفى مرجان:**

بعد اكثر من عام من المفاوضات بين الحكومة المركزية والمعارضة والحكومة الاقليمية اخيرا استطاع المستشار هيلموت كول أن يحصل على «ميثاق التضامن» الذى يطالب به لتغطية النفقات الهائلة الناجمة عن توحيد المانيا وتلك التى جاءت على امتداد الفترة نفسها نتيجة للكساد الاقتصادى العالمى. قرار «ميثاق التضامن» له أهمية خاصة بالنسبة لالمانيا وأوروبا على حد سواء. ولعل أول نتيجة يمكن توقعها فى مدى قصير من تخلى البوندسبنك عن سياسة الفوائد المرتفعة على المارك الأمر الذى سيكون له تأثيره المباشر على السياسة المالية فى أوروبا الجماعة الاقتصادية.

وقد عبر هيلموت كول عن ارتياحه لهذا الاتفاق وقال إنه مقتنع بأن البوندسبنك سيتقبل هذه القرارات بشكل إيجابى وفقا لتفاؤل تيوفيجيل وزير المالية الالمانى. يعتقد البعض بأن الأيام القليلة القادمة ستشهد قرارا بخفض المعدلين الرئيسيين للفائدة من ٩٪ و٨٪ إلى ٨ و٧٪ حيث إن هذه القرارات ستؤدى إلى ابطاء نمو الكتلة النقدية وانخفاض معدل التضخم وهما السببان الرئيسيان اللذان يفرضان على البوندسبنك سياسة الفائدة المالية. ولعل أهم النتائج الخارجية التى يفضى إليها هذا الاتفاق هو قطع الطريق نهائيا على من يدعون فى فرنسا إلى تعويم الفررنك والخروج من الية نظام الصرف الأوروبى.. أى أن الفرنك سيظل قويا وبذلك ستقل المضاربة عليه كما ستقل أيضا كل التوقعات «العشوائية» المرتبطة بالحملة الانتخابية.

تبقى بعد ذلك النقطة الأهم وهى قرار خفض الفائدة على المارك وإذا حدث ذلك فى الأيام القليلة القادمة أو فيما بين ٢١ و٢٨ مارس أى فيما بين الدورين الانتخابيين فقد يقرر بنك فرنسا عندئذ خفض معدل الفائدة على الفرنك من ١٢ إلى ١١ أو حتى ١٠٪.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اقتصاد عالمى

حرب تجارية جديدة بين أوروبا وأمريكا بسبب الأجهزة الإلكترونية

□ لاهاى - سعيد السبكى:

هددت الحكومة الأمريكية باتخاذ اجراءات صارمة ضد مصانع أجهزة الاتصالات الالكترونية الأوروبية فى حالة تمسك المجموعة الأوروبية بسياستها لإعطاء الأولوية للشركات الأوروبية العاملة فى مجالات تصنيع وتركيب اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتفضيلها على مثيلتها الأمريكية. وقد أعلن ميكى كانتو وزير التجارة الأمريكى أن أمريكا ستضطر أمام هذه السياسة إلى فرض حظر على الشركات الأوروبية وعدم إدراجها فى سجل الموردين لدى الهيئات والمؤسسات الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية فى حالة عدم تراجع السوق الأوروبية المشتركة عن قرارها الذى أصدرته فى أول يناير من هذا العام والذى يهدف إلى تمييز شركاتها عن الشركات الأمريكية، وجدير بالذكر أنه فى حالة تنفيذ أمريكا لتهديداتها سيتسبب هذا فى خسارة قدرها ٥٠٠ مليون دولار على شركات أوروبية، ولم تبادر المجموعة الأوروبية باتخاذ أى رد فعل ايجابى أو إعلان إشارة تفيد أنها ستغير موقفها فى الوقت القريب، وفى حالة استمرار التوتر بين أمريكا وأوروبا، ستلجأ الولايات المتحدة الأمريكية لرفع اسعار صادراتها من الاجهزة الالكترونية لأوروبا.

ومن المعروف أن العديد من الشركات وبيوت الخبرة الأوروبية لها مشروعات فى البلاد العربية فى مجالات الاتصالات وتستورد الاجهزة الالكترونية والكابلات التليفونية من أمريكا وذلك لانخفاض اسعارها عن أوروبا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

انتظارا للتصديق على ماستريخت

هيرد يستعد للتقاعد

□ لندن ـ ابراهيم نوار:

يعتزم وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد طلب التقاعد من منصبه واعتزال العمل السياسي في صيف العام المالي. وقال مقربون من وزير الخارجية الذي تجاوز الستين من عمره «٦٢ سنة» أنه يريد اعتزال السياسة قبل ان يتجاوز السن التي لا يمكنه فيها القيام بعمل اخر. وكان هيرد قد خاض انتخابات خلافة مارجريت تاتشر في زعامة حزب المحافظين بعد التمرد الذي قاده مايكل هيزلتاين وزير التجارة والصناعة ضد رئيسة الوزراء قبل سنوات، لكن هيرد لم يحصل على التاييد الكافي من داخل صفوف حزبه. ومنذ ذلك الوقت فإن دوجلاس هيرد يشعر بالمرارة، لكنه أراد أن يتوج حياته السياسية باتمام التصديق على انضمام بريطانيا إلى اتفاقية الاتحاد الاوروبي المعروفة باسم معاهدة «ماستريخت».

وقال مقربون من هيرد إنه إذا تم التصديق على المعاهدة قبل التعديل الوزاري المحتمل في صيف العام الحالي، فإن هيرد سيطلب التقاعد ويقدم استقالته إلى رئيس الوزراء جون ميجور، لكن موقف هيرد سيكون صعبا إذا تأجل التصديق على «ماستريخت» حتى خريف العام الحالي. وفي حال تقاعد هيرد فإن أقوى المرشحين لمنصب وزير الخارجية سيكون كينيث كلارك وزير الداخلية حاليا ـ وهو نفس المنصب الذي كان يشغله هيرد قبل نقله إلى منصب وزير الخارجية في اخر حكومات تاتشر.

الوحدة الاوروبية : تحديات المستقبل

حنين إلى ديغول وتشرشل وأديناور

● الخبراء الأوروبيون يتوقعون انتقال عدوى التشرذم و التفتت المستشري في شرق أوروبا إلى غربها

● أوروبا تفتقر إلى سياسة واضحة في التعامل مع بقية القوى في العالم

● « التايم » : الجسم الأوروبي يعاني عوارض « تصلب الشرايين»

■ مع بدء عام ١٩٩٣ تبدو أوروبا على موعد مع خيبة أمل . فعلى رغم التمنيات الكبيرة التي عقدتها على مشروع وحدتها الذي يبدأ بإعلان السوق الأوروبي الموحد ، تشير المعطيات إلى أن الصعاب والتحديات عديدة أمام هذا المشروع من غير جانب ، وأعضاء الجماعة الاوروبية قلقون على المستقبل ومن الفشل المحتمل . فالقادة الاوروبيون منشغلون كل بمشاكل بلاده الداخلية ، والاقتصادات القوية للدول التي يعول عليها في دعم مشروع الوحدة تواجه هزات عنيفة وأعباء ثقيلة ، فيما تتنامى التوترات الاجتماعية من كل نوع داخل المجتمعات الاوروبية وتصل إلى الخط الاحمر في احتقانها وسط بروز الخلافات بين الحكومات حول نوعية الاستراتيجية التي يجب اتباعها لمعالجة المشاكل المختلفة ، خصوصا بالنسبة لنظام النقد الاوروبي الموحد المقترح الذي بات مهددا بالتناثر إلى شظايا في أسواق العملة بعدما كان شيئا يتطلع إليه الاوروبيون كرمز للقوة الاقتصادية المرتجاة . فاين تقف الجماعة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

الاوروبية اليوم من حلم توحدها ، وما هي المصاعب التي يحملها المستقبل إزاء هذا الحلم ؟

«ما أشبه اليوم بالأمس ؛ وربما لن يكون الغد افضل» . هذا ما تحدث به وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي عشية إعلان القوى الكبرى للحرب عام ١٩١٤ وأضاف : إنني أرى الانوار تنطفىء في كل أوروبا . فهل سنتمكن من رؤيتها مشعشعة من جديد خلال حياتنا ؟

كلام وزير الخارجية البريطاني السابق كان يحمل في مغزاه مضامين كثيرة . وقصد حينئذ أن «الامبراطورية الاوروبية» بدولها الكبرى التي كانت مستعمراتها تنتشر في أرجاء الدنيا خطت خطوتها الأولى نحو الانهيار . حدث ذلك فعلا واكتمل خلال الحرب العالمية الثانية ، إذ خرجت أوروبا بعدها مشرذمة سياسيا ومفككة إجتماعيا ومنهارة إقتصاديا ، وأكثر بعدا عن حلم الوحدة الكبرى الذي طالما راودها ، والذي عاد فطرحه في ذلك الوقت الجنرال ديغول والمستشار الألماني كونراد أديناور ، وما زال الحلم حتى الآن يتعثر دون أن يجد سبيله إلى التحقيق .

في هذا الاطار ، يسير مشروع معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاوروبية متثاقلا على رغم جميع المحاولات التي تبذلها الدول الرائدة فيه ، مثل فرنسا والمانيا ، لإنقاذه . «فالجسم الاوروبي» عاد يعاني عوارض «تصلب الشرايين» حسب وصف «التايم» الاميركية ، بعد أن تصور أعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية الـ ١٢ أن هذه العوارض التي ظهرت للمرة الأولى في بداية الثمانينيات قد شفي منها الجسم الاوروبي إلى غير رجعة ، مع أن هذا المرض الخطير يتفاقم مع الوقت ، وهو غير قابل للشفاء .

التحرك سريعا وإلا

في ندوة عقدت في لندن أخيرا ضمت عددا من أبرز المسؤولين والخبراء الاوروبيين في شؤون الوحدة الاوروبية ، بينهم جاك أتالي مستشار ميتران ومؤسس البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ، وهورست تلتشيك مستشار المستشار كول للشؤون الخارجية والأمن ، والسير تشارلز باول مستشار رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور ؛ جرى رصد العراقيل المرتقبة في وجه مسيرة معاهدة «ماستريخت» المترنحة ، التي كان جرى ترميمها في «قمة إدنبرة» الاوروبية في ١٢ كانون الأول – ديسمبر الفائت ، عبر تهدئة المخاوف والشكوك بطرح مشاريع متعددة لتعديل المعاهدة في منتصف عام ١٩٩٣ ، لكن دون أن تحسم الامور بشأن مسائل أساسية دقيقة ، مثل إذا كانت الوحدة النقدية ستتم في موعدها المقرر في ١٩٩٩ ، وما إذا كانت الحكومات الاوروبية المختلفة ستتمكن من استنباط سياسات قادرة على حل مشكلة البطالة المتفاقمة في غرب القارة التي وصلت في معدلها إلى ١٦ مليون عاطل من العمل حاليا ، فيما يهدد هذا الرقم بالارتفاع مع استمرار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يخلقها تدفق اللاجئين السياسيين من شرق أوروبا إلى غربها .

أجمع هؤلاء الخبراء الاوروبيون أنه لا بد من القيام بشيء فاعل في غضون الشهور الستة المقبلة بشان شرق اوروبا لدعم عمليات التحول الجارية في دولها باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية ، وإلا فإن ظاهرة «البلقنة» (أي التشرذم والتفكك والتفتت) المستشرية هناك ستفيض إلى غرب أوروبا ، كما يحذر تشارلز باول مستشار رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور .

مسالة أخرى ملحة جدا برأي «جاك أتالي» و«هورست تلتشيك» تمثل بضرورة اتخاذ خطوات حاسمة وسريعة بشأن إرساء ركائز وحدة نقدية وإقامة مصرف أوروبي مركزي لمنع مضاربات العملة التي سيترتب عليها في حال استمرارها في خنق «السوق الاوروبي الموحد» الذي بوشر به في بدء العام الحالي ١٩٩٣ .

ويرى الخبراء الاوروبيون أن هناك ضرورة لإنهاء العمل في قضايا إجرائية عالقة بشأن معاهدة «ماستريخت» بينها تعديل المعاهدة ، وإتمام بعض التفاصيل المتعلقة بالسوق الاوروبي الموحد ، وحل الخلافات بين الدول الاعضاء حول المساهمة كل بحصتها في الميزانية المشتركة ، بالاضافة إلى تثبيت اتفاقية «الجات» الجديدة .

ثمة مسالة أخرى تواجه المجموعة الاوروبية الساعية إلى الوحدة ، على جانب لا يقل أهمية عن المسائل السابق ذكرها ، وهي أن الأمن في المرحلة المقبلة من العلاقات الدولية هو «أمن إقتصادي» ترتب على نهاية «الحرب الباردة»، لكن هذه النهاية لم تلغ نهائيا التهديدات الأمنية السابقة وهذا ما أشار إليه السفير الاميركي في بريطانيا ريموند ستيز الذي شارك في ندوة في لندن حول الوحدة الاوروبية بالقول إن أعضاء المجموعة الاوروبية يجب أن لا ينسوا بعض

الامور الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الدفاعي ، التي تفترض استمرارية اتكالهم على حلف «الناتو» الذي يجمعهم والولايات المتحدة في دائرة دفاعية واحدة ويبقي لواشنطن ارتباط وتعاون مع المجموعة الاوروبية . ويضيف : «أن أوروبا المستقبل المبالغة في طابعها القومي ستجد نفسها بين الحين والآخر عرضة للمشاكل إذا تصرفت من هذا المنطلق» .

كذلك على المجموعة الاوروبية الساعية إلى الوحدة أن تضع سياسة متناسقة بين أعضائها لمواجهة مد اللجوء الاجتماعي والسياسي ، خصوصا الاعداد الكبيرة من الوافدين الساعين ، للبحث عن عمل ، ليس من وسط وشرق اوروبا فقط ، بل من جنوب أوروبا أيضا . وهنا يعلق وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا جيري دنتسبيير ، فيقول : «لم تعد المشكلة في سباق التسلح ، ولكن في الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون في أوروبا . وأعتقد أحيانا أن الوقت سيسبقنا قبل أن نفعل شيئا لعلاج هذه المشكلة . وهذا ما أخشاه لأن العواقب ستكون عندئذ وخيمة» .

الازدواجية

ويعتبر جاك أتالي مستشار الرئيس ميتران أن ما تعانيه المجموعة الاوروبية هي «الازدواجية» بالنسبة لتسوية أوضاع ومشاكل شرق ووسط اوروبا . فعلى رغم وجود المال الكافي لدى المجموعة لذلك ، مازال ينقصها الالتزام الضروري والقرار . ويضيف انه من الافضل السعي لإنقاذ شرق ووسط أوروبا ، وتخصيص حصة لهما من المساعدات وخلق فرص العمل في المستقبل القريب ، لأن اي تاخير سيجعل الأمور اصعب وأكثر تكلفة فيما بعد .

لذلك لا بد لأوروبا المستقبل أن تبحث عن «جيل جديد من القادة» يماثلون قادتها السابقين من عمالقة الأمس أمثال ديغول وتشرشل وأديناور . فهناك حاجة ملحة لزعماء يمكنهم التاثير في الرأي العام وفي مجموعات المواطنين غير العابئين وغير المقدرين لحجم التحديات والاخطار المحدقة والمقبلة إقتصاديا واجتماعيا في التوازنات الدولية المستجدة ، خصوصا لجهة تنامي قوى اقتصادية وصناعية وتكنولوجية صاعدة بسرعة هائلة في منطقة الشرق الاقصى وفي مقدمها اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ ، حيث يتوقع أن تشكل هذه الدول مع أخرى غيرها «كتلة إقتصادية إقليمية» منافسة ، كما يقول رئيس مؤسسة الدراسات الأمنية الاوروبية ستيفن هينتز ، فيما يضيف المحلل السياسي الألماني تينز بان أوروبا تفتقر إلى سياسة وأضحة في التعامل مع بقية القوى في العالم .

تحديات في الداخل وتحديات في الخارج . هذه هي الصورة التي تجد أوروبا الساعية إلى الوحدة نفسها في وسطها ، حيث يقول نائب رئيس لجنة المفوضية الأوروبية فيسكونت دافينيون أن المأساة تكمن في أن أحدا لم يكلف نفسه بعد الحرب الباردة عناء صنع أسس السلام بعد تلك المرحلة كما كان يجري بعد الحروب الساخنة ، أي الحربين العالميتين ، مع أن مخاطر مرحلة ما بعد الحرب الباردة أشد من تلك التي سادت بعدهما .

الخبراء الذين ضمتهم ندوة لندن يعتبرون أنه إذا لم تتمكن أوروبا الساعية إلى الوحدة من قهر مشاكلها والصعاب التي تقف في وجه توحدها ؛ ستبرز الاتجاهات التشرذمية ضمن الكيانات السياسية الحالية فيها وقد تمتد لتطاول كندا والولايات المتحدة على المدى الأبعد بما يترتب على ذلك من موجة تغيير جديدة على الساحة الدولية لا يعرف مدى انعكاساتها وعواقبها . ■■

غسان كنج



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣

لماذا يخاف الانكليز شروط المجموعة الاوروبية؟

خلافات على تصنيف الجزر وحجم الخيار ولون سراويل رجال الاطفاء!

□ لندن - من جاد الحاج:

■ لماذا يخاف الانكليز السوق الاوروبية المشتركة والوحدة الاوروبية؟

المحافظون منشقون حول الموضوع والعمال يجهدون في استمرار للظهور مظهر الكلمة الموحدة. اما الدعوة الى اجراء استفتاء شعبي

ISSN 0967-5590
26
9 770967 559033

مباشر على المسألة الاوروبية برمتها فتلقى حماسة لدى فريق كبير من المحافظين، وتؤجل الحكومة بتها لئلا يحصل في بريطانيا ما حصل في الدنمارك. ولكن ما هي، في الواقع المعاش، اسباب التردد ومكامن الالتباس لدى الانكليز حيال المشروع الاوروبي؟

على الصعيد الصحي يرى اصحاب محلات السندويتش ان القانون الاوروبي يحذر بيع السندويتشات في اليوم التالي لتهيئتها، ما سيؤدي الى اتلاف كميات هائلة من الخبز واللحم والسمك والبيض والالبان والاجبان، كونها تعرّض المستهلكين للتسمم اذا لم تحفظ ضمن درجة تبريد معينة. كذلك في القانون نفسه تشديد على شروط النظافة في المسالخ وحوانيت بيع اللحم، وتحديد للفوارق الزمنية بين الذبح والعرض والاستهلاك، ما جعل منتجي اللحومات في المملكة المتحدة يعتقدون بوجود انتقاد لأساليب عملهم... حتى كمية الماء المستعملة في المراحيض والتي حددها القانون الانكليزي بسبعة ليترات ونصف ليتر تلقى اعتراضاً لدى بعضهم علماً بأن المسألة المذكورة لم ترد في اي قانون او مشروع قانون اوروبي مشترك!

المربيات المصنوعة في المنازل والمزارع، الاجبان البيتية، قوالب الحلوى المباعة في الاسواق الخيرية... وغيرها من المنتجات الغذائية التي لا تخضع للمراقبة الصحية الرسمية، يعتقد الانكليز اعتقاداً خاطئاً بأنها ستكون قيد المنع بموجب القانون الاوروبي المتشدد، في زعمهم، نظراً الى حماية التصنيع الغذائي المرخص والمقصود به تزويد المستهلك لائحة محتويات الاطعمة المعروضة للبيع.

ولعل احد الاشكالات التي اثارت سوء تقدير وفهم لدى الانكليز يتعلق بمصدر انتاج بعض السلع الغذائية التي تحمل اسم مناطق انتاجها مثل اجبان روكفور التي تعود تسميتها الى المنطقة الفرنسية روكفور حيث توضع الجبنة في مناخ معين داخل كهوف تلك المنطقة كي تحمل نكهتها المميزة ولا يجوز اطلاق اسم روكفور على سواها من الاجبان المقلدة. علماً بأن هذا القانون يحمي منتجات بريطانية على قدم المساواة كأجبان شيدر ومشروبات اسكوتلندا.

كذلك يخشى منظمو الرحلات الطالبية الى انحاء القارة الاوروبية ان تتقيد نشاطاتهم بقوانين واسعار وشروط خاصة بالتأمين لا تأخذ في الاعتبار ظروفهم المحلية المحدودة. الا ان تلك «القيود» لم توضع اصلاً الا لحماية الطلبة والاشراف الصحيح على سير رحلاتهم، وبالتالي الحرص على اعادة الشاردين منهم الى ديارهم

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

خلافات على جنس الجزر وحجم الخيار

تتمة الصفحة الاولى

بسلطة القانون.

واعترض الصيادون الانكليز على شروط الاسرة الاوروبية القاضية بأن يعتمر الصياد قبعة من الشبك لئلا يسقط شعره في الغلة. كما اعترض رجال الاطفاء على اقتراح تغيير سراويلهم الصفراء الواقية بسراويل تحمل الشروط المتطورة من لون اخر. واصحاب قاطعات الحشائش التي تصدر اصواتاً مدوية وتسبب التلوث الصوتي والهوائي بفعل عوادمها، اعترضوا ايضاً على الشروط الاوروبية، لانها ستعني تكبيدهم اسعار قاطعات جديدة مستوفية تلك الشروط.

الى هنا الاعتراضات الانكليزية قابلة للأخذ والرد. غير ان بعض رعايا التاج في المملكة المتحدة ابدوا رفضاً شديداً للمواصفات البقولية التي عينها دفتر الشروط الاوروبي. ولا يقبل هؤلاء اعتبار الجزر فاكهة، كما هي في البرتغال، حيث يجري تصنيع الجزر مربيات سكرية ذائعة الشهرة. كما تلقى مواصفات مكتب الفاكهة والبقول الاوروبي لشكل الخيار وحجمه وطريقة توضيبه صدى انكليزياً مماثلاً كونها تحد من مجال الحرية لدى بعض المزارعين المستقلين الذين يعرضون منتجاتهم مباشرة في الاسواق المحلية.

وينسى الانكليز، كما يبدو، ان السوق الموحدة تعني الافساح في المجال لثلاثة ملايين عاطل عن العمل بأن يحطوا الرحال بحثاً عن فرص في الوظائف والمهن والاستثمارات اينما شاؤوا في دول السوق، لئلا نذكر الضمانات الداعمة للعملة وانفتاح القارة على معطياتها واكتفائها الذاتي.



المجموعة الأوروبية تعاني أزمة سياسية واقتصادية حادة يعقّدها موقف الدنمارك وبريطانيا من ماستريخت

□ لندن - من ليونيل باربر:

FT

ترأس جاك ديلور في مطلع العام الجاري أول اجتماع تعقده المفوضية الأوروبية في العام الجديد وتوجه نحو المفوضين الأوروبيين وسألهم إذا كانوا مقتنعين باتباع تعليمات الحكومة التي ينتمي كل مفوض من المفوضين لها وبمحاولة تجنب الانظار والضجة الى ما بعد التصديق على معاهدة «ماستريخت» الخاصة بالوحدة الأوروبية.

وكانت إجابات المفوضين كافة إيجابية، وبامتعاض وافق ديلور المفوضين الأوروبيين رأيهم لكن بعد مرور اسبوع على الاجتماع سأل ديلور المفوضين مرة أخرى عما إذا كان من الحكمة ان تستمر المفوضية الأوروبية في تجنب الانظار والتدخل في شؤون دول المجموعة، ومرة أخرى فضلت غالبية واضحة من المفوضين ان تكون المفوضية الأوروبية كذلك.

وفي النظر الى الوراء، يعتقد ديلور انه ارتكب خطأ ففي اللحظة التي كانت المجموعة الأوروبية تواجه ازمة سياسية واقتصادية،



ديلور مع وزير المال الهولندي فيمكوك قبيل درس الوحدة النقدية آخر العام الماضي. (ا ف ب)

تخلت المفوضية الاوروبية عن سلطتها كحكم بين الدول الـ ١٢ التي تنتمي الى المجموعة الاوروبية، وكان من شان هذا التسبب في نشوء فراغ سلطة في المجموعة الاوروبية.

ويقول احد المسؤولين في المجموعة الاوروبية «وضعونا في احد الاديرة التي تخص اولئك الرهبان الذين يلوذون بالصمت الدائم».

ويقول مسؤول اخر اكثر صراحة من زميله ان المجموعة الاوروبية انحطت حتى اصبحت مؤتمراً دائم الانعقاد لممثلي حكومات دول المجموعة الاوروبية، تتراسه رئاسة دنماركية ضعيفة لا ترى الى ابعد من الثامن عشر من ايار (مايو) المقبل، وهو موعد الاستفتاء الدنماركي الثاني حول التصديق على معاهدة «ماستريخت».

ويبدو ان اوروبا مكتوب عليها ان تلعب دوراً يتسم بالانتظار، لا بالفعل والحركة، ربما افضى، اذا لم يحدث ما يعكر الصفو، الى ان تصادق بريطانيا على معاهدة «ماستريخت» في مطلع الخريف المقبل.

ومن جهة اخرى بدا ديلور سلسلة من الرحلات والاسفار اذ زار المغرب على نحو اتسم بالتروي والتمهل، ثم زار اميركا اللاتينية زيارة انتهت بالاجتماع الى الرئيس الاميركي الجديد بيل كلينتون فترة ٥٥ دقيقة في واشنطن.

ومع هذا كله ربما كان الانطباع بان المجموعة الاوروبية غير ناشطة مضللاً فزعماء دول المجموعة الاوروبية، بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء الدنماركي وعما سيحصل في بريطانيا، يواجهون خيارات ستحدد ما إذا كانت المجموعة الاوروبية ستحرز تقدماً او ستبقى تراوح مكانها وتتكدر مياهها، او انها ستنحط بالتدريج وتتقاعد.

واول التحديات التي تواجه المجموعة يتمثل في المسالة التجارية فالشركات الاوروبية التي تعاني ضيقاً شديداً تطالب بإلحاح بحمايتها من الواردات الرخيصة الثمن التي تاتي من اوروبا الشرقية، ومن المنافسة ذات التكنولوجيا الراقية التي تاتي من اسيا. وتشمل مطالبات اصحاب الشركات الاوروبية الصلب وشبه الموصلات والحبوب والاسماك ومنتجات وسلعاً اخرى تنتجها الشركات التي تعاني ركوداً اقتصادياً.

وربما خفت ضغوط طالبي الحماية قليلاً بعد ظهور نتائج الانتخابات الفرنسية العامة التي انتهت الدورة الاولى منها الاحد الماضي، إلا ان الديبلوماسيين في بروكسيل يتكهنون بان الحكومة اليمينية الجديدة في فرنسا ستتبنى سياسة اكثر تشدداً، بالنسبة الى التجارة، من سياسة الاشتراكيين.

ويخشى هؤلاء الديبلوماسيون ان فرنسا ربما طالبت بإعادة التفاوض في شان الاتفاق الخاص بالتجارة بالمواد الزراعية الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة وبين المجموعة الاوروبية العام الماضي ما يضع حداً لاي امل بإنهاء جولة الارغواي من محادثات «غات» بنجاح.

ومن شان هذا اذا حدث ان يتسبب في نشوء قلق لا سيما في بون فالحكومة الالمانية تمتعض من اضطرارها الى الاختيار بين فرنسا، حليفتها الطبيعية في المجموعة الاوروبية، وبين مصالحها القومية الاوسع التي تتجسد في توصل محادثات «غات» الى نتائج ايجابية على نحو مبكر.

وكان كلاوس كينكل، وزير الخارجية الالماني، حذر الشهر الماضي من الوضع عندما قال: «وصلنا الى نقطة لم تعد معها افكارنا تتطابق مع افكار الفرنسيين».

وتعكس تعليقات كينكل عملية اعادة تقويم بون سياسة المجموعة الاوروبية الخاصة بالتجارة فلا تزال المانيا غاضبة لانها خسرت «حرب الموز» فبعدما بذلت جهوداً حثيثة مضنية للحفاظ على ما ياتيها من الموز ذي النوعية الممتازة وبالدولار من اميركا اللاتينية، اضطرت الى القبول بحصة تحددها المجموعة الاوروبية تضمن ورود الموز من منتجي البحر الكاريبي الذين كان عدد كبير منهم من سكان المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة.

وبات الديبلوماسيون يشعرون بوجود نية لدى الالمان لاثبات وجودهم والمطالبة بتاييد انشاء نظام من الاسواق المفتوحة الحرة.

وكانت بون قاومت الجهود التي تتزعمها فرنسا الرامية الى تقوية الاسلحة التجارية وتعزيزها مثل الرسوم الجمركية التي تفرض في سبيل مكافحة الاغراق، كما ان المانيا تجاهلت الضغوط الهادفة الى حملها على فرض سقف على المستوردات الرخيصة الثمن من الصين وكوريا الشمالية. ويقول مفوض سابق في المجموعة الاوروبية: «السياسة التجارية لا تعمل ابداً في المجموعة الاوروبية».

ويتمثل التحدي الثاني الذي تواجهه المجموعة الاوروبية في كيفية حفز النمو الاقتصادي اذ رحبت اوروبا بخفض البندسبنك اسعار الفائدة الالمانية الاسبوع الماضي نصف واحد في المائة، إلا ان المفوضية الاوروبية تقول ان اسعار الفائدة الالمانية يجب ان تتدنى اكثر من هذا بكثير إذا كانت المجموعة الاوروبية ستنمو اكثر من ٠,٨ في المئة عام ١٩٩٣، علماً بان التكهن بان نسبة النمو الاوروبي ستصل الى ٠,٨ في المئة بات يبدو مبالغاً في التفاؤل، ناهيك عن ان الهدف الاصلي الذي كان يرمي الى جعل نسبة النمو ثلاثة في المئة يبدو اصعب منالاً بما



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

لا يقاس.

ومع هذا كله، يجب ان ينمو الاقتصاد الاوروبي بنسبة ٢,٥ في المئة على الاقل اذا ارادت اوروبا الحؤول دون المزيد من البطالة، حسب ما تشير اليه دراسة جديدة تولى القيام بها البرلمان الاوروبي، فتدني نسبة النمو يعني زيادة في طول طوابير العاطلين عن العمل.

وكان اقتصاد مجموعة الدول الاوروبية نما واحداً في المئة فقط عام ١٩٩٢، الا ان البطالة ازدادت بمقدار مليوني انسان، ومن المحتمل ان يصل عدد العاطلين عن العمل في دول المجموعة العام الجاري الى اكثر من ١٧ مليون انسان.

وستأخذ الاستجابة لهذا الوضع شكل «صفقة نمو»، تنسق فيها الدول الاعضاء في المجموعة المشاريع التي تتناول انفاقاً راسمالياً، اي انفاقاً على بناء الطرقات والمساكن والبنيات التحتية بغية حفز النمو الاقتصادي والحركة الاقتصادية العامة.

إلا ان الامتحان الحقيقي سيكون في ما إذا كان بوسع الدول الـ ١٢ تحقيق مقدار من التضامن يقنع اليابان والولايات المتحدة ويحفزهما على دعم تدابير ضريبية توسعية في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي سيعقد في طوكيو في تموز (يوليو) المقبل.

ولا يحتمل ان تتمكن المجموعة الاوروبية من مواجهة التحدي الثالث من دون تحقيق نمو اقتصادي، اذ ان هذا التحدي يتمثل في تقارب الاداء الاقتصادي بما يكفي للتقدم نحو الوحدة المالية الاوروبية بحلول عام ١٩٩٧، ومن ثم التوجه نحو العملة الاوروبية الواحدة الموحدة.

واظهر الركود الاقتصادي الذي عقده ارتفاع اسعار الفائدة الالمانية انه من المحتمل ان تتباعد اقتصادات دول المجموعة الاوروبية في المدى القريب، لا ان تتقارب.

وهذا التباعد سبب الازمة التي عانتها الية سعر الصرف الاوروبية التي اضطرت الحكومتين البريطانية والايطالية الى تعويم الجنيه والليرة، كما ان البيزيتا الاسبانية والاشكودو البرتغالي والبونت الايرلندي عانت خفضاً إكراهياً في القيمة، فيما بقي الفرنك الفرنسي ابعد ما يكون عن الامان والسلامة.

ومن المحتمل ان يضم «نادي العملات القوية» المفترض هذا، الذي تتزعمه فرنسا والمانيا، دول البنلوكس، على أن تدعى الدول الاخرى الى الانضمام بعد ذلك كل على حسب السرعة التي ترغب فيها. ويضيف المسؤولون في المجموعة الاوروبية انه من الممكن توقيت هذه البادرة لتتزامن مع اعادة «تدشين» المجموعة الاوروبية بعد التصديق على معاهدة «ماستريخت» مباشرة.

ومع هذا كله لا يجد حديث من هذا القبيل اي صدى في بون او في فرانكفورت، مدينة البندسبنك الالماني. ويستبعد كبار المسؤولين الالمان كثيراً التحرك قبل المواعيد المفروضة بالنسبة الى الوحدة المالية الاوروبية، اذ يخشى هؤلاء من محاولة الاعضاء الاضعف في المجموعة الاوروبية المراوغة بالنسبة الى «معايير التقارب» الاقتصادي الخاصة بوضع حد للتضخم ولعجز الموازنة فقط من اجل الحصول على النصر السياسي الذي يتمثل في تحقيق الوحدة المالية بحلول ١٩٩٧.

ويتكهن احد كبار المسؤولين في بون بان غالبية الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية لن تكون مهياة لتحقيق معايير «ماستريخت» عام ١٩٩٦. ويقول هذا المسؤول، من دون أن يعلن او يذكر ما إذا كانت المانيا التي تعاني عجزاً ستكون مؤهلة للانضمام الى الوحدة المالية الاوروبية، «لن تكون الاغلبية مهياة لتحقيق المعايير قبل ١٩٩٩».

ويعكس طول الفترة الزمنية الحاجة الى العثور على طريقة لتحقيق غايتي «ماستريخت» اللتين تتناولان تعميق الوحدة الاوروبية عن طريق التوحيد المالي والسياسي، وتهيئة المجموعة لكي تستطيع استيعاب اعضاء جدد. ويمتد التوسع الى ابعد من الطامحين الحاليين في الانضمام الى المجموعة الاوروبية، وهم النمسا وفنلندا والسويد والنرويج، كما ان يمط التخطيط لكي يستوعب مجموعة يصل تعداد اعضائها الى العشرين.

ويجري تخطيط مماثل للتغييرات المؤسساتية بهدوء في عواصم اوروبية أخرى، ومن الافكار التي يجري تداولها اعطاء البرلمان الاوروبي مزيداً من المسؤوليات والصلاحيات، بما في ذلك التصويت على عضوية المفوضية الاوروبية، واعطاء هذا البرلمان مقدرة محدودة على جمع العائدات، واعطاء رئيس المفوضية الاوروبية مزيداً من الصلاحيات وتقوية هذه الصلاحيات، ربما عن طريق انشاء وظائف لثلاثة نواب رئيس يكونون مسؤولين عن كل من السوق الداخلية وعن التجارة وعن التعاون السياسي في ما بين اعضاء المجموعة. ومن الافكار ايضاً تحديد عدد اللغات المستخدمة في هيئة موظفي المفوضية الاوروبية.

وتتم في الوقت الراهن ترجمة وقائع عشرة الاف اجتماع الى تسع لغات رسمية ما يتطلب ٧٢ مجموعة من الوثائق من اجل الترجمة. وإذا استخدمت ١٦ لغة سيبلغ عدد مجموعات الوثائق ٢٤٠ مجموعة ما يتطلب ٥٤ مترجماً لاي اجتماع واحد من اجتماعات اي لجنة من لجان المجموعة.

لكن لا يوجد من يرغب في فتح الحوار حول التغييرات المؤسساتية، اذ من المحتمل ان يبعث حوار من هذا القبيل الخوف في افئدة الدنماركيين او ان يثير حفيظة المشككين البريطانيين في الجدوى من مزيد من التقارب مع اوروبا. وربما عكر حوار من هذا القبيل صفو اهل الدول الشمالية حيث الدعم الذي تتمتع به معاهدة ماستريخت بارد او فاتر.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٢

ويقول مسؤول بلجيكي رفيع المستوى ان الفراغ الحالي سوريالي ويضيف «تجري المفاوضات الخاصة بالانضمام الى المجموعة الاوروبية على اساس معاهدة ليست موجودة، وعلى أساس إجماع بين الاعضاء ليس موجوداً وعلى أساس إجماع بين طالبي الانتساب ليس موجوداً. وتتولى المفاوضات رئاسة المجموعة (الدانمارك) التي لم تصادق دولتها على المعاهدة».

وسيتعين على كل الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية، عاجلاً او اجلاً، اعتماد الخيارات القاسية التي تتناول كيفية تعميق الاندماج الاوروبي فيما تستمر في توسيع عضوية النادي. وبالنسبة الى هذه المسالة الأساسية لا يوجد اي شيء، او ربما القليل جداً، في معاهدة «ماستريخت».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: [illegible]

مقر البرلمان الأوروبى.. مشكلة ألمانية فرنسية

فرانكفورت:

عبده مباشر

الجدل الفرنسى الاوروبى العنيف حول مقر البرلمان الاوروبى الذى بدأ منذ عدة اسابيع مازال مستمرا وبصورة متصاعدة.

فالفرنسيون لايصرون فقط على ابقاء مقر البرلمان الاوروبى بمدينة ستراسبورج الفرنسية القريبة من الحدود الالمانية بل ويطالبون باستثمارات تبلغ ٢ بليون فرنك فرنسى لبناء مقر جديد له ولكن هناك وجهة نظر اخرى تعترض على بقاء البرلمان الاوروبى بمدينة ستراسبورج ويستندون فى ذلك الى منطق يستند الى الحجج والنقاط التالية:

المعارضون

● من غير المعقول ان تكون السلطة التنفيذية فى مدينة العاصمة البلجيكية بروكسل فى حين تكون السلطة التشريعية فى مدينة اخرى.

● ينفق البرلمان الاوروبى حوالى ١١٠ ملايين دولار سنويا اى ١٥٪ من الميزانية كتكاليف انتقال للاعضاء المسئولين وهذا المبلغ قابل للزيادة بعد انضمام ٤ دول اخرى وزيادة عدد المقاعد.

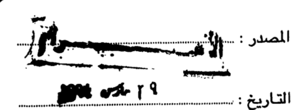
● إن احدا لم يسأل اعضاء البرلمان الاوروبى عن رايهم حول المكان الذى يفضلونه كمقر للبرلمان وهذا يتنافى مع القواعد الديمقراطية.

● ان بدء العمل بمعاهد ماستريخت يعنى زيادة فعالية البرلمان الاوروبى فالدول التى كانت حتى بداية سريان هذه المعاهدة مجرد دول اعضاء فى سوق مشتركة تحولوا بعد المعاهدة الى دول فى مجموعة، اى دول تخطو على طريق التكامل والوحدة، وفى ظل مثل هذا الواقع الجديد يصبح لنواب الشعوب الاوروبية اعضاء البرلمان تأثير حقيقى على سياسة المجموعة وليس من المنطقى ان تكون قوة التأثير فى مكان بعيد عن مكان وضع السياسات واتخاذ القرار والاشراف على تنفيذه.

● بعد الانتهاء من اعداد المقر الجديد للمجموعة الاوروبية ببروكسل والذى يمثل المرحلة الاولى من مشروع يتكلف ١,٢ بليون دولار اصبح هناك مكان يتسع للجميع وادى هذا الى تحسن الوضع كثيرا فى العاصمة البلجيكية مقر دول المجموعة هذا المبنى الجديد سيستضيف حوالى ٤ جلسات اضافية للبرلمان هذا العام وسعة المكان ستسمح باستيعاب كل الاعضاء فما الذى يمنع من الاستمرار فى عقد الجلسات فى بروكسل بدلا من عذاب الانتقال والاجتماع فى مكان لايتسع الجميع.

وهذه النقطة بالتحديد يستند اليها الفرنسيون لدعم وجهة نظرهم حول ضرورة وجود البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج ويقولون من غير المعقول الا تكون فرنسا مقرا لواحدة من المؤسسات الرئيسية لدول المجموعة ولكن تلك النقطة ليست كل مافى جعبة الفرنسيين فهناك ايضا: ان قرار





وجود البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج لم يكن قرارا اقتصاديا اى ان العنصر الاقتصادى لم يكن فى الاعتبار بل كان قرارا سياسيا ورمزيا.

● فان اختيار ستراسبورج على الحدود الفرنسية الالمانية كان تعبيرا عن المصالحة التاريخية بين البلدين والتى كانت ضرورية لمسيرة دول السوق الاوروبية المشتركة وصولا الى مجموعة الدول الاوروبية فالمحور الفرنسى الالمانى كان من اهم العوامل فيما تحقق من نجاح.

بعد ان رأت دول المجموعة ان المكان الحالى لايصلح لمواجهة التوسعات ومطالبة المجموعة الاوروبية بمكان جديد استجابت فرنسا لرغبة المجموعة ووفرت المكان الجديد المقترح لانشاء المقر الجديد عليه واذا كان المعارضون يرون فى هذا القرار الذى صدر بعد فترة من التاخير احراجا لدول المجموعة فان فرنسا ترى انها بذلك تسقط حجة المعارضين فى عدم وجود مكان مناسب لمقر البرلمان الاوروبى.

خلافات المانية فرنسية

ولما كان من المفروض ان تتخذ دول المجموعة فى شهر ابريل القادم قرارا حول عدد المقاعد التى ستدور حولها انتخابات اعضاء البرلمان الجدد يوم ١٢ يونية القادم ولما كانت المانيا معنية اساسا بهذا القرار لان المقاعد المقرر اضافتها ستكون خاصة بالولايات الخمس الشرقية - المانيا الشرقية سابقا.

ولما كان الامر يشكل عقبة امام دول السوق فقد هددت فرنسا بوضع العراقيل امام القرار اذا لم تتخذ دول المجموعة قرارا بشان الابقاء على ستراسبورج كمقر للبرلمان الاوروبى واعتماد الاموال المطلوبة لانشاء المقر الجديد.

وامام هذا التهديد اوضح رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطى المسيحى الالمانى الذى يراسه المستشار كول انه يؤيد فرنسا فى مطالبها ولكنه لايقر اسلوبها فى جعل الالمان رهينة بمثل هذا التهديد.

وقرار زيادة عدد الاعضاء يتضمن ايضا الاعضاء الذين سيمثلون الدول الاربع الجدد: وهذه الدول معنية بسرعة انتظامها داخل مؤسسات المجموعة الاوروبية لذا فقد بدات تعمل من خلال الكواليس للتغلب على هذه العقبة ولكن هذا التهديد وهذه الضغوط الفرنسية اثارت ضيق حلفاء فرنسا الرئيسيين خاصة الالمان الذين يتطلعون لوجود اعضاء من المانيا الشرقية سابقا داخل البرلمان الاوروبى لاول مرة، والى ان تلتقى دول المجموعة فى ابريل تمهيدا لاتخاذ قرارات حول القضايا المثارة سيظل الجدل العنيف مستمرا! وستزداد المناورات سخونة وحدة.

المهم ان تقرر دول المجموعة هل ستستجيب للضغوط والتهديدات الفرنسية وتوافق على بقاء البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج واعتماد المبالغ المطلوبة للمبنى الجديد حتى وان كان يعمل لمدة اسبوع واحد كل شهر ام انها سترفض الرضوخ لفرنسا وتقرر نقل مقر البرلمان الى بروكسل وتواجه وضع فرنسا تهديدها موضع التنفيذ.

وطوال الاسابيع الماضية والدبلوماسية الالمانية تعمل على تلافى تعميق الخلافات الالمانية الفرنسية.





